

هذا هو
 الخليفة شقيقه
 الخليفة العالم المشهور
 البشير الحاج ميرزا أبو طالب عليه
 السلام
 رحمة الله عليه
 الخليفة المشهور
 والبشير

بسم الله الرحمن الرحيم
 ربنا وربنا لك أيدينا ترغنا ونفوسنا ونحفظ حواشينا عن غواش من يفسد حشوك وصل على من بعث
 بآياتك وكتابك وعلى العالمين المندرين بآياتك وعقابك وبعد يقول داعي ربه
 الواهب العبد المدعو بابيطالب لما دأبت في شرح الألفيه المالكية شرحا علم النجاة
 المرضية ومؤلفا علم يرتب الفكر والروية مختصرا موجزا أولا إلى آخره وسد مجاميد علمه
 المقصود بظاهره متملا على الغوامض المتكلا ومنطوبا على الصغائر والمبطل لا كحجب التضييق
 قد مدد على غوامضه فسددا أكثر مواضعه مناقضة ~~موجوبين~~ قد اعترفوا بصحة
 وإشكاله ولم يشتموا شبهة من عصبوا غشا فكم من عباد الله أدركوا الحق فخلوها بسيف الرد
 والأعراض وروايات المؤمنين الصادقة تركوها لللال النفس والأنفيا وزعموا أنهم هم الاعتيا
 وسكنوا بالواو قتلهم الأبيات ولم يكن من بين العلماء واثقة القدماء ما بين موتهم وبر
 كونه فدامت تلك الرموز مشونة بالشك والتريب وبقيت هذه الكوز مستونة في مكنون الغيب
 حتى وصل الحصار الغيب إلى زمان الشهوة ومد الأمر إلى عهدنا بعد ذلك العهد ونظرنا في قدام
 المحصلين في هذا العهد ممن طغف في خيالاته وحل أغصانه وتبينوا اشتغالهم من الصبا
 واستخرج نجوا لا معتز من بين السحابة فصد منهم حواشيه كالمضاللة ولا على التليل إذا سجد

اود ثانياً في بيان كماله تعالى لا يحصى وانما اشتمل منهم من المشعة والمصباح لئلا يثبت الوافدون
 في الاعضاء ويتم الايضاء الضعفاء الاصباح والشمس لئلا يظن بوقوع انهم قاصرون بواقعتها بغير
 ببذلها نداء الفجر من كل فجر وامثل الله الثواب بجزيل وهو يهديهم من يشاء الى سواء السبيل
قول بسم الله الرحمن الرحيم ايتد بالاسم لابتداء ما ابتداء به كل كلام الله وافتداء بحد
 رسول الله صلى الله عليه واله في معلق النظر ما قوا لها ان يكون من لفظ الفعل المبتدئ بها والاسم
 بمعنى العلامة والمراد من الله الذات المعين الواجب لجميع تمام صفات الكمال ولا يبعد ان يراد به لفظ
 في هذه الكلمة المباركة فالاضافة لامية او بياينة والرحمن الرحيم صفتان مبايعتان مشتريان
 بين الوجه الذي يوتى به والآخر الذي لا يدرى في الدنيا بأمر من الدنيا والآخرة ووجهها وقبل الاولى مخصوص
 بالاولى والآخرة والآخرة والاذن الاولي على الآخرة وفيه اقوال اخرون نفوذ في الكلام في هذه الكلمة
 المباركة الى الكتب المذكورة فيها فان الابدكار والاحق بالاذكار وفي حديث لا يبداء اشكالاً الا بالاول لان
 البسملة من ذوات الالبال فيجب بنداؤها بمثلها وهو ايسر كل فيلزم الدور والتسلسل قد سعى الى رفعه
 اجوبة شاذة **الاول** ان كلما بوحدها لغزاً مبدئ وان ينتمى الى الوجود بالذات كوجود الاشياء
 المنتمى الى وجوب الواجب في نفسه وسوقه الاشياء المنتمية الى دسوقه الاسم بالذات فابتداء غير البسملة
 بها وابتداء بنفسها **الثاني** ان ذلك العام من المخصصات والبسملة خارجة عنه بالقرينة **الثالث**
 ان المراد بذا الالبال هو المقصود بالذات لا في الثاني في نفس الامر فالبسملة خارجة عنه بهذا المعنى **الرابع**
 ان ابتداء الشيء بالشيء يساوم تغاير الشئين لا يمتد ولو عم احدهما الاخر ظاهر فالمراد بكل امر ما سوى
 البسملة بوزن ذلك كما ان اولنا كل شيء معلول لله في كل شيء سوى الله فافهم الاشكال الثاني ان الروي هو الا بندا
 بسم الله وهو محال في هذه ان لا يبداء انما هو بالبهاء فقط والجواب اننا سلمنا ذلك لكن نفوذ بلا خطا
 شيئا واحداً الى بلا خط مع اجزائه وبصير الاجزاء كانهما مندرج بعضهما في بعض ويكون الكل بسيطاً بجزء
 لذلك الحكم المخصوص بالجواز الى الكل وما نحن فيه من هذا البسبيل كما لا يخفى على من له ذوق سليم فمن
 على هذا كحال حديث محمد اشكالاً وجواباً وسبب جوابي عن الاشكال الثاني في رفع اشكال الجمع
 الحديثين **قول** رحمك الله والحمد لله لانه على محله ومضاده لا ما مضى لانه على استمراره
 الحمد واشارة الى حسن العاقبة ومصلحها جعل الخطاب على الافراد واشارة بانفراد بالشمس

اشفي
 بالبسملة
 كما هو المشهور
 احوال فكل من
 اقوال من
 واما بضمها
 مصداقاً
 فقه واليه
 في اول الطه
 فان في ذلك
 بسم الله
 ركب قف
 عند هذا
 بندا لله
 انما كثر
 فقالوا
 بسم الله
 تفوت
 فانه
 فانه
 والاياء
 بالحمد
 ما سوى
 غيره
 الروايات
 ربه
 هذا

الوجه الثاني في الاستدلال

من انتم المحمديون عليها واورد المفعول ضميرها الى ان صفا قترتها عين ذاتها وحاضر الاستدلال و
 الاشارة الى امتناع غيبته عن بال الحامدة كانه هو اجتهادها واكتفون باقي الكلام في الحمد والشكر الى
 الكتب لما ذكرنا انها وما ينابك كره في هذا المقام هو الاجابة عن الاشكال المش في الجمع بين هذا البند
 وهي ثلث الاول ما هو المشكك ان الابتداء ثلثة انواع الحففي والاضافي والعرفي وبملاحظة انواع الثلثة
 في الاخرين حصلت تسعة كما لا بد وذلك بناء على كون الابتداء بن على النهج اخذ من تقديم البسملة
 على الحمد والاعضا الاثمان ثمانية عشر كما لا يتم ان ثلثة من التسعة صحيحة ومبشرة وهي كون الابتداء
 بالبسملة حففي او بالحمد اضافيا او عرفيا او بكليهما عرفيا وثلثة منها ممنوعة وهي كون الابتداء بالبسملة
 حففي او اضافيا او عرفيا او بالحمد حقيقي وثلثة منها صحيحة غير مبشرة وهي كون الابتداء بكليهما اضافيا
 او بالبسملة اضافيا وبالحمد عرفيا وبالعكس ويحصل الجواب بحمل الابتداء على احد الثلثة الاول ثم في
 الصحة والاعتناء في الثلثة الاول والامتناع في الثلثة الثانية والثالثة في الثالث من الثلثة الثالثة
 ظاهرة بما قترتها باقي الكلام في وجه الصحة في الاولين من الثلثة الثالثة وعدم الاعتناء في جميع هذا الثلثة
 فاما وجه عدم الاعتناء في الاخيرين منها فهو المخلو من كل من الاصلين اللذين هما كون الابتداء حقيقيا
 واتحاده نوعا في الاخرين ووجه الصحة في الثانية منها هو العمل على الاضافي بالمعنى الاعم واما وجه صحة الاول
 وعدم اعتناء وفيه خفاء اذ لما قيل ان يقول ان ارد بالاضافة معناه الاختصاص فلا وجه للصحة وان ارد
 به للعطف الا تم فلا وجه لعدم اعتناء الا ان حمل الابتداء على الحففي مع امكانه ولو صلح هذا الذي لم يجز
 في الثالث من الثلثة الاول وقد حكم باعتناءه ولعلنا ان جعل الاضافي بالمعنى الاعم والعرفي مقابلا للعرفي
 ليس من جعل قسم الثلثة فبما لا يرد هذا انما يلزم اذا اريد بالاعم بشرط الخصوصية لا من حيث هو اعم
 وما نحن فيه من قبيل الثلثة الجواب الثانية ما قيل ان البسملة فرد من افراد الحمد لان المراد انما صفتها
 الجملة سواء كان بلفظ الحمد ام لا وهو صادق على البسملة فالابتداء بالبسملة عمل بالحدثين
 الثالث ان الحدثين وردا على سبيل منع الخلوف لا يلزم الجمع بينهما بلفظين وفيه بعد قولنا اللهم
 قبل صلواتك الله حذف لبا عن اولها وعوض عنها الميم المشددة في اخوها وقبل صلواتك الله
 ام اي قصدنا بقصا حواجنا حذف اليا هيمنة اتم على غير الفيا س واورد عليه بوجهين الاول انه
 مناف لتوهم اللهم لا تؤمهم لانه تناقض وكذا الوسمع اللهم لا تؤمنا والثانية لو صح للتلزم جوان

كونها ثلثين
 فلان الاصل
 ابتداء في كل من الاربعة
 مما معنا تحقيق قترتها
 في كل ما اسحق عليه في الاول
 عليه هو صفة التثنية في غير
 وكون اتحاد النوعين بالثنية
 في غير اصل التثنية
 بين محدين كما هو غير

على الله وحده والتمتع
وارجئنا قياتنا

والشعير كثير
بكثرة في قوله
اليها بحركات
الثلاث

الكناية تقول
بالتكناية على ان يكون
الذي اراد منه الكلام
هو الشيء الذي استعاره
المراد به استعاره
بشيء لا يستعاره
لا شئ اكمل كونهما
لن نفسه ثم اريد
منه لا را المعنى المجازي
مع ارادة من المزمع
فلا ير عليه نه مجاز لا
كن معنى الحقيقة منه

بالله امتا ارجئنا بلا عطف مبالا على ما الله امتا وارجئنا باللام باطل فالمراد من مثله بيان
الملازمة ترادف اللفظين المقامين والجواب عن الوجهين على ما خبرنا الى ان ام في التمتع مقدمة للافتا
وما يجيء بعده نفس الدعاء فالتمتع مدفع والقياس باطل بطلان عطف الدعاء على مقدمة
وجواز عطفه على مثله والتمتع مدفع قولهم اللهم لا تؤتمهم مدفع من وجها اخر هو اختلاف
المفعولين وقيل في الجواب عن الثاني ان ام لما صا كالجاء لم يجز ان يكون معطوفا عليه كماء الفتا
قول لم على نعمك والآية قبل نفديها نعمك علينا اقول لا حاجة الى التمدل على للمقابلة او للاستعلاء
العقل باعتبار ان الحمد وارد على النعم او غالب عليها استحقاقا او ادعاء ولم يقبل انعامك ولا نعمك مع
انسيبتهما بقولك لا تلك كل من وجه لعدم النباسة بالمقدور ولا اشعار بكثرة نعم الله ولصحة هذه ممدود هذا
الفقرة واحكاما لغيرتين الاخيرتين وهي جمع نعم بكسر الهمزة اي ما ينعم به بل يفجها مصداق نعم ينعم والمراد بها
النعم الظاهرة بقرينة مقابلتها بالاولى هي النعم الباطنة وهي جمع الى بكسر الهمزة وفتحها اجمع كثرتها غير
مسموع قول لم خاتم انبيائك ان كان الخاتم بكسر الهمزة فمما ظاهر وان كان بالفتح فممنوع ما ينعم به كالتع
لما يعلم به او يراه به الزينة كتابة قول لم مسجد الاولى ان يقربسكوي والحال اسم جمع للصاحب لا بكسر فاخفف
صاحب صاحب البيت من ادرك مسجد مع الايمان الباقي اليوم الوفاة قول لم اليوم لفائك الظرف ما استلوا
بالحمد واصلى واسلم او بكل تابع تابع مفهوم من التابعين او بالتابعين مرجع هو مجموع والمراد باللفظ
على الاولين الخشرا الاصغر وعلى الاخير الخشرا الاكبر قول لم بعده من الجهات والغابات والمراد بالجهات
ظروف تدل على جهة الشئ اي ما يقع بين احدها بابه الى اخر ما يجازيها شبه الدال باسم المدلول لهذا
لا زاد بحسب المعنى عريضة اقسامه لا يجاوز جهة الشئ عن الست والمراد بالغابات ظروفي قطع عن
الاضافة بحسب اللفظ وبما سبقت غابات لان الغابة هي النهاية وذلك الظرف ساكنها بان تغيب الخشنة
الاضافة مجازا وقبل الاضافه يذكر بعد ذكر مصداق الاضافه في نفسه ما فيه ولا يبعد ان يطلق الغا
على الجهات الست في جميع احوالها لان كلامها يدل على غابته من غابات الشئ التزاما كما لا يخفى والمراد
من الغابته قولهم من لا ينداء الغابة في المكان مثلا والى لانهما كان مثلا انما هو هذا الغنة
لا المسافة وطول المسافة باز كتاب مجازين كما انكبة بعض المحققين وذلك لان اضافة الابداء مثلا

الى الغاية بعد تفهيد ما بالمكان او بالزمان والاضافة ببيانته وبين طرفيها عموم من وجه لان المضاف
 اختص من المضاف اليه بلزوم بطلان الاضافة كما هو المنبأ وفاقهم ثم اعلم ان للبيان ثلاث اشكال
 حالات الاولى ان يكون لفظ ما مضاف اليه مذكورا والثانية ان يكون محذورا والثالثة ان يكون
 كل من لفظه ومعناه مستتباً الرابع ان يكون لفظه مستتباً ومعناه منوطاً وهي على الثلاثة الاولى معية
 وعلى الرابعة مبتدئة على المشب بالضم لان فهم المضاف اليه انما هو من مضافته لاضافة بعض من معانيها
 الثلاثة الاولى والمراد من المعنى المنوي والمنسب هو المعنى بخصوصه لا بعمومه لا يمكن ان يكون نصو الجاهات مع كون
 المضاف اليه بعمومه مستتباً والمراد بالمعنى في ترتيب نسبها منسباً هو المنسب فوجه التكرار ان المعنى هو
 المنسب من اللفظ المنسب من الخاطلة لئلا يتبين عن المنوي فانه ايضا منسب من اللفظ وقبل التكرار للتأكيد
 قبل الموافقة قوله لفظ نسباً مستتباً والمشتبه فيهم احوالها الى ثلاث حالات المذكور والمنوي المنسب والخروج
 ما ذكرنا قول من هذا لما تعارف كرامنا قبل بعدة صدور الكتب فحشاهم بين كوتهم بعدة قبله
 فاحيط بذلك الفنا لزومها بعدا ما ولم يحجز ان يكون متقدرا حقيقا لمكان الواو لان واو الاسمين
 لم يعمد دخوله على ما واو العطف لا يدخل على اما الاولى قد اشبه على هذا على بعض الفضلاء
 ثم ان اما قبل للنفس قبل فام مقام مما يكن من شئ ومما في هذا الكلام مجيء بالشبهة لانه ومع جلته
 الشبهة والخارجية ان كلما وقع بعد الفلان مما صدر عليه الشئ سواء فرضنا وجود الجزاء ام لا
 فالجزاء محقق بعد ذلك الفلان يعني ان تحقق الجزاء غير معاو يشي من الشرط ورفع الموانع نظير ذلك
 ما اذا قيل كلما يقع قريب من سفر غدا يعني ان معاونة في الغد ليست بشرط بل من الطريق وعند
 نزول الليل والمطر وغير ذلك ثم المشار اليه بهذا اما كل معاني الكتاب والفاظها المنصورة اوتة وشا
 المنصورة مطا ونفوسها الخارجة لو كان وضع التبيين بعد التصنيف وكما ان المشار اليه بهذا امر
 كلي وافراد صادرة عن المؤلف وغيره فكل اسم الاشارة امر كلي وافراد كل فرد منها اشارة الى مشا
 اليه مخصوص به لكن ينزى بل المعقول منزلة المحسوس في الثلاثة الاولى فلا بد ان يكون المشار اليه
 بهذا اما كلتا مشا على امر معلوم واما الالفاظ الخارجة ولو كان الوضع بعد التصنيف فلا ان
 تكون مشا اليها اذ على تقدير تسليم وجودها الندر يجب ان يكون قول من كواسم الاشارة فالاشا
 اليها اشارة الى امر معدوم وهو باطل قبل شرح اي كشف الكشف ورفع الغطاء عن الشئ ويلزمه

هذا خبر
 بما في من التخصيص
 ويحتمل ان يكون الاشارة
 محتملة كقولنا كذا
 فيما ذكره من انما هو منه
 المعقولة كذا بعد كذا
 الصورة من الكلام فهو قول
 شرح لطيف في شرح
 فيه وقد مره فافهم

توقف لاقول التبرج كام

اظهار ذلك الشئ فيهما كما به عن الاظهار وحده على هذا وعلى المجاز العفلى للباغزة او على المجاز
اللفظي فإرادته ما يشرح به والشراح قولهم لطيفنا للطيف لا بدرك البصر المراد به هنا ما لا يدرك
بأدى النظر شبهة بالبصر في الروية بسرعة قولهم خرج من المخرج لا من التبرج كما قال في من الاستطاعة
واصغرنا التمر والمزج بحسب المعنى اللغوي وان عم كل شئ ذكر فيه المثلن باسرها الا انه مصطلح في مزج
مثل هذا الشرح قولهم مذهب الفاسد واضح المسالك مذهب الكلام تخليصه عن الحشو والزوائد
والمهذب ما بكسر الدال والفاعل الشرح واللام في المقاصد عوض عن ضمير الالفية والفاعل المثلن
واللام عوض عن ضمير الشرح او عن ضمير الالفية بنفد الوابط اما بفتح الدال واللام عوض عن ضمير
الالفية بنفد الوابط او عوض عن ضمير الشرح واحسن الاحتمالات الجشت هو الاخير لاستغنائه عن
النفذ في صيرته فظا بلمع ما بعد في غاية المناسبة فان لكل محمول متعدي مع معلوم يكون بالفتا
البيه لان ما مناسبه ليدفع المعلوم المتعدي لعدم الفرق بين الفيريقين عند اتحادهما في جوهر المعنى
مفهوما الا بان يلاحظ الاول فاعل في الثاني لان كان للظا وعند مفصلا في صفات الواب
تعم ولو اذم المبهتان على راي من قال انهما غير محولة فان الثاني صادق عليهما كالواجب والواحد والظير
والظاهر والاول كالواجب والموحد والمطرب والمظهر فاقدم فاشد ذلك فيقول والمراد من مذهب
الالفية بالشرح كما هو مفاد بعض الاحتمالات اظها ركونها مذهب فلا بد ان ذلك ما حصل
الحاصل ومنسازم للتحريف في فقرتها وكلماتها وكلاهما غير واقع ولما كان المذهب الواضح
نكرتين مضافتين للتحريف الى معطوفين صحيح توصيف لنكوة بهما ثم ان اكثر الترخ لفظا واضح بدون و
العطف وهو سهو من قلم الناسخين اذ كل زوج من ازاوج اوصاف الشرح متحد فركه في الاستمجة
والفعلية والوصفية الخفية والجازية متخلل الواو والعاطفة كما تراه فلا وجه لخلو هذا الزوج
عنها ووجه العطف في بعض صفات الشرح وتركه في بعض اخر مما يظهر بالشامل في قوله **قوله** **الظنا**
لها اللام في قوله لها ولا جات ولكنك للنفوية وهي معنى بين التعدية والزيادة احب الى الالفية في قول
الاصناف لضعفها في العمل **قوله** لنكت المراد بهما الرموز الدقيقة التي لا بدركها الا من ينجو بغير
قوله من الشرح ناخبر عن قوله اليها الوعابة السبع نفذ على الفاعل لوصول البين والمبين **قوله**
سببه محتمل ان يكون من صفات الشرح وان يكون مستانفة ولم يغل المستمرا لئلا ينوهم ان بعض

قدامه وضع اسم الشرح كما وقع في وضع اسم بعض الكتب قول بالجملة المرضية المشان البهجة
 بالباء الواحدة الثانية وهي في اللغة بمعنى الحسن والتبريد وقال الشيخ المحشي بالتون وهي في اللغة
 بمعنى الطرب وهذا اقرب وفيه حذو وايضا ان الاصل التبع المرضية عما قول في شرح الالفية
 الظرف اما مستقر في موضع الوصف والحال من التبع او متعلق بالمرضية قول بالتون في ظرف
 لفصل المحصول قول انه خبر معين جملة مستأنفة سبقت جوابا للسؤال عن جملة الخضر قول بحال الذين
مذكروا لفظ محمد وذكر بعد اللقب مع ان حقه التقديم عليه ليتصل بابن عبد الله فطابق ما اطلق على نبينا
 اي محمد بن عبد الله افتخارا للقب والبشارة الى ان الواجب ظاهرا اتصاله وحذف مبتدأؤه وقد قبل التكرار
 والناحية وجوه اخرى غير ضعف اما نكتة ذكر المبتدأ في المتن هي الضرورة ودفع التباس حال القطع بما
 الوصفية فان القرينة على القطع اما اختلاف اعراب الحالين وذكر المتعلق والاول وصف بهما الاتحاف
 اعراب الحالين فحينئذ قول ابن عبد الله قول محمد هو من مالك مشتمل على يجوز بظهور
 حقه من غير ان الشافعي جعل جزء المتن هو الابن الاول فالجوز في الاضافة وان جعل الابن الثاني
 فالجوز في الاضافة ولعل الاول احسن فافهم قول انه خبر مالك هذا التسمية لا يصلح ان يكون وصفا
 للرب فهو اما حال لان من عنه عطف على صاحبها للاشارة الى دوام عاملها او بدل عنه مختص بالاصناف
 ويحتمل ان يكون خبرا لمحدد او مفعولا له واصله من اضافة الصفة الى موصوفها والتقدير بالكاخبر
من المال كقول ما اى صفة بالجمل لم يقل اى ثبته ليهي كلامه فغير اريد الامام فيوجب استفاربه
 في الاذهان اذا الوصف علم من الشاء الذي هو الذكر بالخبر فظ لا يعم الذكر باللسان وغيره كما هو الحق
 في معنى المحدلان الوصف مستلزم لكونه باللسان والظاهر ان يكون الباء في قوله بالجمل لانه ويكون
 بيانا للمحمودية ويحتمل ان يكون للسببية او للمقابلة ويكون بيانا للمحمودية ويلزم مختص الوصف
 بالذكر بالخبر قول لما اى صفة الذي يظن به قول وآداء البعض ما يجبله الاصح ان يكون اضافة البعض
 الى الامنة والمراد بها يجب شرعا والمعنى وادنى لبعض شكور يجب تلك الشكور على الله تعالى واما
 حمل الاضافة على اللامية فيلزم على ما لا يجب عقلا او علما على البانية مطم فلا يخرج عن شوق كما يظهر
 المناقل وقيل معنى هذا الكلام واداء البعض ما يجبل المحدل من النعم والاحسان والكرم والامنان هو
 اداء هذا القابل بما الموصولة الشكور باعتبارها نعمة من نعم الله تعالى وجعل الكلام اشارته الى

ص ٩
 قد نارة الى رد قول
 احار واصف في شأن
 للاشارة الى ما هو الحق عند
 اصل التحقيق من ان مورد
 اعم من اللسان وغيره فلو
 من اللسان بالثناء لا
 على ان مورد اللسان لا
 او لثناء يدل على اللسان
 تضمنت بخلاف كوصف
 فان اللسان غير معتبر
 ووجوده في الوصف ان
 لم يدل على اللسان فمعناه
 لثناء يدل على اللسان فاذا
 اكد الوصف فانت اكد
 المذكورة ايضا الحق بعد
 الناقل ان لا لثناء
 اللسان ايضا لا لثناء
 فرق بين التفسير بعد
 فان قلت لثناء ككلام
 هذا التفسير في معنى
 الوصف بحيث نعم كان
 باللسان بخبره كما هو
 المحقق في معاني الفاظ
 لو كان البناء على التعملا
 يكون التفسير باللسان
 الماخوذة بوجهه في لثناء
 ايضا بحيث يعم الكلام
 الخاص وغيره فلا فرق
 بين التفسير من

عجز العبد عن اداء شكر نعم الله شكرا كاملا فضلا عن ادائه شكر جميع نعمه وقد نفي هذا المعنى على
 بعض فوجه كلامه بنوعيهما ثوبه وكبره وامنه قوله للاخبار بانه سيجداذا الاخبار بين الثمان استكن
 استظهرها صفة الجميلة الذي هو حمد تعالى الا ان المقصود من هذه العبارة اولا حمد تعالى والاخبار
 مقبلة ثانيا وقوله سيجدا محتمل للمعلوم والمجهول **قوله** بعد الحمد اشارة الى ان قوله مصدرا
 حال مفقودة مستغيلة اي ما يقادرب زمان نبيته لزمان عاملة لا محفظة مقادير اي ما يقادرب زمان
 نفس لزمان عاملة ووجه التسمية الاولى ان الحال الجعيفة مقدر محذوف والحال اللفظية زمانه
 مستغيلة بالتسمية الى زمان عاملة وفي الثانية ضد ذلك **قوله** اي اعيان بالصلوة الدعاء كما استعمل
 قبله لا من من الاعلى عكس الامر والالتباس طلب المساو من المساو وانما امر الصلوة بالدعاء اشارة
 الى ان الحال حال عن الفاعل لا عن المفعول لان المتناسل ان يكون فاعل الحمد والصلوة واحدا و
 قبل الصلوة لا ان الدعاء المطلق اعم من الصلوة والصلوة بالرجعة اخذت من معنى الصلوة الاخر ولم
 يقبله اولا بالرجعة اشارة الى ان المراد الدعاء بلفظ الصلوة بخصوصها وانما لم يجعله حالاً لا محفظة
 عن الفاعل بل الصلوة على الصلوة الغالبة لان كل من الحمد والصلوة لا بد له من الثناء الغالب
 والا لم يكن حمد ولا صلوة فيلزم من الثناء الغالب شيئين دفعة واحدة وهو حال وهذا محتمل
 نسبة الصلوة فانها غير متوفرة على الالتفات بل يكفها كونها غير متوفرة في الحال **قوله** على النبي في
 اكثر نسخ المان على الرسول ولعل الشك كذا راي نسخة الاصل فكيف ذلك على فقها **قوله** او حالي
 الوحي هو العلم الحاصل للنفس بواسطة الملك والكشف هو العلم الحاصل طابوا واسطة الربا ضد والاما
 هو العلم لها بلا واسطة ظاهره **قوله** بشرع اي بطريقه سواء كانت طريقه جديدة فاشعة ام لا فهي
 فان امر بذلك الى اخره والرسول ان كان شرعا فاشعة من اول الغرض ايضا **قوله** ولفظه بالتشديد
 الى قوله من البناء قبل عليه ان كان المراد ثبوت الحكمين له قبل الاعلال فالحكم الاول ثم وان كان المراد
 ثبوتها له بعده فالحكم الثاني ثم لان النبي بالتشديد بعد الاعلال نظم والجواب ان المراد هو الثاني
 لكن على من ذهب من فراه بالهزيمة وقبل على تقدير التشديد بدانه مشنوع عن النبي وهو الطريق لانه طريق النبي
قوله من النبوة كالرفعة وذلها ومعناها النبوة بشدة بدالوا وهو مصدر بمعنى من النبي الاسمي كال
 لا قوة والاخوة عن الاب والايخ **قوله** لرفعة رتبة النبي وقوله لانه محبة اشارة الى ان النبي منقول

اي
 قوله بصلوة ليس
 ح سبغ الله فاصبح
 لغيرة بالرفعة بل لانه
 اي واعماله بصلوة
 على محمد صلى الله عليه وسلم
 على محمد وآله

المصنف
 ولان ان
 عليه السلام كان بصلوة
 فيسبغ ان يكون بصلوة
 عليه ايضا بعد الحمد
 له وان المتناسل ان يكون
 الصلوة كما عجز اللسان
 معانا بالاقبال فلو فقه

ان في الحكم

لعدم تلك المناقبات لا
عدم نية تلك من غير
يكون هذا من غير نية
فقط وكل في نفسه قد امر
الحوادث من التقدم الاخر
ربما في شئنا ولم يامرنا
امتناعا ولا سببا في نفسه
رضي الله عنه وان لم يرض
منه

هذا الفرق

انما يصح ان جعل من
كما هو المناسب للقيام
اذا جعل لا يتبادر في نفسه
فلا فرق بينهما مع
منه

كان

هذا ان يصح في المصطفى
والقوله ان من لا يتبادر
المصطفى في نفسه قد قول
معناه في نفسه قد قول
محتملا لكن لم يتقرر له لان
الظاهر ان مراده من قوله
اشياء كونه مصطفى على
جميع انتم في هذا الشيء الا
بما حملنا فافهم منه

بالمنااسبة الى هذا المعنى لا يخرج من هذا الكلام ولقطه بالتشديد بل منقول من البنية المشققة من النبوة
اي الرفع لفضله آه وقوله لرفع منعا في المنقول المقدور ومن عليه قوله وبالمنااسبة آه هذا بالواو والعنا
واعترض عليه بان الصواب ان يكون العطف بالاولى في بين المعطوفين اقوال تمام او قصد الاشياء
بالنفا في نفس الثاني ولا باعتماد على الاشياء به فيهما **قوله** لانه محذاه المشقة كسالباء واو
عليه بوجهين الاول ان اخباره عن الله تعالى بالخلق مستلزم للامرية المناصرة لعدم ضرورة امره بالنبيل
الثاني ان المنااسبة لكونه متفوقا عن الحق المشق من البناء كونه جليلا محذاه اقوال الاولى ان بغير نفع
الباء لكونه بمنزلة الخبر لما تقدم انفا واسمى من وجوه الازالة من والمغفلة نه محذاه عن الله بالغيوب
اجيب عن الاول بان الاخبار مستلزم لعدم التام عن النبيل لا للامرية وعدم التام عن غيرهما لحد
الامر ولا يخفى ما فيه وعنه عن الثاني بان المنااسبة في الجملة كافية للنقل وهي موجودة فيهما لانه
الاخبار في بعض الافراد غير مناف لعدم الامرية بالنبيل في بعض احوالها وكذا الخبر كسالباء
مناسبة للخبر في وجهه **قوله** والمراد به اشارة الى ان اللام في النبي للعهد **قوله** في الثاني
من الناس الى من بين الناس على الناس والمطابقة الكتاب للفظ الحديث لم يصرح بالمصطفى عليه
الفرق بين المصطفى منه والمصطفى عليه من المصطفى اسم مفعول اعتبر به في الاول ونحوه كما عرفت
واما حذف المصطفى عليه لانه على عمومه ولم يقل من الناس لانه الكفاية بل من النبي هو
كما قال الاخفش ان يكون الكاف للتعليل وتماثل ما المصطفى او كونه المصطفى بمنزلة النبي
كونه بمعنى الخبر من جميع الناس في الحديث ان على الاول والاخير علان للمطابقة على اشارة على
قوله ولذا الولد كالفعل جمع ولد كغيره في فعله عمل واحدا ايضا كالفاك والمراد من الفاظ
الولد والنبي في الحديث اعم مما كان بلا واسطة او معها **قوله** اسماعيل ولد اسماعيل
لفظ ولد هنا ساطنا من الافلام اذ لو اريد نفس اسماعيل لما دخل بيننا في المصطفى لانه صفة
مع ان المطلوب في قوله في جميع المصطفين جميع الاصطفاة ان **قوله** واصطفاة من بني هاشم قول
دلالة هذا الحديث على الامر الاول والثاني دليل على الاختفاء به واما دلالة على الامر
الثالث دليل على ان النبي صلى الله عليه وسلم كونه النبي صلى الله عليه وسلم عن اناس وغاية ما يدل عليه هذا
الدليل كونه من مصطفى من ولد ابراهيم وهذا مما استشكل بعض الفضلاء اقول كونه مصطفى

من ولد ابراهيم على جميع الناس المستغفاد من حد ف المصطفى ^{عليه السلام} لكونه مصطفى بن جميع الناس
فاقاده للطلوب بالكتابة التي ابلغ من الشرح وقد تبدل على عموم المصطفى عليه فيها سوا الاصطفا
الاول بقوله نعم ان الله اصطفى ادم ونوحا وال ابراهيم وال عمران على العالمين ولا يخفى عن ضعف
ثم اعلم ان المصطفين فيما سوا الاصطفاء الاخير انما هم مصطفىون من حيث المجموع باعتبار بعض افرادهم
الذي هو الحامل لنور النبوة فانه مصطفى على التميز لذلك فلا يرد ان بعض افراد المصطفى عليهم مصطفى
على بعض المصطفين ومن على هذا ما في حديث الاختيار ومن جنس الاتفاق ههنا مطابقة
الحديثين للفظ المصون نفسه لفظا وترتيا واجالا وتقبلا قوله ان الله اخار خلفه
اه اقول لا يخفى ما في هذا الحديث من التكرار ولدفعها اجوبه الاول محل المذكورين على ارادة
الاختيار والاخر منها على نفس الاختيار وحمل الفعل على الارادة من افاضه المسبب مقام السبب
لشمه السبب باسم المسبب ذلك شريح قوله ثم اذا اثبات الفزان فاستعد قوله اذا فتم الى
الصالح فغسلوا وهذا الوجه باحتمل ثلث الاولى ان يحمل الاوفاذ بمعنى الارادة والاشفاق
بمعنى نفس الاختيار وهذا اظهر الثانية ان يحمل على عكس ذلك والمعنى ان الله اخارهم بها
خلفه من بين جميع المهمات بالاجاد فاد اخيار بني ادم منهم اه الثالثة ان يحمل الاولين
على نفس الاختيار والبواقي على ما سبق في الطريقة الاولى ولا يخفى عليك ان المراد بمفعول
ما حمل على الارادة المختار منه وبعضه عن بعض بمفعول ما حمل على نفس الاختيار المختار الوجه الثاني
ما خطر به الى من ان المراد بالاونا والاختيار اختيارا لا شفاعا بل لا شفاعا نفس اختيارها الوجه
الثالث ما افاد بعض المعاصرين من ان المراد بالاونا والاختيار الاختيار والاشفاق وبلا شفاعا نفس
اختيارها الاختيار هذا ولعل ان المراد بجزء التعقيب هذا الحديث لما التعقيب لنا في اوكله
المخاطب بقدر فهمه فلا يرد ان لا معنى للتعقيب والناحية الزمانية في افعال الله القدسية وقد
اجبه لرفع التكرار بوجوه اخرى كما ذكرها الخافضها ^{لهم} بنو ادم المقصود منهم بنو ادم مع
ادم وحواء ^{لهم} فلما ازل خياره ان خيارا قول هذا النفي اذ لا اختصاص له بالماضي
فقط نظير كان الله غفورا رجا واذل يفتح الزمان من ذال النافضا وبضمها من الى النامة وعلى
الثاني يكون قولنا خيارا منسوباً على التميز هذا الذي ذكر من الاحتمالين انما يكون اذا كان

سبب لال
وجه ال
ان آل ابراهيم من آل ادم
وال عمران على العالمين انما
فمن مصطفى على ولد ابراهيم
على آل ابراهيم على آل ابراهيم
تطوا والمراد بقوله بالسوي
الا صطفاء الاول ليس هو
الا صطفاء الاول الذي هو
السبب حتى يرد عليه لا
وجه للاستغناء عن صطفاء
ولد ابراهيم على آل ابراهيم
حتى على ادم ونوح وآل عمران
فانه اول الاصطفاءات
للسبب ولا ان الآية
لا تدل عليه وجه ضعف ان
اصطفوا ادم ونوح وآل ابراهيم
وال عمران على العالمين انما
يدل على ابراهيم في الاصطفاء
على العالمين وآل ابراهيم
اشته الاخر فلا يجوز ان
يكون نوحا مثلا اجد
على آل ابراهيم بحث لوصف
على آل ابراهيم مرات لم يغير
اصطفاه الاخر الى مرتبة نوح
والصلى المصطفى في الآية ال
ابراهيم واولاده في فهم
منه رحمه الله

ما وجد في بعض النسخ
بقدم افعاله تقا واما على
القائلين بجوده ما كان
اكثر الاخبار فلهذا
ابواب

قوله من خيار مصلاته وما اذا كان من السبب من علها بالفعل المتبقي فيها وبضم الزاء لا غير
 بناء على عدم صلاحه على افعال التافهة لان تكون من علقة للظروف وشبهها وبسبب من غلب
 ذلك ثم الخيار ما اسم من الاختيار او جمع خبر كيت على بعض ما في كتب اللغة ولفظ من اما قوله
 او للسبب كما في الخبر والخيار الاول منسوب الى النبي مطروا والثاني منسوب الى المختارين
 الموجودين السابقين على النبي اذا كان من بلغ فصل الى المختارين المفروضين باللاحقين له
 فضا ان كانت للسبب ثم ان المختارين احوال ان ثلثة الاول ان يكون كلاهما بمعنى الاختيار الثاني
 لبيان يكونا بمعنى الخيار الثالث ان يكونا جميع خبر هذه احوال انهما الظاهر فاما احوال انهما الوجود
 فبعض في ثلثة كما هو ظاهرا لكانت تنص على الاخير من الثلثة اظاهرة لكونه احوج الى البيان و
 امكان فهم ما سواها بالقباس الى بيانه فنقول لفظ الخيار في هذه الاحوال لما كان جمعا نكرة محتمل
 لان يراد به جمع واحد وجمع متعده فله على تقدير كون من التفضيل بين احوال الاول ان يراد
 بكل واحد من المختارين جمع واحد وادعى احوالا اما احوال الخيار الاول فهي كوز النبي خبر من بينهما
 وخبر من قرين وخبر من العرب وخبر من بني ادم واما احوال المختارين الثاني فهو بنو هاشم وقرين
 العرب بنو ادم واحاد المختار الاول موزعة على احاد المختار الثلثة الاحوال الثانية ان يراد بكل منهما
 خيارا وبخبر واحد المختارين هنا لامصدافه ههنا لجمع المختار ان اما مصدر المختار الاول من
 المختار الاول فهو النبي وبالنسبة الى بني ادم لان له خبر واحد بالنسبة الى بني هاشم وخبر
 بالنسبة الى قرين وثلثة خبرا بالنسبة الى العرب واربع خبرا بالنسبة الى بني ادم واما مصدر
 المختار الثاني من المختار الاول فهو النبي وبالنسبة الى العرب لان له ثلثة خبرا بالنسبة اليهم واما
 مصدر المختار الثالث من المختار الاول فهو النبي وبالنسبة الى قرين لان له خبرين بالنسبة اليهم
 وما فوق لو اريد جمع واما مصدر الرابع من المختار الاول فهو النبي وبالنسبة الى بني هاشم لكن
 هذا على سبيل التغليب اما مصدر المختار الاول من المختار الثاني فهو بنو هاشم لان لهم خبر واحد
 بالنسبة الى قرين وخبرين بالنسبة الى العرب وثلثة خبرا بالنسبة الى بني ادم وادعى خبرا بالنسبة
 بالنسبة الى الخلق واما مصدر المختار الثاني من المختار الثاني فهو قرين لان لهم خبر ثلثة بالنسبة
 الى الخلق واما مصدر المختار الثالث من المختار الثاني فهو العرب لانهم خبرين بالنسبة اليهم وما فوق

الواحد جمع واما مصداق الخبر الرابع من الخبرا والثاني فهو يتوادم لكن هذا على سبيل التغليب لان
لم يجر احدا بالنسبة الى الخلق نظير ما تقدم الاحتمالات الاحتمالات الثانية ان زيادة الخبر الاول والخبر
واحد والثاني خبرا رابعا يطبق في الاول على الثاني بالتبديل ومثاله فتح الى الاحتمالات
واما بتوزيع احاد الاول على جموع الثاني وعلى التقدير الثاني يصير التغليب مخصوصا بالخبر الثاني
الاحتمالات الرابع عكس الثالث في جميع ما ذكرنا وهذه الاحتمالات التي بعد جارية فيها ما تقدم كون من
للتبديل الا ان المفضل منه فتح وقد والخبر الاول : ونحوه احاد او جموع والخبر الثاني ذو نسبة
احاد او جموع لزيادة الخبر من الخلق في الاول والخبر من الخبر في الثاني والمراه من الخبر في الخبر
الخبر المطلق لا المضافة فانها غير نائلة عن النسخة واثلة عن غيره والفا في قوله فلم ازل للتفريع اذ
منه اخبر من عام شخص باخبار واحد وبأخبارات متعددة فهذا الشخص خبرا مطلقا من ذلك العايدا
الامتناع صيرته هذا الشخص بخلافه بالنسبة الى ما تحت ذلك العام واعلم ان اعداد الخبر
هي ما فصلناه اذ المرفوع التكرار على الشقين الاخباريين من الجواب الاول واما اذا بنى بضمه عليها
فقد بالاعداد المذكورة عليه بواحد والمتفطن بما ذكرنا بقدر على استخراج احكامها من الاحتمالات
هذا التحقيق من انظارا يكاد لم يستفهم اليه بدلا لافكار قوله وعلى التقدير لفظ على الال للورد
على الخاصه فان هذا من رابا العامة ونحو الانف الخاصة فحما منهم استنباح ذلك عند الخاصة للحديث
مشعيرة عندهم برعم العامة وهو ما اسند الى النبي مرفوعا بل بينه وبين آبي يعلى لم ينل شفاعته لم
يعلموا ان هذا الحديث مصنوع عند الخاصة ودخول على الالكعبة في الاربعة المروية عن ائمتنا
عليهم السلام على ان بعض الفضلاء قد فرغ على في الحديث بكسر اللام والياء المشددة على ان يكون
الحديث رقا على الغلاة يعني من فصل بين آبي يعلى وبين طالب بيان يخرج به عن مرتبة الخلاف
الى المرتبة الاولى كالفداء لم ينل شفاعته ولا يبعد ان يكون قد تقدم على رفع توهم كون هذا المصو
جملة من انقضاء وخالصة على ان يكون قوله واله مبتداء والشرقا بضم الشين خبرا للمبتدئين
مقطوعا الى النصيب قوله اي فاربه او من بين الخ وعندا كثر الخاصة فاطمة مع الاثني عشر
قوله بفتح الشين قول ان قرأ المستكملين بالكسر فالشرقا بالفتح مفعول له وبالضم اما كلنا وصفه
بعد صفة او مقطوع الى الرفع او النصيب على حذف المفعول وان فرغ بالفتح فالشرقا بالفتح مفعول والخبر

والجمل منسوبة وبالفهم مثل ما سبق وجع الشارح فتح الشين لانه على هذا البلغ
 في المدح **قوله** بانسابهم البهية الى النبي او الى الشفاء المراد به البهية كتابة **قوله** في نظم ارجوزة
 الفنية النظم في اللغة الجمع في الاصطلاح هو الكلام الموزون وارجوزة بضم الجيم من الشعر على ثلث
 منفعلات ولو تغير بها وكثير ما يطلق على ما على هذا البحر ونقد به لنظم للاشارة الى الاستغناء
 متعلق بالحدث لا بالذات ونقد به ارجوزة لغو ثلث الاشارة الى ان ارجوزة جزء من الالفية
 لا عينها لان البسطة وفوايح المقاصد بقية منها الثانية الاشارة الى ان مجموع ابياتها ارجوزة لا غير
 الا لادرج في المستغان بينه لثالثة الاشارة الى ان ثابث الالفية باعتبار كونها قبل العلمية بغيا
 لا ارجوزة والاصل للصف لغير ارجوزة لکن الاظهر ان يكون ثابثها باعتبار كونها وصفاً لثالثة
 او ثابثها للنقل الرابعة الاشارة الى عدم اتحاد المنسوب والمنسوب اليه كما يوهي ظاهر فان الاقل كل
 والثاني جزء ثم لما كان المقصود بالذات هي هنا ذكر المستغان عليه وهو لا يستعمل الا بعلى وحلف على
 معق على غير ثابته فلا بد ما من القول بضمين الاستغناء مع ما يتعدى بمعنى كالشروع كما اختار
 بعض المركبين وجعل ما بعده ظرفاً للاستغناء كما اختاره الشرح لم يتعرض للضمين ويراد
 بكثر النوعين ما قصد بالذات على سبيل الكتابة ومختار الشارح اظهر واحسن ولهذا عدل اليه
قوله عدتها اي هذه ارجوزة والعدة جمع العدد ويحمل ان يكون مصدراً نوعياً اي نوع
 واحد من عدتها الف والفان **قوله** كل شرط بين الشرط الجزم والمراد به هنا المصروع وهو
 المتبادر من جزء المنظوم لانه هو الجزم الاول **قوله** اي مما تامل ما كان المقاصد لكونه الجمع
 المضاف مقيداً لاختواء الالفية بجمع مقاصد النجوم وهذا يدعي البطلان فلا بد من صرفه عن
 ظاهره اما بقدر مضاف مفهوم من قول المصنف في اواخر الكتاب نظراً على جل المهمات اشتمل كما
 اختاره المركب ويجعل المذاصد بمعنى المهمات التي هي مقاصد بعضها احتياج شديد واقتناء
 عظيم كما اختاره الشرح فترها بما لفظة مؤنثاً بالنسبة الى ما اختاره المركب فاشار الى
 بهذا التفسير في ذلك **قوله** والمراد به اه هذا جواب عن سؤال مفرد وهو ان الالفية محتوية
 لمقاصد الصوف والنجوم معاً فخصه بخواصها بالنجوم فقط فخصه بخصه لا تخصه وحاصل الجواب ان
 ليس المراد بالنجوم معناه المشتمل المراد به المراد لعلم العبرية لكونه ضمن فرداً للذين هما الله ربك

والنحولة وفيل على السؤال والجواب معاً ان الالفية لم تنحصر على مسائل التصريف الامثلة عديدة
فلا وجه للحكم باحتوائها امهات مسائل فسط السؤال والجواب قول من هذا الكلام توهم انحصار
ما احتوته الالفية من مسائل التصريف فيما بعد قول المصنف والتصريف وليس كذلك فان مسائلها من باب
النائب عن الفاعل الى اخرها مسائل نحو مريضة بمسائل التصريف وليس انما مسائل التصريف
الامثلة منها والمراد اما بقوله التصريف فهو الاشتقاق الذي هو جزء من علم التصريف لا نفس هذا
العلم وكل ذلك ظن له ادنى نصيحة هذا الكتاب فانحصر ما يجاب به الله قوله هذا الالفية لا
انت ولا المقاصد قوله لانها من الطالبين اللام للتعليل او بمعنى الى لانها من على الاول
بكسر الجيم مصداق اي لانها من والابض الى اذها من وعلى الثاني بفتحها جمع فهم قوله من
غوامض المسائل لفظ من بيانته وقوله فيصير واضحاً اشار الى ان التصريف مقصود للوضوح لا في
نفسه قوله هو جزء هو بفتح الجيم ذكرها محتاج الى القول بالحذف وحمل الوصف على السببية
التي هو خلاف الاصل قوله قبل الحروف كبر المعنى هذا اشارة الى ان المراد بالموجز المختصر
لا المقصود انه بفتح الجيم لا بكسرها والابتنى ان يبين باسم الفاعل المتعدي لما ذكرنا انفاً ولا يقبل
قبل الالفاظ مع ان مقابلة اللفظ بالمعنى اظهر ليجوز بالاجازة الكامل الذي هو من حيث الحروف المتخارجة
والكلمات محل جميعاً ثم ان ارد بالاجازة مقابلة الحشو والظويل ينبغي ان يحمل الباء في قوله بلفظ
على السببية وان ارد به ما يقابل الاطناب والمساو ان ينبغي ان يحمل على المضاجرة والثالث
ارد به المعنى الثاني وحملها على المعنى صام المقام مقام اربيشل عن كيفية ذلك فاشار الى جوابه بقوله
لا يدع الى اخره ليس كون الموجز بالمعنى الثاني سبباً لفهم امر اريد به جديداً وان اشبه ان الموجز
بهذا المعنى مانع عن الفهم وذلك لان نسبة السببية الى المطابقة المساو ونسبة النع الى الموجز بلعبر
ما هو الغالب بينهما والا فالتسبيح حسن التعبير ان كان في ضمن الاجاز والممانع سؤال التعبير ان كان
في ضمن مقابله الا ان وجود الاول في ضمن الاول احسن واعرب ووجود الثاني في ضمن الثاني
اوضح واشنع فعلى هذا نقدر قوله بلفظ بحس تعبير لفظ واشار الى هذا التفضيل بقوله كما في
رابناه والارادة من الاجازة هذا المعنى وحمل الباء على معنى مع كما قال ابن جاعة بقوله الى هذا الا
ان كون الباء للتسبية اكثر من كونها بمعنى مع ولهذا قد مد الله اقول ويحمل ان يكون الباء للتعدي

والنحولة وفيل على السؤال والجواب معاً ان الالفية لم تنحصر على مسائل التصريف الامثلة عديدة
فلا وجه للحكم باحتوائها امهات مسائل فسط السؤال والجواب قول من هذا الكلام توهم انحصار
ما احتوته الالفية من مسائل التصريف فيما بعد قول المصنف والتصريف وليس كذلك فان مسائلها من باب
النائب عن الفاعل الى اخرها مسائل نحو مريضة بمسائل التصريف وليس انما مسائل التصريف
الامثلة منها والمراد اما بقوله التصريف فهو الاشتقاق الذي هو جزء من علم التصريف لا نفس هذا
العلم وكل ذلك ظن له ادنى نصيحة هذا الكتاب فانحصر ما يجاب به الله قوله هذا الالفية لا
انت ولا المقاصد قوله لانها من الطالبين اللام للتعليل او بمعنى الى لانها من على الاول
بكسر الجيم مصداق اي لانها من والابض الى اذها من وعلى الثاني بفتحها جمع فهم قوله من
غوامض المسائل لفظ من بيانته وقوله فيصير واضحاً اشار الى ان التصريف مقصود للوضوح لا في
نفسه قوله هو جزء هو بفتح الجيم ذكرها محتاج الى القول بالحذف وحمل الوصف على السببية
التي هو خلاف الاصل قوله قبل الحروف كبر المعنى هذا اشارة الى ان المراد بالموجز المختصر
لا المقصود انه بفتح الجيم لا بكسرها والابتنى ان يبين باسم الفاعل المتعدي لما ذكرنا انفاً ولا يقبل
قبل الالفاظ مع ان مقابلة اللفظ بالمعنى اظهر ليجوز بالاجازة الكامل الذي هو من حيث الحروف المتخارجة
والكلمات محل جميعاً ثم ان ارد بالاجازة مقابلة الحشو والظويل ينبغي ان يحمل الباء في قوله بلفظ
على السببية وان ارد به ما يقابل الاطناب والمساو ان ينبغي ان يحمل على المضاجرة والثالث
ارد به المعنى الثاني وحملها على المعنى صام المقام مقام اربيشل عن كيفية ذلك فاشار الى جوابه بقوله
لا يدع الى اخره ليس كون الموجز بالمعنى الثاني سبباً لفهم امر اريد به جديداً وان اشبه ان الموجز
بهذا المعنى مانع عن الفهم وذلك لان نسبة السببية الى المطابقة المساو ونسبة النع الى الموجز بلعبر
ما هو الغالب بينهما والا فالتسبيح حسن التعبير ان كان في ضمن الاجاز والممانع سؤال التعبير ان كان
في ضمن مقابله الا ان وجود الاول في ضمن الاول احسن واعرب ووجود الثاني في ضمن الثاني
اوضح واشنع فعلى هذا نقدر قوله بلفظ بحس تعبير لفظ واشار الى هذا التفضيل بقوله كما في
رابناه والارادة من الاجازة هذا المعنى وحمل الباء على معنى مع كما قال ابن جاعة بقوله الى هذا الا
ان كون الباء للتسبية اكثر من كونها بمعنى مع ولهذا قد مد الله اقول ويحمل ان يكون الباء للتعدي

بمعنى من ولا ينفى عن حين فندبر قول سبباً للفهم كقيل للتقريب كما هو مستند المتن ولا تنو
 للوضوح كما افضاه عنادة الشرح اشارة الى انهما مقصودان للفهم لا في اقتضاها ولم يقبل سرعة
 الفهم عند اليها ولا استغناء بصريحه فيما يعبد هذا **قوله** كما ان ابن عبد الله اي كما يوجب
 الاجاز للفهم اي سرعة في اكرهه في رابث عبد الله واكرهه ولفظه وناقما عجزه الا فل او ينج
 الغبار الى لغاير لاجل الا فليكون في موضع لا الغاطقة والفرق بين الثلثة ان الثالث بدل صريحاً
 على عدم كون واكرهه عبد الله سبباً للفهم بخلاف الاولين اما سبب الاول للفهم فلفظ واما عند
 سبب الثاني للفهم فلا لفظ عبد الله مشترك بين معناه الانساني ومعانيه العلية فاذا كرر
 لم يعلم ان المراد بالثاني عين المراد بالاول شخصاً ونوعاً ام لا وقيل الاول حمل الباء على معنى مع اذ لو
 حلت على التبيين لزم عدم كون الثاني سبباً للفهم واللازم باطل فالمروم مثله اما بهان الملا
 فظه واما بطلان اللازم فلما انفصل عن بن حشام من ان المراد بالمكرر من امر واحد فاما لم يكونا فكونهم
 وهما فيما نحن فيه معرفتان **قوله** فيه نظير وجوه الاقل منهما ان المراد بالفهم سرعة كما قلنا
 وسيصح الشبهة الثالثة ان المنبذ من القاعدة من الاتحاد انما هو ذى اللام فقط الثاني ان لفظ
 انما يجر في المعرفة المكررة اذا كان المكرر ان تحت نوع واحد من انواع التعريف وهذا داخل تحت
 النوعين الاضافة والعلمية الرابع ان المفروض ان اللفظ الموجب سبباً للفهم لا ان سبباً للفهم مختص
 ولفظ دون محض لا العاطفة البتة لما عرفت فاللازمة ممنوعة الخاصة من ان الاعراض هنا على فرض
 ودوره منافسة المثال وهي لا تفضي المناقشة في المثل لولا بعدان يكون قوله الاول من
 الصواب اشارة الى ذلك وفيه قائل **قوله** فنبسط البندل شبه لفظ الفاظ اللفظ بالشخص الاول
 والفارسي بالموعود به ومما صد الكتاب بالعطاء ودلالة الفاظ العلم مقاصدها بالبندل استعدا
 تلك اللفاظ لانها المقاصد بالوعد وفي ذلك الاستعداد من الفعل بالاجاز وسهولة افعالها
 لها بالبسط ويمكن ان يجل ثبوتها على غير ذلك فندبر **قوله** اي العطاء اشارة على ان المراد بالبندل
 ما يبدل به لانه القابل للبسط **قوله** بحسن ليجازة هذا صريح بان سبب الفهم حسن جازة اللفظ
 المعبر عنه بحسن التعبير وان المراد بالفهم سرعة كما ذكرنا والتعبير بالوجاز دون الايضاح فليعلم
 على ان الموجب في الجهم لا يكسرها قولهم من قاربها اي روى فاشيا من فادها ويجوز ان يكون متعلقا

بقول المصنف في قوله بان لا يضر عليها قبل هو متعلق بفتح الباء. لتسببه اقول الاولى
ان يكون متعلقا بمقدريا بالقوله رضى والياء للبيان والياء الياء في ما يدخل على المصنف
مصدر اخر سواء كان مصدا تحفيا او ناولا مبتدئا او متعيا **قوله** بنسخ خط هذا بيان للشيء
وتخصيص يخص له بالرضا الدائم **قوله** يشوبه لما كان قول بخط نكرة في سياق النفي مقيد
للعموم وهو غير مفصود بخصه بالسخط للشوب بالرضى عن اللفظة فان السخط عن غيرها لا يشوب
الرضا عنها كما يحكم به الذوق السليم **قوله** زواري مشوب الى واره وهي بلدة من بلدان
المغرب **قوله** ولكن هو قدر لفظ لكن للاشارة الى ان هذا الكلام عن المصنف اسند ان لنا
نؤمن من الحكم يكون اللفظة فاعلة الفقيه بن معطى انفسه ثم نفوق نفس ابن معطى **قوله** في
سبب شاربند لك الى ان جمع بن معطى للفضل بالفتنة الى المصنف من في عصي ليس لامر فاحد
للامر **قوله** نعبد لا اى فبارة على اهل عصرنا ولم يحمله على ارجله مضاف الى البلاء كما
فعله المركب لاشماله على التكلف وفيه خيال لاشبه يحتاج في تحريكها لا تكلفات باردة ونسفا
وكبره ولهذا نكرها ذكورها **قوله** شرعا لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في ثمة الذين يلوهم العر
بفتح الفاف وسكون الواه اهل زمان واحد وجه الخبر في الضرب من زمان التنازع الموجب لسهولة
الدين وسرعة من في المشرق الى مدارج الحق واليقين **قوله** وعرف لما ختم من عظم اصاغر
العرف لا كابرهم وشبابهم لشيوخهم ومناخهم لمقتديهم ودلالة كل ذلك الدليلين الشرعي
العلم على سبب تقدم العصور لا فضيلة سبق الكتاب **قوله** والفضل السابق عقلا لان العلم
والكمال يتبع من السابق الى اللاحق والعلة التي هي علة اشرف من المعاول مرتبة هو معاول في
تفاضل الثلاثة فرق بظهر الثالث **قوله** وهو واجب اول تقدمه لبيان ما شانه الى انه عطف
للمادة السابقة لا من عطف المفسر على المفسر لان الثاني يستلزم اعتباره قوله بسبق في الفقه الثالث
والفصوص خلافا لما سبكه الله من التعليل وايضا بيان الجملتين في مقام المدح اولى من ان
الجملة الواحدة وان احدث معنى في المثال وتقدم لفظ ايضا لاشراك الثاني مع الاولى في البناء
قوله لا تنفعي بما القدر فانداني به وانداني به في نظم مسائل الحقوق نداء خسر عنه لا المص
والعدل الثانية فغيرنا شبة من الاولى **قوله** اعطى طابا اشارة الى ان طابا بمقتضى

وهو السخط عن اللفظة
قوله
وتخصيص الرضا الدائم
بشارة الى بقاء خبره
يشوب به الاشارة الى
المزاد بالسخط استحقاق
الرضا ويكون وجهه
مخصص لقوله رضى لا سخط
الدائم يكون ذلك القول
موسميا للمصنفات الرضا
ستدرم عدم ايجاد الله
دون السخط ما شوب
عنه رحمه الله

على الجملة

قوله من فضله أي لا يجب تخفاً فافعله أي زائدة التوفيق والكثرة مطروحة الزيادة هي الكثرة
 الإضافية فنفس الخافقة بالزيادة يوم إثبات أنها مستحفاً لها فكان المطلوب أن يد من الاستحفاً
 وهو غير ملائم النفس للزمن بقى المعنى أن زائدة على ما فاعطانا إلى الآن فافعله الدنيا قوله **والجملة**
 خبرها بإيرادها خبرية ليس للضرورة لا مكان أن يقول بذله وافضل لحي بل لفصل الحياة والتعظيم
 وللإشارة إلى حسن الظن بغير حيث حكم به فوجه حرم ما والموافقة مع المحل السابغ لفظاً قوله **ف**
 لمحدثاً بي ما ورد فيه أن ذلك من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم تكونه أشرف الخلق والواسطة للافاضة عليهم
 فلا وجه لتفادله في ذلك قوله أي في مراتبها العلية كسر الألف وتشديد الشاين وافتحة وبتجقيقه
 وعلى الأول ثاقبه ليلها لغة وعلى الثاني ثاقب وهذا للخصيص الدنيا وما كونه أشارة إلى أن
 الأخوة بمخبر المناهج والأخافه من إضافة الموصو إلى الصفة فلا يخرج عن بعدد المشار إليه قوله
 فذا باب شرح الكلام وشرح ما بنا الفتن المراد بشرح الكلام تعريفه ويقول ما بنا الفتن لاسم و
 الفعل والحرف لا الكلام المصطلح كما نوههم كثير من كلام المصنف ومن كلام الله حيث قال وهو الكلام الثلاثي
 لأن مراده بالكلم الثلاثي الاسم والفعل والحرف لا الكلام المصطلح وهو يترك ما ذكرنا توصيفه بالثلاثي
 منه الإشارة إلى ذلك والمراد بشرح ما بنا الفتن بياناً استموضع بانها من حيث لا قبل والتركيب
 وامتها ذات بينهما وانفسا ما من بعض من الله اقسامها واما بيان مصداق القول واسم الفعل فاتها
 هو بالبيع ولا بدع من كون الحرف جزءاً للكلام لأن بعض أنواع الكلام لا يتحقق إلا بجعل الحرف جزءاً
 له كالاستفهام والشرط وغيرهما في بعض الأحوال كما هو ظاهر من نفا جزئيه نفاها بالجنس و
قوله معاش النحويين منصوب على الاختصاص وهو جميع معشر المراد به هذا الطائفة واخر
 به عن معاش اللغويين والآخر فيبين إذا الكلام عند الأولين مصدر كعلم وكثير ما يطلق على ما يتكلم
 به عندهم وعند الآخرين عبارة عن المشغفات ولهذا قالوا المصداق للكلام ولعله ورد
 المعاشحياً نصباً على انفاهم في أصل هذا التعريف وان اختلفوا في بعض خصوصيات قوله على قطع
 القم أي على شيء يقطع القم الصوت به أو فيه وفق له يخرج به ما ليس بلفظ فافعله فذا نقول أرباباً
 للبيان على أن الجنس غير مخرج شيء فكيف هذا قلت فذا جاب عن بعض الفضلاء عن ذلك باختصاص ذلك
 تلك القاعدة بحيث يكون اسم من فصلة وإنما إذا كانا عم من وجهه نه كما في هذا المقام فلا لزوم

اخراج ما دخل في الفصل ونال المعرف والجنس بالجنس في الحق في الجواب ان جنس الجنس انما هي باعتبار
 جهة الابهامية وفصلية الفصل انما هي باعتبار جهة التعينية فليس الجواب مثلا جنسا خالصا ولا
 الناطق فصلا خالصا لاشتمالهما على كلتا الجهتين ولا شكا ان الشيء غير مخرج من جهة الابهامية ^{حفظ}
 ذلك قول من الدوال انما خصوا المخرجات بالدوال اشارة الى ان خروج غيرها بالطريق الاول
 لان الدوال اقرب الى المعرف من غيرها فقولهم عبرة دون القول قبل او عبرة هنا بالقول لزم الدو
 لاختلاف الابهامية في قوله والقول علم قول قوله والاعول علم بيان حكم القول لاحد كما هو الظاهر في
 الدود وحاصل الكلام في هذا المقام ان القول مشترك لفظي لكنه ليس فريضا للفظ جنس بعيد لكنه
 ليس بمشترك لفظي واستعمال المشترك اللفظي في التعريف فلا فريضة جلية كما ان يكون معينا واستعمال
 الجنس البعيد مشتقا لعدم وفاء التعريف بنام حقيقة المعرف فاستعمال كل منهما باعتبار وصفه الكاشا
 ارجح من الاخر باعتبار وصفه الاول لكن استعمال اللفظ مع وجود هذا التعارض ارجح لان
 وضع الضرر اهم من جلب النفع ولهذا اخذ المصنف في اللفظة الموقوفة بضمها عن الكافية فان النظر
 اللاحق ادق من السابق قوله لا اطلاقا على الراي اه اي لان القول مشترك لفظي بين اللفظ المشترك
 وبين الراي وبين الاعفاد والراي الموضوع له القول بمعنى التدبير والاعفاد سببها الامور فموضوع
 من الاعفاد قوله جنس فربما قبل هذا ثم لما سبق من اطلاقه على الراي والاعفاد اقول ان
 الجنس ولعبه باعتبار الفلة والكثرة في اشتراك المعنى لانه اشتراك اللفظي فالمنع ساخط قوله اي
 مفهوم معنى مجس السكون عليه عدل عن قوله يصح الى هذا لان السكون على المعنى وغيره لا يفتقر
 العرف صحيحا فاسدا او متعابلا حسنا وفيما دونه عليه اي على لفظه والمراد بالسكون عليه السكون
 على لفظه عن لفظ ما يتعلق به وعلى عن الاسم الى الفعل اشارة الى ان المعنى حسنا والفعل غير
 اشتراط وان لم يكن بربطه بالسكون عليه بحاله من دون زيادة عبه ونقصان عنه والمراد
 بالسكون عليه قول تكلم به قبل السكون وبالسكون عنه ما لم يتكلم به من متعلقات السكون
 عليه وبالسكون اعم مما تخفى في ضمن التكلم بلفظ غيرهما ولا في ضمنه ولا يخفى على من له
 ذوق سليم ان للتكلم به حدا ووصل التكلم به اليه والى ما فوقه لحسن السكون عليه عن جميع
 متعلقاته وهذا الحد هو المعبر عنه بطريق الاسناد وبما فريضا اندفع اشكال قوي وبما

ص ٣
 جنس الجنس من القيل ٢٢
 الاشتراك في اللفظ فان
 صدر واحد منها بضم الالف
 في القول كونه مشتركا لفظيا
 والثاني كونه جنسا قريبا وفي
 اللفظ كونه جنسا بعيدا وعدم
 كونه مشتركا لفظيا ٢٢

٢٤
 ان في ذكر القول في تعريف الكلام
 مضرة ذلك حيث انه مشترك
 لفظي ومفهوم حيث ان جنس
 والاشارة الى اللفظ نفسه في معنى
 لانه ليس مشترك لفظي بل مشترك
 وان لم يكن في جنس مشترك لفظي
 المضرة الذي كونه مشترك لفظي
 اوله واهم حيث ان اللفظ
 يحسد بذكر القول ٢٢

فلفظ
 مائة بما انه مشترك
 والمستعمل مشترك معنوي
 جنس بعيد فالقول بخلافه
 لانه لا يشترط اشتراك
 في اللفظ بل الاشتراك
 في اللفظ والاشارة الى الجواب لا يقال
 اعراضه بوجوده في ان يقال
 سلبا ان المراد بالسكون
 هو السكون من بعض اشياء
 بالسكون عليه لا الفهم لكن
 لا يشترط ان يكون عليه
 متعلق بجميع متعلق الجنس
 السكون عليه من بعض
 دون بعض فارجح ان يكون

٢٥
 مرجع نمر ١٠ صفحة ١٠

مرجع فاجاب جملته
 المرجع الذي هو الرصد
 المحذو كور وهو اول
 يعرض حسن السكون عليه
 هو بتعلق وغيره
 لا يعرض حسن السكون
 اصلا ولكن تقوا في غير
 استكونت عنه بدلا
 المتعلقات بتعلق السكون
 على بعضها بما لم يذكر
 فان ما ذكره قد عرفت
 بان سكت عن ذكر
 ما يوافقه من غير
 الاول ثم يندفع الاشكال
 الثاني بعد ما ذكرنا
 ذكر اصلا به قد عرفت
 السكون فيها اولها
 لم يذكر في الاطراف الا
 وهذا حسن فافهم

يورد في هذا المقام وهو ان المراد بالسكون عند ما بعضه يتعلق بالمفهوم او بجمع ما يتعلق به فعلى
 الاول بصدق التعريف على كل قول فكلم به مفيدا ام لا لحسن السكون عن بعض ما يتعلق به الذي
 هو السكون عليه مظهر وعلى الثاني لا بصدق التعريف لفظ مفيد بوجود بل كالمفيد ان يكون
 مما لا فائدة له اصلا لان متعلقا بالمفهوم كاد ان يكون غير نشأه وحسن السكون عليها موقوف على
 ذكرها اذ لنا ازيجلة ثقتا ثالثا هو ان المراد بالسكون السكون عما يتعلق بالسكون عليه وهذا
 اخبر من الشق الاول ثم نقول للسكون عليه حدالي فما فائدة ما فترجم ذلك فانه دقيق وبالضبط
 حقيق وليعلم ان الاوضح في تعريف اللفظ المفيد ان يكون مفهوما لغويا من شأنه عارضة ان يفيد للتكلم
 بالذات او ينظره المخاطب كقولك **قوله** والمراد سكون المتكلم هذا هو الضو والذات المربوطة بالفتيل
 لما سئورد على القولين الاخيرين **قوله** وقبل السامع وقبل كليهما اي سكون السامع وسكون
 كليهما وبرعليهما ان قول المتكلم المريد لا يمام نفس لاسناده فمثلا اذا قال ان يذوق فاقطع مفيد
 جدامع عدم حسن سكون المخاطب على ان يواد فهم بعض المتعلقات عن هذا المتكلم ولا يورد عليها ما قبل
 من ان المخاطب بالمفيد لا بحرية ثبوته عليه اذ المراد بسماع اسمها عاصمها مع ان اللفظ مفيد لان من
 اخبر سكون المخاطب فماده بها لا سماع الصحيح كما قبل من ان كلام المستفهم مفيد مع عدم حسن
 سكون المخاطب عليه لان عدم حسن سكونه انما هو عن الجواب لا عما يتعلق بالسؤال اي بتكميله
قوله كان فام مثلا انما مثل بالكلام دون الكلام لان خروج الاثر به شمس يخرج الابد با
 لطريق اولي دون العكس وقوله مثلا لغية لم يخرج **قوله** واستثنى عنه اي من الكلام **قوله**
 ما لا يجمل احد كان النجاة اخلافوا في ان الكلام هل هو موضع للمفيد بالمكان او للمفيد بالغير
 فالاجمل احد على فرض تحققه في الخارج داخل في افراد الكلام على الاول وخارج عنها على الثاني
 ولا بعيد ان يكون موضوعا للمفيد بشرط الافادة ويراد بالمفيد المفيد كانه على هذا يخرج
 النائم والساهي عن الكلام بالمفيد من غير حاجته لذلالتالي قول المصنف كاستثنا **قوله** كعبه
 الظرف متعلق بقوله لم يصحح والضمير للمفيد لا للغير في لا يقول بصرح او فعل والضمير لحدما وذلك
 ظا بادي فاقول **قوله** ان ليس لنا اه هذا المحذور صحيح بناء على ان الكلام موضوع لما يشترك بين
 افراده الموجود لا الممكن **قوله** وهو مركب المركب بغيره ما ركب مع غيره وكثيرا ما يطلق على

مجموع الأجزاء شبيهة لكل باسم جزء كما في هذا المقام إلا أن يراد به الوصف التبييني مركب بعضه
 بعض فانه محمول على المعنى الخفي **قوله** وأشار إلى اشتراطه وجدا لا شاذة ان التقدير كقولهم
 تعالى اتقوا النار وشبهه علوا كبيرا وفيه بحث لانه ان اراد به لفظ استنم الوافع في القرآن فلا ير
 يفيد لانه لم يقع في القرآن الا في موضعين وليس قهرا كلاما كما يشهد به النظر فيها وان اراد به ما
 يقع فيه فلا دلالة لكلامه على هذا ويمكن الجواب عنه بان المراد هو الاول لكن الكاف للتشبيه وجه
 التشبيه نفس كونه مفضوا لا غير الاولى ان يكون التقدير كقولهم حين تكلم بهذا المصريح او كقول
 حين خطب اياك **قوله** اي مفعول اي ان ليس مراده من الموضع في هذا المقام الموضع مطابقة
 ضمن اكل فربه الذي هو المفعول منه المعنى فانه ما مفعول كقول الشاعر المراد منه معناه او غير
 مفعول كقول غيره كالنائم ونحوه من باب شبهة الخاص باسم العام وعلى ما ذكرنا ليس كالمفسر بالفتح
 مع حرفا التفسير الباعث لفائدة **قوله** ونحوهما كالمعنى عليه والمجنون والسكران ومن اراد بفتح
 نفس اللفظ **قوله** اذ من عادته اه جعل ذلك عادة في التعاريف غلط لان التعريف يستدعي التوضيح
 وفهم الحكم من المثال غاية الخفاء لا شمالة على احكام شئ لم يعلم انما هيها هو المفعول **قوله** بالكتاب
 جعل استنم مثالا لا مشبها بشعران التقدير عنده احد التقديرين الاخيرين اللذين ذكرناهما
 لا الاول كما هو الاولى **قوله** وفائدة التمهيد اه اعترض على هذا التفسير بانه مستند بالخروج
 مثلها بين المطلبين من قبل المفسر لعدم حسن سكوت المتكلم على معنوهما بدون ذكر ما يتعلق بها
 اقول جوابه ان المراد بالمفسر فاعل الافادة وبالسكوت عنه ماله دخل في فاعليتها لا مطعون في
 بهذا المعنى واما العلم بالشرط والموصول مثلا كالعالم بوضع اللفظ المفسر من شرط الافادة ولا يخفى
 الفرق بين الفاعل والشرط واما المفسر المعنى في الكلام فهو فاعل الافادة مع جميع ما يتوقف عليه
 الافادة المرادة وقد ظميرها فربما ان مثل ضرب زيد عمر وفي الدار يحجوه هو الكلام لا المستند فقط
 كما يظهر من عبادته بعضهم وان الكلام هو المفسر عند الافهام وحسن السكوت لا المفسر مطعون في ذلك
 ظالم تفكر في الغرض الموضع لاجل الكلام **قوله** لنخرج المفعول المراد بالغير اما الكلمة او ما لا قال عليه
 وحد فلا يراد به ان هذا التفسير محل الخروج لخوفهم الرجل يبداء اذا كان ثبوتة قولنا انا اكره **قوله**
 في الكلام تقدير هذا الضمير لفا ند بين الاولى للاشارة الى ان عطف الفعل والحرف على الاسم من عطف

لا تهاينوا فضل الله

الاجزاء لا الجزئيات والحكوم عليه هو مجموعها الاكل واحد منها الثانية للاشارة الى ان الكلم خبر لمحدث
 والجملة خبر لقوله اسم لان اسم خبر مقدم عن الكلم وذلك لما سبق من ان المراد الحكم على الثلاثة بالكلم
 لا بالعكس لعدم انحصار الكلم في المركب منها فانه المركب من اكثر من كلمتين مطر ولا يجوز ان يكون خبر عن
 قوله واسم اه لعدم جواز الاخبار عن النكرة بالعنف في غير الاستفهام واعلم ان عطف الاجزاء اسكا
 مش وهو ان كل من تلك الاجزاء مستقل في المعول فيجب ان يكون معروض الحكم بالاستقلال وليس
 كذلك واجابوا عنه بان العطف غير مثل قول هذا مناف لدخول ثوبين التمكن في تلك الاجزاء فالتصو
 في الجواب ما خطر بباله من ان المراد بكل كائن تلك الاجزاء جزءه بتقدير مضاف وبؤل العطف الى عطف
 الجزئيات فانهم قولهم انما ينافي الكلا وصف للكلم وهي كونها جنسا يجوز فيها التذكير والتأنيث
 لا الاسم والفعل والحرف كما نوهم بانها راجع الثانية ههنا اشارة الى ان فاليفي الكلام من الكلم انما
 هو باعتبار جهة التكرير لا الواحدانية واللام في الكلام تلك استغناء وفائدة هذا الوصف للاشا
 الى ان المركب من الثلاثة ليس مطلقا الكلم بل نوع من انواعه الذي يتركب منها كل كلام فان للكلم انواعا
 اخلايشك كك كالمركب من الاسماء فقط او من الافعال فقط او من الحروف فقط او من المركب نوعين منها
 قوله لا غير هذا ليس معطوف على قول المص واسم ولا على قوله الكلم بل على الضمير المجرور في قوله منها
 وعدم اغاثة الجار بناء على جوازه عنده وذلك لان قوله وذكره الامام نص على المراد انما هو هذا
 مع ان كونه معطوفا على الاول وعدم ذكره عقيب وجهه قوله كما دل الاحسن ان يكون هذا الكاف للتعليل
 كانه قوله امام حديث الاصطفا قوله عليه السلام استغناء مشق من الفرية اي الشبهة
 وهو كتاب عن الفحص قبل مشق من الفرامة وليس ثبتي قوله ذكره الامام عليه السلام اشارة الى انما
 ابو الاسود الدبلي عن امير المؤمنين علي بن ابي طالب ونحو ذكره شارحا لكلامه على ما وصل اليه
 الفانر وهذا الفانر هو قول روى عن ابى الاسود الدبلي هو مشق الى الدبلي والمراد به جميعها سكان
 جبال دارالمرو والجمع دباله لانه قال دخلت على الامام علي بن ابي طالب فزارني منفقوا وجد منفقوا
 او ابصرته حال كونه منفقاً فقلت قيم بالباء المشاة النخانة نفكروا امير المؤمنين بفتح الناء وجد منها
 معلوما من التفكير وبعضها من التفكير والاول اظهر قال اني سمعت بليدكم هذا الخنا اى غطا و
 المراد به الغطاء الواقع من حيث الاعراب فاراد ان اصنع كتابا هذا لابن ابي علور يند عن الحاجة الى التفكو

بهذا
 بعض المحققين ذكره
 ان ابى الاسود الدبلي
 الذي روى عنه هذا الحديث
 هو ابى الاسود الدبلي
 فبذلك

اذ كل يوم في شان ويؤيده ما حكى عنه يوم خبر من ايجانه الالهى وعجز البشر وهذا من قوة سلكه
 وسعته ملكته في اصول العبرية اى في قواعد صحيح اللغة العربية ومعاني الاصل وتوكل الى الله
 في القاعدة والدليل والظاهر والراجح لما كان مغرورا بالاصول لا يلزم ان يكون محوبا على جميع الناس
 او منعت هذا اجبتنا اى بالتعليم بها فان العلم بسبب الارواح او بالاشغال من الخلق الذي هو
 كالوثيق وبقيت فيها هذه اللغة بسبب هذا الصنع والالتصوم من بلحق اللحن الحادث فيها بمرور الدهور
 ثم انبث بعد ثلثة ايام فالفى في الصحفة مكوّن فيها بسم الله الرحمن الرحيم الكلام والمراد بالكلام ما
 هو المصطلح بين النماة على ان يكون هو ما قلنا في هذا المعنى ولا يبعد ان يكون المراد بالمعنى اللغوي
 اى ما يتكلم به كل اسم وفعل وحرف اى كل اجزاء مجموع افراده فلا ينافى كون اجزاء بعض افرادها
 منها فالاسم ما انبأ عن المسمى المعنى الذي يكون ملحوظا بالذات للذات فيخرج الحرف فلا يعاينها
 ملحوظة بالغير للغير بل وكذا الافعال لان بعض اجزاء معانيها قد يكون ملحوظة بالذات كما في قولنا
 الضرب شرا الفعلان ما انبأ عن حركة المسمى المعنى عن صفة فهو بالاسم كالحركة للحرارة وللخروج
 انه ملحوظ بالذات للغير الذي هو المسمى والحرف ما انبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل اى لا يعنى اسم
 ولا معنى فعل وهو المعنى الملحوظ بالغير للغير اما الملحوظ بالغير للذات فلا معنى له فظهر جدا انحصار
 الانواع في الثلثة ثم قال في تلحقه اى تتبع ما في هذه الصحفة حتى يظهر لك انقسامها واحكامها
 سترى بها سنيين لك وزد فيه ما وقع لك واعلم يا ابا الاسوان الاشياء اى الفاظ العبر
 ثلثة ظاهرة ظاهر فم المعنى منه ومضمرة مخفية فم المعنى منها وذلك لان فم المعنى من الاول
 واسطة ومن الثاني بالواسطة وشئ ليس بظاهر ولا مضمرة فالمراد بالاول المضمرة بالقياس الى
 المعنى الاول وبالثاني ما سواها كك وبالثالث كل من الفرقين بالقياس الى ما سوا المعنى الاول
 من بطون المعاني وانما انشفاض اى تفاوت العلل في معرفة ليس بظاهر ولا مضمرة باعتبار تفاوتهم
 في الترتيب الى مراتب بطون المعاني والمعنى تنفخوا العلماء بعضهم على بعض لا رتقاء الى ما لا يرتقى اليه البعض
 من بطون المعاني هذا ما ظهر من شرح هذا المقال لاصحاب الفال واما ما سنخ في كشفه لا زبا
 الحال فهو المعنى المذكور ومع الاشابة الى اخرى انما اشار بالكلام الى الامر والخلق الصار بن عن المتكلم
 الخفي كما قال الله تعالى في حق علي كرم الله وجهه كمنه البعث الى مبرم وبلاسم والفعل والحرف الى احوال الثلثة

مسو
 يحتمل ان يكون
 قوله ظاهر عالمنا
 وتاويل قوله مضمرة عالمنا
 وتاويل قوله ليس بظاهر ولا مضمرة
 عالم الملكوت وبرهان
 انفسنا من في موهبتها
 عالمنا من حيث لم نكن
 لم نكن من حيث لم نكن
 المذكرة في المنحى من حيث
 كلامه يحكي الموهبات
 وحكمنا وحشاشنا
 بالكمات وطرفا كذا ان
 قوله شمس اعلم ان الاشياء
 غير مخوف من الاستحسان
 الاستماع من الذين لها
 عين فافهم منه

اى الجبر والملكوت والناسوت فيقول الاسم ما ابناء عن المسمى الى عالم الجبر والبنية عن المسمى الخفيف
 اى الخواجل اسم بلا واسطة شىء اواذ هو مرآة لجمال الحق ويقول الفعل ما ابناء عن حركة المسمى
 الى عالم الملكوت الناسوت بلا واسطة عن عالم الجبر الخارج من قوة الامكان الى فعل الوجود اذ هو
 اول الخواثر الذاتية واطافة الحركة الى المسمى من انما فيها الى المحرك لا المحرك ويقول الحرف ما ابناء
 عن معنى ليس باسم ولا فعل الى عالم الناسوت الذى لا يتبع عن المسمى ولا عن حركة بلا واسطة بل يتبع عنهما
 بالواسطة ويقول ظاهر الى وجود الممكنات ويقول مضمرة الى مضمرة اذ بالوجود يظهر الماهيات وهى مضمرة
 فيه ويقول ما ليس بظاهر ولا مضمرة المعبود الحق جل جلاله فانه ليس بظاهر لخفا جلالة عن كل اشياء
 وليس بمضمرة لظهور جلاله على جميع ما عداه ويقول انما تنفاضل العلماء الى ان جمال كل شىء بعينه بحسب
 القرب منه والبعد عنه وهذا الذى ذكرنا شخ من شخائب هذا الكلام وضارة من طرائف
 بحار هذا المقام والافان قد دنا الشرح كلام تحت كلام الخالق وفوق كلام المخلوق بلبس اننا
 اى انما القائل وانما اطيننا الكلام وان لم يكن الاثنية هذا المقام ليس بقطا ببعض المواد
 القابلة عن المنام ثم قال ابو الاسود مجتهد فيه شياء وعرضها عليه من ذلك حروف الضميمة ^{وكان} كوف
 فيها ان وان وكان وكنت وكعل ولما ذكر لكن فقال على لو تركتها بل لى منها فاذ فيها انتهى ولا يخفى على
 من له حظ من المعارف ما كان محل اكثر هذه الاصطلاحات على تلك المعاني العالية وان لم يكن
 مصطلحها ما تنقنا اليها فانها معان اجزى الله سبحانه ونفع الى بعض اللسان لو ينقضوا اجابا ونشأ
 الى بعض منها اذ **قوله** المتكررة هذا الفنى صاحب بحر هذا العلم وهو كتابة عن المبدع وتوف
 ابداعه هذا الفنى اخبار مربية اخذ ذكرها لانياس فيهما **قوله** وعطف لناظم هذا اما فعل
 او مصد من القول لكونه لا لقوله اشعار الكونه مكتوبا بالالف مقوله وكونه علة للعلة على الاولى
 علة للمعنى بعد نفسه بالعلة على الثاني ولما ذكر بعض الشارحين هذه النكتة في هذا المقام اورد
 عليه بان لا يخفى للتراخي ههنا والحق ان ثم بمخه الواو ويند بذكر الضرورة فاشارة الشارح بهذا الكلام
 الى جواب لا يرد المذكور بان المراد بالتراخي انما هو التراخي بحسب الرتبة لا بحسب الزمان والمكان
 استعمال حروف التعقيب والترخي في الترتيب بينهما شايع لا لتباعد فيه وقد قيل بناء الجواب المذكور
 على ما هو المثل من ان عطف المعطوفات باسمها على امر واحد وانما على ان يكون كل منهما معطوفا على

ووجه الترادف
 ان يقال هو س الا انه على
 القراحي اى مسوع كونه
 هو مصدقا لما في بعض الروايات
 والكتاب والوسم سورة هذا
 ثم يحق منه القراحي من
 لا محال ان يكون المعطوف
 عليه باسم المعطوف
 وهو حرف مرصع من
 لما ذكرنا الجواب عنه
 ما ذكرنا في قول القائل
 ميراث في الاسماء العرفية
 ساسه لانه ثم على امر
 اليرس انما هو محقق في
 هذا المقام وهو محقق على
 المذهب في العطف دون
 المذهب الاخر منه

مساقبله بلا واسطة فالإيراد غير مدفوع بما ذكرنا قول زعم هذا الفاعل انما مطلقا في النسخة في النسخة
 الكامل الذي هو بين الصالح لكل من طلبة الاستئذان وبين المنع عن كل اسم من الاسم والحرف والكلمة
 فان من النسخة ما هو بين الصالح لطرفنا الاستئذان وبين المنع عن كل من طرفه أي بين الحرف وبين
 كل من احوبه والمراد ههنا الاستئذان وهو حاصل لكل المذهبين غايته ان لعطف لفعل بالواو
 مدخل في هذا الاشعاع قوله عما قبله المراد بالموصول الاسم والفعل لما ذكرنا فلا شك ان في الإيراد
 ضمير قوله دونها ثبته وللناظر في هذا المقام كل ان واهية لا فائدة في ذكرها قوله ثم الكلام
 لما ذكرنا المركب من الثلاثة مسمى بالكلم ولم يعلم من هذا الكلام مخصص ذلك كما قد ينوهم من تقديم
 اللفظ هي ام لا اشار بهذا القول الا ان له انواع شتى وعطف بلفظ ثم اشار الى ان ذكر هذه المسئلة
 بتبيين تلك المسئلة لا فسادا بالذات قوله على الصحيح مقابل الصحيح من جعل جميعا للكلمة وقد
 بان الجمع على هذا الوزن لم يعمد عنهم وبانه وصف بالمدح في قوله تعالى كبر بعد الكلمة الطيبة
 يؤيده استعماله مع واحد استعمال الاجناس مع احاد فاما التفرقة بينهما بالناء قوله باسم جنس
 جمع اسم الجنس ما وضع للمهنية المطلقة واطلق على الكثرة والقليل الى الواحد ان كان افرادها والى الثالث
 ان كان جمعا فان قصد منه الواحد بالناء او مجردا باسمي واحدا والاسمي جنسا وعلم الجنس ما وضع
 للمهنية مع ثبته الذميمة والنكرة المقابلة لاسم الجنس ما وضع لفرد غير معين من المهنية والنكرة المقابلة
 للمعرفة ما دل على شيء غير معين مطلقا واذا ثبت ان الكلام اسم جنس جمع واسم الجنس المسمى ما اطلق على اكثر
 من فرد واحد منحد في النوع او مختلفا علم ان له انواع شتى والمذكور سابقا واحدا منها قوله
 واحدا كلمة الضمير ارجع في المتن الى قوله اسم وفعل وحرف لما ذكرناه لكن الظاهر ان التحول الى الكلام وجعله
 متصلا بقوله ثم الكلام اسم جنس جمع ليس بين ذلك الى التابيد الذي ذكرنا لكونه اسم جنس لا جمعا قوله
 لفظا مستقلا اه اخذ بالاستقلال عن اجزاء الكلام كالالف والهمزة في كتاب ومضروب قوله
 قال بالوضع الوضع مخصص للفظ بالمعنى بحيث متى طلق الاول مجردا عن الفاء اثن فهم منه الثاني و
 المراد بالاختصاص اعم مما يصدر عن شخص واحد وعن جماعة اعم من ان يكون نفس واحد او متعدد
 فيشمل الوضعين التبعين والتبعين ما وضع اللفظ المشترك فانه يفهم منه كل واحد من المعاني عنه
 الاطلاق غايته ان يفهم ان اتيا هو المراد والمراد بفاعل قولهم فنام العالم بالوضع او بالوضع

منها

جميعا

فلا ينفق بغير فهم الجاهل والمراد بفهم المعنى فهمه بعد ما كان مخففة فبشمل وضع الحرف لان عدم فهم
 المعنى عند الاطلاق لا يفسد دلالة من حيث انها من دلالة بل لقصورها من حيث قصور معنا الموقوف
 على تخفيفه وهو ينقسم الى شخصي فانوني ونوعي كزبد وضارب اسد المراد به الرجل الشجاع مثلا و
 ايضا ينقسم الى ما كان الوضع والموضوع ته كلاهما عامين او خاصين الاول عام والثاني خاصا
 بان لا يلاحظ المعنى الكلي ووضع اللفظ في الحاظا واحدا فاذاء كل فريضة جزئية اجمالاً من حيث انها اولا
 للمعنى الكلي فظهر الفرق بينه وبين اللفظ المشترك ولا امكان لعكس القسم الثالث كما هو ظا والوضع
 اخبر من الدلالة بل يلزم لها كما يظهر بان قوله مخففا او نقديا اريد ان اللفظ لا للاستقلال و
 هو ظا ولا للوضع حيث يشمل الوضع القانوني لان الوضع للامر الكلي محقق وللخبريات ليس بمحقق ولا مقدر
 قوله او منوي عنه كك عطف على قوله لفظ لا على قوله مستقل ولا على قوله دال لان المنوي عنه بلا
 لفظ بخلاف المقدر والضمير المحرر للفظ وقوله كك اي منوي مع لفظ مستقل دال بالوضع محقق
 او نقديا فاسم الكلمة اربعة اللفظ الخفيف كزبد والنقد كالمقدرة جواب من قال من زيد انك
 والمنوي مع اللفظ الخفيف كالمنوي مع اضرب والمنوي مع اللفظ التقدير كالمنوي مع المقدرة في جواب
 اريد ضربا م عمري زيد قال المصنف شرح الشهاب ان المشار اليه بقوله كك الاستقلال والدلالة
 فقط فلا يشمل الخفيف والتقدير ولا يحفى اولونه ما حملنا عليه كلامه والمركبات باسرها خارجة عن هذا
 التعريف لان الدال فيها هو اللفظ مع الهيئة التركيبية والمركب من الشئ وغيره خارج عن هذا الشئ وما
 نحو عبد الله علما والرجل وبصري فداخلة فيه قوله والقول عم اي القول للمصطلح وهو اللفظ الموضوع
 فاللام فيه للعمد وعم فعل ماض ولا يبعد ان يكون مخففا من عام او اعم وعلى الاولين محتمل لما لا يتجاوز
 الثلثة وما يتجاوزها بخلاف الاخيرة فانه نص في الاخيرة قوله اي يطلق على كل منها بمعنى عموم القول
 للثلاثة من عموم الكلي لان عموم الكل ولا يحفى عليك ان المراد بالثلاثة مصداقا لها فاما الفاظها فداخلة
 في مصداق الكلمة قوله ولا يطلق على غيرها اي من الدوال وامثالها فبل يلزم من كلامه هذا ان لا يكون
 المركبات الثنائية تعبيرا كالكلامية والمركب من الكلمة والكلام والكلم قول لا نص في عدم النجاء ومع انها
 من القول قوله مراده بالغير ما يغاير عن الشئ واجزائه وما يركب لا ما يغاير عن الشئ فقط فلا اشكال
 وبؤيد ما ذكرنا انه لم يفعل على غير اي على غير كل منها اشارة الى ما ذكرنا من العجائب في هذا المقام فبشمل

ان اللفظ العام
 والكلم والكله اعم من
 ميسرته ان يراو بالعموم
 العموم التجاوز وان اراد
 بما اعم منها اعيانها والكل
 منها واجزاء الاولين
 انه مراد بالعموم لعموم الغير
 متجاوز كما هو مقتضى
 فنن منهم منه

ان هذا الكلام مناف لما سبق من ان القول بطلون على الراي والاعتقاد حيث لم ينفط هذا القائل
 ان مراده بالقول ما هو المصطلح عندهم لا مطم وأعلم ان بين الكلام والكلم عموم من وجه وكذا بين
 القول وكل من الثلاثة الاخران لم يطلق اللفظ على المنوى والافعال مطلقا وبين الكلمة وما سوا القول
 ثباين قوله في اللغة متعلق بالقول كثيرا لا يقول بلفظ في اللغة بلفظ في اللغة وقيل في
 الاصطلاح لانه لا يقصد في الاصطلاح اصلا ويؤيد ما هذا قوله وهذا من باب تسمية الشيء باسم
 فثابت هذا القيد الى الاشارة الى ان القليل المستفاد من كلام المص اصابه قوله كقولهم لا اله
 الا الله آية المناصب ان يعود الضمير الى ارباب الاصطلاح لما عرفت قوله في علامة كل العلامة ما بين
 وجودها عن وجود ضابطها وعدمها غير متبعية عن عدمه قوله من الاسم والفعل والحرف الاسم اصله سمو
 كجر من السمو اي العلو وحذف لامه وعوض عنه في قوله هذه الوصل بعد اسكان اوله واخرى الاعراب
 على غير كون لامه منسبا او من الوسم كالضرب بمعنى العلامة وحذف فاق وعوض عنه اللفظ في الكلمة
 المخصوصة باسم السموها على اخوها اولكوها علامة لساها والاعمال بمعنى الحدث وسمي الكلمة المخصوصة
 فعلا لاشتمالها على الحدث والحرف بمعنى الطرف وسمي الكلمة المخصوصة فاكوهة في طرفه عن اخوها حيث
 لا تنفع وكما لا اسناد بخلافها قوله لقبوله الاسناد هذا القليل للاستثناء وهو جزء من الاشياء
 لان غايته ما يدل عليه هذا هو التشاوي في الشرف قوله بطريقه اي بواسطة بقوله طريقه قوله
 واجبا لهما اليه عطف على قوله باستثناء وهو جزء اخر لهذا الاشرف قوله بالجر المراد منه المعنى
 المصدا معلوما او مجهولا او ما يجزى به على حذف مضافا في بدخوله والمراد صدور الجر عن امتياز الاسم
 عنده بدونها فلا يلزم الدور وقر عليه حال ساير المميزات ما سوا الاسناد البه فان امره وفي لا
 يتوقف فهم الصلاحية له على معرفة الاسم ونحوه وكذا النداء على ما حمله الشرف قوله لتساوله الكسرة
 لان الكسرة بالحرف الاو فان يقول بدل الكسرة بحركة لان الكسرة بطلون على الحركة الاعرابية فلا على الحروف
 التي يجزى بها فان يكون اعرابه بالحرف ولا على الفتح كما في ما لا يضر في قوله فذكر حروف الجر شاملا لهذا
 الكلام مشعر بان بين الجر وحرفه تساوي والعموم المطلق انما هو بين الاول ولازم الثاني اللهم الا ان
 يخفى ان بينهما ثباين كما نعلم لتساوي والعموم المطلق انما هو بين الاول ولازم الثاني اللهم الا ان
 يرد النسبة بحسب الوجود لا بحسب الصدف قوله الا ان يراعى من هذه لوت في براعي مجهولا فان

هذا الكلام مناف لما سبق من ان القول بطلون على الراي والاعتقاد حيث لم ينفط هذا القائل
 ان مراده بالقول ما هو المصطلح عندهم لا مطم وأعلم ان بين الكلام والكلم عموم من وجه وكذا بين
 القول وكل من الثلاثة الاخران لم يطلق اللفظ على المنوى والافعال مطلقا وبين الكلمة وما سوا القول
 ثباين قوله في اللغة متعلق بالقول كثيرا لا يقول بلفظ في اللغة بلفظ في اللغة وقيل في
 الاصطلاح لانه لا يقصد في الاصطلاح اصلا ويؤيد ما هذا قوله وهذا من باب تسمية الشيء باسم
 فثابت هذا القيد الى الاشارة الى ان القليل المستفاد من كلام المص اصابه قوله كقولهم لا اله
 الا الله آية المناصب ان يعود الضمير الى ارباب الاصطلاح لما عرفت قوله في علامة كل العلامة ما بين
 وجودها عن وجود ضابطها وعدمها غير متبعية عن عدمه قوله من الاسم والفعل والحرف الاسم اصله سمو
 كجر من السمو اي العلو وحذف لامه وعوض عنه في قوله هذه الوصل بعد اسكان اوله واخرى الاعراب
 على غير كون لامه منسبا او من الوسم كالضرب بمعنى العلامة وحذف فاق وعوض عنه اللفظ في الكلمة
 المخصوصة باسم السموها على اخوها اولكوها علامة لساها والاعمال بمعنى الحدث وسمي الكلمة المخصوصة
 فعلا لاشتمالها على الحدث والحرف بمعنى الطرف وسمي الكلمة المخصوصة فاكوهة في طرفه عن اخوها حيث
 لا تنفع وكما لا اسناد بخلافها قوله لقبوله الاسناد هذا القليل للاستثناء وهو جزء من الاشياء
 لان غايته ما يدل عليه هذا هو التشاوي في الشرف قوله بطريقه اي بواسطة بقوله طريقه قوله
 واجبا لهما اليه عطف على قوله باستثناء وهو جزء اخر لهذا الاشرف قوله بالجر المراد منه المعنى
 المصدا معلوما او مجهولا او ما يجزى به على حذف مضافا في بدخوله والمراد صدور الجر عن امتياز الاسم
 عنده بدونها فلا يلزم الدور وقر عليه حال ساير المميزات ما سوا الاسناد البه فان امره وفي لا
 يتوقف فهم الصلاحية له على معرفة الاسم ونحوه وكذا النداء على ما حمله الشرف قوله لتساوله الكسرة
 لان الكسرة بالحرف الاو فان يقول بدل الكسرة بحركة لان الكسرة بطلون على الحركة الاعرابية فلا على الحروف
 التي يجزى بها فان يكون اعرابه بالحرف ولا على الفتح كما في ما لا يضر في قوله فذكر حروف الجر شاملا لهذا
 الكلام مشعر بان بين الجر وحرفه تساوي والعموم المطلق انما هو بين الاول ولازم الثاني اللهم الا ان
 يخفى ان بينهما ثباين كما نعلم لتساوي والعموم المطلق انما هو بين الاول ولازم الثاني اللهم الا ان
 يرد النسبة بحسب الوجود لا بحسب الصدف قوله الا ان يراعى من هذه لوت في براعي مجهولا فان

صه
 در باب ورود
 في حصول بحر التبيين
 اخذ هو ان تسمى الاسم بها
 موقوف على غير الحرف
 فمن الكسرة تسمى
 تسمى الحرفين
 تسمى التزم لعدم خصائص
 هو لا باسمه في الهمزة
 موقوف على تسمى الحرف
 الحركات ان الهمزة كانت
 يصدر تسمى الحرف
 كصاحب غيره هو طرقة

فرج مذهب بالتونين فغيره بالرفع صفته وضمير المذهب له وان فري بالاضافة فضمير لنفس المصنوع
 فري معلوما كما هو الظاهر فالله بالاضافة والضمير للمصنوع لا غير فوق له فمائل لوجه احتمال
 منها الاشارة الى تضمين غلب المصنوع بان حرف الجر غير شامل للجر بالاضافة اللفظية اذ هو غير حاصل في
 الجرح على مذهبهم منها الاشارة الى ذلك بان مراده عدم شمول حرف الجر لظاهر الان المباد ومن جرح
 الجرح هو الظاهر منه لا المقدر ومنها الاشارة الى ذلك بان مراده عدم شمول على كل المذاهب لا على
 مذهب فقط ومنها الاشارة الى ذلك باحتمال تغير مذهب المصنوع واعتقاده عند هذا القول بان المصنوع
 البه جرحه بغير حرف الجر ومنها الاشارة الى تصحيح مدعاه بان الاولوية للاختصارية او التمهيل للجر بالتيقن
 والمجاورة ومنها الاشارة الى ضعف الجواب عن الاعتراض بان المجتهد لا ينبغي ان يراعى مذهبا غير مذهب
 ومنها ان كلامه التعليل للاعتراض بالجواب مشترك الاجزاء بين الكف والالفه ومنها الاشارة الى
 احتمال الجرح لما ذكر من الاحتمالات الثلاثة لكن هذا الوجه بعد الوجه قوله والتونين مشنق من
 النون اشتقاقا جليا وهذا كما جرح الاحتمالات الثلاثة **قوله** المنقسم اه اي التونين الذي يروى
 لاجل النظم وهذا اخذ عن تونين الزم والغاي المحققين بكل من الكلمات الثلاثة للتيقن والرفعة
 الزم الذي هو الغنة بحال الغنة ولا ندب اذ البديع عن وزن الغنة الذي هو الخارج الى الافراط
 بحسبها **قوله** وحده تون اه الحد ما يكون جامعا وما نفا والخاص ما كان مانعا فقط وللكان
 نقول هذا الحد غير مانع لشمولها حد التونين المدغم فيه وثاني تونين لتسغعا ويمكن الجواب عن
 الاول بان المنقوش نقش المدغمين معا او بانها تون واحد لفظا كما ذهب اليه بعضهم في كل محققين
 وعن الثاني بان المراد بعدم ثبوت خطا عدم ثبوت بنقش من النقوش لا بنقش النون فقط ونون تسغعا
 منقوش بنقش الالف ويقال بنقش تون لتسغعا من التواطى ويقال المراد بقوله وحده حد التونين
 المخصوص باسمه وقوله اي تون في الاسم **قوله** والندا هو مصد نادى كفتا عند فائل **قوله**
 اي الصلاحية لان بنادى في الجرح والتونين على ظاهرهما المفيد لانفسهما لا صلاحية لهما الى الجرح والجرح
 حمل الندا على الصلاحية له اذ معرفة الصلاحية في الاولين موقوفة على ثبوت الاسم بحسبها بمنزلة مستك
 للدور وليس ثبوت حرف الجر للاسم اكثر من ثبوت نفس الجرح وحمله عليه قول بالمجاز واما الندا فحمله على
 الصلاحية التي هي اكثر ثبوتها يمكن لكونه نداء امراد وفيها غير موقوفة على معرفة الاسم وفسره

يعني ان النام في انشاؤه
 قول المصنوع لثاولة ككسر
 بحروف والاضافة للام
 او كضامة لفظية كاش
 او مستوية وذكر حرف الجر
 شيئا والجر كضامة ولم
 شيئا والجر كضامة والضمير
 منه
 فائدة استسوين الداء
 علم الاعلام للثمن لا غير
 على عكس ذلك لغيره
 على استساغ الفاعل استساغ
 خاس بجهد الامرين

والمدغم

لا يخفى
 عليك ان التجه على هذا الوجه
 بصير غير جامع لمخرج من
 الاسم المضمون عن
 احد ففهم منه

فطلب منه حصل بماذا الا ان يلفظنا الى ثم يملأ فطلب منه حصل لماذا ايما اذا ولا ان يلفظنا الى ثم يملأ الا ان
بذلك العلامة فطلب منه حصل ام لا ولا ان يلفظنا الى التميز بذلك العلامة فطلبنا منه حصل لما
ذا فلفظنا في تلك المقام ان يجعل الالة منعكف بالخير والميز ليس بالبدن الا ان يجعل كلاهما متعلقين با
خير او بالبدن او بعكس الاول وهذا التفرع تحقيق لذلك وتخرين من حل البيت على غير هذا الكبر
احترافا من مقيدنا في ضعفه وانما نرى ان هذا الجمل عن هذا الحامل الا عن انحرافه وقد عن السلا
وسلفنا عن الاستعانة قوله ولا اسم متعلق بتميز هذا وجه اخر هو شوبج التميز لكونه مبني في
مخيلات تركيب هذا البيت لا غرض حاصله من ان كلا منهما اما متعلق بالمبتداء او بقوله حصل في
والصواب اما ذكرنا كما ذكرنا قوله مثال ما دخله ذلك لم يقل مثال ذلك لثلاث بوقهات
المقصود بالذات بيان الميزان قوله له بسبب الله الرحمن الرحيم جعل الجملة اول الامثلة في
غيرها عملا بحدوث كل امر في بان ومثلا لكل نوع من المجرورات بمثال وهذه الكلمة المبارة
مثلا على مثال في اللام يضاف للمثيل على حده اما لو وقع كل مثيل على حده واما الاحمال كون
اللام في الله جزءا وفيما بعده موصولا قوله وح و كل وجوار مثل النون في العوض مثله املاشا
الى انما عوض عن الجملة او عن المفرد او عن الحرف قوله وام سفره وان رجلا طائبا سئل النبي
فقال هل من ام براء صبا في ام سفره فاجابه بلس من ام براء صبا في ام سفره على طبق لفظ قوله
في غير الاسم اي بحسب الظاهر قوله الام على تو هذه قطعة من بيتها ادى قابله وثما ملام على لقوار كنه
علما باذنا بولم نلفظ او ابله لفظ لونة الموضعين يتشد بدا الو او اشعارا بنقله عن المعنى المحرف
الى قول لو كان كذا كان كذا على سبيل التميز والاذنا بجمع ذنب كفر من آخر الشيء ولم نلفظ من فانفوا
والغنى ملوم ما فلفظ من قول لو كان كذا كان كذا امثلا ذلك ليجب انما ثبت ولو علم ان قول
ذلك لا ينتج بفتح في سوى اليوم والخبيرة ما فان عمر في او ابل هذا القول بغيره قوله وسمع
بالمعنى آه المعبد في الاصل بضم مدي بضم الميم وتشديد الدال الباء منسوب الى معد بن عد
احد ابنا رسول الله خفت داله عند الصغير فجعل علما الرجل شاعر مشقة الشعر وقد خرج
عن ولحنه قطع من اجل فخل من اعلى المعبد فلما داه فراء المعبد شعر غير موزون فقال الرجل هذا
القول ومثل اسم لرجل سمي بشقة بن خنبر وهو مشهور بالقصائد وصف قصا حشر يوما عند مندان

ماء السنا ولم ينسند فقط فاحضره فراء صغبر الجثة فاحضرت نظرم اصغر جثته فقال هذا الكلام
 فقال المعبد الرجال ليسوا رجالا بعظم الجثة ان المرح باصغره اذا قال الخال بالسنا واذا قال فلان
 بالجنان اى بالجثة وقبل المعبد علم لابن حمزة الحكيم فلما مات ابوه وصف المعبد السلطان بانه
 حكيم عامل فاحضرت السلطان فراء صغبر الجثة فقال هذا القول وهذا الكلام صبا عند العرب مثلا
 لمن كانت قصته كقصته المعبد ثم انظر ان يكون لشع بالرفع على الغاء ان اشد من العمل كما قبل اذ لو
 كان منصوبا لم يبق للفدح به وجه **قوله** بنا ففك اى بادخلها او بدخلها او بنا الداخلة قطبي
 ال فيما تقدم وكذا فى الباء والنون وخصوصه حكمة ناء فعلت باحد خصوصها الحركة انما هي كما
 التالفة به ولا دخل لهما فى التميز فتنبه بالشئ بالفاعل اشارة الى ذلك ولا خارج ناء النانث
 الساكن لما سنذكر **قوله** هو بناء النانث الساكن بيان لما مشى قوله وانث و اشارة الى
 انه عطف على المضاف بتقدير مضافا لا على المضاف اليه رد اعلى المركب ذلك لان الناء مشعر لفظ
 بين المعنيين والمناسبت عطفه هو ما ذكرنا لا ما ذكره المركب كما لا يخفى على من له ذوق فى علم المعاني
قوله ومن يؤثا يوم الجمعة فيها اى فعل بالسنة او بالرخصة ونعت اى نعت السنة والرخصة
 ونمام هذا الحديث ومن اغسل فبالغسل افضل والغرض عن التمثيل به الاشارة الى فعلية نعم بد
 دخول الناء الخاصه للفعل عليه فان بعضهم زعم انه اسم بدل قول من قال ما هي نعم الولد جئت ولد
 الباء الجارة عليه اجيب عليه بان التقدير ما هي بولد مغول فحفه نعم الولد وكذا القول فى بقى
قوله وبه يتعلق هذا القول بغرض بالمركب الذى جعل جملة تعلق بها فجوز الصيغة قوله فعل
 مبتداء والظرف متعلقا بمقدرا لان المقام مقام ان يوان الفعل بخلي ويثبتهما اذ لان الفعل بخلي
 حاصل بما اذا كما وحده الذوق التسليم ولا حاجة بكون فعل مبتداء الى الوصف المذكور اذ تقديره
 فعل سابق كما هو الظاهر وقدم الطرف ليعيد المحصور تاكيدا لبطالان قول المركب **قوله** افا تان الغزو
 الشهور الدورية واوله اربابان جاءن بهاملوا ورجلا وبلد ابرو ولا نرى مالا لمعديا
 اربابك اصلا واربك اى اظننتك والهمزة لانكار ومن عل جئت عابدا الى المرأة المخاطبة والمجرى
 في بوله الى ولدها واملور كعصفور بالفارسية نرم بدن ورجلا بالجمع المغنوخة المشددة و
 وهو بالفارسية موى شانه كرمه شده او بالحاء المهملة اى منينا والبر جمع بر وكفعل ثوب مخطط

ان يكون انما
 انه لم يعيد لانه صغر
 المصدر كما ان بعضهم
 قال ذلك وقال انما
 وبعضهم اعاد الاطلاق
 ما راجع حيث اتت
 علاج

نحو هذه العبارات على ما قد
 ما من جهة ان المرأة لا تسمى
 ولها غير ما ولا كسرها بهذا
 المتأني الى مال ذلك المولد
 ويطرح له فاذ لم يكن له
 فحقا شاله وشر فيها الى
 بهذه التسمية بدل من
 ولد باسمه غيره فله

والنقد بر وهو يلحق البرودا على ان يكون هذه الجملة مع ما قبله حالان عن الضمير المجرى في قوله فان
 يتقدم فانف فانف بالمرأة المذكورة ان قرئ اخري او باقوامها ان قرأ اخري او هو من الاختصاص
 جزاء للشرط اي فانف فطلب منها او من اقوامها ان تاتي بالشهود او بانوا بالشهود على ان هذا
 الولد ولدها وهل كسنتي شك من ذلك مع وجود هذه العلامات قوله لانه ضرورة اي دخول
 النون على الاسم لا دخول النون لان التاكيد مفسود والضرورة اما مستدا وفعل بهي الفاعل و
 البناء لزيادة المبالغة والنقد بانه دافع ضرر او دافع امرني ضرر قوله ما في الاسم الفاعل
 اي مطلقا ضائلا لنفسه بفتح توهم كون المرجع الاسم الفعل المبني بين يمان كسلا يلزم ان يكون نحو شيا
 حرف قوله مشكك بين الاسماء والافعال والمراد بكل من الاشتراك والاختصاص ما هو بحسب الحقيقة
 مطلقا بحسب الظاهر فلابد انما سباني باب الاشتغال غير مناف هل فلا حاجا الى الاعتذار قوله
 في جزئها الجزئية كبسب من حاز يجوز اي جمع وهو في الاصطلاح عبارة عن المكان المجعسات يمكن فيه
 في جزئها اي في جزئها قوله فانه الرضى له اختصاصا هل بالفعل الحالة المذكورة لا عيبا للمنافاة
 قوله لان تفاضل على اعراب الاول وبناء الثاني تحكما ابعد عن طر بان الشك عليه حق ما كان كك
 هو التقديم قوله لشدة بالاعراب فان الاعراب اصل الاسم لا يسهل للمفعول وهو اشر من الحرف
 قوله بلى اي قد بلى ولبس التقديم وبكس التقديم يصلح ان بلى لان الفصل جند لا يفهم الا بالولي فالجمل
 عليها مع لزوم الجوز بطلان المسافة قوله اي يقع بعد ما شادة الى تعيين الفاعل والمفعول في لا
 بئوهم عكس ما في الواقع وقبل اشارة الى ان المراد بالولي ما يقع فاعله بعد مفعوله لا بالعكس والبيان في
 اذ الولي مصطلح في الاول قوله الساكنة حمل لام العهد المذكور المشار بلى فاء فعلت وامن على
 الاشارة الى الثاني حفظ وذكر الاول من قبل نفسه لما تقدم من تقدم لفظ البناء فهل قوله انت المفعول
 كالمذكور فكان لفظا مذكور من بين وامكان الاشارة الى الاقرب يمنع عن الاشارة الى الاقرب في قبل
 جملة على الاشارة الى الثاني لكن قد تم الساكنة لتقدم الغائب على المخاطبة هو كما ترى قوله وعني
 بذلك يعني ان المراد بالمهمل بالبناء الموضع الملاصق مطلقا ما استعمل في الملاصق حتى يجمل كون البناء خاصة
 له بدخولها في نحو اذا وقعنا الوافعة واما عدم دخولها على نحو بضر بغيره لا الغائب المذكور فليس
 بضر وانما كان مضر الوكانا لنا خاصة شاملة وليس كذلك لو قال وعني بالملاصق الموضع الملاصق

في تعيين الحقيقة
 لبيان الاول ان صفا
 اذا كان اسما هبت في
 وجد هذا الوصف في
 ذلك الشيء صار شدة
 واثارة ان صفت في
 اشر من نحو الكمال في
 في الحسن ولو كان كسبه
 الاصل في صوابه
 منه وجه

والموصوف
 لوصف المتعارف اشر
 من الموصوف بوجه غير
 الاشارة منه
 رحمه الله

والله اعلم

هو له المؤكدة في هذا التوصيف شارة الى ان اللام في النون للعهد المذكور فيبشمل نوني التاكيد فيخرج
نوناً لا تاتي لعدم كونه من مميزات هذا الفعل قوله فعل الامر المراد به الامر مطر سواء كان باللام
ام بدونها ذلوا ريد به الثاني فقط كما هو مصطلح النحاة بطل كون النون مع فها لم الامر خاصة له لوجود
في غير ما يضاف وحمل الامر في قوله ان امرهم على طلب ايجاد الشيء من الفاعل المخاطب جيد فان قلت هذه
الخاصة المركبة ان كانت من الخواص الغريبة المشاملة كما هو الظاهر فاللام في الشرطية الثانية ممنوعة
ان كانت من الخواص الشاملة فيخرج عن فعل الامر نحو هاتي وتعالح انها فعل على ما سبق من الامر
لجاء ما ضيق ومضادعين فيلزم ان يكونا ضللاً امر قلت بخلاف الاول ونقول المعينة في شغل الشرطية
الثانية ما بنا في فعل الامر وهو كون الامر قوله والامر مفهوماً كقوله بواسطة لفظ اخر فاللام لازمة
ظاهرة قوله مما يقبلها احرازها اذا قبل لينكضون واشير الى المخاطب بامر بالقرين ونحو ذلك
المراد بما يقبلها ما علم ادخال العرب النون فيه سواء كان مع النون حال الفهم ام لا قوله اي مفهوم
الاتقيد بالمضاف اشارة الى امتناع حمله على معنى الامر للزوم التناقض وعلى غيره بدون نقد هذا
المضاف وما يؤدى مؤدى هذا التقدير واللام يخرج حمل خبره عليه قوله بجنى طلب ايجاد الشيء لانه
عن سابقه ما يشهد من الحول والطلب على نحو الاستعداد وغير ذلك واللام في قوله والامر اشارة الى
الامر الاول ولهذا اكتفى بنفسه الثاني عن نفسه الاول قوله بالنون على فها لفظ الاقل مستقر
في موضع الخبر الثاني لغو متعلق بمقدار اي يحمل او يحمل وبطل بالعكس وليس شيء قوله فليس
يفعل فلهذا الوجهين الاول ان لا يلزم كون الخاء جملة اسمية خالصة عن الفاء الثاني ان اللام
اولاً على نقدها ثانياً ما بنا في الشيء انما هو انتفاء ذلك الشيء لا حدوث شيء اخر هذا ظاهراً اذا كان
نوين قوله بفعل عوضاً عن المضاف اليه وكذا اذا كان للتمكن فان فهم الامر من هنا فيكون في ذلك
غير امر ايضا فيثبت كون المفهوم الغير الفاعل النون ليس بفعل مطر واعلم ان المعينة كما هي الافعال الثلاثة
امر ان ففى الما غير الدلالة بالوضع على حقاوض وقول لنا وفي المضارع الدلالة بالوضع على حدث
حاضراً ومستقبلاً وقول امر وفي الامر الدلالة على معنى الامر بالوضع وقول النون فالمشتمل على كلا الامر
الامر من هو الافعال الثلاثة واما المتشمل على واحد منها فله ستة احوال اثنتان بالنسبة الى الامر
فداشاد المضارع والثمة بالامر بقوله والامر ان لم يكن آت وقيل النون امر اثنتان بالنسبة الى المضارع فداشاد

كتاب في بيان
الاسماء

الثم الى واحد منها بقوله اذا دللت آه واثنان بالنسبة الى الماخيه قد اشارت الى واحد منها بقوله او
 حثا حاضرا ولم يتعرض للاثنين الباقين لعدم وجودهما قوله الاسم اسماء الاسم مبتداء خبر لما قوله
 معرب على ان يكون الظرف متعلقا به لما فيه من راجح الفصل او جملة قوله منه معرب على ان يكون الظرف
 خبرا عن قوله معرب او يكون من اسماء مبتداء لقوله معرب وخبر لثلاثه واسطها كما وجد الذوق السليم
 من المرام في هذا المقام قوله اي حصه تمكن في التفسير البعض اشارة الى ان لفظ من ليس بضمير
 قوله متمكن وغير متمكن اشارت الاولى الى المعرب والجنه بينهما بذي من الاسم ايضا لثانته انهما متعلقان
 غير ممكن اجتماعهما في اسم واحد من حيث ذواته الثالث انهما غير ممكن ارتفاعهما عن اسم خلا فالقول
 بامكانه في المضاف الى الباء ثم ان ثانيا بها مقابل التضاد سواء اخذ المطلقين او عهديين بالاسم او
 بالفعل اذ حقيقه المعرب في اثر مجليه العامل في احوال الكلمه لفظا او نقدا وحقيقه المنيه في كيفية تنوع
 التجليل المذكور لا تقابل الايجاب والتسليم وعدم الملكة كما بنوهم من قسمة المنه بغيره المتمكن ويبدأ
 من غيرهما بما اختلفا عن وما اختلف وبالمشابه بالحروف واللامشابه به فيما اخذا مفهدين بها
 لفعل فان هذه التثنيه والتعريفان انما هي بالو ازم ثم المتمكن اما بخصه لقاد من ممكن او بجنه
 المستفزة المكان من المكان سمي المعرب بذلك اما لان المعرب كانه قادر على ان يجعل اخر مختلفا
 بالعوامل ولا نه مستفزة اصله وقاعدته التي هي الاعراب وقس عليه غير المتمكن مع اليه قوله
 جاز على الاصل اشار بهذا بقوله على خلاف الاصل الى وجه تعليل المنه لونه ون المعرب فان
 جو بان التثني على اصله بعد العلم بكونه اصلا لا يحتاج الى تعليل بخلاف خلاف الاصل والاصل بوجه
 الفاعله وانما كان قاعده الاسم ان يكون معربا لانه معثور للمعاني المقضية للاعراب قوله وبعضه
 الاخر اشار بقوله الاخر الى ان البناء مغاير للاعراب في المحل في جميع المواد لما يبادر من لفظ الاخر من
 المغايرة بالذات لا انه قد يكونان في محل واحد باعتبارين مختلفين كما ذكره الجوهري في لفظ غير
 بعض الظروف فان كل منها معرب عند الشك في جميع الاحوال كما سبق في ذلك واما التثنيه اليه المعرب
 قبل التثنيه واسم لا اليه النفي الجنس عند الوصل والافراد فكانها ما بافصال حرف التثنيه ولا بها صارا
 ذاتا اخر غير ما كان قبل الاتصال واما ذكر لفظ بعض فوطئ لذلك وصفه قوله وانما يبدى في ثلث
 الاولى ان قوله لشبه لغير متعلقا بقوله منه والاكوهيم وجودا واسطة بينهما الثانية عبارة المختصه

متشعر يا محض سبب بناء الاسم في الشبه بالحرف دون الفعل لا فساد به ولنقديم قوله من الحرف
على متعلقه وسبب صرح الشبه بنا قوله تشبيه اي في الاسم فتعبد بالظن الاشارة الى الماكاديه
ما هو صف المشبه لا للشبه به ولا لكل واحد منهما ولا لما بينهما فان ذلك موجب لا عطا حكم
المشبه للمشبه ونائبوا في كما وجد الذوق في تسليم فان وجه الشبه للمشبه به بالذات والمشبّه به بالحرف
فلا يرد ان الشبه المذكور لا ينفذ ان يصير الحرف حرفا فوله من الحرف اي من جهة الحرف وقوله
متعلق بقوله متعلق لا ينفذ لقوله تشبه على ان يكون التندير تشبه حاصل من جهة الحرف
وذلك لعدم الاختياج اليه وفيه اشارة اخرى الى الحصر الذي ذكرنا واعلم ان القرب وما مشا
كة حاصل للشيء بالذات الى امور شتى فلما دعا عندهم التبيين بين المضاف اليه قوله عن غير المدة
اي ما ذكرنا غير من بسبب ارضه قوله في الاستفهام والشرط لم يتعرض للوصول لبنائه في بعض
الاحوال على ان يشترك في الابدان الشبه لا يوجد فيه اصلا قوله لا بد بالاسم لا وهو يجهل الحرف
او التفرقة وليس في ما مضى ولا مدخولا في تخفى ما وهم هو له وعنده ابن الحاجب حاصل التعليل
ان الحرف لما كان بعد من الالف عن الاسم في كفي في بناء الاسم شبه بالحرف من وجه واحد اما الفعل
فلما لم يكن هذا القيد من البعد عن الاسم فلا يكفي لمنع الضروف عن الاسم شبه به من وجه واحد بل
لا بد من وجهين فلهذا نظر لان شبه الاسم بالحرف من وجه واحد يعادل شبهه بالفعل من وجهين
اذ تبعيد الشبه للمشبه به بقدر رتبة المشبه به عن المشبه بعد الحرف عن الاسم ضعف بعدا بالفعل عنه
لان الاسم ما يصلح لكلا طريقتي الاسناد والفعل يصلح لاحدهما والحرف لا يصلح لشيء منهما فاذا ضا
شبهه بالحرف من وجه واحد كما فيها البناء الوبيان يصير شبهه بالفعل من وجه واحد كما فيها العدد
الانصراف وان اخرج للثاني الى شبهه بالفعل من وجهين لوجيان يحتاج الى الاول الى شبهه
بالحرف كذلك لان احتياج البناء الى البعد ضعف ما يحتاج اليه عدم الانصراف والآن اقول ان هذا
الاجراء انما يرد لو كان مقادير البعد مساوية لعدم الترتيب وتبين ان ذلك بعدا حاصل من الترتيب
عن الترتيب الثاني اذ يرد من البعدا حاصل من الترتيب الثاني عن الترتيب الاول كما فيها الحرف فان بعد
يصلح لشيء من طريقتي الاسناد عما يصلح لاحدهما ان يرد من وجهين يصير لهما ما يصلح لكليهما وقد شأنا
اليه سابقا وظن ان هذا مما لا يشبه عن المنظر قوله الاتي بالنسب لاعم اعترض عليه بوجهين الاول

انا لا نسلم كونه خبيثا كيف وقد اسندنا الامام الرازي على فحوى حديثها بانها لو كانت جنسا للثلاثة لوجب
 ان يكون اسمها من كل منها عن الاخوة بام وجودي وليس كذلك لان اسمها من كل من الاسماء المحفوظة عن اخوة بام عهد
 اقول هذا الاسناد لا دليل له لان اريد بالاسماء الاضمار في جميع التعاريف فالملامزة ممنوعة
 ضرورية جواز تعريف الانسان بجواز ان يكون طوط مع ان المفروض ان الحيوان جنس للانسان وان اريد
 به الاضمار في بعض التعاريف فبطلان الدلائل ثم لجواز ان تعرف الاسم بكلمة اثبات عن المسمى ولا
 الفعل بكلمة اثبات عن حركته ولا والحرف بكلمة اثبات عنهما ثانيا كما يفهم من ما سر من كلام الامام
 ثم نقول انها جنس البنية للقطع بانها هي تمام المشترك لذلك بين الثلاثة وذلك تمام لا يوجب الثاني ان
 توصفها بالجنس بالاعم بدل على انها يكون عالما وذلك بقطعها لان اللفظ والصوت والهواء على
 انها بل هو جنس قريب لا جنس ثلثها اقول لا دلالة للاعم على كونها لا اعم منها حتى يلزم ان يكون خبيثا
 عالما بل غاية ما يدل عليه هو عدم كونها جنسا قريبا والكلمة بالنسبة الى الانواع الثلاثة انما هي
 لانها اعم من الكلمة الواحدة طرفا للاسناد الذي هو جنس قريب للاسم والفعل قوله قول له وهو كونه
 كلمة الضميمة اجمالا الى المناسبة لا الى الجنس وتذكره باغيا من ذلك كبر الخبز قوله وشبه الاسم بالفعل الى
 قوله كالحرف قوله قوله وشبهه بمثل الخبز محذوف وقوله نوعا اخر على معنى ما فيه الناظر ونوعا
 مغاير للاسم وح فان قلت الخبر قولنا ببعده لكان الفرق الخفيف جدا اجلبا وان قد قلنا لا يبعده لما كان
 لما بعد الاسمين كما هو ظاهر وهذا الاشكال مما نختار حله فقول الناظرين وعقول الفاضلين ولم يجدوا
 مقرا الا بان انفقوا ان الخبر المقدر هو قولنا لا يبعده ثم فرق كل فرقة من جهة فهم من حكم ان الكلمة
 مشتمل على حد فنقد بـ وشبه الاسم بالفعل لا يبعده وان كان نوعا اخر وانما يبعده لو كان الفعل
 في البعد عن الاسم كالحرف لا انما هو منهم من قال بخفيف قوله الا ان من لان ومنهم من قال ان الفرق
 الخفيف ثم مقام المسند ذلك عندنا والمستثنى منه قيام السبب مقام السبب في كون الفعل نوعا اخر
 سبب لبعده السبب في بعيد شيئا المعنى ان شيئا لا اسم بالفعل لا يبعده عن الاسم شيئا وان كان الفعل
 بعيد عن الاسم الا انه الى اخره فان هذا القابل عن ان صيرته ما بعد الامتصاص للفرق الخفيف بطل
 لخفاثة قول مخبره له نوعا اخر ليس ما صنعوا فوقعوا فيما وقعوا بل معناه نوعا مغاير للحرف والخبز
 قولنا ببعده ولا غبار عليه بوجه فافهم ثم اعلم ان المستثنى كان يجوز ان يعود الى الشبهة الى

الفعل وان لا يخلل الاستدراك والاستثناء كما اشترنا اليه قوله ومنهم من حصروا المقادير في
وجه المحصر فيما ذكرنا انما هو قوله كالتشبيه لوضع المراد بالوضع في قوله اوضعت امة نوع من معناه
اللعنوي اي لغين اللفظ ونشخصه ونوع من معناه الاصطلاحى اي تعبير اللفظ بازاء المعنى كرجله
على معنى اسم المفعول اي الموضو وهو اللفظ والنسبة على الاقل من باب نسبة التشبيه الى وجهه
وعلى الثاني من نسبة التشبيه به قوله كما هو الاصل اه المراد بالاصل القاعدة وانما كان
قاعدة الحرف ان يوضع كك لان الحرف له الملاحظة معناه خويه والالة لكونها مفهومة بالخبر
نبتغى ان تكون اصغر من صاجها لكونه مفصودا بالذات وقوله وضع الحرف ظاهرة في المعنى الاول
لوضع قوله وهما التاء والتا في هذا النسبة شاذان الاولى ان ضمها لتكلم مع الغيبة المنفصلة انما
هو لفظ نالا النون فعد بان يكون الالف للفرق بينه وبين فون جمع الاناث كما ذهب اليه بعض النبا
ان قوله جئنا مشتمل على مثال نوعي الاصل كليهما قوله فيها هو الاصل ان يوضع عليه الموصول
عبارة عن الوضع والضمير المرفوع والمجرى والموصول والمنسبة للحرف قوله ونحو يدوم اه هذا
جواب سؤال عن مفاد ممكن فغيره بوجهين الاول ان الوضع على الحرفين في الاسم لو كان عليه للبناء
لوجب ان يكون كل اسم كان كك مبنيا والثاني باطل لان نحو يدوم موضوع على الحرفين مع انه
معرب وهذا اظهر من الثاني ان الوضع على الحرفين مع انه معرب وهذا لو كان اصلا في الحرف فقط كما
هو مقتضى بناء ما يشبه الحرف في ذلك لوجب ان لا يوجد في الاسماء المعربة والثاني بطله لوجوه كثيرة
والجواب على التفسير ان ما يكون عليه للبناء واصلا للحرف هو الوضع على الحرفين لا الكون على
الحرفين مطم ونحو يدوم موضوع على ثلثة احرف ثم حذف منه حرف وبعثى على حرفين ثم ان هذا الجواب
يكشف الحجاب عن وجه كلا السؤالين مطم سواء كان بناهما على حل الوضع على الحرفين او على توهم
كون نحو المثالين موضوعا على الحرفين والمراد بين المثالين ما حذف فاقه او عينه او لامه من غير عوض
مع صيرورة الاخيرة منسبا وانما خص بذلك مخرجا للعوض عنه والمعنى اما على بناء السؤالين على التوهم
فقط اذ لا مجال للتوهم فيهما واما على بناءهما على الجمل المذكور فلان الكون على الحرفين فيما ذكرنا اظهر
منه فيهما قوله وكالتشبيه لعنوى فدا الموضو لئلا يتوهم ان التشبيه ليدل على مجموع اللفظ
المعنوى لاكل واحد منهما قوله منضمنا معنى هذا التشبيه ما يوجب بناء الضماير واسماء

الاشارات بناء على ما هو التحقيق فيها من عموم الوضع وخصوص الموضوع له وببيان ذلك انك اذا قلت
 انا مثلا لكن لا على سبيل الحكاية مفهوما قولنا انا وهو ذلك المتخفف بكلمك بلفظ انا هذا وما وضع له
 لفظ انا ولا شك ان جزء هذا المفهوم وهو تكلمك بلفظ انا هذا معناه حرفي ملحوظ للتأني في ذلك ولفظ
 انا بدل عليه ضمنا فاشبه انا باعتبار معناه التخيلى مع الحرف المطايع في الاشتغال على الاحتياج
 الى الغير وعدم الاستقلال لكن ذلك الغير خارج عن مفهوم الحرف داخل في مفهوم انا فمما المطايع في
 الحرف محتاج الى الغير في انا مستقل ولهذا لم يكن انا وامثاله حرفا بل اشبه بها بالحرف وفسر عليه
 انه وهو وهذا وانما على ما هو خلاف التحقيق فيها من عموم الوضع والموضع له ويخصوصا للشيء فيه
 في الحرف جزء المعنى الذي يستعمل فيه لا ما وضع له فشيء مثلا بالحرف من حيث معناه الحرفي من التشبه
 المعنوي على الاول والاقطار على الثاني وسبجى الفرق بينهما على ما هو التحقيق قوله له سواء وضع
 آه اشارة الى فائدة ابراهيم المصنف ههنا مثالين دون واحد والى عدم لفظ الحرف في هذا التشبه
 قوله معني الاشارة الى الاشارة الخاصة الالفة قوله وانما اعرباه ذهبا بن الحاجب جامعك
 بناء تشبها لاسم الاشارة والوصولات قالوا ان لكل من ذى الالف وذى الباء منها وضعاء على حد
 قوله وهو التثنية آه اى ينول علامة التثنية لانفس التثنية وهكذا المراد من الجمع حيث حكمنا
 من خصائص الاسماء فلا يلزم ان يكون مثل من وما اذا استعمل في غير المفرد معربا ولفظا المفرد
 الاسماء وغيرها بحسب المعنى لكن لا يطابق على غير هذا الاختصاص فلا فائدة معناه فيها في الاطلاق للمدح
 قوله وكالتثنية لاسم الى هذا اشارة الى التثنية والافتقار الى التثنية في الموضع المعنوي لا
 في اللفظ والى المراد بالتثنية لاسم استعمال الالف على هيئة يستعمل بعض الحروف عليها اصلا
 دون الاسماء وعبر عن ذلك بقوله بان يلزم آه قوله لى لا الحرف لان المراد وصف التثنية لا وصف
 المشبه به قوله الى العمل لا في المعنى ولا في غيره ولا يكفى هذا القدر للبناء بل لابد ان يضم اليه
 عدم التأثير والالزام بناء المصاد التامة من الافعال وشبههما العمل مع انها معونة قوله بلا
 حصولا اثر بقدر لفظ الحرف اى اذا المتعلق قوله فيه لتلاينهم بلفظه بالتاثير اقول لا يبعد ان اراد
 بلا حصول التاثير لا وجوده في المعنى فاشاد بقدر لفظ الحرف الى ان جزء هذه بناء اسم الافعال انما
 هو لا وجود التاثير في المعنى لانه هو معلول لذات المعنى لا ما هو المنبأ به من اللاتاثير وهو لا ينفك

مدخله

أي لا وجوده في اللفظ الذي هو معلول البناء ليدفع بذلك الاشارة ودار بما ينوهم لزوم من
 التبادر في هذا المقام من كون الشيء جزءا من غيره ومعلوم لا شيء واخذتكم فانه دق في جدا فان قلت لا حاجة
 في بناء اسم الافعال الى القول بالشبه بالحرف بل عدم مقتضا الاعراب الذي هو المعولية كافيا
 ولو ضم الاخبار الى ذلك فلا حاجة الى اضماع العاملة اليها بل هي بنفس اللامعولية تشبه بطلان
 الحرف وبذلك تنحصر الباء فالتجواب عن الاول ان عدم مقتضا الاعراب بسبب لعدم الاعراب بحسب
 دواها لا مط الجوان ان يحصل اعرابها لامر عارض كالعمل على كثر افراد انواعها كالمضارع المعرب
 لعارض هو الشبه باللام وعن الثاني بان اللامعولية فقط وان كانت من جنس الحرفي لكن المركب
 منها ومن العاملة الذي هو اقوى منها انتهى من خصائص انواعها واعتبارا لا قوفا واما الجواب
 بان اللامعولية امر عارض لا يصلح ان يصير سببا لامر وجودي فقبه ما فيه قولا له بما مل
 هذا القيد لا دخال نحو هبها بما ينبغي لا بما مل قوله على الارجح احتراز عن المذهب الراجح
 القابل باها اسماء لمعاني الافعال ومحلها رفع على الاستدعاء وعن المذهب المرجوح القابل بانها
 اسماء للمضار النابتة عن الافعال ومحلها مضية على المصدرية واما المذهب الاربع فانه اسماء
 لا لفاظ الافعال ولا محل لها من الاعراب وفيها مندوب نحي هو القول بانها افعال وهو في غاية
 الضعف قوله وكافتقار له اي الاسم والفرق القفا في التشبيه المعقول والافتقار بحان المنقضية
 الاول هو المعنى الاول وفي الثالث المعنى الغير الاول المنقضي ليدخل في مفهوم اللفظ على الاول وانما
 عنه على الثاني قوله الى جملة اعم من حقيقته وحكما يشمل افتقار الى الموصولة الى الصلة ايضا
 التقييد بالجملة للاحتراز عن الافتقار الى المفرد كما في الجمان شيهما فانه ليس موجبا للبناء على
 من هبه وفاقا للاختلاف فانه معبر عنه مطعنها وشيها ما يشعر بذلك في باب الاضافة ولما لم ينفذ بعض
 المحسنين على ما ذكرنا في هذا المقام اعترض على التبان هذا التقييد بخل لبناء الجمان ونحوها
 قوله كما في الموصولات المثل له هو الافتقار الاصلى مطاوعا منع ايجابه للبناء بمعارضات لا فلا
 بناءه شمول المثال لا في الموصولة قوله بخلاف افتقاره الى مفرد لما كان للافتقار والفاقد الشارة
 ثلثة اقسام الاول ما فيه الشرط الاول كجنان الثاني عكسه كالنكرة المنقضية الى جبال خضر فقطام
 الثالث ما فقد كلا منهما كالفاعل المنقضي الى الفعل مثل للفاقد للفاقد بثلاث امثلة ولا

قد يقال في قوله
 على الارجح احتراز
 عن المذهب الراجح

يمكن القول
 بانها على انها شبيهة
 بالحرف في بعض النسخ
 الاضافة كما في المثال
 خير يرد الاغراض

يخفى

ولا يخفى ان الاولى ان يميل للثالث بالميل المتغير الى التميز بكونه داخل في الشبهة لا استعمال الغيبة المنصرفة
لشروطه وذلك لان الشبهة لا تقارن استعمال الاسم كالحرف في اتصال ضمني به لانه اتصال بها
واقفاد الفاعل للفعل من قبيل الثاني وكذا الاولى ان يذكر المثال الثالث عقيب المثال الاول
لان حل الفائد للشرط الاول على الاعمال من حل الفائد للشرط الثاني كما وجد الذوق السليم
لكن الشاهد في ذلك قوله كما في سيجان قبل افتقاره غير صلي ان يستعمل مضافا وغيره مضافا
ولا ينون لكونه غير منصرف للتعريف والالف والنون المنبذين لا فعل له ومن قال ان افتقاره
اصلي قال ان فعلا استبحر ويجوز ان يكون اتصال افتقاره بالنسبة الى معنى المضاف اليه وعدم
اتصاله بالنسبة الى لفظه والمعبر هو الاول **قوله** وهو العارض اشارة الى الاصل فناما
تقابل العارض لا ما يقابل الفرع **قوله** في فوائخ السور اي بداياتها العرفية او بداياتها على
مالك فان المقام ما لك والمراد بالسور السور المعهودة اليها وايضا حروف مقطعات **قوله**
في كونها لاعاملة ولا معمول **قوله** قول الحكم ببناء الفوائخ لذلك مشكل اذا لم يكن لها معان اجلا
كما ذهب اليه من لا يعتمد بارادته في شكلة فضلا عن كونها اسما مبني وان كان لها لا يعلمها الا
الله كما ذهب اليه جماعة فلا يعلم حالها هل هي معمول ام لا وان كان لها معان نسبت اليها كما ذهب
اليه آخرون فهي معمول بهذا المعاني كما يظهر ان فاعل فيها وليعلم ان الحكم ببناء الاسماء تلك التسمية
موقوف على كون ما اخذها اصلا في المشبه به عارضا في المشبه ما في الوضع فبشدة على هذا
بما ذكرنا واما في المعنوي والافتقار في معنوي بالحروف دون الاسماء واما في البواني فجلبت فيها
بالنسبة اليها **قوله** اخره اي آخر المعرب لما حصل التقدم والناخر بعد وجو المقدم والمتاخر
كلهما والانسبان بعلل ما وقع لا ما سبغ لم يفلح اول بحث المبني قدم المبني واخر المعرب لما
كان ههنا موضع ذكر الناحي والانسبان قصا لثعليل بالعلل له لم يفلح ههنا فدا المبني
قوله لان المبني محصور اي انواعه وافراده واحكامه فقلبت بالنسبة الى المعرب وحق القليل
نقله على الكثير لان مخافة المؤخر بالكلية عند تقديم القليل فل **قوله** لانه ما قد سلم
المبني بخلاف المعرب في كونه محصورا لان المعرب ما سلم من شبه الحرف وكل ما سلم منه فهو في هذا
الكتاب وانواع وافراده واحكامه كثيرة كما انه الواقع ايضا بخلاف ما سلم لما نقله لا يرد عليه في هذا

وهو بمقدور

نوعه

الذليل لا يدل على اليأس في وجهه ولو سلم فلا نسلم دلالة على الناحية هذا الكتاب قوله **قوله**
 ذكره وصف للشبه واحد في وجهه عن الشبه الغير المنة والمراد بالذكر ما هو بالنفس فلا يرد
 ان غير المنة انفسه سبق ذكره فلا يجرى به عنه ولا يتعدان يكون وصفا للوجه واحد من غير
 المصطلح عندهم **قوله** بضم السين رجع ضم السين على كسرها لكون لفظها مكتوبا في المتن
 لا لفظها هو فمضه الضم لا بالثا كما هو مقتضى الكسرة لم يراه بفتح السين مقصورا عما يقابل الذي
 مع حسن اقتضائه بالادخلة ان الاشارة الى قسمي الاعراب اهم من ذلك **قوله** مع هترة وحذفها
 القصارى والقصر مع حذف الهترة لان تلك الهترة مع كونها للوصل عوض عن اللام المحذوف فمضه
 وجه لذكرها مع اللام فلا يرد ان المستفاد من هذا البيت ان اللغات ثمان مع انها ست **قوله**
 ومتى هذا مصد هترة هترة واصلة مضو كفتور اعل اعلان هترة ولم يكسر ولمه كفترة لئلا يسه
 الفهم الميم ويحتمل هذا اسم فاعل من اضا بعد قلب الهترة باء وادغام الباء في الهمزة ما وقع في بعض
 الزيارات ووجه المضم **قوله** الاول على السكون الى قوله فليكن اعرض عليه بوجه الاقل ان
 وجهه لعدولته في بيان حكمه والابحاز الى الاطناب المذكور لا مكان ان يقول يدل ما قال على ما
 به مضاعفا لثانته ان لا وجه لتخصيص البيان في الامر بالمفرد المذكور لثانته ان لا وجه لتخصيص الامر
 المصنوع دون الماضي الرابع ان لا وجه لثانته ما ينه على السكون بالاعلال في المطنى كره وكذا ما ينه
 بالضم والفتح التقدير بهن كرهوا وروى الجواب على الثلاثة الاقلان مراد الشبهان مذهبهما
 اختلفت من الامر بالماضي وهو صيغ الماضي باسمها والمفرد المذكور من الامراء ما سواه من صيغ الا
 مما اتفق على بناءه على السكون في الجمع المؤنث وعلى الحديثة غير واما المفرد المذكور من الامر فاختل
 فقبل انه مبني على الحركات ان كان اخوه مدغما فمافضا واذا فعلى السكون كما سبقت التمهيد
 انه مبني على السكون اللفظي والتقدير ان لم يكن نافضا واذا فعلى الحذف واما صيغ الماضي فالثان
 ان ابعاد منها مبني على الفتح اللفظي والتقدير او على السكون اللفظي وواحدة منها على الضم اللفظي
 او التقدير والبوا على السكون اللفظي مذهبها انه مبني على الفتح اللفظي والتقدير على الضم
 والسكون فمنا هو لغراض وهذا لم يقل **قوله** فمضم قوله فليكن فعلى الضم وعلى السكون
 وسبغى منه اشارة اخرى الى ان مذهبها هو هذا والجواب عن الرابع ان معنى **قوله** على الفتح اعل

الامر من م

أتمخ اللقطة في الجملة ما لا يفصل بينها وجمع فبضم بالفتح اللفظي والتقدير دائما وضمير رفع متحرك فيكون
 بالتكون اللفظي دائما وههنا ثمانية عشر حائلا ثلاثة منها ما ذكره التمام والبواقي منتبهة وقد يجب
 عن الثاني والثالث بيان ما شؤ المفرد المذكور بالجمع المؤنث من الأمر داخل تحت قوله أن كان معذرا لأن
 ضمير لفاعل كجزء الفعل وأما الجمع المؤنث فبناء على حاله في المضارع فلا حاجة إلى البناء ولا يخفى هنا
 قوله على خلاف الأصل وذلك لأن الأصل في الأفعال البناء لعدم اشتغالها على منقضية الأعراب وقوله
 فعلا مضارعا لما كان في قول للمضارع أيما الظيفة إلى علة قوله وأمره بوقد والتاء قوله فلا يكون
 فيه إيماء الجف إلى علة قوله خلاف الأصل فكان أعراب المضارع وكونه على خلاف الأصل فيكونين ويرشها
 قوله لأعوار المعلقة المختلفة عليه نغمة الأعوار على باعتبار ضمها معنى الورد والاستبداء
 والافهم من بعد بنفسه المراد باعتوار المعاني للاسم أن يأخذ كل واحد منها من غير وجوبه بغيره والمراد
 بالمعلقة ههنا هو الإثبات والخبر والاشتباة وهذه المعلقة لما كانت مغيرة لذات معضها ليست
 بضمها لأعراب فان ما يفتق الأعراب لا بد أن لا يغير إذ ان معروضه كالأعراب فلا بد أن المضا
 لو اعتور عليه المعاني كان معربا على الأصل لا على خلافه لكن يرجح عليه أن الماضي كالضارع في ذلك
 فيلزم على ذلك بناءه أو أعرابه انما فالحق أن أعرابه يشبهه بنوع غير ذلك من الاشتراك والاختصاص
 غيرهما فافهم قوله من نون ناكدة مباشرة أو بالنون لعم من النون اللفظي والتقدير بالمباشرة المباشرة
 لفظا تقدير أو المعنى وأعرابه مضارعا ان عرى من نون اللفظي المباشرة لفظا وتقدير معا لا يفتق
 مفردا ومن النون التقدير المباشرة لفظا وتقدير معا كلا من الفجر سواء عرى من أعرابه ما ذكر
 كلها كضرب أم لا بان فرت النون اللفظي المباشرة لفظا فقط كلا بضمير جمع أو النون اللفظي الغير
 المباشرة كالبضربان والتقدير المباشرة لفظا فقط أي ما من شأنه المباشرة اللفظية فقط كلا
 فضمير أو القوم بخذف النون أو الثنون التقدير الغير المباشرة لفظا فقط أو القوم بالخذف فالفعل المتكامل
 باختيار دخول النون والمباشرة وجودا وعدما سبغها فساما شأن منها مبتدأ والبواقي من بعضها
 لفظا في بعض الأحوال وبعضها تقديرها ثانيا لكن بإشراط عدم اتصال نون الأناث بها وقد عرفت
 الأمثلة قوله تركب خمسة عشر كتي كتيبة كونه غير متباعد وفي حذف شيء عن طرف واحد يفتق
 وهو الحركة الأعرابية وهذا الحذف يسلم انتفاء الأعراب اللفظية لا انتفاء مطحن بلزم ذلك

والنقى

في النون
 في النون
 في النون

قوله معرّباً فقد برز في حالة النصب والجر معرباً في النون لفظاً وقبل ببناء نون كلماً بها
 كان ام لا فقولهم وان عرجاه في هذا التقدير اشارة الى ان ليس شرطاً لاعتبار المضارع عراقية
 مجموع الامر من حيث هو مجموع والاولى ان اعرابه عند عرابة من احدهما فقط بل الشرط عراقية من كل واحد
 من الامر من ولا يتحقق ذلك الا بمرتين وفيه ان العراء من المجموع من اواخر المضارع ولا معنى لاشارة
 المعلوم باللائم الا في الامور فلا اشارة في الصار ولا حاجة الى تلك الاشارة ويمكن ان يكون التقدير اشارة
 الى ان المفعول والمفعول معاً قوله لا هما بنو بان آه المراه سوا للمضارع والماضي في اصل الاشارة
 والعرض لا في خصوصيهما فان المضارع حصول الموصوف بهما بالقوة البعيدة وفي الماضي حصول
 الموصوف بالاصالة بالقوة القريبة وحصول الموصوف بالعرض بالفعل فلا يرد عليه في اصالة
 التكون في المضارع في نفسها على السكونة قوله كبر عن ضم الراء من اعراب ووعاى خاف او ففهما
 من ووعاى قوله ونحوه ليس بفهما المحزون هذا مما يربى بها ابو طالب ابن عند المطلب قد به
 مسافير في عمرو بن ابي بن عند شمر بعد ان عرض عدم البطون خرج من مكان الى الجيرة لئلا يرد
 مرضه ومات فيها والبيد ان منها هكذا لبث شعراً مسافير في عمرو وليست بفهما المحزون
 اى شئ دعاء تام عال فراك وهل اقدم عليك النون ^{نقطة} بين ان هذا البيت فاعلان على
 فعلا تى وللصريح الاول مطابق لهذا البان بلا زيادة واما الثاني فاولد واه عمرو وانما بظا
 بزيادة حرف ساكن بعد ناء لئلا يتحرك آء المحزون واما الثالث فآخر الراء الساكنة في مر
 وانما بظا بقاء بفتحك الفعال واما الرابع فانما بظا بقاء باسكان هاء هل ويحرك لامه و
 حذف همزة اقدمت ولام المنون والعرب لا يبالى بامثال هذه الاختلافات وذلك لظن نظير في
 اوزان اشعارهم ثم ان عال فاعل من ومراى بفتح الهم كرمي والمراد منه ما محل صبره المرثية
 مرثيا فندا وجهه لانه الذي ينظر فيه او كونه مرثيا والمغنى لبث على علمي حاصل بامساك الراء عمرو
 اى شئ دعاء ففاد ففني بل كان علا رؤيتك او محل رؤيتك فبعد عن ابصار وهل سبق
 عليك المون وتابث الفعل باعتبار تاثير المون والاستفهامان الاخيران للنفي ^{قوله}
 وجنبا الى معنى الاسمية اعلم ان كل لفظ محملا او موضوعا اذا اريد منه نفس مقابلة الموجوده مطلقا
 فهو بهذا الاعتبار كلمة واسم حكما لا حقيقته لانفاء الدلالة الوضعية المغننة في الكلمة الحقيقية

لا تجل الملام

لا تجل الملام
 لا تجل الملام
 لا تجل الملام

اذ دلالة المهيئة الموجودة في الخارج على نفسها الموجودة مظهرة دلالة عطفية لا وضعية فتدبر قوله
 بدليل عدم وفاتها المفنضاها فان مفنضاها الدخول على الاسم ونصب وعدم عود الضمير اليها
 ولم ينفى ما ثبت منها قوله اسمها كان وفعلها اه اشارته الى ان اللام في المبنى للاستغناء للعهد
 المشار به الى الحرف قوله وثقل المبنى كان وجهان لسان العرب عودان يتكلم بالمعول على حسب
 افضاء العامل لكثرة المعربا في كلامهم فالتكلم على خلاف ذلك ثقل على لسانهم لكونه على خلاف
 عادتهم قوله اي من المبنى لما كان امثلة المفعول كالمبنى وسبب ظهور من كلام الله انفراد
 الاسم المبنى بالحركة كما يمكن ان يفهم ان مراد المقربين ان انفراد المذكور والضمير المحرر للاسم المبنى
 ارجح الى مطلق المهيئة ومثلهما مثل ثبوتها على ان مراده بيان احوال مطلق المبنى لا غير قوله لا لثقل
 الساكنين اي لوجوده او لرفعها فالمفعول يحنل ان يكون حصولها في محضها قولها رجل راك
 جات لفظا جاتني متم للامثال الاول لامبدأ المثال الثاني وجهه قوله فيذكر راكب براد هذا
 المثال لانما انشر على ترتيب اللفظ الا فاستغنى عنه بالامثال الاول قوله ما وتغنى عنه غير اللفظ
 انما ان مناط هذا الخاف على ان الحركة هل هي نفصا ما للحرف عن المخرج بعد انصاله به والتكون
 انصاله به من غير انصال مظهرة وهي انصال تام وهو انصال بلا انقطاع تام فعلى الاول الانبداء
 بالسكن مستدرمط وعلى الثاني منع كانه صورة الروم والاختلاس ولكن في غير الالف لغز
 فيه مظهرة وهو ما كون الحركة بالمعنى الثاني والتكون بالمعنى الاول فسنلزم لوجود الواسطة
 بينهما كما ان كونها بعكس هذا سنلزم لرفع الثقل بينهما فاقم ثم الحق بينهما هو المعنى الاول و
 الحكم بالانعزده كما هو المشهور قوله لا استشفال الصنة والكسرة لم يقبل لما نفذ لان العلة هي
 رفع الثقل وهو اعم من الخفة قوله تشبه ما يقبل وبعد وجه الشبه كونها ظرفين لازمي لاضافة قوله
 ومثال الساكن لم يقبل والساكن نحوكم لان المقصود الاختيار عن الساكن وحق المهيئة ان يكون اسما
 لا وصفا قوله وقد علم تماما مثلنا الى قوله لا يكون في الفصل لفظا موصولة فالضمير المحرر يعود اليه
 او مصدرة فالضمير لما ذكر من التمثيلات ثم انه اعترض عليه بوجه الاول ان الصواب ان يقول مثلث
 الجمع لا نعلم ان ما علم من مجموع تمثيل المفعول والضمير لا من تمثيل المفعول فقط واجيب عنه بان مثلث يصنف
 الجمولة الغائبة ولا ينافي في ثابته للنسبة للضمير المحرر والمذكر اقول لا بعد ان يكون مراده بما مثله

كانه اسم

اعم من ان يكون اصالة او يكون حكايه او يكون جنب العلم بما مثل به من قبيل نسب المعلول الى الجز
 الاخر من علمنا لثاقه وهذا شايع الثاني ان الصواب ان يقول بما مثل به وما لا مثل به اذا المعلوم
 من الثاني انما هو معلوم من الثاني وجوابه ان المراد به ان في فعل التمثيل وهو مستلزم لذلك الثاني
 ان المنبئ على الكسر والضم موجودان في الفعل كضربوا واضربا لقوم وجوابه انهما منبيان عند التثنية
 الفتح والتكون التثنية بينهما لا عبادا بالاصل فيهما دون العارض كما سبق في الرابع ان الحرف المنبئ
 على الضم نكان موجودا كما هو الظاهر من وجود منته والمبتدأ ومن ينصب بالشهد بالالفعل في جوف
 فلا وجه لهذا التمثيل وان لم يكن موجودا فيهما معلوم ثالثا وجه لعدم التضرع لهما وجب
 باحتمال سقوط منته مع تغليب بقاء على الضم من العلم وباحتمال ان يكونا كثر منته في منته
 لما اختلف في هل هو فرع لمدومين على التكون نظيرا او اما لا ومينى على الضم مخفيا او لانهما
 لم يضر المثل لا للتمثيل به ولا لكونه معلوما قوله وفيه نظريه النظر يعلم بما سبق في قوله
 الماء اسم فعل بمعنى خذ وذا مفعوله وقوله في هذا التفسير غير ما مل للاعراب بالتمثيل
 والالزم الدور وقوله من حركة بيان لما لا يلفظه والالزم تبين الشئ بنفسه في قوله في هذا التفسير
 او بالتوا او بالالف وبالنون في قوله ونصب هو بالفحة او بالكسرة او بالالف وبالنون في قوله
 قوله وجرو هو بالكسرة او بالفتح او بالالف في قوله وجرو هو بالتكون او بغيره في قوله
 التون قوله نحو ان زيد قائم الاول ان مثل يجوز ان يكون في هذا قوله في هذا قوله في هذا
 لا بجدان يكون خصص بمعنى فركي بها ان خصص بالذكر في قوله فلا حاجة الى التوا او بالالف
 قوله لا مشاع يحول عامله عليه وذلك لان وضع عامله بجمع في الافعال الى الاستيفاء لا بجدان
 يكون واسطة بينهما فيلزم دخوله على الاستيفاء في قوله في هذا التفسير في قوله في هذا التفسير
 قوله تكرار هذا جواب عن سؤال مقدم كلاهما واختار لفظه في موصولة وخامس خبره مخذوف في قوله
 صلة وان يكون مسترعا بكذا الى التثنية او الى ما يشاء اليه بهذا وتكرار خبره في قوله في هذا التفسير
 وهي اسم المفعول وخامس خبره ان في قوله لا مشاع يحول عامله عليه لان وضعه واستيفاء
 لغيره فاعلم بالفعل قوله مثال كونه شارة الى ان عبده منصوب مفعول للذكر وانه فاعلم
 لعكس قوله اي انكر ليعرف ان المراد به ان وصف بيان نفس الذات لا بيان حالها وحكمها قوله اي انكر

الموصوفة كانه لم يفعل بديل ذلك ما اصف للاشارة الى ان المشار اليه باسم الاشياء هو الذات مع
 جميع صفاته المذكورة لها قوله ولكن انما يعرب به المستتر قوله يعرب يعود الى في وفيه نوع استخدا
 وكذا القول في الضميرين السابقين عليه وادراكه المحصر للاشارة الى ان اعرابه في الموصولة بهذا
 الاعراب كما هو لغز في طي تمام الاعتبار قوله ان صحبا ابانا قول ما من الاستخدام برفع الثنائتين
 بين هذا الشط واللزم التساوي قوله واحزنه بفتح القيد وكذا اخبر به عن ذوه هذا القيد من لفظه
 كما في المن قول لم يكونه معبرا واصفا لموضوع على هذا التقدير وهو الاعراب في الجملة ببدل بعض افراد
 هذا الاعراب الخاص وصف المحول بجميع افراد فلا يلزم توقفه عليه قوله ومن لاسما الموصوفة
 لما لم يعلم ان خبر قوله والتم من جنس خبرها بغيره من خبر لو اخبرته بهذا التقدير على اختيار الاول
 فان فهمه لا يحتاج الى مزيد خارج عن قوله واقسم قوله ثلثت اللغات اعداد اللغات في الفهم
 فهم من هذه العبارة ونقل عن بعض الكرام بان تصبح لا بالاشارة عشر ثلث منها ثلث اللغات مع ثلث
 الهم منقوصا وثلث منها ثلثها مع ثلثه مفصلا وثلث منها ثلثها مع ثلثه وهذه الثلاثة
 ليست منقوصة لان التشديد على من المحذوف ولا مفصولة اجتماع العوضين لان الالف عوض
 عنه وواحدة ابتاعها له في الاصل ونقل عن الحكم انه لم يطلع على كسر لثلاث مع تشديد الهم وعدها
 تسعا وثلث اللغات خمس منها كما ذكرنا وست ثلثها مع تشديده منقوصا ومفصلا وثلث ابتاعها
 له في الحركات بحسب كل حركة وهذا عجيب لانه حصل الاختلافات الحاصلة من الحركات الاعرابية للغات
 وقال بعض الفضلاء من المحشين ان اللغات ثمان وثلاثون في اللغات الاثني عشر الحاصلة من الحركات
 حسب ما قاله الفيلسوف في بيان الحركات الثلاثة الاعرابية وحصل لغتين من قوله وابتاعها بثبوتها بالتحقيق
 في التشديد ففضل الهم العجيب من كل عجب في بدو عليه ما يرد على الفيل مع لزوم الحركات الاعرابية الظاهرة
 مع الفصول ففهم ذلك قوله فانه يعرب بالحركات على اشارة الى ان المنعني بانتفاء الاشياء قد
 المشروط لانه في بديل فيه بقوله على اشارة الى انه معرب بالحركات اللفظية قوله اي كما تقدم
 من ذي القم يعني في المشي به كلا الامر من فوجبه لشيء هو الامر المشي به بينهما فلا يلزم ان يكون متلما
 في حكم مختص بكل واحد منهما قوله وهو في الزوج اي في الزوج من جانبين وجده او قريبين من
 جانب الزوج لوجه فانه بكذا المعنيين من قبل وهذا لا يضاف الى التوثيق وفيه ما فيه قوله

قوله على
 هذا القيد اشارة الى رفعه
 بما يورد بهما وان الحكم
 به مع ما موقوف على العلم بكونه
 مرفوعا بالواو منصوبا
 لالف ويجوز ان يكون
 اعرابا غير ذلك كما يمكن
 كذلك موقوف على العلم بكونه
 مرفوعا فان زوال الموصولة
 لا يعرب بطلعا منه

ولا يلزم

مجبوبة والمنفى الامال وثلثناها من النبل فهو الوصول وكلنا لوفى الكلام لا ينج عن معنى المنفى
 لثنا وصلنا اليها والمراد بقوله عندها لنا وناها اما انفسها والا لثنا ذهبا على وجه القبلة في نظر
 اليها ونحو ذلك قوله فمن متعلق بقوله لنا وتنكير للنعظيم وترجمة ما بالثناء المشاء الفوقا بنوعه
 يعود الى ليلى او بالنون من الارضا او بالها التثنية في قوله باها على لغة القصر والضم المحرر
 لكونه جنسا مقصودا من الكثرة وقوله ان باها كانه اسند انما توهم من امكان حصول المنفى
 بغير ان باها وجدها لا يرضى بذلك لانها مجدها وغايتها ثبته على لغة من اجاها في جميع الاحوال
 بالالف المراد بالغائبين ما غاب به مجد الاب وغاية مجد الجدا ما اول المجد واخره وذلك كما يرد عن
 جميع مراتبه والضمير اضاف لبدا الى الجدا حذف ضافين او مضاف واحد الى الجدا على ان يكون
 فتحا شبا عدا بالالف للضرورة وقبل البيد في وصف قلا نص طائفة معهوده من العربيات وهكذا
 اى قلوب اكبر راها شالوا على من فشل علاها واشدد بمشقة حق حقاها ناجية وناجيا باها
 اى شرطية حذف فعلها اى قلوب اكبر كانت راها وقلوب كثر دائفة الشابة او اولها
 بركب من انا لا بل وجمعه قلس وقلس ككتب في كل وفلاض والاكب مجرد بالاضافة لا منصوب
 على الحالية بمعنى كوب كافي بعض الروايات وشبالوا علاها اى ركب ما كوه من علمهم فان شالوا
 بمعنى انفع وحموا علمهم من شال يشل الى حمل يشد يد البتم فشل علاها بضم الشين وبكسر هاء وهو
 جزاء الشرط وقلب با على الفاء في الثاني للضرورة وفي الاول للمناسبة والضمير الجردان للقلوب
 المرببة واشدد من الشد وهو بالفارسية بمعنى جستن وحق كينون جبل يشد بطن البعير خفواها
 ثبته حقو كفس وهو محل شد الا زار وهو في نصبه بالالف كغابناها والناحية هي التربة في
 التبرود وخطار واطرها ناديه ونادى بابل شالوا وشل وناجيه وناجيا قول المتقدم في
 الاسماء المذكورة لما توهم من اسم الاشارة الموضوعه للتقريب ان المراد بالاعراب هو الفصاحة
 دفعه بقوله المتقدم انه قبل عموا الاسماء بدل على ان شرط ثبوت اعراب جميع تلك الاسماء بحد الاعراب
 هو الاضافة ولا معنى لهذا الاشارة في نى لان الاعراب المذكور والاضافة لا زمان له ولا معنى
 لاشراط ثبوت اللازم للملزم في قول هذا الاعراض غير وارد من وجه الاول ان قوله في الاسماء
 بالمتقدم على ان يكون بيانا لما فيه التقدم فيقول المع ولا شك ان الاعراب المذكور بوصف تقدمه

على الاعرابين الاخيرين انما هو اعراب اسودى من الاسماء الثاني ان ثبوت اللازم للملزوم قد شرط
 بشيء باعتبار فرض امكان اشتراكه عنه ولكن ذلك من هذا القبيل الثالث ان الشرط بمفعول العلة
 لا ما يستفاد من كلماته وما ذكرنا انه منافي للثاني الرابع ان ثبوت اللازم للملزوم قد بشرط
 باعتبار اشتراط وجود الملزوم به ولكن ما نحن فيه من هذا الباب لكن لا ينبغي ان الاوفق بقوله والا
 فنعرنا بما هو الجواب الاول قوله والا فاعرب اى فاعرب ولم يقل والا فاعرب لئلا يلبس الجواب
بالشرط وفيه اشارة الى ان الحكم المبني على انتفاء المعبد غير ما هو مبنية على انتفاء المعبد غير ما هو
مبنية على انتفاء المعبد فقط قوله لا للباء عطف على مفرد اى يضمن لغير الباء لا للباء اقول ولا
للمفرد بالساكن والا فاعرب بحرف غنة نحو جاتنى ابو القاسم اى قوله اى للباء المتكلم لطلب
عن المعنى قوله واجوبها امكن ان يتوهم ان اللام في قوله للباء اشارة الى الباء المذكورة سابقا
والظرف متعلق بقوله وشرط والمراد بقوله يضمن الاضافة الى غير باء المتكلم اعتمادا على التبادر و
الامثلة والمعنى وشرط اذا الاعراب للواو والالف في حالة الرفع والنصب للباء في حالة الجر اضافة
تلك الاسماء الى غير باء المتكلم لانها اعربت بالباء حالة الجر ولا يضيف الى باء المتكلم نظر الى ما جاء
بعضهم من نحو ابى ونحوها بنشد بيا كما سمعنى في باب الاضافة وحاصله هذا الشرط لمجوع
هذا الاعراب باعتبار بعض اجزاءه لا باعتبار كل جزء فاشارة الى هذا التفسير لرفع هذا التوهم
بان اللام للمفعول الخارجى ولام الجر مبنية الى متعلقا بقوله يضمن وانما كسر حرف المتعلق لا يتوهم
ان لانه المنون نداء قوله لا املك الانفسه اى فاعرب اى فاعرب معطوف على المنون املك او على
الباء فهو مرفوع او منصوب او مجرود وخبر المنون او سطرها لما هو ظاهر وبمحمل ان يكون التقدير
اى كك قوله وذا مضاف الى اعند لم يقل وذا من مكية لا يثبت وجعه ويضغفه غير والله
في الفصيح قوله متعلق للفظ اى لفظ الشبهين والفظ الدال والشبهين وهذه العبارة
حتمية لا تليق منها على تقدير كون المتقنين بمعنى المماثلين في حال الافراد الا ان يكون
الوصف قيد للمفعول الثاني ان يكون قيدا للفاعل بقدر انما هو قولنا معه في صلة ضمير المتشبه
للمفعول الثاني ان يكون قيدا للكلمة وضميرها واثنان منها على تقدير ان يكون المنفذين بمعنى المتحد
في حالة التثنية الاول ان يكون الوصف قيد للمفعول بقدر قولنا فاعرب لثانية ان يكون قيدا

قوله بغير ان

اشبه

قوله

اللفظ اصله متعقبن لفظ
 ما قطع اللفظ الاضافة
 بتعريف لام التعريف عنها
 ثم ضعف الوصف اليه
 اللفظ يدل على المنون
 المتعقبن ويكون مضافا
 اليه لانه لا يدل على
 شيعة في الاضاف
 فانه ضم منه

بغير ان

نفسا وعلى

تقدير لفظ فيه مناجاة
 للرب لك لسان محمد
 الاتحاد واما فيها فده
 فطلبان المذكور متعلق
 وهاهنا اقرب مما تقدم تقدير
 رابط وتركبت ههنا لفظ
 ايضا منه
 ٢٠٠

لنفا على تقدير رابط هو قولنا فيه والاول من الخسة اظهر المحتملات قولنا بزيادة الفاء الباء لالة
وهو متعلق بقوله دال لا بقوله منفى اللفظ اما على تقدير كون المنفذين بمخاطبة اثنين فقط
اما على تقدير كونهم بمنع الفهمين فلما لا يخلط طر من نحو القرء المستعمل بلا قرينة قد دل على تعين ما اراد
منه ان يصدر في عليه انما اسم دال على شيئين هما القرء بمعنى الظاهر والقرء بمعنى الخفى وقد اخذ لفظها
بزيادة الفاء ويا ونون في اخره وليس تلك الباء بمعنى مع والالزم ان يكون في جملان اسما قوله
نحو قال رجلا ذكر غاملا المثال للاشارة الى انه مثال لرفع المثني بالالف لا لطلق المثني والى ان هذا المثال
من اوضح الكلام الذي تكلم به الملك العلامة فيكون شافها الباء للام قوله فخرج مخوز بدو كذا مخوز
باحتل معنية مستفع ونحوها لان المراد بالدلالة ههنا ان يدل على كانهما بالمطابقة كما هو في
من اطلاق الدلالة ودلالة امثال ما ذكر على ذلك بالنص قولنا في القرآن اقول ههنا امور ثلثة قد
يجوز الفعل كونهما ثبينة الاول مخوز عيني اذا اردت منه لبا صوة والبيوع مثلا وهذا ثبينة بالافاق
وداخل في هذا التعريف على نقادهم الخمسة الثانية مخوملون للبطل وهذا البس بديهة بالانفاق ونحو
عن هذا التعريف على جميع لنقاد براما على حل الانفاق على معنى التماثل فظ واما على حله على معنى
الاتحاد فلان اتحاد اللفظين عبارة عن طول احدهما والاخر لا حلوطه ثالثة الثالث مخومون
لشبه في القرء واختلف فيه فقال بعضهم انه ثبينة مط وقال اخرون انه ليس بثنينة مط وفصل ثالث
ان مفرد به ان كان علما فكالاول والافكا الثاني وهو خارج عن التعريف على نقاد برالها مثل اذ
المنبادر هو التماثل الحقيقي لا اعم منه وهو الفرض وشمية الشمس من قبل الثبينة انما هي مجرد القرء
وداخل على نقاد برالاتحاد والحوالة منه مجازي والارجح ان يكون التعريف للمثني الحقيقي لا لما يميز
بالمثني مط وكون الانفاق بمعنى التماثل كما هو للبيادر منه والحكم بخروج مخومون عن هذا التعريف
كما فعل الش وان كان الحمل على ما لا يخالف من تلك الامور الثلاثة اعم فائدة قوله وانما الزيادة في البواقي
اي لعدم الزيادة في البواقي والظهور في البواقي من قوله الدال على شيئين اما كلا وكلا فلا دلالة
على التمول للشيئين لا على الشيعين واما اثنان واثنان فلدلالة على المرتبة الثانية من العبد
او على شيئين ثبينة لا ثبينة ولو سلم دلالة كل منها على شيئين مجمل على الالتزام مع عدم اراقتها
خروج كل منها عن قوله منفى اللفظ ظاهر فيشهد بذلك قول الشاعر كلا ذلك جنة فذلك

زيد وعمر واثنان والمراد بالزيادة كون المزيد عليه مستعملا بدون التواحدة بالزيادة وصفها لا يقابل
 الفاء والعين واللام فلا يرد عدم خروج اثنين واثنين من هذا الزيادة بان الفهما مثلا لا يقابل
 الفاء والعين واللام **قوله** وادفع بها في هذا التقدير إشارة الى ان كلا عطف على المشيئة بل على
 قوله بالالف مرفوع لانه مبتدأ وكلنا عطف عليه بخلاف العاطف كذا الخبر **قوله** وهو اسم مفعول
 عند البصريين واما عند الكوفيين فهو تثنية كل بالضم والتثنية فكسر وخفف وتثني **قوله**
 على اثنين مذكورين لم يكن بقوله اثنين عن مذكورين لان المذكر كثيرا ما يخل بالزيادة فبعض بالشا
 ولم يعكس ثلثا بنوهم كونه جمعا **قوله** واما بوضعها فتدبر كلمة المحصر للإشارة الى ان تقدم الظرف
 لغرض المحصر **قوله** كائنين واثنين لا يخفى ما في بين المشبهين والمثبتهما من الجناس لفظا
 وخطا حيث لا تفاوت بينهما الا بحرف واحد وكان التثنية اشار الى هذا بقوله بالمثلثة فهما مقبولان بالحوال
 فهما **قوله** سواء افرق بين اعرابها بخلاف اعرابها بشرطها في مطلق اعرابها من الواو
 اي عدم التركيب لا بام ما شرط في اعراب كلا وكلنا بهذا الاعراب من الاضافة الى المضمر فلا يرد ان ذكر
 قوله ام ركبها ليس في موقع ثم المراد بالافراد اما ما يقابل التركيب فيكون معنى قوله ام ركبها ام ركبها بان
 ما ضمن بعدها حرفا ويكون قوله ام اضيقا عطف على المقدر فاما القول ام ركبها واما ما يقابل
 الاضافة فيكون معنى قوله سواء افراد سواء افرق ام بان لم يركبها مع قولها ان ركبها تثنيا ام ركبها
 ويكون قوله ام ركبها عطف على المقدر وقسم القول افراد والثاني اظهر ان التركيب للمقابل للافراد
 على ما هو الشايع انما هو الوصف لحاصل المجموع الاجزاء لا بعضها كما ضاع عن فیه واما المثل الاول
 على ما يقابل كلا الامر من فراد عن ارادة المعين من المشترك اللفظي استعمال واحد **قوله** ما يجمع
 الالفاظ المتقدم ذكرها اقول لما كان في قول المص جميعها ابهاما وابهاما والابهام فلاحتمال مجموع
 الضمير المجرى الى الاسماء التثنية والمختصا الى الاخيرين فقط واما الابهام فلان المراد عن الجميع
 كان الاستغرافي والافرادى والبناء وان يكون استغراقا بالتثنية الى ما يضاف لبلدته هو اعيان
 ما ذكر من التثنية والمختصا وهذا فاسد لان الخلافة ليست لفظ التثنية الذي هو اسم مفعول ولا في الفا
 المختصا المراد بها نفس الفاظها بل انما هي استدافا كل من ذلك اشار الى هذا الكلام الى وضع هذا الابهام
 بهذا الكلام حيث شئت لتقدم الى الذكر فقط لا اليه الى الحكم الذي هو الاعراب فعلم ان الضمير يرجع الى الالفاظ

المراد
 بالافراد
 الاعداد والعشرة فان
 شرط الطغى لربها اولو
 اشغى هذا الشرط فمطلق
 اعرابا وصرنا مبنيا
 منه

والى الخبر

الاوسط والى ربيع هذا لا يجمام حيثما فلفظ الجتمع الى الالفاظ المعرف بلام الاستعراق المرفف
 لقولنا كل لفظا فلفظا جميع كل لفظا فلفظا جميع مضادا فلفظا فلفظا لا شاذ
 واذا عرفت هذا فلا بد من علته ما اورد من ان المراد بالذكر ان كان الذكر بالتوحي فلا يشتمل المحكم
 للمنتهيا وبالشخص فلا يشتمل للمنتهيا وهما معا فلفظا استعمال للفظ في المعنى المحقق والمجرد معناه
 واحدة ومن الجواب ما اجاب به هذا المورد عن ابراهه باختيار والشق الثاني والفول بات
 المنته المذكور بالشخص هو لفظ المنته الذي هو اسم مفعول فانه لو مثل منتهيان كان حكمه ذلك
 او الفول بان المنته المذكور شخصا هو لفظ ابن بن وابنهين قول الجواز نصبا فلفظ الجرم على
 النصيب لا اشاره الى ان النصيب فيه محمول على الجرم وكذا فيما سيجي قول اي فيما حال بينهما اي فيما
 زمانيهما فان كلا من الحاله والمال قد يطلق على الزمان وقد يطلق على المنته ولا مغزى لها ههنا
 الا الاول ولهذا التفسير فاما ان الاول لا اشاره الى تقدم قبل ان قوله جواز نصبا مصدرا
 لمخدوف او علة لقوله بخلاف ذلك لعدم ملائمة الاول لسبب الكلام وعدم جواز الثاني بخلاف
 اللام للاختلاف في الفاعل بل هو ظرف مكان فان لقوله بخلاف الثاني لا اشاره الى رفع ما ركبوا
 ودوده على هذا الكلام من لزوم ان يكون الالف ولا علة الجرم والنصب بخلافها في ذلك بناء على
 ان قوله جواز نصبا يكون مخفيا فلفظا كونها علامة للجزم والنصب يكون بيانا للام المشترك بينهما
 والمخالف عنه وليس كذلك فاشارة الى ان قوله جواز نصبا ظرف زمان له واما الامر المشترك
 فهو المكان ولم يتعرض لنص له لعدم تعلق غرضه به واما ان توهم جواز حمل هذا القول على مكان
 الجرم والنصب لان هذا الحمل مستلزم للمقبل المذكور ان نصبا قوله بعد انباء فتح متعلق بقوله
 تخلف ونقد لفظ الالف الى رفع ما ينوهم من كلامه هذا الفتح فتح جديد ولا يرفع هذا التوهم بقوله
 فالف لا محال ان يكون الالف حاصلة بعد دخول البناء ولا يبعد ان يكون قول النص بعد فتح
 اشاره الى الامر المشترك فانهم قول على هذا اما مضى الى الهاء او مخنوم بالهاء وكلاهما
 صحيحا قول الجواز وواو ويا اجر في تقدم الطرف الثاني على عامله في الاول اشاره الى ان
 احتياج الثاني لا فائدة الحصر اكثر اذ كون الاعرابين بحرف واحد قريب لا يبعد ان ينكروا بخلاف
 الاعراب الواحد بالحرف الواحد قولها ليجتمع عامر وندب هو جمعها الحاصل بالواو والباء

جواز
 نصبا
 فلفظا

اشاره الى ان حمل على مكان
 نصبا لا يصح الا بعد رفع
 اركان علام الجرم بعد ذلك
 لفظ المذكور اذ يمكن
 علة النصيب مشترك
 المشترك
 في الحاشية فافهم

والثون وهذا لفد وكما في غيرهم من غير حاجة الى تبين ان الواو والرفع والياء للنصب الجز فلا يار
 ان يكون قوله وارفع امرًا بالانقلاب او يا مجاز الفعل في مفعول محمول والمراد بما مر ما كان علمًا
 لا ما كان وصفًا كما احتمل بعض المحشين وذلك ظاهريًا ولعلم ان هذا الاعراب ثابته لا صلة التام جمع
 فمن وشبههما واما الخبر فلا يثبت لا على سبيل شد وذو الالتفات ولغيره سالم جمعها وجمع شبهها
 سبعة اجماليات باعتبار ورود التقى على ثلثة امور الاول ما كان بانتفاء الاول كخراجه لثاني
 ما كان بانتفاء الثاني ولا وجود له الثالث ومنه هلون وعالمون الرابع ما كان بانتفاء الاول
 كنفس عام ومذنب شبهها الخامس ما كان بانتفاء الاخير فلا وجود له السادس ما كان بانتفاء
 الاول والاخير ومنه ارضون وستون السابع ما كان بانتفاء الثلثة ومنه عشرون وبابهم على
 ثم ان الاضافة السالمة الى الجمع بعد تبينه بالعامر والمذنب فليبرر صلاتها اضافة الخاص الى العامر
 وذلك غير جائز وورفع هذا الابرار بان السالم قد يطلق على ما يقابل المثل فبما فيه قوله
 وشبهته من فيه حملا لا مستند لا للعطف اما على السالم والمشار اليه ما سأل جميع عامر وسالم جميع
 مذنبين فبغير مضابض الاضافة والمضابض اليه ونفس عامر ومذنبين فبغير مضابضين واما على الجمع و
 المشار اليه باحد الغنمين الاخيرين لشكن الاول بلا نقدر وفي الثاني بقدر مضابض واما على
 عامر ومذنب المشار اليه هو الاخير بلا نقدر واظهر المحملات هو الاخير لا نقض في الواقي كما توهم نحو
 كون اقرا المشبه عن المشبه به فيها بقدر عامر ومذنب لا بالمقيد قوله ما يشبهها لم يبقه باليسر
 ان يكون منعدها بنفسه لثبته منعدها بالياء قوله وهو كل علم فيه شارة الى حمل العطف على اظهر
 المحملات كما هو ظاهر قوله بل من التركيبات من مجموع انواعه والافاضة الخاوية عن التركيبات
 والاضافي والوصفي والضمي مما اختلف فيه وانما الخلاف في المرحى فبطل بعد اشارة الخلو عند مظهر
 قبل عدم الاشارة فيها اذا ختم بوجه فيجمع بهذا الجمع مجاز لفظي ووجه ذكره على خلافه ومن ما اذا
 لم يختم به قوله وكل صنف ككاي كل صنف لم يذكر عاقل خال من ناء التانيث واما خلوها عن التركيب فلم
 يشترط لان بغداد في جميع على بغداديين بالانفاق وكذا القول في الخاوية ناء الميالة والمراد بالصنف ما
 دل على ذات ما هو ذو مع بعض صفاته وان كان كالمشبه اما الصنف فلا الا اذا كان مكبر وصفًا
 كشوبير وتطلق على المغية الفاسم بالخبر على التابع المعهود وعلى المشتق العامة عمل الفعل وكذا قوله

لما كان بانتفاء الثاني

او جمع عامر ومذنب

لان لفظ مضامنه

في بيان قول كعب بن جراح
 انما يستوفى المذكور والمؤنث كصبي وجرح
 للصبي المذكر والمؤنث كصبي وجرح
 والمؤنث المذكر والمؤنث كصبي وجرح
 انما يستوفى المذكور والمؤنث كصبي وجرح

في بيان قول كعب بن جراح
 انما يستوفى المذكور والمؤنث كصبي وجرح

واللزم

وقد يفرق بينهما باطلا في الصفة على ما يثبت للموصوف والوصف على ما صدق عن الواصف قوله ولا
 بما يستوفى المذكور والمؤنث كصبي وجرح اي لا يثبت بان هذا اذا كان فعولا بمعنى الفاعل ونفعلا
 بمعنى المفعول مذكورين مع موصوفيهما فلا يخرج به ما يستوفى فيه قما عدلها كقوامون وقيتون ولا
 الفعول بمعنى المفعول والفعول بمعنى الفاعل ولا الفعول بمعنى الفاعل والفعول بمعنى المفعول لفظا
 مقام موصوفيهما قوله اي وبالجمع المذكور لم يقل له وبما لم يجمع عام ومندوب شبيهين للخصا
 وفي بعض النسخ بدلا للمذكور والمذكر وهذا التفسير في قول المصنف كذا او لا حيث قرأ اسم الاشارة بالجمع
 المؤنث وذلك لان جمع المذكور مطلق في عرفهم لسائر ما ذكره جميع المؤنث بالجمع بالالف التاء سواء طابعا
 معناها الانويع ام لا قوله وبابه لفظ البناء فقل عن باب البيت الى اول الشيء بما عينا تكثر فيه ثم الى نفس
 هذا الشيء اما من غير تعليل بخوض في الشيء كما يقال باب الفاعل له مسائل الفاعل او مع تعليل كما يقال
 باب كلنا في مسائل كان واخواتها ومع بخوض كما فيها نحن فيه حيث يرد بالضمة المضاهية اخواته عشرون نحو
 وانما لم يقل باب عشر مع كونها خسر لا من الاول الضميمة الثانية الاشارة الى ان الباعث على الحكم بالحقاق
 اي عند الجمع بينهما هو في الاخوان الاستقامة في النوع وفي عشرين بسبب مخالفة لها في النوع وشبهه بها هذا
 توضيحا في معنى قوله في اعرابه لتساوي في اعرابه مطلقا نحو ليشمل اعرابه لا يشبهه الا يشبهه عند
 جعله على ما ينبغي قوله وليس يجمع له قوله وليس اسم ليس الاول اما غايد الى كل واحد
 عشر وبابه او الى الباب فقط كما يشعر به تقديم الباب في التعليل قالوا وانه قوله وجوب ما للعطف
 لا يشبهنا على كون ما بعده مبتدأ خبره قوله لذلك فارجع الاستدلال اما لا فباس استثنائي عطف
 وتقدمه ان عشرين وبابه ليس يجمع ولا لزوم صحة الطلاق ثلثين مثلا على شغل لزوم وجوب دالة عشرين
 على ثلثين لان اقل الجمع ثلثة وليس ثلثين مثلا يصحح الاطلاق على التسعة وعلى عشرين بدلا على الاكثر
 فليس يجمع واما الى في ثلثين استثنائيين كما هو الاظهر وانما افرد عشرين عن باب ليطابقوا المن في ذلك
 لان مفسدة جمعة عشرين وهي وجود لانه على اكثر مما يدل عليه فيه مفسدة جمعة الباب هي صحة
 الاطلاق على اقل ما يطلق عليه كما هو ظاهر وانما لم يكف على تقدير العطف بالزوم بل ذكر الفعول لان
 الزوم في البابين للملازمة لا جزء للثاني لجواز صحة الاطلاق مع عدم وقوعه بل جزء الثاني فيه
 هو الصحيح كما اشرنا اليه بخلاف عشرين فان جزء الثاني فيه هو الواجب لا الصحيح فقط كما يظهر من جملة

واتما ذكر في الباب لا طلاق وفي العشرة الدلالة لا مكارا عينا الدلالة التي هي شدة فساد من
الاطلاق في عشرة وعدم امكانا عينا والزائد على الاطلاق في الباب لا اكثر دلالته فاضمة
على الاقل بخلاف العكس لم يغيب لدلالة الطابع في الباب شعارا بما ذكرنا وانما في مثل هذا
بافي الباب على الثلثين وبافي ما يطلق عليه على التسعة الاطلاق على الاكثر على طلاقه على الاقل
ولم يغيب لك في العشرة اذ لا مغيب للمعاني الثلاثة في ما الاولي والاخر فظاهران واما الوسطي
فلاق الجمع لا يدل بنفسه على ثلثة افرع واحدة واما دلالته على الزائد على ذلك فبالفريقين واما
قال على تقدير العطف قوله لذلك لئلا يتوهم اختصاص التعليق بواحد من عشرة واما اخنا
من الفاظ الاخوات لفظ الثلثين لانه متصل بالعشرة لانه معتبر في مفسدة العشرة وفي هذا فم
على تعليق عشرة هكذا ينبغي ان يفهم هذا الكلام ومثل وجه تقديم ثلثين على عشرة انما يطلق عليه
وما بعده اقدم مما يطلق عليه عشرة وان المفسدة في الاطلاق ثلثين على تسعة اكثر من مفسدة طلاق عشرة
على ثلثين اقول وجه الاول ظاهر يمكن ان يوافي في مختصر ثلثين من بين البواني بالذكر واما وجه
الثاني فمحمل خمسة اوجه الاول ان يكون الاكثرية بحسب النجاء وعن الحد ان تجاوز الثلثين المطلق على التسعة
عشرة بواحد وعشرين ونجاءوا التسعين المطلق على سبعة وعشرين ثلثة وستين ومن عليهما البواني واما
نجاءوا عشرة المطلق على الثلثين عرجية بعشرة الثاني ان يكون الاكثرية باعتماد طول السلسلة من
البداية فان بدأ به سلسلة ما يطلق عليه لثلاثون التسعة كان يد عليها بثلثة ثلثة الى ما لا نهاية له وما
يطلق عليه للتسعة وسبعة وعشرين ثم ما زاد عليها بتسعة تسعة الى ما لا نهاية له وما يطلق عليه ثلثين
هو باين التسعة وسبعة وعشرين الى ما لا نهاية له واما عشرين فببدء سلسلة هو ثلثون الى ما لا نهاية
له بزيادة عشرة عشرة الثالث ان يكون الاكثرية باعتماد مصداق كل من الثلثين وما بعد بالنسبة الى
مصداق اعشرين فان للثلثين في مسافة هي من الستين الى التسعة مثلا احد عشر مصداقا وللعشرين
في تلك المسافة اربعة مصداق وكلت للتسعين في مساهي من التسعين الى مائة وثمانين احد عشر مصداقا
وللعشرين في هذه المساهي عشرة مصداق ومن عليهما البواني والراجح ان يكون الاكثرية باعتماد نوع المفسدة
فان المفسدة في الثلثين في التسعين من نوعين هما اطلاقها على اقل مما يطلق عليه والطلاقها على اكثر
من هذا وفي العشرة بمثلها من النوع الثاني فقط وهذا الوجه قريب من الثاني وهذه الوجوه الاربعة

كما يحتمل ان تكون عامة للثلثين الى التسعين يحتمل ان تكون مخصوصة بالثلثين على حسب زيادة هذا القدر
لما لم يتبين كون الاكثرية باعتبار المطاف فان العشرة واحد والثلثين الى التسعين سبعة وسبعة مفسد
اكثر من مفسد واحد ثم نقول في هذا الوجه المحتمل للوجه الخمسة نظرا عما اجمالا فلا تاكثرية المفسد وحيث
لنا خبر كيف لا وفائدة الاستدلال الترفيع من الاضغاث الى الاقوى لموسم ذلك ولو شك ان اشتد المقصد
التي في عشرة تغارض تلك الاكثرية فان وجوب الدلالة على اول الصداقنا اشتد مفسده من جواز
الاطلاق عليه كما سبق وايضا عدم الاطلاق في ثلثين الى تسعين بالنسبة الى بعض الصداقنا عشرة
بالنسبة الى كل واحد منها واما تفصيله فمرد على الاول ان الاكثرية لا يتحقق في جميع مصداق الـثلثين
وما بعده بالنسبة الى نظائرها من مصداقنا عشرة بل في الثلثين انما يتحقق في مصداق الاول والنسبة
الى مصداق اول العشرين وفي اربعين في مصداق الاول والثاني بالنسبة الى نظائرها من مصداقنا عشرة هكذا
يزيد واحد الى التسعين فان ثلثة مصداقنا عشرة في نظائرها وانما في باقي المصداق في كل منها
فالاكثر انما هو في جانب العشرة تغلب في جانب اخوانه فينبغي ان يقدم عشرة على ثلثين لا بالعكس وعلى
الثاني والثالث والرابع ان التقديم لو كان لذلك فالاولى ان يقدم عليه التسعين الذي هو اكثر من
من العشرة واول مفسد من البوائج للتقديم بالطريق الاولى لان يقدم الثلثين الذي هو اكثر مفسد
من الكل وعلى الخبير انما هو اكثر مفسد للتقديم انما هو لان ثبوت المصلحة على وجه اظهر واجتها
مفسد الاخوان لا في كل واحد واحد منها لا يفيد نفي جميعها كك ويمكن الاعتذار عن بعض هذه البراهين
بالكفر ثم تعرض هذا القابل لشرح قوله وليس به فقال اسم ليس غايده الى اللزوم والوجوب وكذا القمير
المجرد لكونها في الثاني بمقتضى اللزوم والواجب اللزوم والوجوب ليس يلزم والواجب ثم قال ولم يقل
وليس تجايز لان الخلاف ثلثين مثلا على تسعة واطلاق عشرة على ثلثين جازي مجاز الوجوه على اقله الكل
والجزء اقوى منه نظرا لما اولا فلان ان حمل لفظ اللزوم على بيان الملازمة كما هو الحق فليس لكبر في
اللزوم والافراز ان تكون الكبر في الملازمة وهو مع كذبة غايبة الغاية وان حمله على كونه جزا للثاني
كما يظهر من بعض كلماته فالملازمة ممنوعة لجواز ان يكون الثلثون مثلا جمعا فلم ينفوا ان يملأوا احد على
التسعة ففي الثاني لا يستلزم نفي اللزوم ولا يدل بيان ان الملازمة عليها مطلقا الثاني ان قوله ولم يقل
وليس تجايز يدل على انك مع قطع النظر عن تلك العلة يمكن ان يقول لك وليس كذلك فان الثاني على

بفهم حقايق البوائج

حملة عليه هو لزوم والوجوب والكبرى ليس إلا نفى الثاني اللهم إلا ان يراد بالامكان ما كان يعبد
 الثاني بالجواز ويراد ان نفى الجواز ملزوم لنفى لزوم والوجوب الثالث ان المراد بالاطلاق انما هو
 الاطلاق على سبيل الحقيقة لا مطلقا وعدم الاطلاق على سبيل الحقيقة لا يستلزم عدم اطلاقه على
 سبيل المجاز فلو كان ليس بجائز لكان جائزا وتما بدل على ان المراد بالاطلاق الاطلاق على سبيل الحقيقة
 هو ان الجمع يطلق على الاحاد على سبيل الحقيقة فلو كان المراد بالاطلاق الاطلاق مطلقا الملازمة
 ممنوعة اللهم إلا ان يفقد القياس هكذا لو كان ثلثون مثلاً اجمعاً ان يكون اطلاق هذا الجمع على
 تسعة مجازاً وليس الاطلاق جمع على ثلثة من اماده مجازاً الرابع ان الله حكم في عشرين بوجوب الدلالة لا
 بوجوب الاطلاق فقوله وكذا اطلاق عشرين على ثلثين مما لا دخل فيه فاما نحن فقوله في قوله تعالى
 قوله الحق في هذا وما بعده لغواً بالاولى الاشارة الى اننا البتة معطوفة على التسمية الثانية الاشارة
 الى اختلاف الالحاق باختلاف المتخالفات بعضها اسم جمع وبعضها جمع فالتشديد وبعضها غير
 الثالثة الاشارة الى ان ما قبل من ان واوه للاستيفان وهو مع ما عطف عليه مبتدأ لقوله شدد
 ذلك لان المراد بها نفس اعراب تلك المتخالفات هذا الاعراب سببه لتبني هو الالحاق لا الشذوذ الرابع
 الاشارة الى ان الواجب حمل الكلام على مقتضى ظاهره ما لم يمنع عنده مانع والظاهر فيما ارضين هو العطف
 لا الابتداء كلاماً مانع فوجب حمل عكسه اما وجه جعل قوله وادخولاً شديداً وقوله والشوق عطفاً
 على عشرين في ثباته فغير قوله والحق مقدم ما مخالف السبب المثنى الى الناحية المثنى للضرورة وخفة
 التقديم لان المقصود بالذات بيان الحكم وهذا يقتضيه تقديم المستند قوله بل اسم المراد به ما يقابل
 الوصف والفعل والحق قوله لم يخصصه الشئ الخاصه سم فاعل كالتاقله او ما لها للتاثير
 على كونها وصفاً للظايفه وشبهها قوله لمن يدبر بلفظ يدبر اما بالناء للثناء الفوقية
 ما ضياء من الفعل او بالناء للثناء النحائية مضاع وان وعلى كلا التقديرين شئ من الدين
 اشفاقاً جعلنا اي من يحمل الاسلام ديناً لنفسه الاول اظهر والثاني هو الواو انما السبب فيه
 قوله واهل القران مثل ثلثة امثلة امثلة اشارة الى ان ما يضاف اليه الخاصه قد يكون علماً
 وغير عاقل والثاني ان يكون ذاتاً ووصفاً واما نفسه فلا تكون الا للعاقل قوله في قوله تعالى
 اه كانه جواب عن سؤال مقدمه ان اهلاً يمنع ان يكون لجمع لا موضح ولا مكسرة ذلك لاطلاقه على

ما يطلق عليه الجمع فهو قد جري به كما مفرد المنصرف نظر الى لفظه وقد جري به كالمجمع المذكور الصريح نظر الى معنا
 فيطل كونا اهلون جمعا له ونقد الجواب ان جمعه قد لجاء على اهل الى صطحا واذا ثبت له جمع فالاصل ان
 يكون اهلون ايضا جمعا له ونقد ذلك ان كل متعد باعينا ولا خطنة واحد مدلول المفرد وباعينا
 مدحظنة متعد مدلول الجمع قوله **بمعنى اصحا** قبل موجه صحيح كتحشيل جمع ضاحك في قوله **انه هو** سم
 لما سوي الباري اصل العالم اسم لما يعلم به مظهر سواء كان المعلوم او المعلوم به هو الباري تعالى عما دونه
 غيره بما يعلم به الباري مظهر فلا يشكل بعالم اللاهوت قوله **للزوم** زيادة قبل لم يبق بدله لا مناع كون
 مدلول الجمع اقل من مدلول مفرده للاشارة الى امتناع التثنية والجمع والى ان ما اجاب به القابل با
 بجمع عن الرد المذكور بان العالم اصنافا العقلية منها سواء الله لا مطلقا مفرده ودان الجمع يستلزم
 مع امتناع ذلك قوله **مراد** المحب ان العالم يستعمل في اصناف العقلية لكن لا باستعمال واحد بل بالجموع
 متعدده وهذا اما لاستلزامه فلا يرد عليه لك ثم ان مراده بذلك ليس انه لا يستعمل في غير العقلية
 كما هو الظاهر من كلامه حيث يترد المنع عليه بانه خلاف الواقع بل مراده ان العالم كما يطلق على غير العقلية
 كذلك يطلق على يجوز ان يكون عالمون جمعا له باعتبار اطلاقه على الثاني كما ان طار يستلزم اطلاق على الثاني
 وغير مضاد بكون جمع له باعتبار الاول ثم اعلم ان اللغتين في الجمع انما هما مع مفرده مفهوما كالنحو والرجل
 والرجال في مفهوم الرجولية وزيادته على مفرده مصداقا بمعنى مكان استعماله في كل ما يمكن ان يستعمل
 فيه مفرده بعد زيادته مثلي مفرده واكثر عليه ذاعرفت ذلك فاعلم ان قوله **للزوم** زيادته آهذ و
 اخما لا مراد به الاول ان يكون اشارة الى قياس استثنائي محمول نالي صغره من لوازم موضوع متعد
 وبطلان نال به لاجل عدم ثبوت محمول المحمول المقدم والمراد بالزيادة الزيادة في المفرد ونقد بر الفسطين
 هكذا لو كان لعدم صحة زيادته مفهوما جمع على مفهوم مفرده فالمقدم مثله ذلك ان يجعل **للزوم** جزئي للتثنية
 الصغرة الثاني ان يكون اشارة الى قياس استثنائي محمول نالي صغره من لوازم محمول مقدمها وبطلان
 الثاني لاجل عدم ثبوت محمول لموضوع المقدم والمراد بالزيادة الزيادة في المصداق ونقد بهم القبلان ممكنة
 لو كان عالمون جمعا لزوم وجوز زيادته مصداقا على مفرده والثاني يكمل لان العالم يطلق على كل
 غير غافل اجموع وعالمون لا يطلق على غير غافل بعد زيادته مثلية واكثر عليه لثالث ان يكون اشارة الى
 دليل بطلان نالي القبلان الاول بناء على تقديره في الكلام والمراد باللزوم للزوم الحادث لوانه

لعقلاء

عليه جملة من صغرة نالي صغره من لوازم موضوع مقدمها وبطلان
 هذا الجموع ما علم به هو مفرد
 والثاني نالي صغره من لوازم موضوع مقدمها وبطلان

ان يكون اشارته الي بيان الملازمة للقياس الثاني بناء على تقديره في الكلام والمراد بالضرورة اللزوم
 الا اني فافهم ذلك قوله لانه كما قال تعالى بل اللغو او عدم الجمع فوله اسم تدبون الخبر فتلحق
 لا واحدة كما بابيل وقال يوزن جمع على والعلو بعل بكسر الفاء وتشديد العين من العلو واصله علو
 اعلان منهك والمراد منه على تقديره غفائته والاسم اماما بقابل اللقب وما بقابل الفعل والرف
 لكن ابعد منه العلم وديوان اصله دووان اعل اعلان بناراد هو من التدوين واصله بجمع ما دون فيه
 الية اي فصل وانما سمي هذا التدوين بعلين لانه سبيل ارتفاع اليعلى الى الجنة او لانه مرفوع فوق
 التما السابعة قال الله نعم ان كتاب الابرار في عليين وما ادرك ما عليون كتاب يوم يشهد المقربون
 قوله وصلوا الثقلين الثقل كفرن قبل سماع البيت وفي الصحاح هو مناع المفسر وحشمة المراد من
 الثقلين الجن والانس لان الدنيا كانها بيت هاهنا وهاهنا وما عفا وحشها قوله واعترتني
 الهوى بالماطر من قبل هذا العبد الرحمن ثابت قبل لا يذهب الى اخر اسم هيف لعلك تذكروا
 حين نجت ورجع معها الى دمشق وطرفاه هذا بابلي بيت كلجوز واعترتني اه صاح حتى لا احيا
 ودواعندا هل الفناء من جبروت واعترتني اي غشيتني وصاحبه ختم صاحب خندق حرف النداء
 وحتي ما من باب الغفيل والاله فاعله صحا اي جماعة ودواعج زار عطف على قوله حيا والظن
 في موضع التغافل المعطوف والمعطوف عليه جبروت بفتح الجيم وسكون الباء المشناه من تحت باب من
 ابواب مشق والفناء كالفناء اسم موضع من توابع جبروت والمخنة ابقي الله جماعة ويونا وافين عند
 هذا الموضع والجملة دغاشة وانصر المصراع الثالث بنون قوله ودواعج زار عطف على قوله حيا والظن
 هو بنون قوله حيا فلك الحمدان مخدفة للضرورة والشاهد في الماطر من حيث جوب الكسر مع بقاء الو
 وطيرته مغالبة بجرهون بالكسر قوله ولها بالماطر اه كذا ما تغلب به اشقي اهلها وبنه بن بك
 مغوية علمها اللغة لامرأة نصرانية قد تربت في دهر خراب عند الماطر من وما بعده هكذا اخره اذا ارغ
 ذكرت من جلق بقاء قوله ولها خير مقدم عن قوله خرنه واذا مشق بالظن المذكور والمراد منه
 الشا وخروفا كسر الخاء المعج وسكون الراء المهملة ما يجني من البرد وارتفع اي اكلت في الربيع من اربع
 البعير وحلق بكسر الجيم واللام الشدة موضع بالشام وسوق الجلق شهود وبيع جمع بعبه كجف جف
 وهي معبد النصر اي لها في الماطر من ثمر في الشفاء اذ اكلتها في الربيع جاءت الى الجلق لخصيل

لذلك الخاف

اللزوم
 ان كان ينبغي للامر ان يكون
 كان المعلوم لا يلزم ان يكون
 زلة وانما كان المراد بالزوم
 على تقدير يكون قوله بالزوم
 اه اشارة الى بطلان لبر
 التما للقياس الاول لولا
 عادما او بتقدير القياس
 كذا لو كان عالون حيا
 لزم ان يصح زيادة مفعول
 ذكره على مفعول مضمر في
 ووجه لاكن لا يصح
 ثالثا
 والزم صحة الوقوع للزم
 زيادة اه امر للزم صحة
 الوقوع للوقوع والوقوع
 باطل فلا يرد انه على هذا
 التقدير لا يرد بالزوم
 الزوم الحادث من
 يد يد عن المدح والثناء
 ان يكون الزوم على هذا
 التقدير الضار ليا بانه
 المحذور
 يقال كبر بالاصح زيادة
 مفعول على مفعول مضمر
 للزوم زيادة مصدق
 الحق على صراط مضمر
 وهو صاف لزيادة المفعول
 او كما اردت ان تقول
 المصطلق فافهم منه

وتركت البيع وذكرها من جلق ولا شئ في البيت على المطا ابار عاء وواته النون فهو قوله **واو**
 لم يقد له مثل ما قد لنا فقدمه بكو عطفاً مثله وقوله شدحا الاعنه كما قبل بل جعله مبتداً لقوله **شد**
 لوجهين الاول ان الشدة في معناها مستلزم للحق والجمع المذكور لما شئ من معنى الشدة واللحوق لقول
 بالتقدير لغو الثاني الاشارة الى ان الاولى هي ما قبلها لتساوي في معنى في هذا الحاق فان كان
 ما قبله الحاقاً لكان للتكبير سبب ثقاء الجملة وبوجود النصيح هذا الحاق الحاق الواجد للتكبير من عا
 غايته جشيشه واجتماع المنضام بين النصيح والتكبير قوله بفتح التاء اه وقد يقر بسكونها ايضاً على هذا
 له يكن وذلك اشارة الى وجه الشدة وذلك انما لطيف الى وجه العدول عن التركيب المذكور قوله **شد** التثنية
 بين الشدة واللحوق ان الشدة في خروج الشئ عن حكمة الذي يقضيه لذاته سواء دخل في حكم شئ
 اخر يقضيه لذاته ام لا واللحوق دخول الشئ في حكم شئ اخر كك المناسبيه المشبهة وان كانت بمحولة **لا**
 سواء كان للداخل حكم لذاته وقد خرج عندهم لا فظهر ان بينهما عموم من وجه قوله **اعراب** اي لا ففتح واو
 قوله **والحق** اي بالجمع المذكور انما عدل عما هو الظاهر في هذا المقام من كون سنين عطفاً على اربعين
 بقدر قولنا شد مع الكثرة اشارة مع التفسير التابث ونحو الفصح الملمحاً التابث فجد عطفاً
 على عشرين وقوله وارضون شد معترض لان شمول هذا الاعراب لجميع افراد بابين يشيران بجزء
 عن الشدة **قوله** جمع سنه بفتحها الى المراد في العام والمحول لا بكسرهما الى مقدمة التوكيد في قوله
فعل وهو كل ذلك اعترض على هذا التعريف بوجوه الاول ان هذا التعريف يصلح لغيره بانه لا يفسر
 الباب الذي هو جمع الثاني ان التعريف يشمل على يد بناء المعرف وهو عند التكسير فام يشمل المعراضاً
 الثالث انه شامل للحق سنوياً مع انه غير معرب بهذا الاعراب قول قوله ولقد تكسر من اخاء المعرب معناه
 جمع ولم يكن هذا الجمع بطوره المصحح في اختامه بالواو والباء والنون فينتدفع الابرار الثلاثة قوله
 وبالماء اي لهاء المتغلبة عن باء التابث فيخرج من هذا القيد نحو اخت وبت وان كانت ناؤها للتثنية
 قال سيبويه ناؤها للتثنية لوجهين ما قبل بناء التابث اذا كان حرفاً صحيحاً وكذا يخرج من نحو ابن
 جعفر على يمين لا كونه من هذا الباب كالحاف يشبه مذنبه **قوله** وبما لا يخرج من شفه فانه جمع على
 شفاء كرجال واختلفت لامها المحذرة فيقبل واو وقبل فاقول **لم** في كونه معرباً اه اي لا في كونه معرباً
 على النون من غير عينا لزوم الباء ولا في كونه بالباء والنون على اعراب السابون ايضاً فلا يحصل في بيان

مكمل

في ذلك

لا تأخذ منه شيئاً ولا
 تؤم قوله
 امه

التكسر معناه هذا
 انه كان مكسراً لكن
 بصوته
 ص

اف قد مر بالياً
 والنون

الاعرابين قولهم رأى باب سببهم يعني لا باب المحققان لسامل لبا بعشرين وسبب قول شذوذ أي
 مخالفا لاسعمال الأكثر فهذا إشارته إلى أن قوله قد برده وضع في موضع جملته لئلا يظن أن
 دجاجة من جنداه أخوه لعين بن شيبان وهذا البيت لصنيع عبد الله الساعدي بطبرستان في أول
 دولة الأموية وقد قال هذا البيت حين أشد في طعن ذي ورد وغاية أي امرئ في وضع خط المحبوبة
 بصيغة التثنية للعظيم وقوله من نجد أي من ذكر نجد ونجد اسم لبلاد أعلاها الثمامة والهمز أسفلها العراء
 والسمام ولعين من قولهم لعين به بالآباء إذا أذنت له وشيبا بكسر الشين المجمع أشيبا صله بالصم فكسر
 لحاظه الباء وشيبنا بصيغة الجمع المؤنث لما فيه من باب التفعيل المتصل بالضم المتكلم أي جعلنا شيبنا
 وهو بالفارسية يران وخبر الجعنين للسبب ويجعل أن يكون شيبنا بصيغة المجهول المتكلم مع الغير
 يجيئ الباء للضرورة ومرد كقوله جمع امرء وهو من لم يظهر شادية ولم يثبت تحته خال من خبر المتكلم والامرء
 الأشيب فعل عبي لان الامرء والأشيب من عيوب الجموع بالنسبة إلى الشيب الذي هو غايه حسنه
 الشاهد فيه نصب سببهم بحركة النون لا بالياء والوجه حذف النون بالإضافة قولهم أي الورد
 يعني أن مرجع الضمير مثله في قوله تعالى عدوا هو في القنوي قوله من العرب أي من الخاء قوله أي
 يستعمل كثيرا أي ليس المراد بالاطراد كونه فيها ساء ونسبة الاستعمال إلى الورد لا يجمع من يجوز ولوله
 بكسر ياءها قال كان أولى قولهم وما به الخلق أي من حيث الخلق وفكرة من نطق نونه بغير الفتح لا ثبات
 حكم المقام لانهما الجسد من هذه الجبهة قوله وأجمع تغلغل لاشماله على الواو والضمه بدل الالف
 والفتحة التثنية قوله وقد جاوزت حد الأربعين ما قبله اكل الدهر حل وانحال وما
 ينبغي على ولا يهينه وماذا ينبغي الشعر منه وقد جاوزت ما لا الاستفهام في البيت الأول للتفريدي
 كل الدهر ان يحل الخلق منه وان يحلوا عنه وما ينبغي كل الدهر على لا يحفظه الدهر عن التزلزل كما لا
 فاشية أو ما الذي يطلب الشعر منه وقد جاوزت شعرا وأربعين وروي بدل الحداد الواسع موضع التزلزل
 واضح قوله أي بعكس نون الجمع إشارته إلى عدم الاحتياج إلى ما قد يهتوم من كوز المشار إليه حكم الباء
 أي كثرة الفتح وقلة الكسر ونون الجمع لكن يفقد برضا أي بعكس حكم نون الجمع هو النون المفتوحة
 كبر المكسوة فليلا وعكس نون المفتوحة فليلا المكسوة كثيرا قوله على أخوين استقلت الروا
 بفتح النون والبيت الجند ثور بصف الغطاء والاحوذى الخفيف من الشئ والمراد بالاحوذيات هنا

يقع العنزة ويكون
 أحاد المهمة وكبر الدال
 المعجمة وتشديد
 أيا وحكم

الجناحان

بفتح السين

الجناحان تحتهما واستقلتا على شبدت وقولنا هو ما شاهدتها حاصله زانا او ما هي مشهورة زانا
 وعلى الاول جتنا المضاف وفصل المضاف اليه فم مقامه قولنا كما هو طعبار في طبعنا المص
 ان فمهما العزم الباء والالف معا الالف فقط كما هو طعبار في الت ولا يفتي عدم ظهورها في كونها لغز
 الابدان فمهما ما ذكره في شرح الكف في باب كسرون الجمع قوله اعرفتها آه قبل فله ووجه في اللفظ
 القابل مما قبله وهي تسمى احسانا وما بعد ونحوه بن اشبهها طيبان الصغار المؤنثة لاسيما في طيبان
 اسم رجل وقبل ثنية ظلي في مخزبي طيبين وعلى هذا شاهدت موضعين من البيت في النشيد على لغة
 بن الحارث بن كعب لذي بن جردتها بالالف فوله يا ابنا اوفني المقتان اه ما بعده من عرض برغوثك
 استأول الخوش وفيها فطنان قال ابو علي البغدادي في الناربين وهو بالفاء رتبة بين كسرون فذا
 كسر لان جمع فذا وفذة وهو البرغوث والخوش البعوض واصلة ما خدش اي حرج الشئ فلهذا كسر الف
 والبرغوث ونحوها وفطان بالراء المنة نحو المفعول ثم المؤلف كالتكرار المبني للفظ فطن الذي اب
 اي صايعان للبعوض فورد اسنا صا كسر بمنحنا من الوق قوله وما بنا فالف لفظ ماعية عن
 اللفظ مظم مضمنا او جمعا عن لفظه مط حقيقا او اضافيا او عن الجمع علان يكون الصلة مفعولة للوصو
 والاختار حسن لانه غير موهم لكون الحكم المذكور ولفظه هذا الجمع بما قررنا اندفع ما قبل من انه ان ادبنا المفسر
 خرج عنه غشا جفاف واما ان يدب به الجمع خرج عنه نحو هذا والباء في قوله بنا والالف لالة ويجمل كونه بمنح
 مع وتعليم التاء على الالف فخره الضرورة قوله من بد بين لما احتمل لباء كونها بمنح مع ولو كان كك
 لكان للاف التاء اربعة احتمالات ان يكونا اصلين الاول زاملا والثاني اصليا وبالعكس وان يكونا
 زاملين اشابه هذا القول الى ان الباء لالة متعلقا بقوله جمعا فان كونها من بد بين لازم لهذا قوله
 خلافا للاخفش وخواف هذا الحكم خلافا للاخفش والاول انب في قوله معا بالتثنية حال عن المجردين
 اي مجتمعين ومشتكرين من كونها بالكسر ولفظ مع فدير منه اجتماع احد المتشاركين للاخوة فضاف الى
 ذلك الاخر فدير منه اجتماعهما فنون وسيجي بيان كيفية ظهري في باب الاضافة قوله خلق الله السموات
 فديره بضم ن مثل هذا المفعول به تما وجد بوجوده عاملا لم يمكن ان يكون مفعولا به فجعله مفعولا مطلقا
 لزم وجوب وجود المفعول في طرف نحو العالم قبل وجود العالم وذلك فاسد لجواز ان يكون موجودا قبل
 وجود العالم في طرف وجوده في طرف نحو وكذا الكلام في نحو وجد بد وامثاله قوله وابت

الوجه الثاني

اسطح المرتفع مجمع بحرب
الكرف كصفر دره
القطر منه كرف
المداد مجمع بحرب

نراد فان واصطبلان قال خدا جت لغاموس السرد فان الغبار الساطع والدخان المرتفع المحط بالشئ و
البين الكرسف الذي يمدفون سطح البين والاصطبل موقوف الدواب فغوا خلقوا الله السمو احكامه
غرفول الله عز وجل ومثال لما كان مفرد معنلا مؤنث وقوله رايت سره فاذ واصطبلان حكاية غرض
العرب ومثال لما كان مفرد صحيحا ومذكرا ونعتا المثال المذكور لا يخفى عن لطف ان جمع المذكر بالالف والثا
عرب والعرب يحتاج الى تعدد الامثلة لبصيرتها قوله اما رفعه اعذار من الميم لثبته برفع الجمع
المذكور بان المصنوع كره ما يخالف الاصل الذي اشار اليه سابقا حيث قال وازفع بضم وانصبت له وفيه
على الاصل آه واما ذكر الجر فلكونه محمولا على النصب في موضع نصبه بالكسرة تخصبه لانه هو المحتاج الى
البيان لا مطلق الاغراب قوله اسماء من هذا الجمع اي اسماء من هؤلاء من هذا الجمع هذا الاسم مقابل تلكية
واللفظ اما لفظ الموصول فقد حمله الشرح على الاسم المقابل للفعل والحرف على الجمع المذكور بقية تقدير قوله
من هذا الجمع مفعولا عن الموصول بعينه كلام صريح في ان المراد ثبات هذا الحكم لمصدر الموصول حال الاسمية
لا حال الجمعية وان خفي عليك هذا فانظر في قولنا الجمع المفعول الى الاسم حكمه كذا في نظرك ما ذكرنا قوله
والا اعراب لم يخصص المشار اليه بالنصب بالكسرة نظرها فاعلم في ذلك لان جو هذا اوجه مختلف في كسبه
كما ذكره الله في قوله وروي بالا ووجه الثلثة البس المراد بالا ووجه الثلثة ما هو المتبادر منها اعني النصب بالكسرة
مع التثوين وبدونه بالجر والفتحة بالتثوين حتى يرد عليه انه لا يمكن روايته اذ روي هذه الاربعة واحدا
تلك الاربعة وهو الجر بالفتحة بالتثوين وذلك لعدم احتمال النصب بل المراد بها اوجه تكون الاربعة افرادا
واجزاء منها وهي الرفع بالضم والنصب بالجر بالكسرة مع التثوين وتلك الثلثة بدون التثوين والرفع بالفتحة
والنصب بالجر بالفتحة بدون التثوين والمراد بالا ووجه بعض افرادا وجزاء منها لعدم مكان الواو به الا
بواحد كل منها قوله ثنوتها من اذرعنا ما قبله اعم صباحا ايتها الظلال بالي وهل بعين من كان في
العصر الخالي في ارب يوم فله هو له لربا سنا كما هنا خاتمة اية بضئ فلشا وجهها الضخيمها كجسمها في
فادبل وبال نظر اليها والنجوم كأنها مصباح رهبان شيب لفقنا وما بعد يشربك في دارها فطر
على قاله امر القيس الى التخصيص لا شتم وعم كعب او خف تخف انعم بالاخما لهن ومعناه شتم وقبل تخفف
لعم كعب مع شتم وكان من تخلف الجاهلية ان قالوا الصاحبهم في الصبا اعم صبا في المساء اعم شافقوله
ه باحظرف وتبيرة وطلال ما شمس انبسط من اثار الدار والبال الى من البلى بالفتحة في معنى الخلو والفتحة

وقولنا الاسم المنقول من
الجمع حكمه كذا

فانظر

بهلال الموصولة قول فيه فظا ما أو ك فلا نه لسن متبقا عليه لوجود المخالف بهل هو المشا الثاني انه من ثلا
 اصل له اذ ما تمسكوا به على ذلك هو ان ال في اسم الفاعل والمفعول الدالين على التجرد انما يكون موصولا لا
 شيهما بالفعل في اقاذه التجرد والصفة المشبهة غير معبودة للتجرد فلم تصلح لكونها صلة لال وافوا هذا
 مردود لانه لو سلم ان صلة التجرد الوصف لذلك انما هي لاجل تلك المشابهة فلا شك ان التجرد الذي هو من
 لوازم الفعل هو التجرد بالاشتراك الى الموصوفين والصفة المشبهة كباير الاوصاف اذ كانت متعة ذلك لا لكونه
 غير قادر الذات حتى يختص المشابهة بالوصفين المذكورين لا ترى ان حسن وكرم واسماهما انفعال يقع عليه
 للموصول مع عدم اقاذه لها للتجرد بهذا المعنى ولهذا قال فليس من النجاة ان اللام في لصفة المشبهة موصولة
 ايضا حفظ هذا قولهم يا بني الوليد بن يزيد يا اخوه شبيب يا اخاء الخلاء يا كاهل فانه ابن يباد بهج
 بها ولويد بن يزيد بن عبد الملك ودايب بغيره ابصر او وجد والمنصوب المنكران على الاول حالان و
 الباء كالميم والاحياء جمع جنس بكسر الحاء المهملة وسكون النون وهو في الشرح والكاهل الكف
 او ما بين الكفين وهو في قولهم شبيبك اي كذا ان ظهر الفرس يشد ويصلب بغير الشرح كك
 ظه الممدوح شد وصلب بقوة الخلافة ودون بدل الاحياء الاعيان من القى اي الشفة قوله ونكاه
 عيان المصوح الظهور ان الباء من الحكم على ما دل على صفة غير انما لانه ان يكون الحكم عليه مت
 انضاف بهذه الصفة قوله وهو صحيح اه منبه مذ هبك لاول من المذاهب الثلاثة على اعتبار الاصل
 دون العارض سواء كان هو المخرج بجانب الاستنباط لوجوده في الكل لانه الاضافة واللام وارتفاع الجملة
 السببية الموجود في البعض وبين المذهب الثاني مع اعتبار كلا العارضين وبين المذهب الثالث
 على اعتبار العارض الثاني دون الاول فالمانع من دخول الثوبين فيه على المذهب الاول وكذا على
 المذهب الاخير في احد شعبه هو منع الضموع على المذهب الثاني والثوب الاخر من المذهب الاخير هو
 دخول اللام والاضافة والاشتباه هو المذهب قولهم والنوباد فعا اي علامة وضع اي بخلق
 رافعا ومرفوعا او للرفع فعلى الاول يكون مفعولا ثانيا وعلى الثاني يكون قوله في موضع المفعول
 الثاني قولهم واجعل حذفتها تغدير الفعل للاشارة الى ان ما بعده جملة فعلية انشائية لا اسمية
 خبرية لوجهين الاول لزوم لزوم عطف الاخبار على الانشاء وهو غير مريض على مذهب الجمهور وهو
 الحق الثاني اخطاها الصبر في الحذف علامة للجر والنصب بنفسه مع انها يجعل الجاعل قوله اي جدد

الاخير او قد قيل

ج
 الى بعض القدر
 الا حارج بها ليست بكثرة
 مصنفه وانما لم يخصصه كونه
 بكثرة مع انها المعاني البهالان
 تلك ليست باعتبار كونه
 حرفه على ذلك اسماء ليست
 مطلق لك فلم يحسن تخصيصها
 ببعض اصنافها باعتبار اختصاص
 عروضا بحكمه فافهم منه حركته
 واحسن في اجوابها اثر في
 والقول بانهم ليسون نحو طي في
 والتعريف خيار وضع التثنية
 بحرف المعلة مذكور باعتبار وضع
 محتمل بشرط كون اعرابه تقدير
 حرف المعلة في الاوفا
 ام لا وسواء كان
 اللازم
 وانما هذا التثنية وضع للطلق
 ثم وضع للمعنى كونه او تقدير
 وقد اشار اليه في السجدة
 وقد اشار اليه في السجدة
 عن المعنى حيث فيه ان الحقيقة
 وكذا ما قد كرهه فافهم منه قوله
 منقوله ام

التثنية دفع لما قد ينوهم من ان الضمير للتثنية المذكور فيهما صريحا وبواقيها ضمنا لثانيتها الضمير واخصا
 المذكور بقوله بفعلان وذلك لان المراد بالنون المذكور جنس النون واسماء الحروف المذكورة بوث قوله
 فالجزم وقوله بالنصب شار ان المصير مشتمل على مثال كلا النوعين ودفع لما قد ينوهم من كون
 اللام في قوله لنوحي لام الامر كقوله تعالى فلتفرحوا ولتفرحن بل هو لام الجزم وما بعده منصوب بان المعلة
 ونحوه من ايام مجيء قصد والمطلبة الظلم قوله ما ينبغي ان لا يثبتوا بالفارسية شبهة وفاء واداء
 اي اسبغ اللبل والجملة خال من حال ابيث ومثل ذلك ينبغي مع ذلك في الحالتين والدليل بالفارسية
 ما يهتدك والى في الطبقات شاهد واضح قوله وسمي معنلا لما فرغ من بيان اعرابه الخالف للاصل
 من جهة كونه بالحروف مطا وبعض الحركات شرع في بيان ما يخالف للاصل من جهة كونه مفردا كلا او بعضا
 ولما كان من مواضع الاسماء والاصوال المعنلة والمعنلة في اصطلاحهم غير مصطلح الصوفيين عرف المعنلة
 او لا ثم بين ان اعرابه في بعض انواعه تقديرية ونحوه في هذا المقام هو ان المعنلة عند الحاجة لفظ متمكن آخر
 الوضعي احدى حرفي العلة بلا تشديد مطا اي سواء كان الاسم منصوبا ام لا وسواء كان اللازم ثابتا لفظا
 او تقديرية او ذلك كالفاضل واعلى وابوه وقاض فخرج عنه نحو من وزيد وعلاحي ومضى فاما باعتبار
 التمكن وعدم التشديد لان الغرض من هذا الاصطلاح انهم لما راوا ان للمواضع التي اعرابها على خلاف
 الاصل اسم مخصوص سواء استأثنت وبعض ما يقدف في فصولها لفظا المعنلة فلا دخل لغیر الممكن مطلقا
 هذا ثم لما راوا استغناء اسم التثنية عن هذا الاسم يثبت شيئا لها بالاسماء التثنية خصوص المعنلة
 باستعمالها في بعض ما يقدف اعرابه واما المعنلة في اصطلاح الصوفيين فهو ما احدا صوله واوا واما
 او الفعنية فمما هو بهذا المعنى الاول عدم اشتراط كون الحرف في الاخر واخص منه باعتبار اشتراط
 كون الحرفا صليا وكون الالف قبل هذا على نحو مستلحق وسعد دون ذلك ويشمل ذلك على نحو وعد
 زيد دون هذا ويشمل ان على نحو عصي فيهما عموم من وجه قوله ما اخروا الف وقوله ما اخروا تا
 اطلقها ههنا وفيدها فيما استجابا للزوم دون ان ينفردا او لا به مع كونه اخصا لثانيتها فليمان
 وضع على خصوص اللازم فان للزوم غير معينة وضع بل في كونه موضوعا للحكم كما ذكرنا فان قلت
 المعنلة اما موضوع للزوم بحرف العلة مطا وللزوم به بشرط كون اعرابه على خلاف الاصل وعلى الاول
 فالغرض الباعث على وضعه على الثاني يلزم ان لا يكون نفي وجهه ورضي بما اعراب بالحركات الكيفية معنلا

مع انهم يسمونه بذلك ولو سلم فيجب ذلك على الشان بعقد التعريف بما يخرج امثال ذلك ذلك هو موضوع
 للاقل لكن باعتبار كونه حقيقيا بالاعراب على خلاف الاصل ولا شك ان مخوطي مصر يباغنيا
 اختصاره بحرفي العلة حقيق بذلك لان الشان الحرف بالاصل ثم اعلم ان غير الصحيفة تعريف فوقي العلة
 من الاسماء الاجنبى المفضل منه فلا بد عليه ان يخاطبه خارج عن تعريفه فقول هو والد كالمصطفى و
 قوله وهو الذي كالمرفى الى اخرها قد بين وجه ذكرهما بما سبق فقول العلى لانه وقوله لان فيها
 بعد لاخراج الاسماء السند العبرية بنام الحروف في حال النصيب الجوفى قولهم جميع ما يمكن ان
 يدخل عليه لو لا كونه معنلا لا مطلقا بل ان جميع الاعراب لثلاثة لا بقلة نحو سعد فقولهم
 الالف زاي نسبة الحركة الى الحرف المخرجات على وجه واحد انما هي الى الكلمة التي هو جزء منها على وجه حفظ
 ذلك قولهم لتعد زاي بها اي يخرجك الالف مادام الالف قوله اي سمي مفصلا حمله على تضمينه
 معنى التسمية لا على معناه الاصلى لان المعنى الاقل هو هنا اهم بل لا فائدة في فاده المعنى الثاني معناه
 بما فوله ولا نه غير تمدد تفصيل هذا الكلام ان المقصود بمخرجات المدود بمعنى المطول الف
 واما اصطلاحا فالمقصود بالالف لاهية بعد التثبيت بين تلك الجمل لفرما باها عن المصطلح بينهم غالبيا
 والمدود بعد هاهنا سمي بين تلك الخويل الفراء اباها بالمد ثم اصطلحوا بالمد بالالفين فاما ان
 يكونا منقولين عن المعنى اللغوى والاصطلاحى وعلى الاقل فالمناسبة المقصود كون هذا الاسم
 عن الحركات من المصطلح في المدود كون هذا مطولا بالمداء ومجوليا الى جوابه الحركات على الشان
 فالمناسبة كون هذا الف مفصولة وكون فاكذا الف المدودة فوله فاكذا الرضى وهو الى قول
 القول فوله وهو الى الخ وما ذكره الله ههنا حاصل كلام الرضى لا غير عبادته فانه قال لانه لا يسمي نحو
 غلام مفصولا وان كان ممنوعا عن الحركات الاعرابية وفي بعض النسخ فانه بالفتحة المتصوفا يكون مفو
 القول ما قبل ذلك وانما لم يفل والضواعد وجوب كون التسمية ملازما للسمى هذا وذلك ان نقول
 ان الاول لا يطلق على المضاف الى البناء بناء على ان يراى بالحركات اعم من الاعرابية والبناءية فبر على
 الرضى انه لم يخصص الحركات الاعرابية حتى يبر عليه ذلك والله اطلو الحركات اشار الى ما
 ذكرنا فظهرت النسخة الصحيحة هي قال بدون الفتحة النصيب حتى يكون التعليق من كلام الرضى واطلاق الحركات
 اشار الى ضعف قولهم بان يثبت الحركات بالحقيقة عن مخير عنه وبالله لانه عماره بقوله ولو كثر

قوله
 لتعد زاي بها اي يخرجك الالف مادام الالف قوله اي سمي مفصلا حمله على تضمينه
 معنى التسمية لا على معناه الاصلى لان المعنى الاقل هو هنا اهم بل لا فائدة في فاده المعنى الثاني معناه
 بما فوله ولا نه غير تمدد تفصيل هذا الكلام ان المقصود بمخرجات المدود بمعنى المطول الف
 واما اصطلاحا فالمقصود بالالف لاهية بعد التثبيت بين تلك الجمل لفرما باها عن المصطلح بينهم غالبيا
 والمدود بعد هاهنا سمي بين تلك الخويل الفراء اباها بالمد ثم اصطلحوا بالمد بالالفين فاما ان
 يكونا منقولين عن المعنى اللغوى والاصطلاحى وعلى الاقل فالمناسبة المقصود كون هذا الاسم
 عن الحركات من المصطلح في المدود كون هذا مطولا بالمداء ومجوليا الى جوابه الحركات على الشان
 فالمناسبة كون هذا الف مفصولة وكون فاكذا الف المدودة فوله فاكذا الرضى وهو الى قول
 القول فوله وهو الى الخ وما ذكره الله ههنا حاصل كلام الرضى لا غير عبادته فانه قال لانه لا يسمي نحو
 غلام مفصولا وان كان ممنوعا عن الحركات الاعرابية وفي بعض النسخ فانه بالفتحة المتصوفا يكون مفو
 القول ما قبل ذلك وانما لم يفل والضواعد وجوب كون التسمية ملازما للسمى هذا وذلك ان نقول
 ان الاول لا يطلق على المضاف الى البناء بناء على ان يراى بالحركات اعم من الاعرابية والبناءية فبر على
 الرضى انه لم يخصص الحركات الاعرابية حتى يبر عليه ذلك والله اطلو الحركات اشار الى ما
 ذكرنا فظهرت النسخة الصحيحة هي قال بدون الفتحة النصيب حتى يكون التعليق من كلام الرضى واطلاق الحركات
 اشار الى ضعف قولهم بان يثبت الحركات بالحقيقة عن مخير عنه وبالله لانه عماره بقوله ولو كثر

وعلى الزاد
 بالحركات يمد فز زايها
 من حيث المجموع منه

وجه

عز في مقدم

ما في حرف فحة ما
قد فعل ما في قوله
فيل به سبعة أشهر من غيره
آخر من جرت الصبح من غيره
ليس من الحرف بهذا المعنى

ويمكن دفعها بالمراد
بالعربية

الاعراب

عن نحو ظيها هو ثلوا السكون واما كونها تلو القصة والقصة فلا يخفى الا بقلبه ما واوا والفا او سببه
الحركة بالكسر قوله منقوص انتهى بذلك واما المنقوصان اخوه بالخذ او بسبب دجته حرف الصحيح
الضرفيون قد يعبرون بالمنقوص فالاول من نقص للازم والثاني من نقص المتعدي فان نقص من زاد استعماله
مستدلين ولازمين وقد عرفنا ان اسم الفاعل اللازم مع اسم الفاعل المنعك من جهة المثال اذا كان
من جوهر واحد قوله اي بعدد فينا اشار بهذا النفس الى ان التقدير جعل للفظ محذوف والنتيجة
كون المعنى بلا لفظ لا تخففا ولا تعديلا ولما كان للحركة دخل في اللفظ فينبغي ان يعبر عن حذفها بالتقدير
و بالنتيجة والنتيجة هي معنى التقدير واما لم يقل بعدد عليها كما تقدم اشارة استعماله لان الوقع المقدر
على اتي في مقابل استعماله النصيب الظاهر عليها استعماله في شبيه لمظروفة في الخفاء قوله كما كان في
لان ان نقول لا وفي ما فعل المص لان الاصل في كل باب ان يقدم ما كان أقوى في هذا البناء على غيره ولا
شك ان المقصود في باب التقدير أقوى من المنقوص ويؤيد ما قاله لثنا سابقا بعد قول المص من فالك قد قد
للزوم هذا الاعراب قوله لانه انما في العربية هذا البناء خازنة لا يها منها خروج كل من المنقوص
والمقصود من العربيتها بعد بيان الحركات اللفظية فالاولى ان يقول لان كونه معروضا ظهر كانه بهذا الزيادة لشيء
الى الغير قوله ضابطا ليس بجواب عن سؤال مفرد وهما كلاهما واضحا كما ذكرنا سابقا ونقص هذه
الضابط بوجود نحو واد مسلوذا يبدوا يجب بان الكلام في الاشياء المفردة والحق في جوا ان واخوه
نون محذوف بالاضافة قال الكوفون ويوجد ذلك في موضعين اخرون احدهما المنقول عن مثيل
والاخر ما كان بجمعا كقوله واي فعل اه هذا باب الاعراب التقدير في الفعل لفظا اي شبيه
وهو مبتدأ انصرف الى فعل واخر مبتدأ اخر وصف بقوله منه بتقدير المتعلق والفخيرة او بالعكس
بالجملة وصف بالبتدأ الاول على ان يكون فعل الشريطة كان التامة المحذوفة وان كانت وان كانت فافضه
فاسمها ضمير لسان وضميرها والجملة خبرها ويحمل كون الجملة خالعا عن فعل كما كان على تقدير كونها تاء
قوله فالالف فواء موضع لتعريف المعلقة الثلاثة تسعة حاصلة من ضم الاعراب الثلاثة والمعلقة
الثلاثة قد اشار الى كيفية اعرابها المصير والى اعرابها بين اخوين منها باخت هذا المصير
والى اعرابها بين اخوين بقوله والوقع فيهما التواو والى لثلاثة الباقية بقوله واخذ جان ما لثمن والتعد
في الاولين باعتبار تعد الاعراب في البوابة باعتبار تعد المحل قوله وهو الوقع والتصبيح المراد

منوطا على المعرفة فيها قوله التعريف في اللفظ لا في المعنى فكذلك يقال للموصوف
فانها وان لم تؤثر التعريف فيها يقال لها بل عرفت هي يقال لها لكنها تؤثر التعريف فيها بحسب اللفظ وبمقتضى
مخرج الازايدة المؤثرة بخلاف النون فيخرج القابل لها عن التعريف نحو حسن اذا كان عدا قو
فان الالفاظ الثلاثة الاولى فان الداخلة عليه لا تؤثر فيها تعريفا ولا يكون داخلة في ذلك شواهد
فليس ينكوه ليس ينسج قوله فليس ينكوه على ما في غايه الانضاح قوله فليس ينكوه لانها
يقول في فعله عنه لوجهين الاول ان المستفاد من استثناء هذا التعريف يشوب نقض النكوة كونه لغز
لانما نقض النكوة لم يعلم بعد ليجوز الفعل وجود الواسطة بينهما في الخارج الثاني ان اللازم البين
لما قصد عليه التعريف هو ان لا يصدق عليه المعرفة لان يصدق عليه شيء آخر والاولى ان يكون التعريف
لازمنا ببيتا للمخرج عليه قوله اذ ليس يقابل اللفظ ولهذا الكلام فوايضا الاولى الاشارة ان بين
شئ التعريف على ما ذكره المصنف من وجهين يكون الاول اعم من الثاني ينبغي ان يراعى
من الاول والخصوص من الثاني فالمراد يقابل اللفظ مما كان وانما موقعه كقول الواقع ووقع مر
ام لا كبد مثلا اذا لم يكن لها اسم فمرادها وبالواقع المخصوص بما يقابل الثانية الاشارة الى ان يقال
الثالث عن الاول انما هو باستثناء مقيد الاول لا باستثناءه فقط اذ ليس لنا لفظ لم يقبل اللفظ
للتعريف بان قبل اللفظ المؤثرة ووقع موقع ما يقبل اللفظ في الثالثة الاشارة ان قوله ووقع
على قوله قابل لا على اللفظ بل هو المراد بالواقع ام الطائفة والاصا التعريف غير جامع وقبل المراد
لواقع ما يقع موقع قابل اللفظ سواء كان هو قابل ام وادعا موقع قابل اللفظ ولا يخفى ما فيه من البر
قوله واقع موقع اذ أي يكون متخذا معنى عن المفهوم فيخرج عن التعريف هذا الواقع موقع رجل مثلا ويجد
الكلام ثم حكى النكر جمعاً ومنعاً فان قلت المراد بالقابل اما القابل من حيث اللفظ فقط في ضمن اي معنى
محقق او من حيث كونه في ضمن معنى معين وعلى الاول ينقض طرد التعريف بالاعلام التي قد ينسج عن
التعريف كذا يجوز غلام زيد وعلى الثاني ينقض عكس يجوز غلام رجل فان الغلام في ضمن المعنى الاضافي
ليس يقابل اللفظ موقع ما قبله فليست المراد هو الثاني لكن يراد بالمعنى المعين بتعيينه الحقيقي
لا اعم منها ومن الاضافة اضافة من قبل الثانية فان قلت المراد بالواقع اما باللفظ باعينا مقهورا
بالتعريف الحقيقي فقط او مع تعيينه الاضافة وعلى الاول ينقض طرد بعلام من حيث يقع موقع غلام

[illegible]

وهو قابل لال وعلى الثاني ينقض عكس نحو ذي فانه قابل لال ولا يقع فيه ما يعينه الا موضع ايضا
المضاف لظن المراد هو الاول ولا يلزم الانقراض المذكور اذا الغلام المذكور او امكرا اعتبارا مع اعتبار
الاضا فانه يشبهه الجمعيه فقط كان ولعل في النكرة وفيها من افرادها فيجب شيئا ولا يعرّف بها لكون اجتماع هذه
الاعتبارين معا يمنع فلا يرمانه حال الاضا فانه مع هذا الاعتبار غير واقع موضع القابل وينقض عكس
العرية قوله اي ما يقبل الرفع لما يوهى من حمل الوصول على العمود اذ اذ الرفع بدو معانه
فلم يقبل قابل كما هو مقتضى المناسبات الى ان المراد بالقابل ما يثبت له القبول في غير حال حله على
النكرة اذ المعبر في هذا الحال على التجرد عن الارتفاع لم يقبل بلفظ الماضي لا بهما خلافا لمقتضى قوله
وغيره يحمل ان يكون مستدا لقوله معرفة وان يكون خبرا عن وجه الاول انه لما حكم بان النكرة هو قابل ال
اذا وقع موضعا للمقام مقام ان يستل ان غير القابل والواقع مستك بما اذا فاجبت ان غير معرفة بحمل
مبدأ الانه السؤال عن حكمه وانما كانا فاكترين ولا فريضة على التعيين فوجب بعد لم يبداء وجه لنا
ان المقصود ظاهر في النكرة والمعرفة فاذا كانت مستك لما سبق والمراد من قوله غيره هو الخالي عن التعيين
فقط لا الجامع لهما فان الرد يد على ما حمل الشئ زبد حقيق فانا ودر عبلة الصلابة مصادف للجمع بين
الامر في الخلو عنها جميعا قوله اي غير ما ذكره دفع لما قد يوهى من ان الصبر للواقع لكن بالتحديد الا ان
سواء كان قابلا ام لا اذ لو كان عابدا الى القابل والواقع لوجب ان يورد ثبوت وجوب الرفع فظهر من
ولا يخفى في هذا التفسير التوفيق اذ المباد منه هو لفظ ما ذكر منه المذكور في المتن المقصود ان ذكر
القابل والواقع واشارته الى عدم رجوع الضمير الى النكرة باعتبار ان ذكر الوضوء واذا في الجنس لان التمييز
لازم بنقض الشئ بما ينافي تعريف ذلك الشئ احسن من تعريفه بنقض نفس ذلك الشئ لانه الاول من تفصيل
مطلوب في التعريف والثاني قوله معرفة قبل تعريف المعرفة موقوف على تعريف النكرة وتعيين النكرة على
ما عرفت موقوف على التعريف المحو في المعرفة وليس هذا الا للدور اقول تعريف النكرة موقوف على نوع من
التعريف المحو في نوع من المعرفة لا على المحو في جميع افراد المعرفة فلا يلزم الاكون بعض افراد المعرفة معك
قبل تعريفها ولا يضر بجواز ان يكون المقصود من التعريف شيئا ان المعرف شامل لاي افراد وجميع افراد
ما ذا قوله وهي مضمرة هذا وما بعد من القابلية بدان لا ولي لا شأنه الى ان تعدد الامثلة
اشارته الى نوع المتماثل الثابت النصح بان كل نوع مماثل له من حيث ما اذا قوله وذا في شرح الكفا

[illegible]

تعريف

هذا المنادى انما هو المتعارف هو الصحيح لان المراد بالعرف ما لم يحجر عليه أحكام النكاح وهذا المتعارف
 مما لا يشكروا ومنه لم يمنع من تأكيده بما يخص المتعارف الى غير ذلك لانه معتبر من حيث المعاني فلا وجه
 لاجراجه فيها فقولنا رجل مشبه بالي محبين لم يكن شق اعدام اجراء احكام المتعارف عليه قوله
 بالاشارة او المتوازي سواء كانتا حسيه بين او عقليه بين والاكتفاء مختلفان دون الاخيرة بين
 واذا كان مناط التعريف على اجراء الاحكام لم يعتبر مثال ذلك مجتمعا ان يكون مراد المقصود بذلك شيئا كقوله
 التعريف المنادى لا كونه غير داخل في المتعارف كما ينبغي ان يدرك من عيان ان كونه غير داخل في المتعارف انما اشترط
 على هذا التعريف جوابا ورد ويجوز وقوع النكاح في جوابها وعدم لزوم مطابقة الجواب للسؤال في جميع الاحوال
 اي احكام قولنا من خوفه كان وجبة وتعريفك على نعم وانوانه وبقوله عليه منع كناية لك قولنا
 من هذه المتعارف هذا الحذر عن نحو كاف ذلك واثبات واثبات واثبات واثبات واثبات واثبات واثبات واثبات
 الصحيح حرف موضوع لما ذكره والشهيد هو انواع الاسماء وهي ثمانية اشكال وهو ان تلك الحروف كما ذكره
 معارف لذلك مع اتم صحتها بالاختصاص التعريف النكاح بالاسماء انما في حله ان التعريف كما لا يشك في
 الاول كون الموضوع له خاصا سواء جرى على الموضوع ما يخالف احكام النكاح ام لا وهذا من لوازم
 جميع الحروف فان الحق ان الوضع فيها عام والموضوع له خاص الثاني كون اللفظ مما يجري عليه ما بيننا
 احكام النكاح سواء كان الموضوع له خاصا ام لا ونسبته هذا القسم باعتماد وجوب التعريف للقوى
 غالب افراد هذا من خصائص الاسماء وانه قال فما كان من هذه المتعارف موضوعا ولم يقبل فما وضع
 هذه المتعارف مع اخصر بينه شاذ الى ان الحق هو ان الواضع هو الله تعالى فانهم قولهم اي لغا يبيحني شيئا
 منته للفاعل لا للمفعول يكون قوله لذي غيبه عن غيبه عن غيبه عن غيبه عن غيبه عن غيبه عن غيبه عن غيبه عن غيبه
 قوله لفظا او معناه او حيا شبيه لا يدخل المذكور باحدا القسمين الاخرين المتقدم ذكره معناه فان تقدم
 بل عليه ضمنا نحو قوله تعالى اعدوا شواري بالمقدم ذكره حكما ما لم يتقدم لفظا بل عليه ضمنا ولا
 فتمت بل كان كالمقدم في كونه معلوما من الكلام قبل ذكر القسم كقولهم لا بوبه لكل واحد بعد ذكره
 كالضمما قبل الذكر شيئا فيما كان لفظا ودين في واضع اجازتها ونسبتهما انما فقوله لفظا او ضمنا
 للنسبة الخبرية لا للنسبة الاضافية والاختراع عن التعريف الاضمار قبل الذكر لا ان يرد بالمقدم ما من
 شأنه التقدم من حيث كونه مرجحا سواء تقدم ام لا وسواء كان رتبة التقدم بحسبهم لا وبهذا القدر

تعريف

فان التعريف النكاح انما هو
 للفظ العاص كونه متعارفا
 الاسماء الا انما هي
 صريحة لا انما هي
 متعارفات موضوع للفظ
 بعد الدال على كونه
 وان هذا اللفظ لا يكون
 ذكره بعد ما هو مراد الوجه في
 بالتعريف
 هيئات متعارفات التعريف

بأن هذا
 الاسم انما هو لفظ التعريف
 لكونه متعارفا في اللفظ
 بقول الله تعالى لا بوبه لكل واحد
 اليه كان هذا اللفظ حقيقة

ثم يعرف الغائب كان قلنا لفظاً هو ان كان موضوعاً للغائب فقط فلا يصح ان يكون منادى وقد مدد في
الاعتناء بها هو وان كان وضع لا يتم من الغائب غيره فيخرج عن هذا الضمير مع انه ضمير غائب بل لا ينبغي ان يخلط
في ما هو الغائب عن العبر في الحضور عند القلب الاول فينضمرة وضعة الثاني فينضمرة حرف النداء فالك الشاع
يا غائب عني لا عن بلية ومثل هذا اللفظ شائع في اسم الاشارة والموصول المعبر به عن الغائب في يعلم
ان المراد بالوضع في الظاهر هو الوضع الافرادى ولا ينضمرة ضمير الغائب يعرف بلام العهد الذي
قوله اولدى حضواى ما وضع لاحد في معنى حضورها الخاص عند اللفظ والمخاض عند اللفظ
البه قوله مخاطب وصلى الله عليكم ان قوله او متكم عطف على قوله مخاطب لا على قوله خاضى والقرين
المخاض بينهما والنياباد من ذلك ان الضمير اليكم موضوع له لاجل كونه خاضى لكن الحق انه وضع باعتبار
كونه محضاً عنده فمعلم بالناظم الخاص بين الخاص لنفسه الخاص وتبرهنه بمثل الخطاب لمنكم افول الخ
لنفسه بمثل ما سوا المنكم ايها ذلك من التثنية حاضر لا نفسه ما هو له اسم بالضمير اعلم كونه مبتدئ به فلفظ
عند متعلق بمسمى المفهوم من قوله ثم قوله والمكة هذا يصنع اسم المفعول ضرباً بالتعجيل قوله ولا
يورد هذا اشارة الى وضع ايلرد او ما يبرز الناطق على الشق الثاني من التوريد بل بما اعند نفسه به من ان خرج
اسم الاشارة عن الغرض المذكور يعلم من كونه بعد منفرد لان مثل هذه الضميرين هما لا يندب في التعاريف بل بان
الحضور داخل في مفهوم الضمير خارج عن مفهوم اسم الاشارة افول لاحد في الجواب ان لا حضور في اسم الاشارة
اصلاً لان الحضور وصفه كان النفاذ المنكم البه بالذات لا مطافاً فيهم قوله ولا الاسم الظاهر هذا ايراد
الشق الاول ويمكن تقديره بوجهين الاول ان مفاد التعريف ان الضمير موضوع لكل يشتمل الغائب الخاص
اسم لظاً به على هذا التقدير يكون الابراد ناشباً من سوء فهم التعريف بجواب ان الضمير موضوع لاحدهما
لما يشتملها الثاني وهو المفهوم من كلام الله هو ان مفاد التعريف انه موضوع لاحدهما واسم الظاهر حضور
لاحدهما الذي هو الغائب على هذا التقدير يكون الابراد ناشباً من سوء فهم اسم الظاهر واجاب الله بان اسم الظاهر
وضع لكل يشتملها الا احدهما بالورد ان بناظر ذلك الجواب بجوابها فالصواب في الجواب ان يكون اسم
الظاهر موضوع للغائب مقدم ذكره كما ذكره سواء وضع للغائب ووضع للاسم قوله فجعل الثاني للاول
في هذه العبارة حرازة لانها توهم ان كون اسم الخطاب هو للغائب انما هو يجعل للمصمم ويمكن ان تدفع بان يكون
المراد بالاول والثاني ما امكن ان يذكره ولا وما امكن ان يذكرنا بنا او بان يجعل الطرفين في كل لهما

بما هو
من الابراد بحضور
المفهوم التام لا ان
منه

غيره عند في بناء المضارع لهذا غيبة شيئا اشتراكا لفظا بعين انوا اخذنا مع بعضه في سائر الغيبة
 الا ان هذا المذهب لو كان صحيحا وجب ان لا يتحد لفظ الجور مع المنطوق بل يختلف في كل نوع منهما
 مع صيغة الاخر قوله كما هاء في الشبه الا الاول كما هاء توجب للمجهول كونا هو الباطل ونزل ما هو
 الحق قوله من الغنا بالمتصلة لفظ من يخصصه شيئا بين لفظ ما حتى بعد انصافه بالجور والبيان للوضح
 والاشارة بعدم وجوب الجور المتصل او قبل انصافه به والبيان للخصيص والاشارة بما كان قبل الجور
 منفصلة نحو كما ناول كما بالكان ما هاء الكسرة لفظ ما نصبت الضمير المتصلة والاول اظهر الثاني ان
 واما لفظ من في قوله ما نصبت منها في قبل الاول لكن شيئا للخصيص لوجود المنصو المنفصل قوله وهي
 اي اصول ما جركان مثل ما نصبت قوله للرفع والنصب جركا وهذا الاولين معرفتين والاشارة
 ضميرها لخصيصها بالمتصل بخلاف الطرف لغيره متفصل حتى يحتاج الى التخصيص لذكر قوله بالنبوة
 اي لا بالاضافة الى ملحقه يكون المعنى صلح الضمير ففتا ونصبنا جركا اياه قوله فقط نافذ في قوله لفظ
 كانه جواب عن سؤال مفترق قد مر ان ناصبه متصل واذا قطعنا عن قوله وجركا لم يكن يندب به فينبصر
 ضمير منفصلا فاشارة الى جوابه بان المراد بقوله فقط وكل ضمير يندب منه لفظه فليس ضمير متصل
 ان يكون متصلا قوله لدا على التكلم ومن معه لا ما يدل بالفتنة على نفس لفظه فانه ليس بضمير
 عرف قوله فاجر قوله فالنصب قوله فالرفع اشارة الى اشمال المصريح على الامثلة الثلاثة اذ بنا
 بنوهم ازلنا اخصمال للنصب بان يكون فل فعل امر فتا مفعوله قوله والف والواو والنون اورد
 الاول نكرة والاخيرتان معرفتين باللام لاجتماع الواو الى تخصيصه بالسكن والنون الى تخصيصه بالفتنة
 بخلاف الالف دليلنا الف غيرهما حتى يحتاج الى مثل ما ذكر من التخصيص قوله ضمير متصل حال
 عن فاعل الطرف الا في واحده عن الف التثنية وواو الجمع فونه حال كونه في الاوصاف ان الحى انما اليك
 ضمير قوله كاشه في ان الطرف ليس متعلقا بقوله منفصلة قول لير وعنه على الوصول قوله لير بخلاف
 ضمير النصب الجركا اذ ان تقدم الطرف في المتن لقصد الحصر قول لير فعل الاستثنا واختلف في مرجع ضمير
 فليس الاسم السابق باذنه البعض على سبيل الاستخدام وقبل الوصف مستفاد من الفعل السابق
 قبل مضى الفعل السابق فلهذا المستثنى المتصل اتمامه المنقطع فهو نفس الاسم السابق واحد الاخير
 قوله واصل الجركا جركا لفظا وهو عبارة عن صديقه منه فعل النجى قوله هو

المراد من قوله
 ان الناطق في هذا المقام
 استدل على ذكره بالضمير
 الخاطب لقوله ولفظ ما
 كلفظ ما نصبت من
 لنا ما ذكرنا لفظها
 من الكلام لنا وعلينا
 ههنا محال ما مع وتقول الحق
 اليسنا اجرا فتدبره

عطف على قوله
 ان الناطق في هذا المقام
 استدل على ذكره بالضمير
 الخاطب لقوله ولفظ ما
 كلفظ ما نصبت من
 لنا ما ذكرنا لفظها
 من الكلام لنا وعلينا
 ههنا محال ما مع وتقول الحق
 اليسنا اجرا فتدبره

انما هو في الحقيقة
التي هي في الحقيقة

اي بعض صيغ الماضى وجوباً لاظهاره اكثر صيغة ولا وجه للمركب منها بر صيغ المضارع اللهم الا ان يكون
مراده بواجب الاستناد نوع مشتمل على وجوب الاستناد ومطابقاً لنوع غير مشتمل على ذلك ولا يحسن
ان المضارع من الاول قولهم ثم شرح في الثاني نوع ذكر انواع افرادها ولم يعرفه كفاء بما فهم من ضد
غيره المنفصل ولما كان المقصود ههنا ذكر الانواع والافراد قدم الارتفاع والانتصاب على الانفصال وهو
التأنيب من هذه الاصول اشارة الى علة الحكم اي عدم الاشياء او تخصيص الفروع بما عدا نحن ونظير ذلك
باندرها بشتبه لعدم مناسبة مع انافي اللفظ فثبت عدم الاشياء الى الفروع المقيدة للمعنى غير
قوله ابو حيان اه المقصود من هذا الكلام ان المنفصل كالمفصل قد يكون مشتركاً بين نوعين ولا
نظن ان الضمير المحرور المنفصل على هذا يكون موجوداً لان مثلاً قد يشغل منفصلاً اذا لم يكن مجزئاً ان الضمير
المحرور المنفصل ما كان منفصلاً حال الجر وكذا المرفوع والمنصوب المنفصل لا يندفع بذلك ما قيل ان الجر
المنفصل موجود في نحو من زيد بك انت لا يصلح لان يبدله به حال الجر فافهم قولهم في وانضابته انضاباً
الى احوال البيت انما ذكر الانفصال ههنا بقى في البيت السابق بالواو اشارة الى ان صيغ المنصوب باسما
جزء من المنفصل على المذهب الخي فان اياه مثلاً منصوب و اياه مثلاً منفصل بخلاف المرفوع وانما ذكر
حكاية الفرج ههنا بلفظ مفرد ذال على المباعدة وهناك بلفظ جمع مفرده بخال عن المباعدة اشارة الى
ان الفرج ههنا نوع واحد كبر الا افراد الا انواع وهناك ثلثة انواع كل نوع منها قبل الافراد كما هو ظاهر
حكم ههنا بعدم الاشكال وهناك بعدم الاشياء اشارة الى ان استخراج الفرج ههنا خال عن الصعوبة
لانها ماصول الضمير ومع فروعها في الحروف اما هناك فلا يخفى عن صعوبة لا خلافاً لخرقة في البعض
لكن صعوبة ليست بمرتبة يورث الاشياء فافهم قوله وقد شغل مجزئاً نحو انا كاتباك قولهم الضمير
ابا اعلم ان في اياه وما ينصل به سبعة اقوال الاول والثاني ما ذكره الثالث ان ما بعد اياه ضمير على
ابا الرابع ان المجموع هو الضمير الخي فافهم ان اسم ظاهر مبهام خص امره باضافته الى ما بعده السكت ان اياه
ضمير قبل ما بعده وهو ضمير الخي السابع ان المجموع مظهر يوجبنا بالضمير ولكل منهما مستند ذكرها
يورث التطويل قولهم وعندنا اشياء مصنا اليها عطف على اخراج السابق لا على قوله اياه كما توهم
وكان المراد بالاسماء الضمائر الفرق بين هذا المذهب والمذهب السادس ان الاضافة على هذا المذهب
من قبيل اضافة سعيد كورد وعلى المذهب السادس من قبيل اضافة غلام زيد قولهم في اخبائه اه

على هذا

اعلم ان الضمير على ثلثة اقسام الاول ما يجب اتصاله عطلا كالضمير المجرى والمُسند وجوبا الثاني ما
اتصاله ويجب اتصاله عطلا كما في ما سبكه من التثنية وحكم فهدى من الضمير هو مقتضاها الثالث ما يجوز اتصاله
وانفصاله عطلا وحكمه وجوب الاتصال الا فيما كان مستثنى من ذلك ومما انفصل عنها هو ضمير القسم الاخير لا بد
للحاج الى البيان وللتأكد في قولنا اننا في الامكان العام فشميل القسم الاول اجماعا فهم من
الضمير المنفصل بقدر الوصف لكل من المنفصل المتصل التثنية فهم ان المراد بهما هو المنفصل بخصوص قول
تلاخصا المطلوب اي المطلوب في بعض الاوقات كوقت اداء الضمير المطلوب قطا ليس الاختصاصا المطلوب في
بعض الاوقات واذا كان الاختصاصا مطلوباً فكلما كان اخصر كان في المطلوب في وجه الاضعف على الاقوى
بل ابرج غير جائز فوجب اتصاله مع امكان الانفصال فقولنا ان تخرج عدم ثلثة في هذا الصو
وما بعد امتناع الاتصال ضمير المتصل الابعاد او بالضمير المتصل بعامله قولنا اذا كان معنوباً أي سواء
كان مبداءً وخبراً يتبع على كون العامل في كل منهما معنوباً واما على غير فليخبر ان يغيب هذا القول بقوله
او كان خبراً ومبداءً وجه عدم الثاني امتناع ان يصير طرف الاستطارة النسبة غير الاستثناء وذلك
لان الضمير المتصل بعامله الاسم تامضاف اليه ومنجوع على المفعول به قولنا اوصى اي صار محطوفاً
وكثيراً ما يحل في هذا الكتاب لفظ الحصر على وصف المحصوف في الانفراد كما في غير هذا المحصوف لا يتم
في استعماله في الغيبة لكن التام على الاختصاص فيما سبق فكل ام المص على وصف المحصوف وحمل كلامه على الفل
فكانه ضم اختصاص الاختصاص بهذا المعنى واشترك المحصوف في الغيبة مع ان الاشتراك الاول بين المعتبر
اشهر ثم المراد بهما ما كان محصوفاً بالتقديم نحو اياك تعبد بالانحواض الى الابد او ما بينهما لكن بشرط
اذا هو حصي الفعل في الفاعل او حصي فعل المفعول في الفاعل نحو انما ضربك انا اذ لو ارد حصر فعل
الفاعل في المفعول ينال الاتصال نحو انما ضربه ومثل اننا ظم المحصوف الفعل في الفاعل على ما نجوينا
فانما انما ثم قال فانك او قلت انما ثم انقلب المحصوف من جانب الفاعل الى جانب الفعل فقول هذا منشا
لما اجمعوا عليه من امتناع كون المحصوف بهما موصولاً بانها فاصولة الغلب ان يكون لو قلت انما
فمنه يصح هذا الكلام لان الكلام الدال على صفة الصفة على الموصوف مثلاً لا بد ان يدل او لا على
ذلك الصفة الى عام مشتمل على المحصوف ثم على نفسها عما سوى المحصوف وانما ثم لا يدل على ذلك
العام بخلاف ما فام انما فانما كان صيغة الغائب تنقل لذهن عنده ولا الى كل ما يصلح اسناد

اتوى

اي اسند اليه

قوله فيتركب

انت فان قلت انت في تركب
فتركب انت متصلا بمصدر
لعدم إمكان الابداء في ذلك
منقول من مرسى بعض النحاة
قلت انما لغة المعنوية في
بعض وصفات من لا يمانع
الامكان الابداء في الابداء
لا الشائنة لانها في وصف
لعدم انشائه بحث هذه
فرض ممكن غير واقع يصح
منفصلا مع لقائه من غير
مخلاف وربما كانت في
المانع من الابداء في الابداء
في الوصفين في فرضه
يكون قديما مع كونه
فرض محال في فهمه في
جدا منه

الخاص بما مع كون
الامكان

وقد يكون
تقديم قوله في تركب
على قوله في تركب
منه

القيام ثم اليه يخص بالضمير المتكلم في حفظ ذلك قوله او اسند اليه صفة انما ثبت في الظاهر على غير ما
ثبت في الواقع نحو ان يدعى ضابطا هو وبيحيى بفضيل في ذلك في بحث البند والمعاد بالصفة اعم من
الفعول في شمل يدعى بصرته هو ومن الواضع اليه لم يأت المتصل ما اذا وصل بينه وبين عالم
بظواهر من نحو ضرب فاما اياه او بضمير غير مرفوع نحو اعطس بك او كان العالم حرا ونحو
هنا وكان تابعا لغيره ونحو اسكن انما ضرب بك انت اما نحو ضربك انت فقد عرفنا ان متصل بعدم
صلاح الابداء به فاذا مخرج في قوله على غير ما في الابداء من ومن ما تغلب قوله وبالي المتصل اه
هذا اشارة الى جوابه او بما يورد على المصنف في هذا البيت بغيره ان مفاد المصنف الثاني مفهوم من
قوله في اختياره يكون تكرارا له ونحو الجواب الذي اشار اليه الشارح هو ان المراد بالاختيار الامكان
حين يورد ذلك بل مكانه الغالب هو النثر يعني ان هذا الحكم مخصوص بالنثر واما في الضمير وده اي النظم عند
بيحيى المتصل مع امكان المتصل والمراد بالامكان الاتصال ورفع الموانع الحاصلة من غير حيثية النظم
فلا يورد ان الاتصال غير ممكن في البيت الثاني لان امثاله من جهة النظم قد نسخ في ما قبله لزمان لرفع
هذا التكرار جوابا آخر وهو ان هذا الحكم لما كان في صوته اسكان الاتصال بالامكان الخاص وهو
مركب من امكان عام موجب سابقا لصلح الى الامكان العام التالي بقوله وفي اختياره اذ معناه
في واما مكان عدم الاتصال اي الاتصال الى موجب بقوله اذ اناني اه اذ معناه وفي امكان الاتصال
والا في منه نظرا ما اولا فلان الحكم يشمل النظم النثر مع انه مخصوص بالثاني في الواقع واما اذ اناني
فلان مقتضى هذه الاجازات ان يعبر بامكان واحد هو قوله في اختياره او بدله لا مكان حقيقة في
في العام كما هو المشهور وافق فهم بعض مشائخنا في ذلك لزمان مع ما نسخ في من البيان الا انه حل قوله وفي
اختياره على الامكان الموجب قوله اذ اناني على الامكان التالي يجعل على ذلك مستغنا عما قبله المتصل
وقوله ان بيحيى على القول وفي اختياره وده عليه مع ما سبق جعل العادة معتدة كما لا يخفى
فالخوف في رفع التكرار ما اجابته في قوله كما سبنا اشارة الى ما سبنا من قول الشاعر يا لثا عثا لو اد
الاموان اه قوله بطول الى لان ظال الكلمة بالاتصال والمفعول له على هذا حصوله في الغرض من الفصل
رفع الطول الى لان بطول الكلام بالاتصال والمفعول له على هذا حصوله في الغرض من الفصل الجاد
الطول لفائدة من فوائد المذكورة في علم المعاني والظان المراد هو الاقل قوله ثانيا في ضميرها

انصر وغيره فروع لثاني الضميرين هذين احتمالا لثبته لانا الضمير الاول ان كان متكاملا فانما
او مجرد وروى على التقديرين فالثاني اما عاقل ومغايير لا محالة ان يكون منصوبا وان كان الاول
مخاطبا فانما منصوب ومجرد ولا محذور يكون الثاني منصوبا لان كونه مرفوعا ومجردا مضافا للثاني
والا اتصال بالاول فان المرفوع مطلقا على غيره والمجرد لا يتصل بغير عامله فيما نحن فيه ولهذا اشغف
بعدكم مرفوعة الاول عن عدم مرفوعة الثاني وبالثاني نوبة عن عدم مرفوعة الثاني فان التبادر من
من الثاني نوبة الثانية بلا فصل وانما المراد بل هذا العبارة ثانيا ضميرها وانما انصر وليدل حدها
كما قال بعضهم لان اشتمالها على الطويل بحملة السلب الجزئية فبمثل لها نحو ضمير بذلك والمركب
بالضميرين في قوله ثانيا ضميرها كان فثبت في الملاحظة سواء كان في الواقع ايضا كتمامه فلا يخرج
اعطيتكم مع انه ثالثا برأيتها اخبر غير مرفوع ثم اعلم ان الفصل في ثلثة اقسام من التثنية
وهي التي اولها فيها مجرد وفي الثلثة الاخوات والوصل وانما جعل الياء اياها في المثال
مع ان الاولى جعلت ياءا في قوله وما ثبت فيه نظير ما فعلت في بابين ثلثا بنوهم ان المراد يشبهه مثله
ضمير في غير التثنية وما يشق منه فيخرج عن الحكم نحو مسئلتك واسأله واخرج بقوله غير مرفوع
مخوكة وضرب ولو قال ولم يكن الثاني عين الاول واخرج بذلك نحو خلقتك لكانا ولي قوله وما
اشبهه عطف على المضاف لا على المضاف اليه والا لا خسر الحكم بالهاء قوله في اتصال انفصال به
في اختيارها لانه وجوبها قوله الخلفانما قبل لا وجه لاختصاص الخلف بهذا بل ينبغي ان يخرج
نحو سلبه في قول وجه الاختصاص وجوبه بخان لكل من الاتصال والانفصال في اختصاصها بغيره فقط اما
وجه بخان الاتصال فهو تناسب الاتصال مع اتحاد الضمير في المصدر واما وجه بخان الانفصال
فهو ما استدلل به بسببه كما ينبغي قوله كذلك الهاء ثانيا ضمير خلقتك للذي انما غير مرفوع
وهو الهاء لانه في ضمير منه وانما مرفوع وهو الهاء كما في كنهه واعبر كون الاول اختص خلقتك
كنه قوله ونحوه ما كان ثانيا الضمير عن الاول في المصدر قوله اذا الاصل الاستدلال
على هذا بما ذكرنا من التناهي الى الاستدلال بخدين التالين لان مقاد الاول اغم من الابد
وهو ظ ومقاد الثاني اختص اختصاصه بنحو كنه بل يجوز اذا كان اول ضمير مثل قوله قال
ان كنهه روى ان النبي وصف للرجال ذات يوم لعين الخطا بشراي عمر يومنا ابن صبا على

عنه
فان قلت لاجابة الجواب
بذلك لان قوله
موصوف بقوله ولها
اخر غير مرفوع لانه
الوجه ليس بذلك في نحو
اعطيتك الا فردوا
قلت هذا اذا اعتبر
الانتمية الحقيقة
ولا يجاوز الى افرقها
فموصوف بعد مرفوع
ومع ان الضمير
وقد في كنهه وسلم ذلك
غير في قوله
اقول يا ذا كنهه
رايت عالما
عليك فانهم

اي انما خلقتك كنهه
دون سلب مع وجود
الاعلان فيه ايضا كنهه
سببه الاتصال وانما
فيه خلاف سببه الاتصال
والانفصال في الاول
هذا الصواب في سببه
اتصال قوله ونحوه
وهو سببه الاتصال
اقول

ما ونبه البنية وهو رجل غريبي فادعاه من قبله لوزنه كان دجا لا فناء البنية غريبي فادعاه
 معه بهذا الكلام واسم بكنة في الموضوعين لابن صباد وانجيد لجال قوله ولم يفتح اه بان يقول
 اخذ وسينوب الانصاف قول من نادى بالقول واشارة الى شئ من هبة بحيث يشار غير المص من كثيرين
 العلماء اذ المنباد من غير العموم قوله لكونه في الصوتين في قوله لتعين انقضا هذا الاسناد لا
 راجع الى قياسين الاول ان هذا الضمير يخرجه الاصل كل ضمير يكون خبره الاصل لو يقع على ما كان
 لتعين انقضا فهذا الضمير لو يقع على ما كان لتعين انقضا لا فلاولى جملة على حكم الاصل عند الخرج
 عنه لينج ان هذا الضمير الاولى جملة على حكم الاصل لا لتعين انقضا عند خروجه عنه الى كونه معمولا للثبات
 ويمكن ارجاعه الى قياس واحد بان يكون هذا الضمير لو يقع على ما كان لتعين انقضا لان خبره الاصل
 وهو يفضى الانقضا وكذا لو وقع على ما كان لتعين انقضا فلاولى جملة على حكم الاصل الذي هو
 الانقضا هذا فالارجاع الاول وان كانا طول لكن اظهر من العبارة وعلبك بنطسوا كلام الشرح
 على ما ذكرنا ومن الخاص بن علي من جملة على القياس الاثنان في المستثنى فيه فقبض المقدم من الشبهة
 المتصلة فاعترض عليه بانه غير منج ولو كان متجا لا ينج قبض المطاوع قول كما تقدم اى في قوله لو كان
 معنويا قول على غير اى قدم كل من نوعي الاخص هو المطاوع والمضاف على ما بظاهر من حيث انحصار
 الوجة لا على ما بظاهره مطاوعا فلا يرد ان مفاد هذا القول امران متناقضان هو تقديم المتكلم على المخاطب
 عكس هذا قول في حال اتصال الضماير ابراهه جمعا لان بينهما المتكلم واخوته على المرفوع واخوته
 بل تغلب الضماير على الضمير فان الضماير المتصلة ذات فودين لانها اما ثلثة او اربعة للاشارة الى كلة
 الحكم بوجوب تقديم الاخص على غير انما هي فيما اجمع ضماير ثلثة كانت او اربعة واما فيما اجمع ضميران فلا
 لاحتمال كون احدهما مرفوعا فانه يقدم ح وان لم يكن اخص لان هذا الحكم بين ضمير غير مرفوعين
 وانما كان الحكم في الصورة الاولى كلبا لان الضماير ان كانت ثلثة فلا اقل من ان يكون ضميران منها غير
 مرفوعين وان كانت اربعة فثلثة منها غير مرفوع لا غير فظهر مما ذكرنا ان كلة الحكم في الضماير لا
 يلزم ان يكون بين كل ضمير منها بل كلة في الجملة والمراد بجماع الضميرين والاكتر اعم مما كان المرفوع
 من الضميرين والاكتر مستلزام لا ثم اعلم ان المراد بقوله قدم الاخص قدس في التلطف والمراد بقوله
 في اتصال ما حال اذ اذه الانصال وحال وفوقه في الخارج اوفى الذهن فعلى الاول لا يبرر التقديم

هذا الضمير يخرجه الاصل
 كل ضمير يكون خبره الاصل
 لو يقع على ما كان لتعين
 انقضا لا لتعين انقضا عند
 الخرج عنه لينج ان هذا
 الضمير الاولى جملة على
 حكم الاصل لا لتعين انقضا
 عند خروجه عنه الى كونه
 معمولا للثبات ويمكن
 ارجاعه الى قياس واحد

هذا يظهر على
 حكم الاصل
 هذا القول ثلثة احتمالات
 الاول ان يكون المراد به
 الايراد مما يظهر جوابه من
 صحة التقديم عليه الثاني ان يكون
 المراد به تاخير قوله ثم اعلم في
 هذه المحاشية على ما تقدم
 بان جميعية لفظ الضماير
 مع انه شرح لقوله قدم وقوله
 في حال اتصال بهما متقدم على
 قوله الضماير والا لا يقدم
 شرحا عليه الثالث ان يكون
 المراد به تاخير قوله ثم اعلم
 عن قوله قوله في حال اتصال
 الضماير وعدم ذكره قبل في
 ما في عنوان المحاشية في
 عليه يشرح قوله على غير
 مع انه متعلق بقوله قدم لم تقدم
 على قوله في حال اتصال
 ووجه فانهم من

بالنكيد نحو زيد الدائم اعطس باء اباد على ان النكيد خارج عما نحن فيه كاستماع الاتصال في كل سبق
 قوله للتأني لا لها مع التوجوا اتصال الاول هو لم وقد يلج هذا التعليل انما هو لتقبل الثابت
 لا لتقبل الحكم في نفسه استا الا بما خلت في الجواب اذا المبلغ هو المشكك خفيته قوله بل هو اختلاف
 كما منعون بقوله قد يبيع ويبيع وانما قد فقط الوجود لتلايه لاختلاف ما هو لا استعداد كما بين ١٨
 الشبهين المذكورين والثابت ولعل ان قولهم مع اختلاف ما ونحوه من بابهم لا ارض الضرورة افضلية
 من ابيات الكهف وموجودة بعض نسخ الا لغيره فان بعض بابها واحدة فلا يقال كون هذا البيت من بابها
 الا لغيره ذكره الكهف وشبهه كما يوافق قوله كان يكون آه احل زانما يكون احدهما مذكرا والاخر مؤنثا
 قوله انما فغواه اوله لوجه كذا لاجناسا بسط وبهجه قوله في الحسا اي في ذمة بسط الوجه كذا
 عن الفرج واليهجه بالنبا الواحد النخاسة الفرج كما سبق فانها اي اعطى البسط واليهجه للوجه والقفو
 كالطبو للمنافعة واكرم والداي والدا كرم اي ينجي من كل والدا ومن كل الناس او من ابائه واكرم قوله
 اي لانه الام قوله ونحو قول الفزنف وقبل فابله امين بل في الصلابة ليس يصحج وهذا جواب عن
 مفاد كذا من قوله في اخبا لا يجهي المنفصل سببا خيرا الى هنا فاقوله بالباعث الوارد ما قبله في
 حلفه ولما حلف على قد فناء بين من الساعين معور الفند يفتح الفاء والنون الكذب الغنا يفتح الفاء
 والمراد بالبيت الكعبة يعني حلفت ان هذا البيت لمعور من الساعين سبقي بخير مما يجل ان يكون
 الفناء بكسر الفاء اي لتغدي حلفت في سعة البيت بالباعث آه والاموات اما منصوب على المفعولية
 لاحد السانعين او مجرد وباضافة الشانبة اليه فتمت على شئت وكفنت واما قوله هذا هو الذي
 سلطان السلاطين المبالغة وهو الذي يجمع دهر على خلاف القياس وهو الزمان وقبل الابد
 الشاهد فيه واضح قوله اي متصله بباي لا يخلل بينهما شيء ولو خولجوا بينهما انضمتا واخره بين
 عن نحو مية وبج مرفي لم في ضوئية ضي في هذا على سبيل المثال اذ الاختصاص لا لئلا سببا بل يلو
 في كل اسم على وزن فعل وهو مرفي لم ومن الباس امر مؤنثة آه بل الاولى ان يقول ومن الباس
 امر مذكرة بامر مؤنثة لان الامر المؤنث هو الملبس والمفصولة بالذات من الواو انما هو ذاب الملبس
 عن الباس الملبس بما قول هذا بناء على ملاحظة الامر المؤنث بل انون مؤنثة عن الامر المذكور المتصل
 بالنون فالاولى ما ذكره الكهف قوله لم لا كما انبأه الباعث على محافظة الفعل عن دخول الكسرة هناك

في قوله فغواه اوله لوجه كذا لاجناسا بسط وبهجه قوله في الحسا اي في ذمة بسط الوجه كذا
 عن الفرج واليهجه بالنبا الواحد النخاسة الفرج كما سبق فانها اي اعطى البسط واليهجه للوجه والقفو
 كالطبو للمنافعة واكرم والداي والدا كرم اي ينجي من كل والدا ومن كل الناس او من ابائه واكرم قوله
 اي لانه الام قوله ونحو قول الفزنف وقبل فابله امين بل في الصلابة ليس يصحج وهذا جواب عن
 مفاد كذا من قوله في اخبا لا يجهي المنفصل سببا خيرا الى هنا فاقوله بالباعث الوارد ما قبله في

لان تقديم لاصطلاح المذكرين
 مفعول على لاصطلاح المذكرين
 من ليعول او على العكس
 المذكور ادخال اليونة على المتعدي
 وما بين كونه مفعول على المتعدي
 وان كان متقدما عليه اليونة المذكور

ان يدخل عليه ما يشبه المنوع منه جدا وهذا يشبه فتوى الفقهاء بكونها من وجع لوجع من شانهما
 كما توأخه قولهم المشبه للبحر في كونه من اخو الكلمة واقا نحو البقلة في كونه من جرح عروق في
 اخرا بالضمير لفاعل الذي هو كالجرح فكش ليس مشبه بالبحر قولهم للزوم كسر ما قبل اليا اي ما لم
 يمنع مانع كصا ومثله قولهم بلانون اي ندوة من هذه الجحينة فقط من غير ما قبله كونه جرح
 ليس ضمير متصلا اذ هذا عند المتأخرين منشا للتدور قولهم عدت فتوى اه فالمدونة والعديد
 العدد والطبق فيخ الطراط الملهمة الرمل الكثير وفذيق طبل باللام وليس اليك اذ اصب باي قول
 عليه سجلا او يلزم رجلا لمرتبها اه وذلك لانها تعتبر معنى لا ابتداء كالاضال لنا سخر ولا تغلق لنا
 بعد ها بما قبلها وبوئها لمرتب المذكورة عدم دخولها على الفعل وان اتصل بها ماء الكاف كما ان
 الفعل لا يدخل على الفعل قولهم كما شبا اى في باب ان وهو قول الشاعر لا لبنا هذا الحمام لنا
 الى حمامنا او نصفه فقد قولهم اى شديعة المراد بالندوب والشذوذ لا الفلة وبينهما عموم من وجه
 قولهم كبتة جبار اذ قال لينة فانه زيد الجند وسماه لينة زيد الخبر من المؤلف فلو بهم يوفى في اخر
 خلافة عمر وبله يمتد من زيد فلا في اخا ثقة اذا اخلف العوالي ومن يد كفتد وقد منى لفاء زيد
 فلما قبله طعنة بد فخرج هو وزيد كما ان جابر ان بعد وزيد يمتد لفاء لينة طعنة فخرج العوالي
 الرماح واحدها الغالبية واختلاف النوا في كانه عن الحرب والبا في خط قولهم يشبهها بحر الجراي في
 يغلق ما بعد لنا بما قبلها نقول خربت بها العلة ثوب كما نقول لثوب النظار الحروف ويصنع النج
 غلط والقنوا بلفظ الافراد قولهم فغلبت اعني اه اعلمت نبتة من الاغارة اي الاعطاء على
 نحو العارضة والقندم نفع القاف بالفارستية وعط بالحاء المهملة اي انحت والغير الخلف لانه
 بوارى ما قبله كالغير المراد بالابيض السيف والمراد بلحظ الحفر والغير في التبت والابيض المجد
 شخص بوبه ووايه لا كرمناجد والمناجد على هذا منصا اليه وعلى الاولين وصف قبل الخط
 بالحاء المجز وهو غلط قولهم وان على لينة اه اخره على ذلك فيما بيننا مستند بها فان لم يكن
 صاحب لينة الاخيلة ودار من تدبنا اي عبت عليه الزادى على الانسان الذي هو لا بعد شيئا
 يذكر ويكثر عليه فعله وقوله وانته اه اى انته على الحالة التي بيننا مستند بهم لتلك الحالة اي طلب
 دواها قولهم ايها السائل عنهم اه فابله عنك بحصول ومعناه كشيانه معلوم قولهم بل لا

يحيى ان لينة كمالا على
 لينة اى لينة كمالا على
 لينة اى لينة كمالا على
 لينة اى لينة كمالا على
 لينة اى لينة كمالا على
 لينة اى لينة كمالا على
 لينة اى لينة كمالا على
 لينة اى لينة كمالا على
 لينة اى لينة كمالا على
 لينة اى لينة كمالا على
 لينة اى لينة كمالا على

فلما

وآما بعد ان لم يفسد له
 وجه صحة فان الامم وكثر
 والى الحروف البحر تعلق
 ما بعد ابا قبلها في شيء
 اخره هو افا وجمع
 للعلوم وعلاوة منه
 منه

قابل اي بل لا يعرف له قابل يقول ذلك **قوله** وما غدا هذا من اعلم انما قبل النون من حرف الجر
 ثلثة اقسام الاول ما لم يقبلها العدة بقوله الباء اما لعدم دخوله على المعارف وهو رتبة واوه او لعدم
 دخوله على الغيبة وهو الكاف فمدون سند وواو القسم ونافه والثاني ما لا يقبلها لانقائه فاقبلها
 فيكون اخره وهو الواو والى وفي وجهه وحاشا وغدا وحلا الثالث لا يقبلها لوجود ما ينشأ فاقبلها
 في غير قبل دخولها وهو الكسر وهو الباء واللام فاشاء الى القسم لاخير بقوله دخولي وفي واو القسم
 الاول وسط بقوله وكذا خلاه ولم يتعرض للقسم الاول لبعده عن هذا بين القسمين ليقول النون فعدم قبولها
 لها فشرع بعدم قبولها بالطريق الاولى **قوله** وكذا خلاه غير السيات للاشعار بالفرق بينهما وبين
 ما ذكره بلها حيث استعملت فعلا ايجع بفا كونهما للاستثناء بخلافه **قوله** حاشا ع الحاء اه اياه
 في فية جعلوا الصليب لهم قاله معشر بن الاسود ولقيت لا فية اي الاحمر لجزء وجهه قوله في فية اي هو
 في فية والصليب القسم والعقد وبالعين المهملة والذال الجيم المحو ن اي مقطع العذرة وهو فية الذ
 التي تفتح عند الاختان ويحمل ان يواد بالصليب عليه وهذا الكلام دليل على سلام هذا الشخص
 التنازع لا يخشون وروى بدل المضرع الاول من معشر عبد الصليب سفا هذه **قوله** كثير ز علي بن
 التناغم حيث نوه ان حذف النون فيها اكثر من الاثبات واعرف **قوله** فذنه من مضى اه ما بعده ليس
 الامام بالشيخ المحدث ولا بوقن بالحق ان مفرق فاه جدي بن مالك والنجيد بالحاء العجى علم لابن عبد الله
 واصله فضغيب بكسر الخاء ونحوها بخط الخداع المكار والمرايد بالحاء بن الخبب ابو عبد الله ذوقه
 في ابو خبب قبل المراد بهما عبدا لله واخوه مصعب تغلبيا والشيخ المحدث والحد المجاوز عرجون والون بفتح
 الواو وسكون الاء المثناة الفوقانية بمعنى الواو اي الدائم وبهذا المعنى الوثن بالشاء المثناة والباء
 واضح **قوله** وفي الحديث طاء هذا بما رواه الشيخ مالك عن النبي انه قال لا تزال جفونهم تقول اهل
 من من يدعي تضع رقب الغر فله فيها فقول طاء بفتح زك **قوله** وكسها اي محفقا **قوله** وط
 طاء اي بالشد يد **قوله** وبدا لا قل انما حمل التعريف على تعريف علم الشخص فقط مع ان الظاهر ان
 حمله على تعريف مطلق العلم لان المبدأ من التعيين ما هو بحسب المفهوم والمصدان معا وعلم المجلس به
 المفهوم فقط دون المبدأ لان علم المجلس المذكور بعد هذا براه لان المذكور فيما بعد حكمه لا يعرفه
قوله وهو مبتدأ لا يخفى عليك ان حق المعرف ان يوضع وحكم عليه بالتعريف على ما سبق الاشياء

يعني ان السادة القام
 مثل صفا وحلا في اسما
 يستعملان معدين الا ان
 السحا صلا منها خرج جبر
 حاشا وخلا لدا غير
 ويجهل ان يكون وجه التعريف
 التفاد حادة النون في
 الاولين غير سبعة اخر
 منه رخصة

حاشا ع الحاء اه اياه

ان يحمل له الصا مطلقا
 عند التقيد وحالا من
 اراهم ران يكون لغير
 مفهوما فقط او مفهوما
 معا منه رخصة

الية سبب فتح هذا فما سببا عند ذكر شرح تقديم الخبر على المبدأة وقد قالوا ان اسم خبر مقدم وعمله مبتدأ
 متوخر لا بالعكس مع ان كون المبتدأ نكرة والخبر حرف متوخر مما يتكلم في جواز و قوله وصفا اشار الى وجود
 المستخرج للمبتدأ بالنكرة **قوله** يخرج التكرار وكذا ما في حكمها كاعلام الاجناس بل يخرج بهذا المبدأ
 ما في التعريف لان المعين في التعريف باللفظ انما هو اللفظ لا المبدأ ففوله مطرد في تحفه في توضيحي لا
 احرازه وقد غفل الشغما ذكرنا حيث فصلنا ارج المعرف بالمبدأ الى قوله مطرد **قوله** ينبغي مطلقا
 اقول لفوله مطرد احرازه لا يشبه الاقوال الثاني ان يكون بمعنى مفعولا حالا عن الفاعل والعطاسيم يعبر
 المستخرج في كل وقت يكون هذا الاسم مفعولا اي منطوقا بدلا وفي بعض اوقات يكون مفعولا الثالث والاربع
 ان يكون نعتيا او مفعولا للفاعل او وصفا لمصدر محذوف والخامس الثاني ان يكون فاعلا
 عد مباحا لا او وصفا لما ذكرنا وما كونه حالا عن المفعول بمعنى من المعاني الثلاثة فغير محتمل كما لا يخفى على
 المتأمل وعلى الاحتمال الاول ينقض التعريف عكسا بخو حاتم اذ قد يستعمل في جوازي غير معين وعلى الثاني
 والثالث والرابع ينقض طردا بخو غلام فبعد الرول وعلى الخامس ينقض عكسا بخو حاتم فبعد الفاضل
 فمعين السادس ولذا اخذناه التمسك ويمكن الجواب عن هذه الانفاضا فندبر **قوله** وهو اسم لاشارة
 والمضمر فاسم لاشارة والمضمر لثاني بعينان المستعمل في معنى يستفاد من الاشارة الحسية واللفظية
 والمضمر المحال في الكلام بعينانه بعينه معنى يستفاد من المواجده والكلم **قوله** اى علم المستعمل في
 لم قال بعوده الى قوله اسم بل اعتبار بعينه بوصفه من قبيل اضافة القسم الى القسم والى
 الشخص المستفاد من قول المصنف كعلم الاشخاص اذ لا يخلو ان عن يفسر مع امكان حمل المستعمل على الشخص
 وان الخوف انه هو المستعمل وما يحصل منه الذهن هو الالام للفظ اسم الاسم **قوله** كجفر او مثل هذا
 الامثلة اشارة الى ان علم الشخص يمكن ان يكون لا فاعل الجوانات وغيرها و هي هنا بحث شريفة
 هو ان معنى علم الشخص يمكن ان يكون من الزمانيات لان الشخص كل زمان في كل آن بوجوده مشتمل
 على سلسلة مركبة من احد شئ كل منها فحين لا يمكن ان يحد سلسلة من تلك لتسلسل الزوا
 اختلافا في بعض الاجزاء لا محذور فاعلم اما موضوع الشئ الموضح مع جميع تلك التسلسل من حيث هو
 مجموع اوله مع كل واحدة منها اوله مع واحد معبته منها اوله في ضمها كان فعلى الاول يلزم عدم
 استعمال علم شخص في ما وضع له ابدأ ان تلك التسلسل في ذاتها وعلى الثاني والرابع يلزم ان يكون

قوله وخرق وسواهم اراه
 مرشدا او لم يردت بل تحت طرد
 ابن ابي عمير قاله القاص

في هذا المقام انما مع خصوص الموضوع له او عموم وضع العلم لا بد ان يكون خاصا وعلى الثالث لا بد ان يكون
 شيئا من تلك الوجوه المعينة استغناء لا يضاف وضع له والجواب ان تلك الالام موضوعا لذلك
 الشيء من جميع تلك التسلسل باعتبار كونها فاذن في الملاحظة وهي وان كانت غير فاذن بجيت فيها
 فان كان ذلك لكونها فاذن بحسب جودها الذي لا يلزم محذور وفي الشخص المعينة في علم الشخص
 الشخص في علمه لا بحسب الحقيقة فلا اشكال في قوله ان العلم في علم الشخص في علمه لان علمه في
 انهم يسمون بذلك الاسم فاذن القاعل الاشارة الى ذلك قول هو ما ليس به الا ان يقول
 هو ما ليس به صدق باب لا آم ولم يشعر بفتح او ذم لان الكنية واللقب لم يعلم بعد قول كالكنا
 اي الكنية كالكنا في كونها من كنية او نكرة او في كونها مصدرة بابل واما وكالكنا المصطلح عند
 واما علم البيان من كواحد للثلاثة وازاد الاخر اذا المراد بكوا الكنية هو لتعظيم اللزوم له في
 هو في العلم كمال والعر بفتحها بالتعظيم قول هو ما اشعره اعلم ان كل من الكنية واللقب
 على من يربح احدهما ما كان وضعه قبل ان يضاف معناه العلم به معناه الاصل للنقل والتطير والثاني ما كان
 وضعه بعد ان يضاف فيه قول والفرق بينه الى اخره بعين ان الفرق بينهما من حيث فاذن المعنى المقصود منهما
 والغرض الباعث على وضعها الى المدح والذم في اللقب العظيم الكنية هو ان فاذن المقصود من اللقب
 يحصل بواسطة نفس المعنى المنقول عنه بعد اتمام ثبوت المعنى المنقول اليه فاذن المقصود من الكنية لا
 يحصل بنفس ذلك المعنى بل بعدم التصريح بالاسم وبما فرقنا لا يترك على هذا الكلام ما اورد عليه في
 هذا المقام قول فانما نحتاج الى ان نفهم الناء والفاء من الناء فيك هو الاجتناف وان نحتاج الى
 الهمزة وبكسرهما لا يمتدح عن مخاطبتها باسمها او يمتدح من اسمها مع خطابها ان مخاطبتها باسمها
 مخاطبة ما بصيغة المجرى الغائبة والمعلوم المخاطبة قول اي اللقب لا مطلق العلم وفيه اشارة الى
 وقوع لفظ ذل في موقع الذي هو القريب قول والمراد به اه هذا يفرض ان المسئلة في فاجرة عنه
 ولا يبعد ان يفهم هذا من لفظ سو محمد على القصر الكامل من المخاطبة فاجرة الكنية عن اللقب فلهذا
 الاسم لا يشترط في فاذن المستمع من يراة قول كما وجداه وفي بعض النسخ ذابجل اخوانا اسما
 صمما قول بان الغالب في اللقب من قول الاختصاص بهذا باللفظ فان الكنية فاذن من قول عن كمال الضم
 والاسم غالبا منقول عن الاعلام فغيره فلا يعلم التعليل ويمكن الا عند رغبة بالتكلف قول من اسم غيره

[illegible]

فانه علم للشك في قوله اي بجنسه كذا ذلك مع كونه معلوما بما سبق لباطن الصريح ان في العبارة ولولا
 تبوهم ان وجه التشبيه غير كونه علم بجنس قول علم لليرة فلا لفظ العلم دون قوله فانه للمطابق مع المصريح
 الا في في العيان والحوال على ما تقدم من التقدير والتفسير لقوله ومثله قول رب سبحانك يا ذا الجلال والإكرام
 وشاره بلسانه كان ذكر المثالين عقيب مثال المصداق ليلفت النفس الى ما في مثال المصداق من المطابقة اليك
 الية هو الجمع بين الضدين فان البسر والميرة كبسان والتسبيح المأمون وبخار وجرة كبشار وبسر
 من المنهى عنه وذلك لان تكثير المثال بلا فائدة ظاهرة بحيث النفس لا تلتفت الى المعاني الخفية وبطل
 ذلك اشارة الى ان العلم لكل من الماموقية والمنهى عنه قد يكون علما للمصداق المتيقن وقد يكون علما للغير
 لان الاول مخصوص بالاول والثاني بالثاني كما هو من كلام المصنف قول رب يسكن الجحيم اي لا يفتحها فانه
 بالفتح جمع فاجي قول رب لليرة وهي الفمار قول رب واخو في التمهيد هذا اشارة الى تحسين وضع المصداق
 في هذا الكتاب فخر لئلا وضع في التمهيد حيث علم بخلاف علمه فكان ذلك الوضع قد صدر عنه
 غفلة عما اعتده قول رب ما دل على مسته اشارة اليرة على اشارة وهذا بخلاف ما هو الاستدلال لها
 على المسمى فقط وهذا التعريف ولي من تعريفه بما دل على الاشارة الى المسمى لانه بالجنس ليس هو الفضل
 وهذا بالفضل وحده والمراد بالمسمى ما صار مسمى بوضع هذه الاسماء اذا الحق الخاطا والموضع والمسمى
 فيه فاما والمراد بدلالة على المسمى دلالة عليه بعض اسما لانه والمراد بالمسمى اعم من المسمى وفرض المسمى
 فلا يتنقض عكس التعريف بها اذا استعمل في الاشارة الى ما ليس له اسم خاص وقد علم بما ذكرنا ان الواجب
 قوله واشارة الية للعطف على المفعول لا على الفاعل ولا يجمع مع قول رب يسكن الجحيم المفرد من ذكر تقديم
 الظرفين على الفعل للضرورة ولخصي الفعل المقتضى بكل منهما في الاخر وتقديم الظرف الاول على الثاني
 لتقديم الالة على غيرها بحسب الترتيب فالظرفان متعلقان بالفعل الا في لان الثاني متعلق بمقتضى كما
 قبل قول رب عاقل او غير هذا مفهوم من تكبير قوله لمفرد من ذكر قول رب وتكذبه ام في الوجود الثلاثة قول
 على الالة فتصير تقديم هذا المصريح امض على الاشارة الى الالة مشبه بغيره ذاه ولفظ الاقتصار
 فيها بغيرها خصوصا الاشارة بالالفاظ المذكورة في الاشارة الى الالة واما عكس هذا الحصر فعين
 مفهوم من الكلام وتقدم الظرفين ههنا للضرورة لعدم افاذهما للحصر بالمقصود قول رب
 فاشريها اليها دون غيرها القمير الاول لا لفاظ الالة والثاني للالة اول لفاظها فاعل الاول يكون

في قوله
 رب يسكن الجحيم

وقد
 بحسب النظر اجملا
 انه قد مر في موضوع الاشارة
 الى مشهور ولا آية عليها اولا
 وبالذات وعلى التفسير الثاني
 بالعرض منه قوله

هذا الكلام اشارة الى ان كلام الله مفيد لهذا الخبر ووجه تفرقه عليه واضح وصلا الشانه يكون لبيان
 الخصر غير انفساد من كلام الله والتفريق ليس على كلام الله بل على ثبوت كماله كثر من الفاظ الآ
 اذ التثنية لبيان ان لفظ لا نفى سواء ما ذكره فيدل على ان الاشارة الى اللفظ مختصة في الاشارة
 بهذا اللفظ ان كان الاول وثبتا نظرا لثبوت ثبوتنا في ثبوت ما بينه والى سواء التماسين ذكر وكذا في
 ثبوتنا في قولهم بهذا اللفظ لا نفى الى ان كان في اميل بان قولهم هذا من التماسين من التماس
 بعضها بعد التثنية ثبوتنا وهو ما بينه والى بعضها نأق وهو ما بينه ناء ولا يجوز ان يقال بناء والها بها
 فيما بينه لك لان الهاء والتا بالعبء لهن من الالف والتا مع الهاء عارضة والتثنية كالجمع برة الاشياء
 اصولها وهي هنا نظرا ما اول فلجوا ان يكون الهاء والتا مبداين عن الالف والتا مع الهاء عارضة ما
 ثانيا فلعدم مفعول بعض تلك التماسين ثبوتنا لعدم تغير اللفظ واما ثالثا فلعدم
 لزوم الرد الى الاصل في المعربا ككساء وكما ان فكيف في المبتدات لغاها مع المعربا في كثير من الاحكام
 وفي سواء قد علم لظرف والمفعول به هنا مفيد للخصر قولهم ان شاء الله الى ان المستلثة انفاية
 قولهم سواء كان اه هذا اذا كان مطلقا خالا بالجمع فيجوز ان يكون خالا عن اى سواء كان مفعولا
 او معدوما وهذا ان يعموله والمداوى ولا بعيد ان يكون حال عن كمالها بنا وبكل واحد قولهم
 لتعظيم او تحجيرة بعد ذلك يحصل بكثرة ارتفاع الشيء عن الشيء وقد يحصل بكثرة الخطا عنه والاول
 موجب للتعظيم والثاني مؤثر للتحجيرة قولهم على اسم الاشارة لما كان هذا المصريح محتملا لتركيبين
 الاول ما ان وان اللام مستغنى ان قد مضى التثنية على اسم الاشارة الثانية ما اقامان الهاء مستغنى
 ان قد مضى اللام على كاف الخطاب شار بهذا الفقدان الى ان الاولى الحمل على الاول ثانيا لفظا فلجاء
 عن كثرة الخذف وعن كون الخاء مع انه جملة استتمه بلافاء واما مستغنى فان اللام مع هو بالذكري بخلاف الهاء
 فالاول جملة مبدا دون الهاء قولهم في مستغنى لم يجعل مستغنى خبرا عن اللام اذ كون الخبر ملفوظا اولى
 من كونه مفقدا ولا اهل هناك اه اوله وابنه غيرا لا ينكر ونفى فانه طرفين العبدان بل في جند
 والغيرا الارض لا هذا ان عباد والمراد بينه غيرا المصوب قبل الفقراء وقبل الاغنياء وقبل المملوكا
 الارض لا ينكر ونفى اى لا يجهلوننى اى يعرفونه واهل الطرف الاغنياء والطرف لكبر الحمة والبيت
 الادمى قما على وجه الارض من الخشب والحشيش والمراد بغيرهم انه يرحم عليهم قولهم اذ اما مدق الخ

عدم كونه

مركب

تفسير لفظ الاسماء
الاسماء هي ما حلت في
المراد خلاف الواقع
لزم ان لا يكون لفظ
ان ام ايا كين
يجب ان لا يكون
لا يعبى ايضا
تحركت حركاته

ذلك قول

لم يفرغ من الحركة
بناء وضوح كونه
في ما قبله
لكن من ملك
في الواحد كونه
مركب

واما انما قصد دخول اللام عليه قبل قولها اي قربة اي المكان الغريب قولهم ولا تغفل عنها لثبته
اشارة الى ان الهمزة هنا للثبوت قولهم هنا لك ثبوتها والمراد بالاشارة الى ثبوتها
قولهم وما موصول الاسما لا يخفى ان قوله موصول الاسما من كلام المصنف وقد جعله الشرح في الكلام
وهذا وان كان من باب التوضيح عبيدته من هذا الكتاب لكن لا يخفى عليك انه غير مستحسن في هذا
المصريح يمكن ان يركب بركبان حمله حسنهما ما خبرنا بالي ان التقدير موصول الاسما المذكور منه ذلك
الانتهى منه ليكون قوله موصول مبدا مضاف والمذكر مبدا ثانيا والثاني والخبر والخبر قوله
موصول الاسما وكذا قوله الانتهى الذي وبعد هذا في الحسن يركب بالثبوت يجعل المقد خيرا لظرف البتة
المؤخر وسائر اركب ينبغي ان يطرح خلفه في قولهم بالعداى بالعداى بالحداد وليسبب
من المعاد قولهم لا يثبت هذه القسمة بحسب العقل فمثل عشرة صبغة والصبغة منها شارب
بضم الاولى هي الغالب المحمول فيها اونها والمخاطب لمعلوم كل من اثبت واثنان منها بفتح اولها
الغالب المعلوم فيها اونها من ثبت قولهم بضم اولها خرج بذلك الاخيرين لا يهاهما ان لزوم الحد
عقل لا يمكن غيره لا عرفته فان احدا لتساكن الجمع ان اذا كان الفاضل عند العقل حذف احدهما
لا مساع التكميل بينهما مع ان اللزوم ههنا عرفه لا مكان فتح البناء ووجه الالهام ان الفعل اللازم
يؤم ان معناه ثانيا ومنق لفسره لا امر خارج وقد يفتقرون ذلك في او ابل هذه الحاشية ولنا ان يخل
الضم في قوله بضم اوله على معناه اللغوي اى الوصل والبناء فيه بضم مع واصافته الى قوله اوله في قبل
قوله نعم بل مكر الابل والهمزة المضاف اليه البناء والمعنى لا يثبت البناء مع وصله بهذا الموصوفين
اي في اوله الذي كان في حال الافراد وقد بدلت لسانه الى ان الحذف عام في جميع اللغات غير مختص
بلغة فخذها حال الافراد فانهم قولهم وهو الذال فالتاء اى لا الذال والتاء او التاء الاولى عند من
شددها فانها قد خلت المشددة قولهم فلا ملازمة عليك فيه شانه الى ان قوله ان شدة معلوم لا
بموجب قولهم شدة اقول لانه كليك ما بعد فلا الملوك فكذلك لا غلا ولا غيرها السفاخ طما فخله
حتى وردن جي الكلاب بها لافاله الفرزدق وقبل الاخل والهمزة للنداء ونى كلبه فيبله واصيل
السفاخ من كثر سفعه للتاء وهو ليل في العباس اول خلفا بن عباس لكثرة سفعه وماء بنجامة
لغهم الله وظاهره بشد البدل الميم اى كثر عطشه والجبي بفتح الجيم والتاء الموحدة واحده الف ملحوظ

سنة ١٢٨٠

ما اجتمع في البر من الماء وهو المراد والكلام في الكاف سم ما ونهاه بكسر النون مع هل جمع فاعله هو
القطبان والريبان وهو من الاضداد والمراد بهما هو لغير الاول والباقي واضح قوله هما اللتان اوله
نميم اخوه لغير فخرهم صميم فله الاطلاق اي هما المرأتان اللتان اوله لغيرها فببطله نميم لغير تلك الاول
صميم اي خالصهم ودعى بذلك الصميم عجم اي عام والباقي واضح قوله وبلى الاولى فببطله ذلك
خطو قد نكثت شيئا فببطله شيئا المون وما ينشئ فالبود وببطله الخطو كضرب جمع خطو
هو وهو الامر العظيم وثبتت اي استعنت ببطلنا معلوم من الابداء وهو الافناء وكذا ما ينشئ وببطله
المون فاعل ببطلنا وهو المون ومفعول ما ينشئ محذوف عايد الى المون وفاعل قوله وببطله اي عايد
الى المون وقوله ببطلنا اي بلبس والافاء وهي الدرع وقوله على الاولى اي خالكونهم راكبين على
خولنا انما كانت تلك الخول بقرع والخوف كالحذو هو بكسر الحاء وفتح الدال المهملة بقرع
والفعل يضم الفاف وسكون الباء الذي في اعنه قبل فببطله اي حالة كان صاحبها ينظر الى العظم
والخول بالكسر والفتح خالته في العتق كان صاحبها ينظر الى عرض نفسه والباقي في وجهه لشبه الفرس
اذ انطاف صار عينا كمن لم قبل او خول فاعله امر قاسم اي بالقبلة الى اولي فقط وهذا قدم هذا كلاً
على قوله الذين قوله على سنن الجموع المتمكنة اي مع مفرداتها فان سننها ما مر في شرح قوله عالون
فولر نحن الذين اه بعض هذا البيت هكذا نحن فلنا الملك الخاها دهرا فببطلنا نواها ما
كذب اليوم ولا مزاحا نحن الذين صبحوا الصبا يوم النخيل عانه ملحاها قبل فله لبلى لا خيلة
في قبل دهرا فببطلنا الخاها كغزال بالحاء المهملة بين الجيمين السبعة علم للملك يد له وعطف بها
وببطلنا بصيغة المنكلم اي حوكتا وانما جمع نوح وهو ذكر نفوس الميتة للبكاء عليه فاكذب اي هذا الباء
والزاج بالواو المعجمة الظرافة وبالهمزة الافتخاد والتكبر ونخيل بصيغة نخل يوم النخيل اسم لعدة مواضع
والمراد بهما موضع بالشام والغارة اسم من الغارة على العدو والملاح بكسر الميم من الخ اي اصرو
المراد به الشهيد قوله فما ابقنا اه قاله رجل مريخ سليم لبني باؤنا الذين اصلحوا شانا وجعلوا
حجورهم لنا كالمهد باكثر اشنا فان هذا المريج والساهد واضح قوله ومن شادوى ما ذكر وجهه
الخبرين واضح المراد بالمساواة اما الاتحاذ في نفس الذات وطرفها اما لفظ من لفظ من مثلاً باعينا
استعماله في معناه فاذا ذكر او معان ومننا ما ذكر كل لفظه او المجموع للمجموع واما الاتحاذ في الغير الذي هو

المراد
بما ذكره في الاصل
السفوف والاشياء
منه

الموضوع له وشرقا فما انما ظاهرا من الفاظ ما ذكر كل نظيره او المجموع للمجموع واما الانطباع في طرفها انما
من مقامها ذكر او بالعكس وعلى التقديرين اكل نظيره او المجموع للمجموع فاما انما لا تشبه وعبارتها
محملة لما سوا الاول الا اذا قلنا ما ذكر بقولنا وقت قصده ما ذكر منه او نحو ذلك والمراد بما ذكره الاقرار
الثبوت والجمع من المذكر والمؤنث على الاول والمفرد والمثنى والمجموع منها على السانبة اذ ليس المقصود من المثنى
الا ذلك فلا يراد به لزوم التثنية في الغالبية وغيره ما صرح عليه حال ما وال ففى قوله ثانيا وضمير
يعود الى التثنية فاعل له ومفعول ما تمدد ونا و قوله ما ذكر و ليس الفاعل ما ذكر والمفعول ضمير
محملة عما عاين الى التثنية اذ اللفظ السليم يحكم بخلافه قوله اي يطلق على ما يطلقوا المستتر
في الفعلين معا اما ما عاين الى من الاول فقط عاين الى التثنية الى ما ذكر وعلى التقديرين فمفعول الباء
اما الاول والثاني لكن الاول ان يكون للتعاقب هو الاول وهذا من نفس التثنية باللازم ولا يخفى امكان
حملة على كل من الاحتمالات التسعة قوله اي ثبت الفظة اه ما قبله شكوت الى سرب لفظا اذ مررت في فقلت
وشلى باليكما جدير وما بعده فكل ضياء لم يجره جناحا بعش بئذ والجنح كسبه اليك كجبر الجعا عن
الفظا والفظا الفصحى مثله السيرة بضم السين والهمزة اب للنداء وقوله بعش بئذ اه دعاء عليهم الله
اغايتهم الجناح ابناء والباقي واضح قوله ثم هذا بفتح الهاء اي غلط لا يكونها فانه وهم قوله فانكوا
ما طاب قبل اي عدا طاب لكم فلا يكون للعاقل قوله وفهم من كلامه اي حيث رجعت الموصولة الى التثنية
فوله في نحو قولهم اه كذا ابل ان يقول لعل الضمير عاين الى الموصوف محمد وفقوله وبئذ وحشر اه منا
قبله فان الماء ماء اب وجدك فله سنان بن عجل الطائي وطوبى الى من اى ينيها بالجنح والباء واضح
هو لم يحسن من ذي اه ما قبله هكذا ذهب المشيخا الخطيبين فدخلها من شفوتى جبالنا فانقد
منها خاري وجيت جنة طاقه خبر جيت وخاربا ولست حاج في الرى اهل منزل على نادم ابك وابك
الواكبا واما كرام مغبرين عندهم واما التام فادخل جبالنا وعرضه بغير ما اذ حرت وخبر وطية
اطوية كطوق زائبا واما كرام اه فله منظور الفعسية امرته وقد كان خلق شعرا سها فوضع الى الوالى
فاخذ الوالى وضربه وجبته لهذا العمل ففتح جنة وحارده الى الوالى فاجزاء وسرحه وقوله وراى المرمى
به الجبال الذي كان طرفا للدين والتميز ونحوها وليتمى بالفاستبته خيك شرح مراده بوقد الى ان يطول
والكرامة اه اقل هذا الكلام هكذا الفصل ونعم الله به لفظية الفقرة الثانية بفتح الباء

واكن

وسكون الهاء للوقوف واصلة بها وحذفنا الالف ونقل حركة الهاء الى الباء قولهم ذوات بنهضن آه وله
 جمعها من بنون هوارى اي جمع هؤلاء النون وهي وانما جمع نامة واصل بنون انون ثم جعل انون ثم بنون
 والموارد جمع مادفة خسر في التسميم اذا جاوز الفوس وبعد عنها باسعة والمراد بها ههنا سبعة السبعة
 السائق من يجعل النافذ سايرة بالسوف والباقي واضح قولهم نعمة فدفقة ذواه اعلم ان ذو مطلقا
 موصولا او بمعنى الصاحب صلها بالواو من المفتوحة والتساكنة قلبت الاولى الفاء وحذف وضمت لاجل
 الواو الثانية وقروعه مشنفة عن اصله فصولها بالواو من الا انه فيما سوى المفرد والثنية والثنية
 قلبت الاولى الفاء وحذف كما في منا وفي المفرد المونت قلبت الثانية والا الفاء وحذفنا الاولى والاولى
 بلبس ججعة واما ثنية فيجوز ان يدع المفرد في حذف الواو الاولى بعد قلب الثانية الفاء ويجوز ان يفتح
 بحالها ونقلب الثانية الفاء قال الله تعالى وان اكل خميطا قوله بان تكون اه نفس للمنفى والشارف
 الى شموله للذهبي في ذا الخالصة عن المعنى الواقعة بعد من او ما اذا قد قال بعضهم انها زائدة بعدها
 وقال اخرون انها مضمونة بها ثم وضع الجوزع للاستفهام بوضع عليه بعد مجزئ من وعا عن المعنى
 وجه التمول ان المبلغ ما كان خالها عن المعنى سواء كان جزءا الى المعنى ام لا قوله ولو تكن للاشارة هذا
 عطف على قوله لم تلغ قوله لا الاستئذان المراد اخرا نخب فيفضيهم ظلاله باطل اللام في المرء للمعنى
 وما يحاول اي شئ الذي يطلب باجماعه في الدنيا والنخب يعني النون وسكون الحاء المهملة النون اي
 اطلبه للدنيا من دونها ورجل اوفاء به ام ضلال باطل وفي بعض النسخ الظلال بالطاء المعجمة المكسورة
 بمعنى الظل وهو كانه عن المعدوم والباطل هو لم يرد ما اذا التواني قد ايتى بها في كتاب غير غير ان
 هذا جزء من زيد هو هكذا ما اذا التواني الذي احسب في يدك من هو فراغ من المضى التواني الوهن
 قوله وهذا الخليلين طلق ما قبله عدد من العباد عليك امانة امث قال يزيد بن مفرج عن الجبري
 وهو من فضيلة ههنا عباد بن زياد بن ابي سفيان لعن الله وملا بالبلاد فخره وكبره على
 الحيطان والجدران فلما طفر عليه عباد التومة محوما كبره على الجدران باطفاه ففشد بدلك فامله
 ثم مده في السجين طار السجنة فذكر جماعة احواله عند معاوية فوجه بره بالبره حجام فاخبره من السجين
 وقد مثل فرس او بغلة من جبل البرية ففترت قال عدس آه وعدس اصله صوت يجرى به البغل والفرس
 به كما هو المراد منه ههنا فالنقد بره اعدس من امانه اي تسلط وبان في الكلام فيه ظ قوله وقال الشيخ

الذات

وقد يسمى ليغل

اعمال اصول والمراد

البيان

البيان

سراج الدين اه اقول لقوله وهذا الخطين طلب احكامنا انا الاول ان يكون هذا مفعولا لقوله فحاز
 وطلب خبر عن محدوف بدل عليه المفعول الثاني ان يكون هذا مستندا وكل من يحملين محذوف رابطا بطلب
 خبر وهذا على هذا اسم اشارة ايضا ولم يتعرض للجواب بهذا الخيال لان المستند في كل كلام ينبغي ان
 يكون ذا اعلا ما هو المقصود منه والمقصود من هذا القول بتشبيه العجلة باستخلاص صاحبها عن
 عباد وهذا مدلول المطلق لا التحيز اذا الحمل لا ينافي عدم الاستخلاص قوله فوالله ما نلتكم اه لفظا نلتكم
 اما التل من موصول العطاء او من النوال بمعنى العطاء ولفظا نلتكم معلوم على الاول ويجوز على الثاني
 والمراد ان اعطاءكم لغية لكم ليس معادلا ولا فريضا بالمعادل لا عطاء غيركم اياكم بل اعطاءكم كشيء
 اعطاءكم بغيره والمراد ان كل من الاعطائين ليس مفعولا اي متوسطا ولا فريضا بل اعطاءكم في طرف الا
 واعطاءكم في طرف الغير والبا على تقدير الموصول النصب على ثبوت الاعطائين بانفسهما ونحو هذا
 لها كما هو المراد ولو لم يقدروا على تعلق النية بالقدار ما هو خلاف المقصود قوله هو حسن لضمه على
 الى التخرج او القول المستقيم اذ كره والمراد انه ان صح الجواب عن الكوفيين بالجواب الاول الجواب الشيخ
 حسن والاجابة منعين بغية لا جواب عنهم بغير جوابه والمراد انه ان صح الجواب عنهم بغيره الجواب بالشيخ
 فجوابه حسن والا فهو منعين وقبل المراد ان قول الكوفيين بعدم الاشتراط ان صح فالحال البتة على ما ذكره
 الشيخ حسن الا منعين وعلى هذا يكون هذا الكلام بغيرضا بالجواب الاول قوله اي كل الموصول
 اي كل المساووات قوله انتهى العابد فيه اشارة لطيفة الى اعتبار كونه غائبا اذ لم يرد هذا الغائب في
 غير الغائب ولكن قد يجيء غير غائبا فان كان الموصول محليا للمعنى لكان كما قال مولانا امير المؤمنين ع انا الذي
 ستمنني اتق حبه والنكته فيه مطابقة لقوله حيث قال انا الذي ستمنني في مرجبه قوله لا يقال
 بالموصول بل بلفظه قوله مظا بقوله لم يذكره بكلمة النفس لئلا يتوهم ان اللبابة المعبر عنها هي تلك
 المطابقة وكونه غائبا قوله من معية النجيب ايمنا به من حيث انه جلة فلا يشكل يخوفولنا ان هذا الذي
 يقال فيه احسن بل ونعم الراجح المراد من خلوها من معية النجيب الخاوع عاق دته بالبيع فلا يرد عليه ان قد
 الجبرية بغية عن هذا قوله غائبا بقوله لم يذكره بكلمة النفس لئلا يتوهم ان اللبابة المعبر عنها هي تلك
 فتعبرهم من اليم ما عتبرهم قوله انا انا ما بين المراد بالتام ما كان مستغفرا ذاقا على وذا ضمير عليه
 الى الموصول اذ لو كان لغوا لم يفهم مقام عامله فلم يفهم منه المفعول بلا عامل فافصح لو لم يكن له عامل

كان فافضاً ايضاً ولو منضمّاً الى الموصول نحو زيد الذي جاء وعندكم ايضاً لولا ان كان فافضاً
ايضاً منضمّاً الى الموصول نحو جاء الذي عندك فقال اوبقاء وعلى الاول فاصل لقلة نفس المتعلق
فافهم قولهم وصفه عن غيره لم يقل والصفة القبرية بلام التعريف لئلا يوهم ان كاصفة صريحة كذلك فان
اسم التفضيل مثلاً لا يصلح ان يقع صلة ال قولهم كالأبيض فان اصله شيء ذو ورمل ثم خصص بكبان
ذو ورمل والمراد به مكر ونواجها قولهم يوصل بعربياً ما شاذ الى ان قوله بمعز متعلق بمقدّم خير للكون
والضمير المحرّف لال لان الباء فيه ابدية وهو بنفسه جبراً له والضمير المحرّف للصلة للزوم وجوباً لبا التوا
ثد في الاثبات وتوهم ان مطلق الصلة قل ان يكون مضارعاً قولهم ما انت بالحكم الترضي ما مثله
يا ادغم الله اتقا انت حامله باذ الحذف والرفع والخطا فالبعد ولا الاصل ولا ذى الواء والجد
قاله فرغ من مخاطبة الرجل من بين عنده هجا بمحض عبد الملك ابنه وان فلفظها محذوفاً من النادى قال
2 الشواهدى يا قوم اقول بل المنادى المحذوف الرجل المذكور والارغام بالراء المهملة والغين المعجمة
الصافى الشئ بالارغام وهو الرابع ارغام الانصت كناية عن الاذلال وانفانت حامله اى انفك والخطا
بالحاء المعجمة كعصا الفرس والخطا بفتح الحاء المعجمة وفتح الطاء المهملة المنطق الفاسد المضطرب الحكم
بفتحها بين مرجعكم بين الخصمين لدفع الشاذع بينهما والاصيل الجيب لوى الفكر والجذل الشدب
العداوة مثل زحمة مجهول من افعل السلامة عن الحذف والاصال قولهم هذا غلطوا الضوا انه من فعل
لان الحكومة مرضى عنها لا ما وقع عليه لاضاء فافهم قولهم ورد آه اورد عليه لناظرون البلية
غير وارد لعد لزوم فابنت ما استدل الى المؤنث اللفظية وجزى موابنة لا مفسر للوارد عن هذا لا يرد قول ان
لم يرد ان المرصه لكونه مذكراً لم يصلح لان بصيرته لا لثمة المؤنث 2 ان شاء الله الفعل مؤنثا
لامذكر العلة موجبة لذلك ولو عند البلغاء فكيف يمكن خطا البراء بدله مذكراً وهذا القيد
كاف في مقام المنع فافهم لا يقول يجوز ان يكون قوله من جهة مفضلاً عليه للاشدة تكون محصل الراء
مقتضى التبدل بالمرضى لغير عدم الثابت فقط حتى نقول ان هذا البرص نفسه بل يلزم على نقد محمد
اشد من ذلك وهو تخفيف الباء المشددة لانا نقول هذا مع بعده عن تلك العباد غاباً لبعدها لا مع
له اذ تخفيف الباء لا يثبت كما لا حذف حرف زيارته لاستنفاة الوزن كما هو شائع في
الايهام من غير محذوف من القول آخره لم يأت في بين معداى انا من القوم ومعد كاشد علم

اجزاء التبعة وهو متعد عن زمان واما القول بان ال هذا اصله للدين وحذف بحذفه او بان الرسول
 لغير الوصفى لكن المراد منه هذا الصلة اليهودي وكون متعلقين بهم فائبا عن عرفه فغير متعسف في قوله
 اي خضعت لثقل قول واعربنا الى اخر البند يمكن استخراج احكام الاقسام الاربعه من هذا البند
 بوجهين الاول ان يكون جملة قوله وصلى صلواتها لا عرف على المنفرد والمنفرد المعنى لها معبره وقت
 كونها غير مضافه في حال حذف صدر صلواتها بان كانت مفرقة في حال الحذف او في حال الذكر ومضافا
 في حال الذكر وانما وقت كونها مضافه في حال الحذف فبند الثاني ان تكون الجملة عطفها على الجملة المنفردة
 بنقد فعل على طرفه مجاز الحذف والعطف على نحو المعية والتقدير ما لم يثبت مضاف في حذف صدر
 صلواتها والاستخراج على طبق الاول وانما جملة الشئ على القديم الاول لفظة ووهو وهذا البند من طائفة
 انظار البندين قولهم في الحال ان صداه اعلم ان اي مسئلة لان تكون صلواتها جملة اسمية مصدر
 بالعباد المنسبة بصد صلواتها كان صدره صلة لفظا ورتبة ولا يكون لامبدا والى هذا اشار في
 قوله مبند فلا يجوز جاء اهم اياه ذيل صار في لم من حيث تفادها الى الحذف والى في صيغة
 صدر الصلة فان معنى اللفظ المحذوف لا يتصور الا بعد صول لفظه بخلاف معنى اللفظ المذكور فاقفا
 عند ذكر صدر الصلة انما هو الى يصوم معنى الصلة فقط وعند حذفه الى يصوم ومعناها مع تصور لفظ
 صدر الصلة فلا يرد عليه شيء ان يحتاج الى صدر صلواتها مطلقا فلا وجه لتخصيصه لا افتقارها اذا كان
 محذوفا ولا ان احتياجا الى صدر الصلة جزءا احتياجا الى الصلة فلا وجه لعدده افتقارا على حذف قوله
 فيلزم عليها بناؤها فيها اي فيلزم بناء على هذه العلة بناء على في الحالة الثانية وقبل با هذا القول
 في هذه الحالة بالطريق الاولى لا احتياجا الى لفظ المضاف اليه ولضعف معارضته للافتقار الى الصلة
 وهي الاضافة فان الاضافة عند كون المضاف اليه ملفوظا اقوى من كونها عند كونها محذوفة ولا يبعد ان
 يكون افتقار في هذه الحالة ولا الى اللفظ المضاف اليه فتفاد عرضيا وثانيا الى لفظ صدر الصلة و
 معنى الصلة افتقار ذاتيا والافتقار المشبه للحرف لا افتقار الاولى لذلك في سقط اعراضا عما ذكره
 القبلة في نقضه من الوجهين قولهم على ان بعضهم لما زعم العلل ان تعليلها من المدعى وزعم انه ينبغي
 ان يكون مساويا له في اعراضا الشئ على زعم الاول بقوله وهذه العلة موجودة وعلى زعم الثاني بقوله
 على ان اه قوله الذي هو العابد يعني ان افتقار غيره الى في حذف صدر الصلة انما هو في حذفه من حيث كونه

فاقفا
 لفظ المضاف اليه
 اوليا لم يكن هو يابا
 لكونه عرضيا والافتقار
 لفظ صدر الصلة
 وان كان ذاتيا لم يكن
 لسيا بخلاف اذا كان
 مضافا محذوفا
 صلواتها فان افتقارها
 الصلة لفظ صدر الصلة
 اولي ودان الى حال
 افتقار الى لفظ المضاف
 اليه

غايدها مطلقا من حيث كونه غايدها صلاية مخصوصة والعابدة في الموصولات لا يجب ان يكون صلاية قولية
ولكن بشرط دفع لما قد ينوهم من ان ذلك المصريح الالهي شرطان متعاطفان حتى او هما قولية فالخذف في قوله
اي يوجد طول بلا يعني ان باب الاستيعان في هذه المادة لوجود الشيء على الصفة لا للتحويل الموهوم للزوم
وجود الصلة او لا غير طويلة ثم صيرتها طويلة قولية نحو وهو الذي في السماء اه الظرف متعلق به
لكونه مفعول المعبود بالحق والاستطالة باعني ادا شمالات الصلة على المتعاطفين في فعل تكرار لفظ
الذي لثلاثين وهم ان الوهنة في مجموع السماء والارض باعني ادا الوهنة في واحد منهما قولية من حيث
اه ولا يجد عن سبيل الحكم والكرم من يعين فعل شرط محمول وهذا لما قالوا من ان فاعل العتابة ليس الا
الله نعم لانها ايجاد الفصد في النفس لا مطلق الفصد كالنية والغمر فقط الفصد ايجبا الفصد فيها
انما هو من فعل الله والشفقة لقاحش ولا يجد كلا بيع من جاد اي مال والمغنيان من فصدان يجد النية
ويجد حونه يجب عليه ان لا ينطق بكلام فاحش اي يتجاوز عن الحق وان لا يميل في اخلافة وافعاله عن طريق
الحلم والكرم قولية من تهيؤ ان يتجزأ بقدر المضاف شانه الى ان الاختزال لما كان قائما بالعلم
لا بالنيابة فلا يصلح امتناع النجاة عند امتناع الشئ انما هو عما يقوم بذلك الشئ عما يقوم بغيره قولية
اي يقطع الغايدي بخذف الاختزال بالافطاع لبيان معناه ثم فسر الا فطاع بالخذف اشار وان
المراد منه ههنا ان فاعل الغايدي ليس اللفظ والوجود لا عن الاتصال بالصلة مطقولية لان لا يعلم
اه فان قلت لا حاجة الى هذا العلم فان الموضوع يحتاج الى صلة كاملة وهو صلاية فلت لعل الخذف مقصود
لنكتة مخفية فعدم العلم به موجه لغوايتها قولية وكان ذلك لتبني شانه الان عدم تعلق الظرف بقوله
متصل بعد معنى مع وجود الاقرب للزوم سقوط حرف الشرط عن الصلة ولعدم شموله لتحويل الذي
اعطيتكما وانا معطيكم زيد لان المبادر من الاتصال ما هو بلا واسطة قولية انما او كان ناقضا
رد لبعض الشارحين حيث خصصه بالتام غافلا عن ان مذهب المصنف هو العموق قولية وخبر الخبر ما كان غاي
اقول ليس عاجله بناء التاثير كما توهم بل مضاف الى خبر الخبر واصلة الخبر العاجل ثم جعل عاجل الخبر
عاجل لما كان المرجع والعاجل هو المار بمر عذوله هذا توصيف الذي بنا والمغنيان خبر الخبر كان عاجل
لخبر اناه يعني ان الخبر العاجل هو خبر الخبر قولية خلافا لقوم حيث خصصوا بالتام قولية وما قد هو لك
فضل نامة فاحذثه فالذي غيره نفع ولا ضرر به ولا يضره كسر اللام الى المعطى واصلة مولى بكه والبناء

والموصوف

رب العالمين

في الفاعل الذي
قطعت ما بينك وبيننا
ميس والى آهنا والله
أما عطفه وموحد الأقوال
منه

فأقول يا ضاقت الله حشرنا عن نوحنا الذي نث فادبه فان قرهنا الضمير وان كان بسبب الوصف
بسبب ربه ما بعد معولا للوصف لانه خارج عن هذا الحكم فقول يجوز حذف الضمير غير لفظ العابد الى
الضمير لا تلتخذ وفيها هو لفظا بدع الحرف بخلاف ما سبق قول راي بمثل الحرف يعني ان قوله بما مضى
عنه عن الحرف لا المضاف ولا يمكن ان يخرج الموصول والعابد بحرف واحد وتميم من المجرى بالاسم فليس
وما سواه من نوحنا علام الذي علامه قائم بمنع الحذف قول لفظا ومعنى ومنع لفظا لا بد من هذا
المقام من بيان امرنا الاول ان المراد بالمماثلة اللفظية اتحاد اللفظين في الحروف في الحركات في
بالغوية اتحاد المعنيين في نوع من انواع فوايد مع اللفظين وبالمعقبة اتحاد المعنيين في المعروضة
لذلك النوع من الفوايد الثانية ان الباء في قوله فرح به للضاح لا للعتبة المعبر لفظ الفعل كما هو
المتبادر واذا عرفت هذين الامرين فلا يخفى عليك اندفع ما يرد على التمام من ان المثال الاول والثاني غير
صالح للخصوص مماثلة لاشمال الاول على المعاني الثلاثة والثالثة على المعاني ثمة الاخيرين قول
او متعلقا به افصح لثمة امثلة الفاعل للمماثلة على انقسام ثلث عدم مماثلةها اقل من ان يعبه باقية
الى ان حكم تلك الثلثة ثابتة للاربعة الباقية بالطريق الاولى قول بجملة الجملة بمعنى المجموع من حيث
المجموع والباء فيها دلالة والمعنى ان حرف تعريف بواسطة ملاحظة الواضع مجموعها من حيث هو مجموع و
وضعها للتعريف والحاصل ان الحكم ثابت للمجموع ال من حيث هو مجموع لا من حيث بعض جزائه وهذا بخلاف
ما اذا قبل في الجملة فانه يدل على ثبوت الحكم لبعض اجزائه وانما قيد القيد لئلا يتوهم ان مقابل
قوله واللام فقط كون كل من الالف واللام حرف تعريف قول لم هل هي اشارة الى ان اوتى قوله واللام
للك لا للقبيل قول فقط قبل الفاء فقط للثنيين قول انما اخراجه لان ما بعد ما لا يصلح
ان يقع شرطاً والتقدير هي هنا انا لا خطت للام حرف تعريف فانه فلا تلاحظ معها الفاء او فصح
فهو قيد للام ولا يبعد ان يكون قيداً لاطراف الشك يعني ان هذا الشك طرفين لا اكثر قوله بغير حجة
لم يفعل يصح لاحتمال الجزاء المذكور في حجة القول الاخر بسبب قول لم بسبب قول اخاه قبل هذا
القول مستلزم لكون همة ال زائدة وغير انكده وليس هذا الا اجتماع القيسين اقول معنى الزيادة ان
للمزيد عليه كون لم يكن الوايد مع في هذا الكون وذلك الكون امانة زمان فصور اللفظ قبل الوضع
او عند الوضع فالاول كن بادة الفضاض والثاني كزيادة ناء ضاربة فزادة همة ال على هذا القول لا يجبا

الاول عدم زيادة
على اعتبار الكون

الكون الثاني فافهم فانه ديق قولهم فتمت فاعلموا بالواقع وجهه في المشغل عند العالم الواقع
فيل فعل الطلب اذا ابتد منه شيئا الحكم وعموم المطلوب منه فوجه واجب بل واجبا والمخفى مثلا ان تمطا
براد تعريفه وقولهم في التمثيل فسطحنا قبل من ان الاول ان يكون نمط منصوبا بفقد بقية من ان يستجبه
وهو قوله فلما التقدير اذ كرم نمطا او فوجه قبل فعل الطلب قولهم اري في تعريفه تارة وعلى ظاهر
هذا المصريح ان ماله معناه ان عطا فله في التمثيل فلما التمثيل فله في التمثيل فله في التمثيل فله في التمثيل
بعضهم بان عرفته بمعنى اريدت تعريفه فاشاء الله الى دفع الابرار وصف الجواب بان قوله عرفته بمعنى
اريدت تعريفه من غير حاجة الى تقدير حرف الشرط مع كونه خلافا للاصل واستلزامه لقول جند الفيا
في قوله فلا قول يحمل ان يكون مراد ذلك الجيب بقدر حرف الشرط ان وصف قوله نمط اعلة الحكمة كالشرط
الواقع علة للبناء لان حرف الشرط مفقود في الكلام فيقول جوابه الى ما ذكره الله ومن الغايضا في
هذا المقام لدفع هذا الاعتراض من ان قوله عرفته بكسر الراء فعل امر فانه يؤيد لقوله فلما علم ان يكون
مضارع عاجز وما جوابا للامر ثم اقول بناء هذه الاجوبة على ان يكون المراد تعريفه مطا وباللام يعرف
باللام ولا يخفى عليك ان هذا من اظهرها والفاضحات او توضيح الواضحات والخوان المراد من هذا المصريح
الاشارة الى ان الاسم المراد تعريفه باللام قد عرف فيها بقلب اللام بحرف طبعها وادغامها فيه وح
لا حاجة في دفع الابرار ان تلك لتكلفا وليعلم ان لام التعريف تدغم في اربعة عشر حرفا وهي اللام و
النون والنون والماء والقوفان والذال في العين ونظم مع اربعة عشر حرفا وما كان هذان اللذان
متقابلين في الحكم فينبغي ان يسميا باسمين متقابلين فلما استعملت الاولى شمتية الثانية ثورية وانما اخبر
بهذا اللفظان بغير المتقابلين بالتسمية اما لتسمية الحرف الاول بالشمس حيث انها تحف اللام الشمس
تحف الكواكب والحروف الثواني بالشمس فذلك فكان اللام المتصلة بالاول منسوبة الى الشمس واللام المتصلة
بالثاني منسوبة الى القمر واما لان اللام الداخلة على لفظ الشمس تدغم واللام الداخلة على لفظ القمر
غير تدغم واما لان اكثر حروف الشمس الحروف الاولى واكثر حروف القمر الحروف الثواني قوله وهو
ثوبه وقبل ضي من البسط اي الفروش كالحضر والقول في قبل جماعة من الناس امرهم واحد قوله
واعلم ان الاء اقول فسام البرية الى اثني عشر في ثمانية منها للتعريف هي ما كان مخففة الخسر
لجانه ولا شغرا لا فردي لا شغرا الصفا ولله في هذا الذهن والخارجي والخصوي والذكر وثلاثة

المراد من هذا المصريح ماء
هو الظاهر من ان الاء

منها زائدة هي الزايدة اللام في ما قبل اللام في اللمعة والزايدة الغير اللازمة الغير اللينة واحدها
 للموضوع وقد ينسب لها الى ما قبلها كون ما بعدها معهودا في الكلام والمخالف لفظا ومبنيها وبينها
 وبينها الاصل في هذه هي الزايدة في الخارج على هذا بصيرة ما قبلها ثلثة عشر هذا لكن اختلاسها بحسب الوضع
 كما قبل الاصل ما وضع للمعهود والمعلوم في الخارج وبذلك خرجت باللام في الهمزة والهمزة لذهنية بالمعنى الاول
 الثانية ما وضع للمعينة ويدخل تحتها لام الجذب والاستعارة والعمدة الذهبية بذلك المعنى الثاني ما وضع
 للموضوع وهو شامل لامزاده واما الازايدة فهي داخل تحتها احد الاقسام الثلاثة قولهم على سبيل المجاز
 اي مجازا الحذف فان قولنا انت الرجل بمعنى انت كل من هذا الرجل واستعارنا الصفة كما في عرجال الفرس في الجنو
 قولهم الى القبة اي اليها اما حبيبة كقولنا الرجل خير من المرأة او مجازا كقولنا انت الرجل بمعنى انت حبيبة
 الرجل وهذا في الكتابة كما سبق قولهم من حيث هي من حيث هي علم ان الهمزة في قوة الخيال كما في
 الاول ما هو مكان لها نفسها ففظ الثانية ما هو مكان لها ولا يكتنفها فاذا لو خطت من مكان الاول
 اي اخذت من الالف في استحقاق ان يحكم عليها باضافتها ففظ بان يقال هي هي واذا لو خطت من مكان
 الثانية استحققت ان يحكم عليها بانها نفسها مع ما يكتنفها بان يقر هي هي ثم مثلا فقولهم من حيث هي هي كنه
 عن ذات المهيبة قولهم بان كان آه فبسر للزيادة الكرامة ولهذا اخبر عن قوله لا زاما لا للزاد بل
 فلا ينقض بقوله وطبقت النفس ومثاله قولهم فيل وهذا من القريب بالعين قولهم من القريب بالعين
 لا لان موضوع المحضايين الزايدون ولا محنة يكون غير منقسم ثم استعمل في اجزاء قليلة من اجزاء
 واوائل المستقبل خاضع عند اللزوم مجازا في اسطر الخسوف ثم اريد الاشعار بالمبالغة فلهذا
 تلك الاجزاء لثلاثه فيكون لعلامة المجازية فاحتمل الى زيادة كلمة زائدة دالة على المبالغة فوجدوا
 احق الكلما بذلك اللام الزايدة من حيث بنادتها على الكلمة لا يزيد ما على اصلها الماسية فلما زادوا
 حصل النكران في هذا الخصوص دون الزايدة لان ذلك اشرا في غير عند الحذف من هذا قولهم مع
 الله اشارة الى عدم اشتمالها مثلا لله على النكران واما حمل هذا على المودون واما سب ولبصل
 الموضوع لان قولهم ولقد جنبتك اذ لم ولقد جنبتك اكما وعسا فلا قولهم جنبتك فلهذا
 جئت لك فخذ في الجار واوصل الفعل الى الكاف وايجو كالف في احده كما في كسر ي وهو يهتو واللام
 ناقصا من يهتو وهو يهتو وعسا فلا جمع عن قولهم كصنفونوع من الحكاة واسئل على وزن فعال بل هم

حذفت مدنه فبقينا للضرورة وبناءه او بركانه صغيره مرعنه على لون الارض وهو ارض الكاهن والنبيا
ظ هو له وطبنا النفس هذا جزء من بيت ذكره الشافعي فله وشبهته بها بالاشكر والخطاب ليقبح مسخر
وبابك متكلم بمخاطبة بك وكلمه ان زائدة وعرفت مخاطبة المراد بالوجه النفس والاعيان اي لما
عرفنا عياننا وسادتنا وصداقنا مخاطبة على عرض وطبنا النفس اي طاب نفسك عمو والذوق فانا
وكان عمرو جيم فليس في اللام في النفس فائدة لكونه نكرة هو له اي لا اجل ولا لفظ اه لما كان اللام في
للاشارة بالمحزون والمراد به هي هنا الاشارة العقلية فسر بالملاحظة والاجل النفع ونذكر من لا
لان لام اللام للنفع والمراد بالملاحظة ملاحظة السامع ذلك الوصف خاصا في المعنى المنقذ اليه
حقيقة ونفالا او نظيرا قول هو له كالفضل الوصف المحفوظ اما عن النقول عنه او غيره فانه في هذا
فلهذا مثل المصنف مثل قوله والنعمان هو فيتم النون واصلا اسم للدم ويقال للشفا ^{الشيء} هو له
لانه كالدم في الحمرة ثم صاعلا لابن منذر ودخول اللام فيه ما ملاحظة المحقق في وجهه حقيقة ^{الشيء} هو له
ولكونه محملا للامر بل ينصرف لبيان هو له فن كذا وحذفه اضافة الذكر الى الاسم لا شافعي و
الحذف الى الضمير لان الذكر منسوب الى اللام ودخوله معنا والحذف الى اللام ففظ هو له بالنسبة الى
الغير يعني لا بالنسبة الى اللام والنون او غيرها هو له مضاف ذكره بالنسبة المصنوع والما ذكرنا
ومصنوع الاسم يصير علما خيرا لا بالعكس امر هو له وهذا المسئلة خادجة عننا نحن فيه هو له للقبالة هو
جمع عبد الله هو له لايلة الايلة بفتح الهاء وسكون اليا المشاة الخيانة اسم سبل بين كذا ومعه بينة
تقرب مدته اسم يتسع وعقبة يتسع مشهوره واما بكسر الهاء فاسم فبرية من يخسر هو له هو له
صاعلا هذه المسئلة ذكوت مقابلة المسئلة محذورة اذا صاعلا ولذا ضده بالعلم واداد بالعلم
في قوله ولا يغبر السبب الخفي سبب الخذف لا يرد عليه من عدم نزوح الاضافة بالنداء هو له هو له
لعلم وان نزوح الاضافة فلا يحصل لغيره لما كانت حال التبيين فلا وجه له في سبب الاضافة هو له
بغلبة الاضافة لفظ الغلبة اما بفتح الفاعل او بفتح المفعول وعلى التبيين هو له هو له
او منون وفاعل الغلبة العلم ومفعولها الاضافة هو له هو له هو له هو له
اي غير المدافاة لاضافة يعطيان مرجع الضمير هو له هو له هو له هو له
المثال ثلانيهم بالناس الجبر بالشا اية البؤس اسم مركب من التواني هو له هو له هو له هو له

هذا هو اللفظ
الذي هو اللفظ
الذي هو اللفظ

وإذا هذا المعنى من قول بالفادسة زان فشكلان هنود يعقوف مبرسك إذا العطر نيبا بان كزلا
 قوله هذا بابا لا يبدأ المراد بالابتداء فيها أمّا المبدأ والنجمة عن العوامل والثاني أولى وجوه
 الأول حمل اللفظ على الحقيقة الثانية صبر وفيه جميع مائة علم لشاعر هذا الباب خلاصة أحكام ختمها
 البيت الأول الثالث عدم لزوم ذكر المبدأ بدو النجمة المحتاج نصيحة التكملة قوله في إذا مل
 المرفوعات الأصل فيها معنى اللغوي أي ما بينة عليه الشيء قوله مبدؤة أي محيية بينة في جميع
 الأحوال ويجوز اللفظة الأكثر قوله وأنه لا يبرأ أي لا يزل ولا المبدأ عن المبدأ شيئا لا خيرة الأكثر
 ويبرأ الفاعل عن الفاعلية بالتقديم دائما قوله وأنه عامل ومعمول أي المبدأ عامل ومعمول
 بالمبدأ متبر وأفاعل معول بالفاعلية وليس بها مل بها وإن كان عاملا في غيرها فلا يبرأ عليه نحو
 ضارب عروا هو قوله أن جاعله لفظ أي لا معنوي فلا بأس بكونه تقديرًا قوله فانه أفواه أي
 عاملة من حيث كونه لفظيا وهي والمراد بها مل الفاعل والمبدأ ما يجعلها فاعلا ومبدأ لا مطلقا
 فلا يشمل العوامل المبرزة الداخلة عليها فلا يبرأ أن العامل في المبدأ فلا يكون لفظيا نحو محسبك ثم
 ولا يحتاج في دفعه إلى القول بالكلمة والجزئية قوله وأنه إنما رافع للفرق أي للفرق بينه وبين
 يمكن أن يلتبس به الفاعل مما هو في كلام يكون الفاعل جزءا منه وهو المفعول الحقيقة والحكمة ولفظ
 أن يقول نصب المفعول إنما هو للفرق بينه وبين الفاعل لأن الفاد في يفتخر أن يكون المناقضة الحامل
 منه اللبس قوله وليس لمبدأ كذا أي كالفاعل فيما ذكرنا والمفروق عنه هي ما هو الخيرة هو قوله للفرق
 بين المعاني أي المعاني الكاشنة في كلام يكون هذا الأعراب فيه المراد بالمعاني ما يكون مقتضا للاعراب
 ثم المبدأ اسم مجردة قال بعض العرفاء لتلاذذه هل عرفتم قول النخاعة أن المبدأ اسم مجرد عن العوامل
 اللفظية أم لا فإن لم يعرفوا فاعلموا أن المبدأ هو الواجب للجزء عن أن يكون مسبوقا بعامل أي علة
 فانه عاملة في كل العوامل وعلة لجميع أسندا إليها جميع ما عداه أقول لا شك في أن أمثال هذه
 العبادات أن صكك عن معادن العلم وينابيع الحكمة ففصد وامن بها هذه المعاني العالية ولا وبالذات
 وإن صدد عن غيرهم فهو كلام في غابة العلو والرفعة فدجى بلسانهم من غير شعور بمغائبة الغالبية
 وكان التنبيد باللفظية أي الوجودية أي تعالى مجز عن العوامل مطلقا ليكون أشارة إلى تجزئه المطلق
 بابلغ وجه فإن العوامل المعنوية للمعدول ليست موجودة فضلا عن أن تكون عاملة وكذا تنبئها بغير

الحلل لصور

الزائدة فان العوامل الزائدة لما كانت غاملة بحسب اللفظ والظن فقط فهي كناية عن الجواز مثل المؤثر في
صفة الاضافه وعن المجاوزين عن حكمة المؤثرين في امره وتجب ان كل تلكها هو بحسب الظاهر عند
العقل المفاصل واما بحسب الحقيقة فلا تأثير له في حكمه فهو موجود من الوجوه فلا يملك بحقه المطلق ثم
اقول القسم الاول من المبتدأ اشار به تارة من حيث جلاله الاجل والقسم الثاني من حيث انانية الية تارة
حيث جلاله الاجل فانه قد ينجح له رفع الحماية الفاعلة بالانجاء الى الكيفية بانجاءها عن الجوارح فاما بقيل
الوجود وهذا الكلام يقتضي بسطاً بسيطاً لا يلبس بهذا المقام فلنرجع الى ما كنا بصدد بيان فقول
الملا بالاسم ما يقابل الفعل والحرف لا ما يقابل الوصف كما هو من كراهة الوصف بعده وابتداء تعريف
الحاجب حيث قال هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مستنداً اليه والصفة الواضحة بعد حرف النفي وال
الاستغناء دافعة لظاهر ما يقابل الوصف هو الاسم المفرد الموصوف لقوله محبة عنه وهذا النوع
احسن من تعريف الحاجب من وجوه الاقل انه يشتمل على حيز المطابقة والهام النصاء جميعاً بخلاف
تعريفنا الاسم تعريفه لوجعل على ما يقابل الوصف كما هو الظاهر قد اشتمل على الاول فقط ولو جعل على
ما يقابل الفعل والحرف فقد اشتمل على الثاني فقط الثاني انه احصى من تعريفه كما لا يخفى على من
بعد حرف التعريف بل لا يخفى على الثالثان تعريفه لا يشتمل اقساماً من المبتدأ الا بالتكلف وذلك
مخوفاً بكونهم واربعين في كيف جالس الزيدان وغرفة ثم العمران والقائم هو لمنطلق بخلاف هذا
التعريف فانه يشتملها بلا تكلف الرابع انه لعدم تعيينه بالمكيفية يشتمل الخوف بدلالة عدا بوه او
اقام بخلاف هذا التعريف الخامس ان هذا التعريف يدل على جواز القسم الثاني عن العوامل كما
يدل على تحريم القسم الاول بخلاف تعريفه فانه لا يدل على ذلك كما لا يخفى فان قلت هذا التعريف جاز
منفوض بما لا ينقض بتعريف الحاجب اجماعاً فخرج نحو غير قائم الزيدان حيث لم يخرج عن العوامل
اللفظية واما ما منعنا من دخول خوفنا زيدان بلا تقديم نفخ لا استغناء فقلت اما نحو المثال الاول
فالمبتدأ هو الغني لكونه بمعنى المغاير اضعافاً ما بعده لا الوصف لضاف اليه هذا خارج عن تعريف الحاجب
حيث شرط تقديم اليه والاستغناء دون هذا التعريف اما نحو المثال الثاني فان كان جازاً لا
فوجب حوله في التعريف والا فلا يدخل فيه ضرورة اعتبار جواز الاستغناء في ثبوت التعريف فان
قلت ينقض كلا التعريفين بتدخل ريب واداه فان الظاهر كما قيل انه مبتدأ ما قبله خبره مع انه غير محجب

عن العوامل للقطبة الغير الزبده فلما كان رتب وواو مختاراً الى المعاني كما هو راي بعض في نحو قوله
 موضع المفعول المنعطف كمن خول اخوانه لا مبداً وان كان مستغنياً عن المنعطف فهو كالحرف الزايد من نحو
 الجائده في الاستغناء عن المنعطف فيمكن ادخاله في هذا التعريف بكلف قليل وفيه شبهة يكلف كثير
 فافهم وفي بعض النسخ قوله او وصف بالرفع على ان يكون عطفاً لقوله اسم ولا شك في ان غلط صدق
 قلم النابحين قول رجوع اي مجرم فاما مجرم فلا ينقض التعريف باسم النواحي والمرد بالبحر اعم من
 العدم الاصل والطائر الثاني كما نوهم فلا ينقض باسم مبداً في معوليته قول غير الزبده كما
 عن العوامل ووصفها باعينا وتعريف لغبر باضافة الى المفضل واحد قول مجرم عند حاله غير
 في قوله مجرم واما غيرتياق الوصفية الى الحالية في هذا القيد لغايد من الاولى الى الاشارة الى ان هذا
 القيد ليس كبقية الاشارة اليه في فصيحة المبداً الثانية النصيح ينصب قوله وصفاً وعطفه على هذا
 القيد دون الاسم شاره الى بعض القوابل التي ذكرنا في محسنها هذا التعريف قوله لكفة بالاحسن ان
 يكون بضمغ اسم الفاعل لا اسم المفعول والمراد بالمكتفي به عن الميم للكلام لا عن الخير والالزم الله
 لاخذ هذا الوصف في تعريف الخبر كما سيأتي وما في ذلك لا يرد عليه نحو صابا لوزيد ان عمره في ان ياتيها
 قول لا اسم بتم النصيح وللول اشار به هذا الى ادخال نحو وان نضوموا خبركم ونسمع بالمعدي في
 التعريف قول وبالقيد الاول اه قبل خصص الثالث المتخبر بها او بالعمول دون ان يقول بدل هو
 يخرج اه قولنا يخرج ما ليس كذلك وثانياً المعمولان بالعمولان الاول دون الثانية والثالثة وثالثاً المعمولان
 الاول بمعمولان الابواب الثلاثة دون ما سواها ولا وجه لشيء من تلك الخصيصا اذ هذا التعريف كما يخرج
 ما ذكره يخرج ما ليس بمفعول كالاسما المعدودة وما كان معمولاً غير ما ذكره كالفاعل والثاني المتخبر وغير
 ذلك وما كان معمولاً غير اول ما يره كاخبار النواحي مثلاً وما كان معمولاً ولا غير ما ذكره كاسما حروف
 النفي وفعال المقابلة واول مفعول باب علم اقول ما وجه التخصيص بين الاولين فلا يخرج غير ملحق
 به الاخراج بالكتابة التي هي ابلغ من النصيح لان ما خصص الاخراج اقرب الى المبدأ من غيره وخروج
 الاقرب مستلزم لخروج الابعد بالطريق الاولى واما وجه التخصيص الثالث فلا نهضم لنواحي ثلثة افعالاً
 الاول ما عمل دفعا ونصباً واساراً لينة بيا فدخل فيه اسما افعال المقابلة وما ولا والثاني ما عمل
 عكس ذلك واساراً لينة بيا فدخل فيه اسما المشبهة بان والثالث ما عمل نصباً بيا فدخل فيه اساراً لينة بيا فدخل

يدخل فيه ما يخرج من الفعل كجعل وصبر ونحوها وأما ما قبل العلم فانه ما دخل في باب من كان في
 الاصل في البابان خارجان بالحكاية كما سبق في التخصيص الخبر في الحقيقة تعميم صورة التخصيص
 يخرج الاسم اه لم يدخل بل يخرج المفعول الاول في ابواب كان وان وظن مع انه اخبر لان المفعول الاول
 لظن ان كان مبتدأ للفاعل هو الفاعل بالمفعول الاول ثم المفعول الاول ما صدر عليه
 المفعول الاول في الجملة فيستل النابت با بظن وأما مفعوله الثاني اذا كان الاول نابتا فان اعتبرنا
 بالنظر الى كون النابت في الاصل مفعولا او لا فخر وجع من كونه مفعولا او لا فخر وكذا ان لم يعتبر ذلك لان
 المراد بالاول ما كان عدما قولنا والثاني بدل اذ بالقياس القيد الكلام مطعلا ما يكون قبل
 للاسم فقط فلا بد ان الضمان يقول بدل لفظا لثاني هكذا وينبغي ان يغير المبتدأ وبدل
 قوله والثالث والثاني قولنا نظرا للمعنى في النظر اليه ونظرا اليه وجه افتضا المعنى لما ذكره هو
 ان الذي هم اسم قوله بحسبك لكونه مفعولا كافيك وصف في المعنى المستند اليه هو الذات وهي مشتقة
 من الاسم في المستند الصفة وهي مستفاد من الوصف لا فخره فوجب وبطل الاسم بالوصف بالعكس
 فينبغي ان يحمل على ظاهر المعنى اقول في هذا اربعة احكام الاول ان يكون اضافة هذا الوصف غير معتد
 للتعريف الاسم الواقع بعده معرفة الثاني ان تكون الاضافة كذلك الاسم نكرة الثالث عكس الثاني الاول
 عكس الاول ودليل الكافي في بحر حتى الاول بل يفوقه بان الاخبار عن النكرة بالمعرفة غير جائزة في
 الاخبار ويمكن ان يجري في الثاني والثالث فيجعل حديث الاسم الوصف الذي هو فخره غير معتد للتعين
 بحوزة الثبوت الخبر على المبدء اذ تقدم عليه عند كونها معرفة بن أو نكرة بن غير جائز الا مع الفخرية
 وامانة الرابع فلا يجري دليله لا شناع الاخبار عن النكرة بالمعرفة كما مر بالحق ان من هذا الكافي في
 شعبين وراجح في الاوسطين وامانة الرابع فالمعنى هو المذهب المت هذا كله عند فقد الفخرية واما
 مع وجودها فلا اشكال في الثالث يخرج اسما الافعال المراد بالثالث قوله فخره عن مع قوله او
 وصفا اذ هما مند واحد مرة وفيه والمراد بالاسما الافعال هي على المشبه بها من كونها لا مفعول واما
 على بعض المذاهب الاخر فيخرج عن القيد الاول وقد سبق تلك المذاهب في باب المبتدأ في فصل ثانيا
 عن القيد الاول على المشابهة لا بد بالتجريد عن العوامل اللفظية مشعر بعدم التجريد عن العامل المعنوي
 وهي مجرزة عن العوامل مع قول التجريد عن العوامل المعنوي وجوب كون المبتدأ مشملا على العامل المعنوي

في قوله

اللفظية من جهة
 الخبر عن العامل المعنوي

عن العوامل القطبية الغير الزائدة فلما كان رتب وادوم يحتاجا الى المتعلق كما هو داء بعض في حوالة
 موضع المنقول المتعلق كمدخول اخر اشارة لا مبدا وان كان مستغنيا عن المتعلق فهو كالحرف الزائد من نحو
 الجاذبة في الاستغناء عن المتعلق فيمكن ادخاله في هذا التعريف بكلف قليل وفيه صرف يسير يكلف كثير
 فافهم وفي بعض النسخ قوله او وصف بالرفع على ان يكون عطفا فوله اسم ولا شك في ان غلط صدق
 قلم النابحين قول لرجل اي مجرم مادام مجرما فلا ينقض التعريف باسم النواصي والمرد بالبحر اعم من
 العدم الاصل والطائر الثاني كما نوهم فلا ينقض باسم مبدا في محو لينة قول لرجل غير الزائد
 عن العوامل او وصفها باعتماد تعريف غير باضافة الى ماله ضد واحد هو لرجل عند حال المشي
 في قوله مجرم واما غير بيان الوصف الى الحالية في هذا القيد فاعيد في الاولي الى اشارة الى ان هذا
 القيد ليس كبقية الاشارة اليه في اسمي المبدا الثانية المصريح بنصب قوله وصفا وحطفا على هذا
 القيد دون الاسم شاذ الى بعض الفوائد التي ذكرنا في محسنات هذا التعريف قوله لرجل كلف به الاحسن
 يكون يصنفه اسم الفاعل لا اسم المفعول والمرد به المكلف به عن الهم للكلام لا عن الخبر لا لزم الله
 لاخذ هذا الوصف في تعريف الخبر كما سيأتي بما في قوله لرجل عليه نحو لرجل ان عمره في لرجل
 قول لرجل فالاسم بتم الصريح والمؤل اشار بهذا الى ادخال نحو وان وضووا خبركم وسمع بالمعدي في
 التعريف لرجل وبالقيد الاول اه قبل خصص لرجل المتخبا فيها اولا بالمعول فدون ان يقول بدل
 يخرج اه قولنا يخرج ما ليس كذلك وثانيا المعولان الاول دون الثانية والثالثة وثالثا المعولان
 الاول بمعولان الا بواب الثالثة دون ما سواها ولا وجه لشي من تلك التخصيصات اذ هذا التعريف كما يخرج
 ساكرا يخرج ما ليس بمعول كالاسما المعدودة وما كان معولا غير ما ذكرنا كالفاعل والثاني والخروج
 ذلك وما كان معولا غير اول بامير كاجار النواصي مثلا وما كان معولا ولا غير ما ذكرنا كاشما حو
 التثنية وافعال المفادبة واول مفعول باب علم اقول لها وجه التخصيصين الاولين فلما خرج غير ملحق
 به الاخراج بالكتابة التي هي ابلغ من النصيح لان ما خصص الاخراج اقرب الى المبدا من غير وخارج
 الاقرب مستلزم لخروج الابدع بالطريق الاولى اما وجه التخصيص الثالث فلانه هم النواصي الثلاثة
 الاقل ما عمل دفعا ونصبا واسادا اليه بيا فيدخل فيها اسماء افعالها في ما ولا والثاني ما عمل
 عكس ذلك واسادا اليه بيا فيدخل فيه اسم المشهور بان والثالث ما عمل نصيبين اشار اليه بيا طوع

يدخل فيه ما يخرج من الافعال ويجعل وصية ونحوها وانما مقابلة علم ثانيا بما دخل في بابها لانه في
 الاصل والبيان خارجان بالكتابة كما سبق في التخصيص الخبر في الحقيقة نعيم صورة التخصيص قوله
 يخرج الاسم اه لم يخل بل يخرج المفعول الاول في ابواب كان وان وظن مع انه اخص لان المفعول الاول
 لظن اذا كان مبتدئا للفاعل هو الفاعل والمفعول هو المفعول الاول ثم المفعول الاول ما صدر عليه
 المفعول الاول في الجملة فيستعمل التاني في باب ظن وانما مفعوله التاني اذا كان الاول تانيًا وان اعتبرنا
 بالنظر الى كون التاني في الاصل مفعولا او لا فخر وجهر عن كونه مفعولا ولا ظن وكذا ان لم يعتبر ذلك لان
 المراد بالاول ما كان عدتها قول التاني يدخل اراد بالقياس في التاني في الكلام مطعلا ما يكون قبل
 للاسم فقط فالله اننا لنعلم ان يقول بدل لفظ التاني هكذا وينبغي ان يغير التاني ويبدل
 قوله والثالث والتاني قوله نظرية المعنى له للتطرية وناظر البتة وجها فضا المعنى لما ذكره هو
 ان الديرهم اسم قوله بحسبك كونه معنى كافيك وصفك الخبر المستند اليه هو الذات وهي مشتقا
 من الاسم في المستند الصفة وهي مستفاده من الوصف لا من حيث توجب وبلا الاسم بالوصف بالعكر
 فينبغي ان يحمل على ظاهر المعنى اقول في هذا اربعة احكام الاول ان يكون اضافة هذا الوصف غير متبعة
 للتعريف الاسم الواقع بعده معرفة التاني ان تكون الاضافة كذلك والاسم نكرة التاني عكس التاني الاول
 عكس الاول ودليل الكافي في بحر معنى الاول بل يفوي ايضا بان النفي عن النكرة بالمعرفة غير جائز في
 الاخبار ويمكن ان يجري في التاني والثالث ويجعل حديث الاسم الوصف الذي هو في خبره على التعيين
 يجوز التقدم الخبر على المبدء اذ تقدمه عليه عكسكوهما معرفتين او نكرتين غير جائز الا مع التفرقة
 وامانة الرابع فلا يجري في دليله لا شناع الاخبار عن النكرة بالمعرفة كما في الحق ان من هذا الكافي
 متعين وراجع في الاوسطين وامانة الرابع فالمتعين هو المذهب المت هذا كله عند فقهاء الفريضة واما
 مع وجودها فلا اشكال في قوله الثالث يخرج اسما الافعال المراد بالتالي قوله خبرا عنه مع قوله او
 وصفا اذ هما فيند واحد من رتبة والمراد بالاسما الافعال هي على المشافها من كونها لامعولة واما
 على بعض المذاهب الاخر فيخرج عن القيد الاول وقد سبق تلك المذاهب في باب المبتدأ في خبر
 عن القيد الاول على المشافها لا يخرج عن العوامل اللفظية مشعر بعدم الخبر عن العامل المتعلق
 وهي مجرزة عن العوامل مطا قول الخبر عن العوامل المعنوية وجوب كون المبتدأ مشملا على العامل المعنوي

في الاول

اللفظية - مشعر بعدم الخبر
 الجوز عن العامل

داخل على الماضي فلهذا لا للتقبل كما هو الظاهر وسند هذا القول الشاعري غير محقق عند الناس
 اذ لو كان خبراً هذا الفصل بن اسم التفضيل موله بالاجبة قوله بالوقع دفع لما قد يوهى في بانحو
 النظر من كون لفظه انما في الصاحب لا بعد ان يكون باؤه للتبعية اي بسبب لوضع الوصف للضمير المستتر
 فيه فيكون اشارته الى ما سبق به من تعليل الحكم المذكور قوله وهو التثنية والجمع لهذا التثنية
 فوايد الاولي ان المراد بالافراد ما يقابل التثنية والجمع لا ما يقابل المذكر والمؤنث والجمع والمؤنث
 الثانية ان المراد به ما يقابلها جميعاً ما يابل احدهما فقط الثالثة ان المراد به ما يقابل التثنية والجمع
 السابعة لا مطلق الجمع قوله استغفر هذا الوصف جعل الفاعل الوصف دون الاسم مع ان الظاهر ان يكون
 فاعل المطابق هو المناقرا لثاني هذا الوصف عن الاسم رتبة لكونه عنه ولا نثنية الوصف وجعله جل
 مطابق للاسم لانه لا يخلو فيهما في الاسم ولا ن كل وصف منوع عن الاسم الوجود وان تقدم عليه
 بحسب اللفظ والرتبة قوله يخرج من علامته وجه البرد انما لو لم يخرج كزوم ان يكون للفاعل علماً
 اتم في الفعل فلا ان تلك العلامات نفسها فواعل واما في الوصف فلا تماوان لم تكن فواعل الا
 التماوان على استناد الفاعل فيه فانه لا يثني ولا يجمع الا بلبسنا رتبة لها فيه فلهذا يجوز
 الوصفاء وذلك لاحتمال ان يكون الوصف حاملاً للضمير ام لا فان الحامل للضمير المفرد والخال عن الضمير
 سبيل في اللفظ والخال ان للوصف مع المرفوع بعده اربعة احتمالات الاول ان يتطابق في الافراد
 الثاني ان يخالف بان يكون الوصف مفرد او ما بعده غير مفرد وقد عرفنا احكام تلك الثلاثة مع مثلها
 الرابع ان يخالف بعكس الثالث ولا وجود له قوله والجمع المكسر كالمفرد اي كالمفرد المطابق لما بعده
 في جواز الوجهين لان اختيار الضمير وعدم اختياره ممكن في هذا الجمع بكل المعنى كالمفرد المخالف لما بعده
 وجوب كونه مبني او ما بعده فاعل له وهو غلط لما ذكرنا وكذا الغير المصنوع لا مكان اختياره انواع الفاعل
 فيه واختيار دخله عن الضمير ولا يخفى عليك ان الجمع المكسر لا تحتمل مطابق لما بعده في الجملة واما الوصف
 المذكور فيمكن ان يكون مع ما بعده بوجهين من الوجوه الثلاثة الا انه جازم الوجهين في كل الوجهين
 قوله وهو كونه مقترناً له لم يقل وهو غير مقترن مع انخصر للاشعار بان المراد بالعرض المعنى الاصل
 لا الظاهر بان يكون مراده بالكون التام ووجه اختيار هذا العيان على قولنا غير مقترن مع انخصر
 هو الاشارة الى ان الابداء امر جوه لا عد كما يوهى من كلامهم فلا بد ان العبد كغيره في وجوده قال الشاعر

اثنان يتخاطبان
 حو

الوصف

ولا يبعد

ذات فاعله

ذاتاً بافتاداً صبيح بخش چون تواند که شود شبی بخش قولی و قبل جعل الاسم او كان هذا القابل
 حمله عن نفسه المشابه الذي ذكره الشك في هذا فالاعراض المفسدة المذكورة وكان مراد جعل بهذا الاسم ولا يشمل
 عامل المبتدأ المتأخر لكن لا يفتي عليك أنه لا يشمل عامل القسم لثانيه من المبتدأ فالصواب ان يقال جعل الاسم ولا
 للاختيار حتى يشمل اذا المراد بالاول اجزاء الكلام قولهم وحده هذا القيد لا يخرج القول بان لا مبتدأ والمبتدأ
 معاً والاشارة الى وجه الشبهة لا يرتان هذا الشبهة خارج عن وجه الشبهة قولهم وقبل بالابتداء و
 المبتدأ اي مجموعها قبل المراد بهذا الابتداء كون الخبر مجزئاً عن العوامل فتركب عامل الخبر منه ومن المبتدأ
 من المتأخرين اقول المراد بهذا الابتداء مجزئاً عن الخبر عن العوامل اللفظية المستقلة والمبتدأ على هذا الراء
 نفس عامل مستغلاً بل جزؤه للعامل فلا يلزم محذور ونظر بعض الى ظاهر ما جنى فاد من الابتداء فاجاب
 المراد بان مبتدأ الابتداء هو مجزئاً بالمبتدأ لا مجزئاً بالخبر والصواب ان الابتداء على تقدير كونه مجزئاً في الخبر
 مكاناً هو مجزئاً بالخبر لا مجزئاً بالمبتدأ ويشترط لك بعض كلمات القوم ويظهر من ذلك ان ما في ذلك قوله
 وقال الكوفيون وافتاد عليهم بوجوه الاول انه مشتمل على الدور الثاني ان المبتدأ مرفوع قبل ذكر الخبر فيكون
 وجود المفعول قبل وجود العلة الثالث ان الخبر اذا كان مستقياً بعمل الرفع في فاعله فلو عمل الرفع في المبتدأ
 ايضاً يلزم ان يعمل رفعين مع ان الفعل لا أقوى لا يعمل الرفعين والجواب عن الاول الثاني بان المتكلم
 اذا اراد التكلم بمبتدأ وخبر فوضوا ولا معنى للمبتدأ مجزئاً عن المبتدأ بانه ثم معنى الخبر مجزئاً عن الخبر بانه ثم
 حظه ما معاً وعند هذا يعمل كل منهما في الآخر فيجعل الآخر موصوفاً بوضعه فانا نلفظ بها صا ولفظ
 كل منهما بواو اسطر معناه معولا لغيره الاخر فالفا على ان الحقيقه انما هو الفاعل دون اللفظ وانما نسب الحامله
 الى اللفظ على نسب الحجاز واما المفعول فهو كل من المعنى واللفظ لكن الاول بالذات والثاني بالعرض هكذا
 الحال في جميع المفعولات والعوامل هي المبتدأ منها فبالنظر الى العمل في المعنى يلزم الدور على من فهمه لكن
 لا بانه لكونه دوراً معقلاً واما بالنظر الى العمل في اللفظ فلا بد وبوجه من الوجوه والجواب عن الثالث
 بان عمل الرفعين بهما اقل فادونه كسره في الاسلام لو فوعيه في نحو صوبت يد عمر وجسور باضفائه
 اضداداً للمفعول على مذهب من قال ان المبتدأ عاملة في الخبر وكذلك عامل المرفوع الشروع بنائب المفعول
 بوجده في هذا عمل اكثر من رفعين كما لا يخفى لكن انما استثناء العمل في التوابع عن ذلك قوله وله تظاهر في
 البتة في مقام قوله نعم ايا ما ندعو اجتناب كل من ابا وندعو في الاخر هذا اشارة الى الجواب لتدبيره

الاقراض
 التام وادع
 وهو امر بهما الذي هو من خبر
 المستند والمراد بهما خبره
 في خبره وادعهم والادع
 وادعهم في الادع
 الاول ولا حاجة الى ذكره

مقتضى الاعتراضين الوازين عليهم وليعلم ان نسبة العمل الى المعانة انما هو قول غير صحيح لان العامل جهة
هو المتكلم وتلك العوامل علامات لا مؤثرات كما لا يخفى قوله والمراد بهى بالخبر القدر لا بطلان المفرد وذلك
ظن قد يرقى له من العوامل اه اقول هذا التعريف غير مانع لشموله نحو ضرورة ان لا يخلو في غير جامع الخرج
نحو هؤلاء في العوم هؤلاء ويمكن الجواب عن الاول بان يجعل اضافة قوله على انظمة بيانته وعرضها
بان يراد بالتبسيط التسلط على ذات اللفظ مع قطع النظر عن الواقع فاقدم قوله فيشمل ما لا معمول
له اه الخبر له عامل لا محذور فلا ينقسم باعتبار ذلك فاما بالنسبة الى المعول فينقسم الى قسمين احدهما
الى اقسام ثلثة والغرض من هذا التعظيم ان مصداق هذا التعريف هو الخبر المفرد مط سواء كان نقلا
واحدا فقط او مربوطا بلفظ او بالفاظ اخرى والمراد بالمعول ما له دخل في تكثير اللفظ وهو المعول الظاهر
دون المستتر وانما قدم ما لا معمول عليه ماله معمول على خلاف ما هو المعتاد في ترميزا ما هو قولنا اقل اللفظ
الى ما هو اكثر فاكثر لكونه نسب المفرد للتعوي قوله بشرط ان يكون هذا اشارة الى ان تعليل الحكم بما
لوصف ههنا للاشارة بالعلية قوله معنى المبدأ ان قد ير لفظ المبدأ التلخيص وان اللازم في قوله
نسبت له للتعليل والمراد بالذي سبقت له ما ذكر الجملة لاجله سواء كان مبتدأ ام لا قوله اي اسما
اشارة الى ان المراد بالمعنى ذوا المعنى قوله وان تكرره اي ان تكن لفظ الجملة متبدا فان المبدأ ان قوله
يخفى مصداقا وهو ثمة لذاته فلهذا نقدر ان تكن الجملة شيئا متبدا من المبدأ وكذا اذا كان مصدا
الجملة حين مصدا المبدأ وجودا كما لو افترع خبر عن خبر لسان فالمراد بضمير لسان فرد من افراد جملة
الواضع هو مصدا الجملة قوله والمراد بهى بالمفرد الجمادى والخبر المفرد الجمادى فالموصوف على الا
عبادة عن الاسم المفرد وعلى الثانية عبارة عن الخبر المفرد قوله ما ليس صفة المراد بالصفة ههنا ما
على ذات ما مأخوذة مع بعض صفاته وهى لازمة لصفته ما معنى فعل فاما ان يفتى من حروف هذا الفعل
او حروف فعل اخر او لم يفتى من حروف فعل اصل وما ليس بوصف فاما ان يفتى من معنى فعل مع نصته حروف
ذلك الفعل او فعل اخر او بدون نصته حروف فعل ما او بدون ذلك فتصير له وحروفه عابدا الى
نفس الفعل المذكور والتعريف ثلثة عشر اه لا اربعة منها مفعولة ثلثة من الاضانه وواحد من غيرها
ويسمى واحد من تلك الثمانية مشنفا واليوانى جامدة لا يخفى عليك امثلةها قوله لان نحل
الضمير في قوله في معناه اشارة الى قياس اقران نقدره ان نحل الصبر فخرج حاصل عن كون الفعل

وتمانيتها موجودة بل شئ
من الصفات ونحوه من غيرها
صحيح

سالم الرفع ظاهر على الفاعل عليه وكلتا هاتين حاصل عن كون تعلقه ضلحا كلفه شيئا مفصوفا على الفعل فاما
هو في معنا ولا يبعد ان يرفع قوله فزع بالغين المجزأة فعلا ماضيا من الفراغ او يكون هذا الكلام اشار
الى فاس استثنائه فغيره لو كان الجامد متعلقا للضمير لزم ان يرفع اي يخل الخلل للضمير غير صلاحيته فزع
متعلقا بظاهره لا الفاعل عليه وفزع الخلل عنها بطم لان الخلل مستلزم لرفع الضمير على الفاعل عليه وهو
مستلزم لان الصلاحيته متعلق الجامد للضمير بخلاف بيان اللانفاد ان الصلاحيته لرفع الظاهر على
الفاعل عليه مفصولة على الفعل واما هو في معناه هذا ويمكن حمل هذا الدليل على فاسا اخلا يلو
ذكرها بهذا المختصر والضمير الاول في قولنا واما هو في معناه للوصول والثاني للفعل والمراد بفعلة الفعل هنا
الانتماء المتبع عنه بالعامل في الفاعل فيمثل المضادة والمشتقات واسماء الافعال ولما لم تكن اصلا
المتكونة على فاعله لخل الضمير فلا يرد عليه انه يقتضي جواز تعلق المصدر للضمير وليس كذلك قوله او با
ول يمشون اي ناو بلا شايها فلا يرد عليه ان كل جامد يمكن ان يملك يمشون قوله هذا اذا
هذا الحكم ثابت اذا لم يرفع قوله فان رفعه قبل يمكن فهم هذا الحكم من البيت الثاني بجل لا يرد على
اخراج الضمير عن الاستناد الى الضمير لبياننا والى الاسم الظاهر اقول لا يرد انما يستعمل في المعنى الاول
في عرفها النجاة ولو سلم ذلك فلا يشمل البيت بخلاف ما ابوءه بدلا لان يريد بقوله في اعم من اللفظ والضمير
قوله وان جرى لفظ ان خوف شط عطف على الجملة الشيطانية السابقة قوله اي لضمير في المرجع للاشارة
الى انتم مطلقا للضمير الذي هو الرابط كما هو الظاهر فلا يرد على المص ان هذه المسئلة انما تنصوب
الضمير الذي لم يكن رابطا والمص جعلها جارية في الضمير الرابط قوله وجوبا فائدة بدون الجواز لا قابل
بان الا بانها مطابقة لخل كلامه عليه فان قلنا لا يجوز ان يخل الامر على الجواز بالمعنى الاعم حتى يطابق
ما اختاره في الكافية من مذهب الكوفيين فليس هذا غير جائز فان من قال ان الامر لظاهر الطلب لا يجوز ان
يستعمل في استغناء واحد لانه امر في قوله سواء من اللبس ليس الجارية على غير من هو له
بالجارية على هو قوله ذلك لوصف لم يوج هذا الضمير الى المشكوك كما هو الظاهر بل الى الوصفين
الاعم ليشمل الحكم الماويل بالمشكوك بانه قوله اي مبتدأ هذا النفس للاختلاف مثل علام في هذا فاعلم
مل كان محصلا لغيره اشار الى ان الفاعل متعلق بالقيود فقط وهو اظرف من غير يتقدمه على عامه
وبهذا يخرج نحو ما زيد فاعلم والمراد بانها استند اليه تلك الجملة فيخرج عنه مثل ما زيد فاعلم بل ع

قول راي وصف اجاريا اه تعرض بالمعجب عن هذا العبارة الموجزة الواضحة الواضحة بل انك العينا
 الطويلة المعقدة الغبارا وافيدا لا بالتكليف قول كزيد عمر وضارب هو مثال لما لم يؤمن من اللبس
 صور خسة لانها لا تجر بالالة ضمير غائبين مساوين في الافراد والتذكير وفردتها ولفظها
 الغائب كزيد عنى هذا المثال الموصف لتعدد واما مثال اللزوم فهو زيد عمر فاما ثم به هو قول
 وزيد هند ضاربها هو مثال لما آمن من اللبس صورته برهني الماهة والتشبين وتلثين صورة مصادرة
 من ضربها للضمير الاول من الاحتمالات الثمانية عشر فيما للضمير الثاني من الاحتمالات الاحدى عشر ولا يخفى
 عليك امثلها قول راجا فالكوفيين اه جعل الكوفيون سببا لالابان هو الفرق بين النجباء
 الجادى على من هو له وبين النجباء عن الجادى على غير هو له وسبب جوبه دفع الالتباس واما غيرهم فمجلوا
 سبب لوجوبه هو الفرق المذكور قول عالمينا هذا اخرا من حمل الاخبار على ما يقابل الاءاء واما
 محمولة الدار زيد على ان يكون زيدنا عللا للظرف من هذا الكلام قول اسفل منكم والردى كما
 اسفل منكم فظرفها اسفل باعتبار خلافة عن الظرف وهكذا الحال في ظرفية جميع الجهات التسوية
 حال كونهم اشارة الى ان قوله واخيرا بصيغة المضي قول راجا فالكوفيين فذهبنا لفرق بين النسبة
 والتقدير ولم يقل المعص هكذا مفتردين كائنا او استغنى شارة الى ان العامل فيها الضعفة شدة اختار
 الى الظرف كانه ضاربا بغيره لا لفظا لا أصلا قول ولا يكون الا اه اودد عليه بانه مستلزم لكون الشيء خيرا
 او التسلسل مع لزوم عدم كون المتعلق خيرا في الحقيقة واجيب بان الكائن المفتردين لا فاض ولا ينفك
 على الامحى المتوفدان هذا الجواب من الفكر الصحيح لاشك ان كائن فيما نحن فيه يدل على وجود
 شيئ شيئا وبشيء او على شيء او نحو ذلك كما كان مفاده وجود النسبة الذي هو معنى الكون الناضج
 نفس الشيء او وجود وصفه الذي هو معنى الكون التام كالتحيز في الجواب تسليم كون المتعلق العام مطلقا
 ناضجا على سبيل الحقيقة كانه الكون او على سبيل المجاز كانه بانه المتعلقات العامة والقول بان يكون
 المجزئة في الحقيقة هو انما هذه المتعلقات لا انفسها وانما نسبوا الخبر إليها باعتبار اللفظ والعمل
 وهذا المعنى وان كان خلاف ما قاله القوم الا انه كلام حق يظهر وجهه بالنسبة الصادق وفي كلام بعض النحاة
 ما يؤيد ذلك والكاصل ان النسبة صالحة لان تقع متعلقة للظرف وشبهه الظرفية قولنا ذك
 فانه في الدار ان كان متعلقا بالخبر فهذا الكلام ينبغي ان يكون مع من علم بثبوت الغيب لم يبد جمل كالمثل

وان كان متعلفا بالنسبة فينبغي ان يكون مع من جعل كلا الامر فيهم قول فانك لدواء اولئك المترا
مولك عز وان يحسن الغرض في الغرض فتدنا لذل بل وان يحسن يحملون من الاهانة ويجوز ان لا يثبت
في المولى والمراد به الخلف والناصر قول فهو من قبيل المفرد في الخبر والمخلق المحدث وكل من انظر
والحق وكذا قوله فهو من قبيل الجملة ولم يقل فهو مفرد فهو جملة لان كون الشيء من قبيل الشيء يدل على
انه فرد ضعيف من هذا الشيء بخلاف قولنا هذا الشيء ذلك الشيء ولا يخفى عدم ظهور كون هذا الخبر مفردا
والجملة مرجحة للفظ كما لا يخفى قول فواضح انه انما يخص الوضوح بهذا القسم لان الحكم بافراد
الوصف مع فاعله اذا لم يبتداء مع كون الفعل مع فاعله جازما بخفاء قال بعضهم ان ذلك بعد الوصف
على الفعل باشتراك بين الفاعل واخوية في الصيغة اخرا هذا مع غايته ضعف مستلزم لا فراه بخلافنا
الوزيدان مع انه جملة انفاق والتحق ذلك ما خطبه من ان الجملة والكلام لفظان مترادفان كما ذهب
الى القدماء ولا فرق بينهما الا بان الجملة تطلق مجازا على مفرد لو سلب بطريقه عن صاحب الجملة بخلاف
الكلام وهذا يخص بالفعل مع الفراء الى اننا الود فليد كود بعد التلبس المذكور ليس بجائزا الاستعمال
وظهر من هذا ان خلافا للقدمين مع القدماء في الجملة ان يكون لفظيا نعم بهذا التحق قول
ولا يخفى ان اجراء الباب في اي باب الظرف والحرف المستفرد الوافعين خبرا للمبتدأ وهذا الكلام اشاد
الى تاسيد بخلاف المص قولهم على سنن واحد اي واحد بالتويع فهو صنف هذا الجمع لمفرد والمذكور لا يصف
له باعتبار النوع لا باعتبار الاشخاص قولهم اولى من الحافة اه اي من الحافة بغير افراده والظاهر ان يكون
بدل هذا قولنا اولى من اخوانه على سنن مختلفة الا انه يدل على ما ذكره لكونه ملزوما له في هذه المسئلة
المسئلة ان يجعل ما قبله دليلا واحدا دليلين بان يجر اجزاء الباب على سنن واحد اولى من اجزاء على
سنن مختلفة وعدم التما في البابين باسرها اولى من الحافة به فافهم قولهم واعلم ان اسم الزمان اه لما ذكر
المع انهم اخبروا عن المبتدأ بالظرف والحرف يمكن ان يثبتوا في هذا الاخبار على كل مبتدأ بكل ظرف وحرف
للمع هذا التوهم يتبين عدم جواز الاخبار عن الذات باسم الزمان ولم ينعرض لوجه الاخبار عن الذات
فعرض اليه كبيان جواز هذا الكلام فان قلت قد لا يجوز الاخبار عن الجسد باسم الزمان بل عن فطرته والبدن
بما انفسام الاخبار ووجه جواز الاخبار عن الذات باسم الزمان وبالجمله فالأخبار على كل مبتدأ بكل خبر قد
وقد لا يجوز فلم خصص عام الجوانا لا عند الافادة بما ذكره المص قلت هذا الاخبار غير جائز في الغالب لكونه عنها

يمكن

يمكن

ويمكن

واما حوازي واجل القائل

م

مفيدة الاكثر فبغير ان يجعل الغالبية لهم ويستثنى من النادر بخلاف ما بالاختيارات فانه يعكس ذلك فبغير
ان يجعل في تلك لكن لم يثبت من اعتمادا على ما هو المعلوم من عدم جواز عليهم الفائدة فبغير ما يتوقف على
امرا بعد الفائدة لاها علة فافضة للجواز ابتناء مقامها بنفي الجواز اما وجودها فغير مستلزم لوجوده
لذلك لا يجتمع فيما نحن فيه الاستثناء قوله لان الاختيار مستحقة اقول هذا اصل الاقادة على الجمل
مذا كثر نظاما على غرض الحكم وهما يتوقفان غالباً على امرين الاول ان يكون الحكم حذاً وبغيرها للمحكوم عليه
او يستلزم على التجدد بخلاف ما حد طرفة وكلا طرفيه كما في الاخبار عن الذات بغلب اسم الزمان او غير المحذية او
بغير التاكيد ان يكون طرفاه على تعاقب مغبر عند اهل العرف فعدم اقادة الاخبار عن الذات باسم الزمان لا
لاستثناء الامر الاول وعدا فاقادة الاخبار عن النكرة لاستثناء الثاني قوله ولا يكون اسم ما نأى طرفيها
سواء كان بغيره او بذكره فبغيره بخود بغيره يوم الجمعة ومن الجواب بغيره في هذا المقام من ان المراد
باسم الزمان ما دل على زمان ولا يكون طرفاه اذ ليس هذا الاضغاث الاحكام فانهم قوله بان كان المبدأ
فان قلت الاختصاص بغير هذا الاختيار بذكره التاكيد بل ربما كان زهد يوم الجمعة بغيره فبغيره فبغيره
بيان للمفيدة الاكثر وهو ليس الا ما ذكره قوله او كان اسم الذات مثل اسم المعناه اعم في الجندى في ملاحظة
جمله هو الجندى يعني ان لكل من اسم الذات واسم الغنى جند اسم عتبة وجند دوام وبقاء فاذا الوسط مرجح
الاولى كان هذا الاختيار منه مفيداً وان لو حظ مرجح لثابته كان غير مفيداً لان الغالبية المحذية
ملحظة مرجحة لاولى في اسم الذات بالعكس فبغيره فبغيره فبغيره فبغيره فبغيره فبغيره فبغيره فبغيره
قوله فالورد في اباد الورد بفتح الواو وسكون الراء المهملة معروف وانما كثر ان الشهور الثالث
من الشهر والورد فيها قبل تحويل الشهر الى الجوزاء بابام وهذا الحكم صافي في بعض الاقاليم قوله
ما دام الابتداء فاعلم ان قد يتوهم من كون قوله لم تغد بصيغة المؤنث وعود ضمير الى النكرة وذلك
لان النكرة قد تكون مفيدة بدلالة نظاما على ما وضع له لكن لا يجوز له الابتداء بها لعدم قابلية
ذلك قوله لم يفيد وهذا اما لعدم فهم المراد منها هل هو المهيئة مرجحة او من حيث جميع الافراد
او فرد غير معين او غير ذلك واما الفهم المراد لكن عاد باخر الفائدة لاستثناء ما ذكرنا من الشطح بغيره
الاعرج معروف لم يفيد الاعرج معروف لان المراد اعم منها بغيره الاعرجين بتعيين بغيره اهل الع في قوله
وهو ظرف او مجرد اتما فبغيره بهذا لانه لا يجوز تقديم ما سواه من اختيار هذا المبدأ عليه لان

الفائدة المصححة انما تحصل بالتعريف وهو لا يمكن فيها سواها من اخباره قوله مختص بمصحة قوله
 اي منفرد بالمبدأ وهو خطأ قوله كعند بدنه قبل وصداقده مثل ذلك ان قبل في كالمبدأ يعلم
 من الخبر ان المبدأ الا ان يتصلح ان يكون موصوفا باستقرايه عند بدنه مثلا وهذا في قوة ان يكون
 المبدأ موصوفا مثل قولنا ثمة موصوفه بمتحة كونهما عند بدنه قول لا يخفى ضعف هذا الوجه لانهم ان
 ان ارادوا ان هذه الفائدة مما حصل قبل الحكم بغير الحكم كما هو الظاهر فهو مضمون كونهما من لوازم
 الحكم وان ارادوا انها مما حصل عند الحكم بالحكم فليس كذلك لانهم صولها من تلك الاخبار مطاها هو المبدأ
 بل انما استدل الحكم على غايته ولو سلم فلا يخفى صولها بصورة تقديم تلك الاخبار بل يحصل مطاها قدم الاخبار
 ام لا فان الحكم يجب ان يكون مقبدا سواء كان سببا فادته مقبدا عليها ومفادها ناسعة فالاولى ان يقال وجهها
 اذ اذ الحصر والاضمار بشأن خصوصية الخبر المفهومين من تقديم ثمة بفتح الون وكلمة اسم كذا وفتح
 قوله نحو هل فيكم وجا فادته هو اظهار المتكلم للمخاطب عدم علمه بكون في في المخاطبين والجهل بوجوه
 في في جماعة لا يخفى عن غايته قوله ان لم تكن خيلنا فاذ هذا الشرط لمكان القام في قوله حل لنا ولا
 اذ اذ يحصل من عموم وليس تلك النكرة فصلا في العموم الا اذا قبل الجملة بالشرط فانها تكون فصلا فيه
 بحسب المعرف وقد علم من هذا وجه عدم تقديم الشرط من جعل المستفهم عنه قوله فما حل لنا وجه فادته
 مثل ما ذكرنا في الاستفهام قوله ورجل من الكرم عندنا توصيف المبدأ على اربعة اوجه لانه مع
 وصفا ما يلقظ من كونه من كليهما او الموصوف فقط او القصة فقط او يلقظ واحد ومثل المصداق الاول
 الثاني والثالث الاخر وجه الا فادته في توصيف المبدأ فادته قوله شرا فادته اذ اب هذا تمامه لرجل حين يفتح
 كليمه ثم صامثا لغوى اذ ركز الخبر في خادته نواعلم ان للكليات بنا حين معناه وغير معناه والاول جسد منه
 عند اذ اكرام غيرنا بشرا حيا وبضرة والثاني بما جوبان صدوق عنه علامة اصانية صاحبه مكو
 وشر في المسنفل ولهذا بنظرية فان كان بناج كليم هذا الرجل حين قوله هذا القول بنا حيا معناه اصبحت
 ان يفضله هذا العيان حصر الا هاد بالشر من الخبر وجعل تقديم المسند اليه لفصلا وبعث ان يفضله
 بالاشكر العظيم وفصلا خصوصا الا هاد بالشر العظيم دون الخبر فالحصر يدون الوصف ومعه مصحح للابتداء
 بالنكرة وان كان غير معناه فتعين الحصر الثاني ظاهرا في الاول موقوف على توهم المخاطب بهذا الخطا
 من يسمع صوته هذا الكليم بعث انه علامة شرا لا خيرا فالمصحح انما هو الامر الثاني وقبل وجه فادته هذا

غير ما حكم بالمتكلم
 والظاهر ان المخاطب

المثال للخصيص بالفاعل المشبه به اذ يشمل في موضع اخر انابك لا شرا قول قول هذا الفا
 ثلثة احتمالات الاول ان قولهم شرا ههنا اناب لما استعمل في موضع ما ههنا انابك لا شرا علم انهما مترادفان
 والثاني في الثاني فاعل يكون ويختص بتقديم الفعل عليه فحل ما بل يندرج عليه ذلك لثلاثة ان استعمل
 في موضعه بدل على ان المراد به الحضرة لا يكون فيه شيء من ادوات المحصر فعلم ان الشبهة موجودة في الاصل
 فقدم المحصر فحل الشبهة في الحال عليه الاصل الثالث انما استعمل في موضعه علم ان اصله هو فخذ او اذ
 المحصر وهو وضع عنما تقدم السند اليه بقيد المحصر فاصل الشبهة على فكرة فحل في الحال عليه الاصل
 وكل من الوجوه الثلاثة في غايه التكلف والتعسف فحل على احد التقديرين وهو ان يكون التنكير
 للتعظيم والمعنى شرا عظيم فحل ودرجته في الخبر وهو عمل برين وجه الاقادة فيها فاقول له كان يكون
 اه ذكرنا اوله للفيلس على ما ذكره المصنفه مواضع وجه الاقادة في الاولين منها اي النجى والدعاء
 هو كونهما موصوفين بمفعولنا عظيم بقرينة ان مقامهما مقام المبالغة وقبل الوصف في الدعاء
 هو قولنا من قبله وبه تكلف وفي الثالث العموم الفرضية وفي الرابع اقادة المحصر اذ قول السابليين عندك
 في قولنا ارجل عندك امراه او ارجل عندك واكثر فقول المجيب جلة في قوة قولنا ارجل لامراه اكثر وفي
 الخامس العموم الواقع وفي السادس والتابع مثل في الاولين فان قولنا فاذا اسد مر في نصفه اي لا
 تقدم خطوره بالسال و قولنا ونجم فداض بغير قولنا بنجر فان حكم الشرح ثم ذكر موضوعه من غير ان
 وجه الاقادة في الاول غرايه ثبوت الخبر للبنداء وفي الثاني هو البند المفهوم من جرته حاجته كما في
 بعيد هذا وهذه لشبه وجوه تكون مع الشبهة لتأنيده في المن والشرح مما يندرج تحتها وفلنكون
 وجوه اخرى ارنفى وجوه الاقادة الى بنف وثلاثين مجا وبطل مرجع الجميع الى الخصيص للتعظيم وقال بعض
 المحققين بذا صحة الاخبار عن النكوة على القابدة لا على ما ذكره من الخصيص للمحتاج توصيفها الى
 هذه التكلفا الزكية الواهية فعلى هذا يجوز ان يكون كوكب يفيض الساعه لحصول القابدة ولا يجوز ان
 يكون جلا فاقول بعد انهم ينبغي ان احوالوا مواضع القابدة الى نفس المتكلم فانه يعلمها بالرجوع
 الى وجدانه من غير نظر فيما ذكره وهذا كلام حق لا شبهة فيه فكان تعرضهم لتلك الوجوه بناء على
 كونها ذات فائدة في الغالب في صدق التميز الشديد في معرفة مواضعها في غير ما لم يذكر ومن تلك
 المواضع على ما ذكره ولعلنا ان اسئلة تلك الوجوه اما غير الخلقة تحت نوع الفعل تحت فواعدها واما الخلقة

اولا

في قولنا اسد

مخدرة فتكون بعض من تلك الوجوه انما هو لبيان القسمين وبعض انواع ماله نوع توفيقا لمواضع الاثارة فقولنا
 احسن بداي على ان يكون مانعاً من وصوله بان يكون موصوفه بمقدار واستفهامه اذ على تقدير كونها
 موصولة كانت معرفة قوله او عامة اي يكون المبتدأ مذكورة عامة وكذا قوله او نالها قول كخرجنا الى
 بالباب قول لفظا اذ لفظا لغاها بمفعلة الفجاء اي وصولا الى دفعه من غير ظهوره بالبال وظهره باعتبار
 خلافه عن مضاف هو الزمان والمكان على خلافه وتغير قولنا خرجنا فاذا اسد بالباب خرجنا
 زمان فحالة لوقية كون الاسد بالباب ومكانها والمفعلة فوصلت زمانا او مكانا فاجاءت فيه عند هذا
 الوصول وقية كون الاسد بالباب فقط اذا استلحق بقولنا وصلنا لا نخرجنا قول سرينا ونجم اه تمامه
 فاضاء فمذبل المحب ان اخفى ضوءه كل شاذف سرينا بالتبني المثل اي سرنا بالبلا ومحبة اسم مفعول من الفعل
 والمراد منه الوجه وضوءه فاعل اخفى وكل مفعوله والشاذف المفعلة قول دون شيء لفظا دون مفعلة خبره
 عما سبقه للاشارة الى كثرة تلك المواضع ولا يبعد ان يكون بمخاطلة دون اي الاضعف باعتبار ان الاثارة
 فيما سبق قد حصلت عند ذكر المبتدأ بنفس المبتدأ او بغيره او بغيره فمفعلة في هذه الوجوه خبره
 بالخبر الاول وبالفريضة الحالية في الثاني ولا خفاء في كونها اضعف مما سبق قول سرينا خبره جازية فانه
 غير مخاطب من اصحابه اهل مجتمع خارج كثيرة وقد كانوا محرومين فساوا لعب الاحياء وجميعهم بكل جازية
 درهم فزادوا عنهم لو كفروا بذلك لكان كفارهم دذاهم كثيرة لا تشع وسعهم لها فقال ذلك يعني كل
 ثم في خبر كل جازية عند الله فالضد بها بكفرة ببل صابة كل جازية قول حاصل يدل على ان لا تنفي
 نوع من الضور لا يفي خسر كما هو المبتدأ من المثل قول وفهم من كلامه عندا عن الخالق ذكر
 الاصل في المبتدأ بشرط ان يكونا اشادة الى ان الحال علة قول كقولنا بنونا اه ما بعد بنوهم انباء الرجال
 الا باعد الفريضة على كون بنونا خير ام قدما لا مبتدأ هو ان المراد تشبيه بنو النبي بالبنين لا بالعكس وفي
 بحث فان قوله بنونا بمعنى الكاشون كبنيان في الاثناس بحاله اذ لم يعلم ان المراد ان الحكم على بنو النبي انسابا
 لكاتبين كبنيان او بالعكس والجواب انه تشبيه المبتدأ والخبر من حيث المعنى فيجعل ما اشبه على معنى الوصف
 الظاهر خبرا والاخر مبتدأ وهذا وقبل هذا البت من باب عكس التشبيه فنونا مبتدأ فلا شاهد في المبتدأ
 لما نحن فيه هذا ما قبل في هذا المقام قول الظان غرض الشاعر من هذا البيت ليس ما فهم من التشبيه
 بل مراده بقوله بنونا بنوهم هو البنون بالواسطة وغرضه ان يقول ان اولادنا اولادنا من حرج الكلام

من الكفارة فاجيب
 علمهم

من مفعلة
 من مفعلة او المرد
 الباء او الالف او السين
 المبتدأ او الماد او الراء بها ما يكون
 تشبيه مفعلة المبتدأ او الماد
 تقديم خبره تشبيه مفعلة المبتدأ
 يعلم من الكلام هذا معنى

[illegible]

في مقام الاعتراض قول بعض عصور ان هذا التفسير لا يفي بالغرض الاول في قوله يخص ايضا من لا يخص
بمعنى الانفراد اي وصف المخصوص على ما ينبغي ان ينافى بالفتح من ذلك بمعنى كون الشيء مخصصا عليه ولم يكن على
التقديرين يتغير قوله في غير لفظ المخصوص بل هو على الاقل عكس المقصود واما لفظ المخصوص في قوله لا يعمل
الا بانجام ضميره الجوزي الى الموصوفين فيخرج على التام نحو ما زيد اكل الا ان ثم وكذا نحو زيد فاما ان لا يقد
لكن الظاهر ان قوله يخص المخصوص لا ينافي دون غيرها وارجح لاحاجته الى هذا الاخراج ولم يبدل اي مخصص
فيه لثلاثتهم انه نفس الجاه المحقق في قول فلا يجوز التقديم اي تقديم المخصوص في المخصص بالابتداء
بقاء الالف مقامه في المخصص بانما بلا شرط قوله وشيئنا قد تقدم المخصوص في مع الالف المخصص بال
في وهل الالف ما قبله في اتيه الالف النصب في محليهم قاله كعب بن زيد وضمير الجمع للاعداد والنحو
مصدق به في الاعتناء واما لم يوههم عكس المقصود لان ما بعد لا يكون مخصصا فيقدم على الاخر او في
وقبل مثل هذا المثال يفيد كل حصي من الجزئية في الاخر فيجوز هذا التقديم خلافا للمفهوم قوله
لان ما صد الكلام الاول ان يقول لان للبنداء صد الكلام لئلا ينافي قوله ولو تركه ولا يرد
عليه ان صدق هذا لا يوجب منع تقديم الخبر نحو ادخول اللام في الخبر المقدم وذلك لان اللام في
الجملة الاسمية الغير المدخولة للنواسخ لا يدخل الالف البنداء. قوله ولو تركه تفهم اه هذا
على التعميم الذي ذكره في لازم الصدور في قول على لازم الصدور فكما هو البناء ومنه لم يفهم هذا
لا يفي مدخول لام الابتداء يمنع الصدور من صدورها فكيف يشبه قوله لازم الصدور لا ينافي في الاسماء
بل لازم الصدور ما كان لازم الصدور بالنسبة الى الاجزاء المستقلة للكلام قوله بنفسه لا يبدل
الصدق بنفسه لنفسه في قول الصدور لا ما كان نفسه على تامة له فلا يتنقض بما وضع مضى اليه
لازم الصدور بنفسه في قول ان يرد المعنى الثاني ويحق بعدم سقوط عن الصدور بالاضافة بناء على ان
المضاف مع المضاف اليه في حكم الكلمة الواحدة قوله وفي من واذا فلفظ في مبتدأ مقبلا الى
الاستفهامية المقضية للصدق وادى مع خبره قوله وقصد غلام رجل لا يفي في صوره
التقديم بتبديل مبتدأ بالبدل غير الضمير المضاف اليه في الخط وبالبديل عن المضاف في اللفظ والخط
لانا نقول ابدال النكرة عن المعرفة غير جائز الا اذا كانت النكرة مخصصة قوله اي على ملائمة
الاولى في اي التفسيرين يتم لفظ ما الوصول بين المبتداء او متعلقة حتى يشمل الصواب

للاضمار قبل الذكر لفظا ونسبة الا وفي ما ذكره النحاة الثاني ان يكون في ملائمة المبتدأ ضمير المخبر ^{محل}
 نحو رجل صاحب غلام ثلثة ان يكون في ملائمة المبتدأ ضمير المخبر نحو في الدار غلام صاحبها
 فيجوز لهذا زيادة توضيح تعليلنا على امتناع توسيط خبر افعال الناقصة وجوبه قوله عادة الضمير
 الى ما خروا الاضمار قبل الذكر ثلثة اقسام الاول ما كان لفظا ونسبة وهو غير جائز الا في الماخول
 التي قد كرهنا في اخرى حيث الفاعل الثاني ما كان بحسب اللفظ فقط الثالث ما كان بحسب اللفظ ونسبة فقط وهما
 جائزان مطلقا ومثالهما نحو في صاحب الدار وفي الدار صاحبها فان قلت الذكر انما ينسب الى اللفظ فاما
 معنى النسبة الى النسبة قلت الذكر مشاؤا للوجود ويجوز بعض الاخر انما هو بوجوه معروفة هاهنا
 ذكر لفظ نسبة الموصي بذكر نفس ذلك اللفظ واخر عن الضمير كان الاضمار من القسم الاول وان ذكرنا بذكر
 بلفظ اخر فمحل على الضمير كان من القسم الثالث والاولى ان يجعل قولنا لفظا ونسبة ضمير النسبة لا
 الاضمار في اي نسبة القبيل الى الذكر لا نسبة الذكر الى مفعوله فلا يحتاج تصحيح المحرك لفظا في المحصور
 فيه عدل بتقديم قوله في الاضافة البيانية المستغنية عن تقدير لفظا الى اللامية المختارة
 ليجز عن المقتضى ان يدغم المصيا قول اوهل لاخصا اي اوقع السامع في غلط هو الاخصا
 في الخبر فانه من الوهم بفتحين بمعنى الغلط لا من الوهم بسكون الهاء بمعنى القوة المعروفة فلا بد من
 ان الاول ان يقول فاذا اخصا قوله من النبياء والخبر اي لا من الخبر وحده كما هو للشباد ومما
 سبقه قوله ولعلنا لا هذا متعلق بقوله ضم على ظهر من كلام الله ولا بعد ان يكون متعلقا بمقد
 تقديمه والمبتدأ الواضح كونه لا لكن الاول في سلفه مؤنث قوله الامتناعية اخذ عن لولا المختصة
 المختصة بالدخول على الاضمار قوله غالبا هذا اما مفعول تقدير موصو اي عنه في غالبا
 منها او بدل بضم قوله بعد لا لكن بتقديمه فاضا والاصل بعد ضم غالبا منها اخذ المضاف واليوصو
 واقسم الوصف مقامها او حال عن المستتر في قوله ضم على اي في القسم الغالبية اشار الى ان الما
 بالغالب الغالب الذي يكون تحت فاعله لا ما صار غالبا لافاعله تضبطه قوله فيمجرد وجود
 المبتدأ الظاهر ان يقول هكذا منهم يمتنع فيجوز انما يجز في نسبة الخبر الوجود الى المبتدأ اه وضم يمتنع لنسبة
 خبر عن الوجود البهارة او بقوله في الاول كما قال في الثلثة وضم يمتنع بانضام المبتدأ بغير الوجود
 عدوله الى ما ذكره هو الاشارة الى الخلاف الواقع في المبتدأ بعد القسم لاول هل له خبر محذوف لا

المستثناة

حاجته الى الخبر والانتفاء الواقع على المبدأ وبعد القسم الثاني في انه ثمة لا بد له من الخبر بدليل
كونه اذا خبر في اللفظ في بعض الصور وهذا ثمة يقو بالثمة الى تقديم الخبر لما وقع بعد القسم الاول قاعدا
لمقدّم والاضل ولا يجزئ بدليل كان كذا والاضرب عندنا ثمة هو هذا القول قول وهو الغالب عرفه ونكو
قوله قبل فيما سبقنا التقديم ذكر الاول وثمة الثاني قول حتم وذلك لان النفي عند فقد الخبرية يوجب
الى وجود ثمة بعده فاذا اريد ذلك اطلق النفي تبدل عليه اذا دل عليه كان ذكره جثا بجا الى اخره
عنه قول اذا دل عليه بل نحو قولك لو كانتم لكنا مؤمنين اي لو لا انتم صددتمونا بقرينة قولك
انتم صددتمونا كذا قولك نحو قولك هذا منكم هذا منكم عن النبي محاطا بالعبارة والحدث هكذا
قوله منكم حديثه ع هذا بالاسلام لهذا منكم كذا بابا وجعلها بابا بين الحديث الجذب والحمد العلم والوثاق
واضافة قوله حديثوا اليه من اضافة الميزة الى الميزة قوله بالاسلام متعلق بالعهد على الاول وبقوله حديث
على المعنى الثالث والمغنى على ما خطر بنا الى ان لم يكن فومك جحد بدا اسلامهم لهذا منكم كذا الثمة
على بابا واحد وينتم لها على بابا بين اي جعلت بابا بها القديم بابا والمنسجى وهو الذي في مقابل بابا
اخو لكن لما كانوا جحد بدا اسلام ولم يستقر بين الحق في قلوبهم خفتان لو خلت ذلك لا تقبلوا
الى كفرهم الاصل والمستجار موضع بالركن اليه بابا بيت فدانشق لدخول فاطمة بنتا سد منة
البيت لولادة على عليه السلام فيه لشرفا لبيتها وللمسبب في كشف من هذا الحديث مورد
الاول فضيلة على عليه السلام على سائر الناس سوى النبي فانه مسئلة بدليل خارج الثاني اشياء
التي باظهارها هذه الفضيلة يجعل الشجاء بابا جحد بدا بطبع الناس باحدا على ذلك لفضيلة
الثالث بعض قوم غابشة على الواجب عدم استعرا بالاسلام في قلوبهم قول نصيب بين اي
يكون المبدأ بنفس فضلة القسم كغيره من العيان بمغنى العيون والقرينة ثمة ان الاول مختص
بالقسم والثاني مختص بغيره قول لم يجز لي تخلفكم هذا لله فانه يشعل فيها كعصا لله لا ضلوع
غير قسم كعصا لله بجل لوفاء به فانه عند استعانه ثمة لا يجب حذف خبره انما والمراد بالحمد العلم
او الشرا قول وكذا يجب الحذف اذا وقع المبدأ لم يقبل اذا وقع الخبر مع ان الظاهر ان قول المصنف بعد
واو قبل الخبر لا للمبدأ فانه الواقع بعد الواو وثمة المبدأ لبطا بين قول نصيب بين في المقيد فانه نص
في كونه قبل المبدأ او طند العلة جعل الظرف الا الى انما قبل المبدأ واما الظرف السابق على النص فلم يجعل

[illegible]

الانسان والاقتصاد كسب ما ينالهم
على انما ايجاب من غير عود الى الماشي
بما ينالهم من غير عود الى الماشي

المشقة الحال هو نفس البند فتح يصلح عقلاً ان كان يقع الحال خالفاً عما كان او بلاه لئلا يقع
 وان يقع خيراً عن البند والملا باجماع الصلاحيين على مذنب تبصره من فلا بد ان هذا الاجماع
 لا يمكن على جميع المذاهب الا بعبارة قولهم بعضه مقطوع سواء كان مقطوعاً لاجل صيرورة افادة معناه من
 المدح او غيره فصد او لاجل عدم صلاحية الحكي للفظان يكون نقاشاً هو له بدل من اللفظ الفعلية
 من اللفظ بفعله للفظ بمعناه المصدوق والظرف متعلق به قولهم ربيع الفهم اي بما يدل على كماله
 المحول على الفهم لو بالفهمية فان قولنا في ذنبه بنفسه محتمل ان يكون محمولاً للفهم غيره كما نقول في ذنبه الفهم
 درهم لعمرو فانها غير النص في البند والفهمية هي هنا قوله لا ضلوق قولهم باشين اي يجيز لك لا
 بلطفين على سواء كانا خبرين لا يخرج نحو زيد هو اسد قولهم من بك ذابت فاله رؤيه ومن شرطية
 ومثل موضوعه وجزم يمكن للضرورة والبش ففتح الباء الموحدة وتشديد الاء المشابهة من قول الكسائي
 الغلظ وفيل طلسان من خر والغلظ من القبط وهو شد الحر ومضيف من الصيف المشته من الشئ
 اي بقي هذا بكيفية في الاوقات الثلاثة قولهم ويجوزاه كما يجوز ذلك على طريق اللفظ والنشر فلا بد ان
 ذكر هذا الحكم من توضيح الواضحات ثم ان كان فريضة عمل بها ولا ضل بطريق اللفظ والنشر المشوش وان
 كان بالبند انما الغبار اكثر من اثنين ولا فريضة بطريق اللفظ والنشر المشوش والمرتب واما انما انما
 الاخبار عن كل من البند اثنى بكل من الخبرين فيكون زيد وعمر وكاشان وشاعران فافهم قولهم خالكونه
اسما جعل قوله اسما مع جموده محالاً لا بد له او عطف بيان لان الاسمية لا يثبت لاسمها قبل الرفع وجعله
 تابعا بهم ذلك قولهم بعضه افام فافهم هذا النفسية تباينها من نفسية الشيء بما يشاد كونه في
 الجزء كفسية الانسان بالقرس بل كفسية زيد بالقرس فافهم قولهم فمنه هذا هو الزاد وقد جعلت
 الفا قولهم الاختر استنبط هذا البند من قرين اسم الاشارة قولهم لشبهه في الاولى ان يوتخو عن النسخ فكا
 نقديهما لتلا بصير مقام الاضمار وبصيرته كمنه لخص الضمونة قولهم بعضه يعني واسم الاسماء
 بطلون في التوامنات والبقاع في غيرها فافهم هذا بقا الله تعالى الباء في دون المستمر لانه من المروءات المتبع
على الله نعم قولهم ماض له مضارع وامر ومصل هذا اشارة الى رد من انكر المصداق للافعال الشانه
 مضارع دون امراء لانه ماض له من الافعال مضارع دون امر ومن الاسماء وصفه ون مصل وهذا
 لم يقل له مضارع ووصفه ون امره مصل قولهم وهو زال فالوزان مصل لزال الشانه وكذا اللوام

وان كان المراد
 خبراً عنه استعمل
 لم يسم له ولا مضرب
 الخبر الواضح خبراً
 خبراً فافهم

قوله وكونك ما هذا بعض من هو هكذا بينك وحلم شاة فويل في وكونك آية عليك بغير
 من التباهة وإياه اما غايد الى البازل والحلم المفهومين من البذل والحلم واما غايد الى فاعلمها
 وتبانه واضح في كائنا حال هذا بعض من هو هكذا وما كل من يبيد البشاشة كائنا حال اذا
 لم يلفك بجد البشاشة فيفتح البنا الموحدة طرفة الوجه والجهد المعين والبلية واضح **قوله** لا
 اجلك هذا بعض من بيت واله الحسن المطر في هو وما بعد هكذا اضيق قد ان لست ان لا معبك
 حتى يعض الغبر من بعض ليجت بلوى غير ان لا يثوثة وان كان بلوى لفته لك بعض فضة اي حكم وفدو الايات
 اطبا والجفن والمغض اسم فاعل والمراد منه اما صاحب لعين او المولى ومن بعض عن الجمل ايرادها
 بعد حتى وفن المون والبلوى كد عوى المساءة والفتى ولا يثوثة اي لا يخرجه وان في وان كان وصلت حلة
 ان من ثا فذ سبب جوابا للسؤال عن عليم المساءة بذلك يعني ان ذلك لا يفي بعض لا مرجح ترك وثبو
 لا الامر بجزية وبسوته **قوله** بن الاسم والفعل لا بين الاسم معول الخبر في لا لا طب للغيش
 الطيب كالفيل اسم في طبية النفس والتعصب بالغين المعجزة والصا المهلة التكد ونقصا الوصول للمرا
 والادكا وفعال من الذكر قبل في المعجزة بالذال المهلة بعد قلب ثا بالذال والمركب التثنية واللبا
قوله وليس سواء اه ما قبله سلة ان جعلت الناس عتا وعنه والناس مفعول قوله سلة وسوا هو
 ليس قدم على اسمه والبناء في واضح قبل فابله الخلاج وقبل التمول اليه هو **قوله** ما وكان الخبر مضافا
 اه وجه المنع لزوم الاضمار قبل الذكور لانه هذا المقام اربع صور الاولى ان يكون الخبر ضمير مفعول
 نحو كان زيد ضاربا الثا ثا ان يكون ملامس الخبر ضمير نفس الاسم نحو كان زيد ضاربا لانه وصفا
 لعلامة الثا ثا ان يكون في نفس الخبر ضمير ملابس الاسم نحو كان اخوه ضارا وضاربا لانه والواجب
 ان يكون في ملامس الخبر ضمير ملابس الاسم نحو كان ضارا لانه او ضاربا لانه او ضاربا لانه
 او ضاربا لانه وقد علم بما مثلنا ان الاقسام تسعة يمكن في بعضها رفع الاضمار قبل الذكر بيا خبر المجمع و
 بعض اخر ولا يخفى عليك ان الاضمار قبل الذكر في حيث للفظ فظ لا من حيث الاربعة ولا محذور في
 بصير ما غاير التقديم ولهذا لم يجعل ذلك موجبا للتقديم المبتدأ على الخبر في بحث تقديم المبتدأ **قوله**
 بان كان الاسم مضافا الى اخوه وجه لوجوه ووم الاضمار قبل الذكر لفظا وروية وهو مثل ما سبق في
 الصور والافسام والشرط الاني القسم الاول فانه غير منصور فيها لكن هذا الوجه محفوظ عن المناقشة

يا اسما

غاضر

ولا بين الاسم
 ومفعول الاسم نحو كان هذا
 في مدحها بان يجوز ان كان
 الضارب قايما زيدا من قوله

هنا

ودخل في تعريفنا لهما ولا يترتب عليه بعد هذا التخيير خروج الناقص المحذوف خبره عن تعريفه ونحوه
 في تعريفنا لهما لان المقدار المذكور غير المرفوع بالمرفوع لان العامل طالب المعنى لا الاعراب لهما الا
 الاعراب كالقبض على ذلك قوله واما زال الله من صحتها اه هذا موضوع لعقد ان الشئ قد
 صفته ذلك لعقد بوث صفة الشئ لنفس هذا الشئ على ما س كان قوله ربما كان اياهم اه اوله
 هذا جوف حولي وبنام الفنا قد يجد حقا التشبيح جمع فقد كبر في الفار سببه خاد يشتمل جمع
 اليه بالواو والنون خلافا للقباس والهاج كخطار من الغز من الهدى جاوه هو مشبه الشيخ قاله الفخر
 في مدح قوم باتهم بنفقتون بالليل واصدبهم ولا ينامون عن نزل بهم بسبب اعطاء العطينه
 بالنار ليرتفع عودهم على ذلك وعود فلان يغير الشئ عانه وفيه هجا به جريه ضمما للجمع يعود الى
 رطبه المراد بالعطينه بوجوبه رغبه انهم اي هط جريه كالفنا قد ساءرون في الليل حول بيوتهم با
 لعود بسبب كانا بوجوبه عودهم على ذلك والعنف قد خسر بالمثل في السبب بالليل قوله برباشه
 الكلام الاثناء جمع ثنه وهو جعل الشئ اثنين ثم اطلق على المجبول كذا المراد بالاشياء الاجزاء قوله
 انت تكون ما جد تبيل ما بعد اذانهم شمال بليل قال ابن عجل ابراهيم طاليت هي روضة التبيل من
 التبيل بضم الهمزة الفصل وكذا النبالة كالشرفه وشمال كجند وكثيرا ما يهتد بالالف فيج نفوح مرجا
 القبل لكائن في هذه نبات النعش وقد يطلق بالالف على نفس تلك الجهة واما بكسر الشين في مقابل
 البهيم والبليل المبلول والتبيل على زبانه تكون دفع الما جد هو له على كان المسوقة العرب
 اوله جيا دينا بي بكونا على الجيا جمع جواد وهو الفرس القدير ولسا على صله نلسا على من التهم وهو
 العلو والمسوقة للنبيل التي جعلت عليها علامه ونكرت في المرحى والعرب كفتال العربيه قوله ما
 اصبح ابرد ها اه لا يخفى ما في زياده اصبح في قوله ما ابرد ها وزياده امس في قوله ما ادا ها فامس
 قوله ر وحده اي لا منضم مع عوض عما حذف كانه صورة حذف كان وحدها كما بان في بعض
 هنا قوله المرء مجزى بعله في بعض الكتب لئلا يجرى بكون باعمالهم وفيه هذا حديث قوله ان
 فخر ونامان شرافته في كل من الفخرين اربعة اوجه نصيب الخرج اول وضع الشانه وبالعكس
 نصيبها ورفعهما والاول اقوى لخصوصه كونه الخذف وانحاء الاسم وحذف الخيرة فانه ضعيف كما
 والثاني اضعف لاشماله على كلا الامرين والاخبار ان موستان لاشمال كل منهما على احد الامر الاول

واما قوله
 مضارعه ر
 يعني امر الله
 وهو م

فقه

وہی

میں نے

على الاول والثاني على الثاني قول لا بامر الدهر ما بعده جنوده ضايف غمها السهل والجبل ليغنى
الظلم والسهل الارض المشوكة الجبل المراد بالدهر حوادثه وغدرا منه قول من ليس شولة هذا مصر
هكذا من ليس شولة فالى ان لا لها واما جند هذا المصروع وهو جنائسه سيبويه جرح جرح ولد مخفف
لكن وشولة بفتح الشين مصاشا لثالث النامة بذنبها اى دفعه للضيق قال سيبويه القدير كانت شولة
وفى ثالث شولة وقبل الشول جمع شائلة على غير القياس وهى النافذة الى جفائنها وادفع ضرتها
واى عليه من اجها سبعة اثمانه اشهر فانداء ككرام مصداق لثالث النامة اى جعلت ولدها عفيفا
وهذا مثل بيتل بن العرب قول اى ان كان في علمه تدل الخبر ظر فالا كالا سم ومقدما لان اسمه نكرة مختصة
للاختصاص لعلك تقول فله عطف ههنا ثلثة احاد ويدر بعنا حرف فيكون نظويلا لا اختصا قول
جوابه يظهر بالذمة قول لم ابا خراشده ما بعده فان قومي لم ياكلهم الضبع فانه عباس بن موسى
السلمي وهو من الموافقة ظهورا ثم ابا خراشده نادى بخذ الكذا والنفر بفتح النون والقاء العسكو
والقوم وقبل القاء في فان زائدة وقبل ذابطة لما بعده ابياس المستفاد من السابق لان الغيرة تلبه
با ابا خراشده از كنت كبة القوم فان قومي معروفون نراكلهم الضبع اى المستجد من القلذو
الضعف والجند الخطا وقبل المراد به جوانيتهم بالفارسية قول لم بالسكون قبل الحاجة الى هذا
التعديد لان قوله لم يلد ساكنه مستلزم لذلك قول كان هذا القبيد لان الاتصال بالشئ خفيفة
انما هو بحركة الاخرى الضمير الياء والفاعل كجزء اخير للفعل لانها كالكلية الواحدة فاعية اتصال الشئ
بالفعل بالنسبة اليه المتصل به بحمل الحركة والتسكون كقضى باو لبض باز يدافع هذا الاستلزام بل
قول المشبهان ليس في افاذه النفي والدخول على المبتداء والخبر والعمل والاولان على المشا
قول لم اعمال ليس لم يفعل اعمال كان مع ان الباب مفتوحا لى اشعارا بانها تعمل المشاهير باليسر فما ذكر
وهو اما من فوع على الابتدائية وما بعده خبره والتقدير اعمال ليس عملها اعمالا مثله واما منضو
على كونه مصداق الحدو ونفسه المذكور او على كونه بمعنى العمل به مفعولا ثانيا لما بعده وقد لفظا من
قوة بفتح الهاء جمع العمل جمعا منطقيما رتبة الرفع والنصب وجر خطا واضع قول لم هو وضع اللفظ
الخبر مطر سواء قدم الرفع على المنصوب واخر ولهذا احتاج المصنف الى قوله مع بقا النفي وتركيب كذا
قبل اشارة الى انها عملت فسمي اعمال ليس هو رفع الاسم ونصب الخبر دون القسم الاخرى من اعمال وهو

نصب الخبر ورفع الاسم في قوله فقد زبادة ان حرفا غير وفقد زبادة ان معهما وهذا اشارة الى ان الخبر
دون متعلقا بقوله لعلنا على ان يكون المراد ان ما عملنا اعمالا ليس وان النافعة له يعمل اعمالا والمراد بان
لزيادة النافعة في الوجود في ضمن الاستئمال على المعنى وفي ضمن الخلو عنه وعلى الثاني تجسده بالنافعة
ما عباد اصل وضعها وعلى التقديرين قصد تأكيد النفي اما بالمطابقة او بالالتزام فول ما ان انتم
ذهب هذا بعض من يثبت هو هكذا ينبغي غلانه ما ان انتم ذهبتم بذهبكم فيكون انتم الخ فثبت غلانه بانفسه
المعجز من يروج وهو محقق من العرب هو منادى بجذبت حرف النداء وما نافية والذباب يفتح الدال بالفتح
وفتح الهاء معرف والصريف الفضة الخرفنا السفال وهو ما يعمل من العمل من انظر فيه ويطلع بالنار ليس
لكم عزة بل انتم خبرون كالحرف في قوله مع بقا التي المراد به بقا ومنه الملاحظة لان النافعة لا في غيره
لأنه ان الذهن بعد ذكر النفي وقبل ذكر الخبر لاحظ نفي خبره عن الاسم فاذا ذكر الخبر بدون الاستثناء يعني
ذلك المحفوظ بحاله واذا ذكر معه انتقص قوله وعدم انتفاضه بالانفس لبقاء النفي واشارة الى ان
المراد بالبقاء ليس مطلق البقاء بل ما ضمن عدم الانتفاض بالاستثناء فلا يخرج عنه الاستثناء بغير نحو ما
نجدته ثم كلا وقبل فلا يخرج عنه ما زيد لا قائم اقول المراد من هذا المثال نفي نفي القيد عن عرف بد لا نفي
القيد وهو غير منتقض بوجه حتى يحتاج الى ادخال فول ورفع اسم نفي الاسم الخبر في هذا
لبشمل الكلام على حسن الابهام وقبل تقدير الاول للاختراع عن الفعل المعطوف فان لفظة قد بوجوب
العطف بغير هذين الحرفين نحو ما زيد قائما ويكفي وقد لا يوجد في العطف بهما نحو ما فعلك ضربك
ان تفعل او لكن ان تفعل وما زيد قائما بل لم يضر في قوله ذلك الرفع يعني ان مقبول قوله الزم ليس
الرفع بما بل مطلق لان رضى بالابتداء في قوله وقال البنا الزا بده لما يمكن ان ينوهم ان البنا الزا بده ليست
بكلمة لكونها خالية عن المعنى مع ان العامل للفظ بجبار يكون كلمة اشار الى رضى بانها حروف لانها موضوعة
في الاصل للمعنى وهذا القيد كان لكونها كلمة فول نحو لا دوشفا غدا هذا من ينسب هكذا وكر في شفا
يوم لا دوشفا عن معر فنبلا عريو ادب فارب قاله سواد بن فارب وقد ادى النبي صلى الله عليه وسلم في المنام فاسلم
حين كونه غائبا عن النبي صلى الله عليه وسلم فذبح في المذينة فحاطب بفضيلة هذا البيت لفعل شق نواه
التم وهو مفعول لغن بفقد فضاله قد سرفيل فالله نعو ولا يظلمون فنبلا له يوم لا دوشفا عنه
منعيا كسواد بن فارب قد سرفيل فول لم اكن باعلاهم هذا من ينسب هو هكذا اذا ما لا يترك الزا لم

رفع

النبي

اسم
فان صداه نمر

اكن باعجلهم اذا جشع القوم اجعل فاله شقرا لازدي مدح مجبول واجشع بالجمع الشين المجزأ من الناس على
 الاكل والبله واضع قول لا التباينة لا المتباه بها فالقيد للاشارة عن المنها بالعاطفة والزاد قوله
 فلا شية على الارض اه هذا من باب هو هكذا انخر لا شية على الارض بافبا ولا وزنها فضا الله ابا فغير بالبحر
 المحلة والزاد المجزأ من فعل مستوفى من الغراء وهو الصبر للنسبة اى اصطر على نوايب الدهر اذ لا شية من الخن
 والفرج بافبا على الارض والوزن فحين البيا له ولا يلجا وافبا تم اخذ الله بحم لا ردة لا يبدل بالجمع
 ولا يغير فلا بد من الصبر فمروه انا بافبا اه هذا من باب هو مع ما قبله هكذا بدت فعل زى وتولنا
 فغيرها تولت وبفت حاجتي فواد باو حن سواد القلب انا باعبا سواها ولا يجهها شراخيا فاله علة
 فبس قوله بدناى ظهر المحبوبة وفعل فعل زى قد اى مثل فعل واجب عاشقة الود الهبة فلنا طمعا
 طمعة وصلاها تولناى اعرضت عنه وبفت بلسد بد الفاف من البقية له لم تضر حاجته وانتهى فوا
 كما كان وحل سواد القلب اى ففت سواد القلب به جته وعشفه فان القوم مضى من السواد
 وكذا السواد بغير سواد بطلق وبراد بالشق والباغى الطالب والمراخى المتكاهل في الامر وقلم
 مثل فتم البهت الاول من قال لهذا طمعة بالنسبة وصلها وبعدا نظراى اعرضت تولت كما ابرفت فوا
 عطا شاعما من فلما داوها افست وبجك فولد ابرفت اى اظهر البرق والغمامة التحارب فاشعناى ففت
 وكذا قوله بخت قوله فان ابن فبس لا يراى هذا من باب هو هكذا بابوس الحرب اليه ترك اذا هط واسراج
 مرجح عن نيلها فان ابن فبس لا يراى البوس يضم اليه الموحدة الخمانية الشدة والضر والمغنى بابوس
 للحرب كذا في احصى فذا وفنت ففاعل ترك اما ففت فبضه فابدا الى الحرب اى اهاط مفعول اى سقطت
 الاراهط اى فتلهم واما الاراهط والمفعول محذوف عما بد الى الحرب اى تركها الاراهط ولم تخلوها
 وبالحلة هذا القول كتابه عن شدة الحرب اراهاط جمع هط وهو الطائفة من الناس ومن فاعل اسراج نيران
 جمع نار وضميرها للحرب البراح الزوال وقوله فان ابن فبس جزء المفرد ونقذير فاذا اسراج من عرض عن
 يراها فان فبس لا يزال عن الحرب لا يبعد ان يكون اسراج ضمير عما بد الى النار المفهوم من نقذير يكون
 الاراهط فاعلا ومن شرطها وموصولة او موصوفة مبتدأ وقوله فان ابن فبس جزاء وخبره والنقد
 من عرض عن نيران الحرب فليعلم ان ابن فبس لا يراى الى عما قوله لى سوتى في هذا التفسير شارحان لا
 ان يصبغة المضاع من الولي بصبغة الماضي من التوالى الثانية ان معناه المراد منها هو النص لا وفوج البتة

وفهم كفسر اسم قبيلة وتصغر من الظاهر فإضافات أي كثر مثل هذه القبيلة فادفهم فمشتا
وبصغر من من راجع قوله عليه الكوب الذي آه قاله هذين بن خشر العندري والمعنى واضح قوله قدما
من طول إلى أن يمتد ما قبله رجع عفاه الدهر طولا فالتحق الراجح كجبال المنزل وعفاه أي دسسه قبله و
المراة من منزل الجبب التي في القدم والبلي بكسر الباء الموحدة الخناينة مفضو الانداس وبصح أي صيد
اثره من وجه الأرض بالمرف قوله اخضت بان جعل المراد بالاختصاص فبهنا اما الانفراد ومبته
على القلب قوله ولو سئل الناس اه المعنى ان يجعل الناس من ثبته لو سئل عنهم ثواب لغربوا وان
بصير ملولين من ذلك السؤال وبعوا من عطائه اذا قبل اعطوا الثواب قوله لو شك من قرأه قاله
امنه ابن لبي الضلع والمبنة الموت والغرائث بالغين المعجزة ونشد يد الراء المهمل الغفلان وبواضها
أي يدركها قوله كوي القلب اه اخره حين قال الوشاة هند فمضوا قاله كليلة البريحي والجوشاة العش
وبد وبلى بد صفاق لشدة حره والعش والوشاة جمع واشة وهو التهام وهند محبوبته ويجوز
عدم صفة توجب قوله وفذكرنا عناقها اه ما قبله قد حدث عروته للتدبير في الثرى ليعظم من
بلد نفوسا ونمعا سفاها ذو والاحلام بجلاء على الظاء قاله ابوزيد الاسدي والمراد بالعرف عروق
الاتجار والبنائن والندى بفتح النون مفعولا الرطوبة القليلة تفتح لها بالفارسية ثم لاخذ
الندى والمضن الفارسية مكبدن والآثر الزاب والاحلام العفول والتجل بكسر التين المهمل وشكو
الجلم الذل وقوله على الظاء أي العطش موضع الحال عن مفعول سفاها ونقطعا اصله تنقطع أي
انقطعت من البدر الحاصل من شدة العطش قوله وهو غريب يلبس له صيغة سوا المفرد الغائبين
الماء فيكون كالتبريد كونه بلا قبيلة وعيشة قوله فوشكة ارضنا اه اخره خلافا لاندس حوشا
ببا با قاله ابوسهم الهذلي فوشكة اما نابت صاب توشك او جى مقدم واسم مسته في وارضنا مبدا
مؤخر وخلاف بمخه بعد كما قال التذرع خلاف قول الله لا ينسجعه الموتور وحوشا حاله مخه متوحش
هو جمع وحش يقال بلد وحش بفتح الباء المشاة الخناينة وبعد الباء الموحدة بمخه الخناينة
بالفاء أي لا بالفاء قوله اما من تعدي أي من تعديهم المصنوع هذا البيت الفتح على الكسرة قوله
شهرتاي لشدة الفزاة بدو وشهرة مخضه فاولوة الخفيف قوله في كونها اذا فذاه الوجه الاولان
هما المتأخر يطلق الفعل الثالث بالافعال الناحية والآخران بالافعال الماضية انما يمكن ان يكون في

البعض مشايخه غير الافعال الماضية والمراد بالمشيئة في الآخر كون الفعل صاحب تلك الحروف سواء
 كان الكل أصلاً كالثاني أو البعض ابتداءً كالتخاسع ومطلقاً كالربا على فلا يرد عليك بهذا الوجه غايته
 أن الفعل الخماسي المجزئ غير موجود لكن لا يخفى عليك أن هذا الوجه غير الضعيف إلا إذا ضم إليه الوجه الثاني
 عليه يجعل المركب جمعاً آخر وبطل المراد بقوله كعدد الافعال عند صنع الافعال إلى اثني عشر فإن جمع
 الثلاثة والأربعة والخمسة اثني عشر كعدد صنع الافعال وقبل المشيئة في الآخر فعل الماضي والأمر والمراد
 بالعدد الافعال عدسها مضمناً إلى وزن غنها فقط وبتين المركبتين غيرهما كالفاعل ونون البناء
 قول إذا كانتا التاكيد والتخييف فبذل المكسوة نباد كولا حزان عما كان اسماً بكونه مصدراً منصوباً
 مضافاً بمحضه لا بتين ومراد به لفظاً واحداً للجواب كما قبل وفعل مستعمل بنفسه فسام هي كونه كعين
 ماضياً معلوماً أو مجهولاً أو امرأ من أن يغيره قبل وقرب وكجيب كالحاء ماضياً مجهولاً وأمر من الاثنين أو
 كتر من واحد يغيره وعد كونه مركباً من أن الماضية وإنا نحققاً بالخذف والادغام وجهلاً بآدي غير اقسام
 أخرى كونه كعدن وإعلم امرأ ولكن بجذف الحزبان مخفياً موكداً بالنون وكونه مركباً من امرأ كعج وبن
 واني وبندان المفتوحين كما ذكرنا لاختلافه عن براديه للفظ وعن كونه فعلاً بآدي غير اقسام هي كونه ماضياً
 أو امرأ مفرداً أو جمعاً مؤنثاً مخفياً وضعه في الوجود المحرراً لآدي غير الباقية للاختلاف عن براديه باللفظ
 عن كونه كان مركباً من الكاف وان وعركونه وكون فعل كدسج وعركون لكن كضاد بزوع كونه امرأ مؤنثاً
 موكداً بالنون قوله ولعل فيها أحد عشر لغة الأولى والثانية باللام والعين المهملة والوجه واللام
 المشددة الثالثة والرابعة كذلك لكن بالنون المشددة الخامسة والسادسة بالراء المهملة والعين المهملة
 أو الجيم والنون المشددة السابعة والثامنة بالعين المهملة واللام المشددة أو النون المشددة التاسعة
 باللام والعين المهملة واللام المشددة والياء العاشرة باللام والهمزة والنون المشددة الحادية عشر
 بالهمزة المفتوحة والنون المشددة قوله لم يستمد صد اللام فلتوقيت أو للخليل المحو وإن كان المصد
 بمحضه الماشي والخيل كان بمحضه المستعمل في له وقد اضمح عن ذلك السواء كشفنا الفناع عن
 أي بيته وإدخاله في لفظ سوك غير في في في الأبتداء في مكان ما يندء به الكلام وهو الكلمة
 من الكلام لا مكان ما يندء به الكلمة وهو الحرف الأول منها أو ما في حكمه فلا يرد عليه جواب لكثرة
 نحو ذلك ضار وواقع لأن ان وقعت ابتداء ما يستدرك الكلمة المصد وذلك لأن الأبتداء والانهاء

اتما ينسب المركب لنسبة الجزاءة الاولى لا الثانية ثم اعلم ان السجل الابتدائي في كلام المص على اعم
 من المجبني والحكم لبشمل ما بعد حيث اذا ونحوها فقولته وفي يده صلة بضمير عطف الخاص على العام و
 اعلم ان حيث اذا ونحوها لما كانت لازمة لاضافة الى الجملة فلم يأتوا بعدها بالمفرد فلم يكن ان الواضع
 في ابتداء ما نضاف اليه ابتداء للكلمة بل للكلام فاقدم قوله ونحوها الذي هو الظرف اما متعلق بقوله
 فاضل وبمفعول على ان يكون خبرا عن جملة ان بناء على كونها في موضع مبتدأ او على ان يكون جملة ان فلا
 للظرف الظمان المراد بهما هو التركيب الماخذه الظمان المراد بالاول في قوله فان لم يقع في الاول الاول
 اللفظ والربط مع الالفاظ فقط والفرق بين التركيبين الاول والاخير ان الماخذه على الاول ان الفضيلة
 الماخذه يكونان في ظنة ثابتة لهذا الشخص وعلى الاخير ان الفضيلة الثانية له خاصة في ظنة وبينهما فرق قوله
 لم يكره لهماح ووضعت في ابتداء الكلمة الحكمة لا الكلام وقوله اكسها اشارت بنا خبر تقدير عن الظرف
 الى ان قوله حيث جملة مستأنفة لا معطوفة لان شيئا العطف ان يقول بديل لفظان هي اوتاك كما
 وجد الذوق انسابهم ولا ينبغي ان يكون معطوفا على قوله في الابتداء ولا على قولنا اذا وقعت
 المفرد في كلامه كما يظهر من حيث التامل واما جعل المص مستأنفة متميزة بين واجب كسر و بين واجب
 الكسر لم يطره لكن لا بد من علم هذا على ان المبتدأ في المتن على الاعم كما فعل ذلك لان ما بعدا فاجب لكسرا
 مطلقا وقوله اي مؤنثا نفسية بجملة ان لا تخبرها فاضطوا الا وجب ان يكون المفسر مفعولا لا بقر ان
 المكسوة لا بغير الجملة فكيف يجمع هذا التفسير فليكن لا تخبرها الى المصداق انا لا تخبرها الى المفرد اصر بشهد
 بذلك وفوقها خبرا عن اسم الذات وصفها مع ان محل الخبر والصفة اثنا هو الاضراء فاقدم قوله
 بعدا ذاتا فجاء اه هذا الحكم مخالف لما سبق من الله والمص في اذا واقتسم يمكن دفع الخلاف بوجهين
 الاول ان الحكم بوجوب الكسرة بالذهبها وهو المذهب الثاني والحكم بالجوابين بالذهب لنادر وذلك
 قال بوجهين نفي الثاني ان الاول فيما اذا كان في رتبة تدل على ان جملة ان كل الجواب المضاف اليه لا جزء
 والثاني فيما لم تكن تلك الرتبة بل يحمل ان تكون كلاما وجزءا الما ذكر وبؤيد ذلك الوجه ممكنة كونه
 الى جواب لضمير قبل في الدعاء ان الاول فيما كان مع اللام والثاني فيما كان بدونها وينافى مثال الله
 للاول بلا لام وقبل الاول فيما ذكر فعل الضمير الثاني فيما حذو ولا يخفى عليك ان الحذف في الذكر لا يصح
 منشأين للحكمين المذكورين قوله لا لام بعده الظمان ان يكون قبل الضمير فيحمل ان يكون قبل الكل فاق

والضم فان اللام يدخل على الخبر لكونه خيلا لان لا يكون ما بعدنا الفجائية خطية فان ما بعدنا الفجائية
غير صالح لدخول اللام فيه قوله بوجهين نهي لكن مع ترجيح الكسر على الفتح لاستثناء عن التقدير قوله
بطر اي يجوز على السواء وذلك لاستثناء كل من الوجهين عن التقدير قوله فلا منشأ لهما ولا سواء
اقوله واعلم ان شيلما ونركا قبل المراد بالنسب السلام على الناس وقبل تحويل الامور اليهم ولو لا الضر
لوجب ان يقول سواء ارفق فيه قوله ام الخليل آه اخوه ونص من اللكم بظلم الوقت فانه روية والخليل كجمل
بالحاء والتسين المهملة في شهر لافانته ومن اللبدل وبظلم الوقت اي بظلم عظم الوقت قوله ولكن من
جها آه اقله بل وموت في حب ليل عواذل والعواذل اللامات والعبد من عبادة العشق نذاهد وكس
اي من حيث المكسور قوله ان الخلافة آه اللهم بالذال المهملة من لضمه اي الخفاضة والتحليل مع
خلفه وظرف كفعل جمع ظرف وما في لهما استغناء بينه والمعنى ان الخلافة بعد ذلك خلفا لخلفه مخففة مع
ان بعض الخلفاء الذين بعدهم خلافتهم فيلسوا احقر من الخلفاء عصرهم ولكنهم بالنسبة الى ذلك الخلفاء
مخفرون قوله في احد الجزئين اي الجزئين من الكلام الذي هو مجموع هذا البيت والظم ان يكون الظرف
متعلقا بالتقدم ولا يبعد ان يكون في موضع الحال عيان بل هذا احسن قوله ووصلنا آه وصل
ما بان المكسوة والمفوضة مفيد للخصي الاقل لفصل الموصوف على الصفة والثاني للعكس فداجمع لك
ان في قوله فلما انا بشر مثلكم يوحى اليها الحكم اله واحد كذا في الفاموس قوله اما لينا و
لهذا لا لبث شبه بالفعل اخواتنا تقدم في بحثونا الوفاية قوله فالت لال لينا آه فالت لالنا بنة
التي في لال لينا واحدة وقد رانا فواج حمام بطر في الهواء فعلة هاني حال الطيران وكسنا و
مستن فتمت ان تكون لها حمام بعد تلك الخانات ونصفها مع حمامة نفسها لتضيق دحاماها ما ف
في البيت بهضم مع واو بعد الواو وقد يعنى حبك بشبه بهذا حكاية مصنوعة مشبهة على وهي تفتح
جاءت الى فوج قليل من الحمام فعالت استهزاء بقله عدد هق السلام عليك انيها الحمام اللاية عدد
هق ماة فقلن في جوابها لا نسهر في بقلتنا فان عددنا عدد نوز يد عليه مثل ونصفه ربعه معك
صادمات وهذا من اسئل الناس بعضهم عن بعض ان ما ذا عدد هم فاجبوا بانه سته وثلثون وقد
نظم هذا باللغة العجينة هكذا جمع ما ذا طعنة فلت من چونك ما اهلهم بجدي ميسوم ما و
ما ونصف ونصف نصف چون نواخل ميسوم ميسوم قوله وقبل على علمها مع اسمها فان

قبل

فصل سوم از کتاب الامان و الحفظ و
على وجهين الاول و الثاني
مخوف می باشد و اولین و دومین
مستقله مخوف تقدیر است
هم ابتدای سوره و التوحید
فقد اختلفت بین
و در سوره و احقره
که استفاد از کلام نمیشود
الافضل ۲۲

24

المهمة كجسدي بعضه رجليه عن النعل وضده قوله فتعمل والمراد بالاول الغفل وبالثاني الاغنياء والثاني
 قوله بانك تبسح اه ما قبله لقد علم الضيف والمربوفا اذا اغترفت وهبت شمس الا فانه جنوبا تحت عرش
 الكلب المقل من فقد وفوقه واه واغتر كما هو من الغيا وفا على عتب يعود الى الرجح باعتربا وحضوة في الذهب وثما
 بفتح السين تميز لا بعد ان يكون هي فاعلا للفعل عدل الى الضيف وورد والغيا المطر والمرج كثر النبات
 التمايل وكسر التاء الثلاثة الغيا للنبات واغتر الاقنى وهبت لشمس كانه كتابة عن حشد الليل الموقب
 ابدى الناس من حبيل لوز في الاعلى قوله والخامسة من غضب الله على فرسان مخففة وعصم
 فعلا والله بالرفع فاعلا له وفلذ ان بالشد بد وعصم من صدام مضافا الى الفاعل قوله علوا ان
 يؤملون فجاء واخره قبل ان يسالوا باعظم سؤل يؤملون بصيغة المجهول من التاميل وهو الرجاء وجاء واس
 الجود اى الكرم والتخاء له جاء واما المال وبعظم سؤل ويستلوا ايضا محمول وسؤل بالهمزة كفعل بمعنى
 السؤل قوله ويوما فاما بوجر مقلهم وبوما اما بالنصب عطفا من البيا السابق او بالجر على ان يكون
 الواو بمعنى رقبه فوافينا من الموافاة اى المقابلة بالخروج والاحسان وهى بصيغة المؤنث وفا عليها غايد الى
 المرة المعلومة من الايات السابقة عليه لان فاعل هذا القول على بن ابي بكر الشكرى في مدح امرته والباء
 بوجه اللعوبة او بمعنى مع والمفتم بضم الميم وفتح الفاف وتشديد السين المهملة بمعنى الحسن من الفساد اى الحش
 ونطوا الى جبل وادوا سم فاعل من ادوا على غير الخبر اى صاذا ورون والتسلم بفتح السين جمع سلمة وهى شجرة
 الغضاة قوله واسمها مستر اى غايد الى المرة المذكورة قوله والاولى النعير لم يقبل والقولان
 مطابقة معقول الاسم للشيء غير لازمة قوله واما اعلمنا اعلمنا نفا فبجملها اعمالها ولا التما
 قوله ولم يعمل اى فاعل العمل كل من الاسم والخبر ثلثة افعال فجميع افعالها فاعلمنا فاعلمنا فاعلمنا
 بليست زوم واحد منها الابد ابطال الثمانية الاخر وغايد ما بطله كلام النملة منها رضمها وجرها وج
 الاول وفتح الثانية اقول ظهورا عربا بغير لا انما يكون اذا كان خبرها ملفوظا معربا بالاغراب اللفظي مع
 ندرته مما يمكن ان يعمل على كونه من عمل غير لا فلم يصلح اعراب خبرها للفرقة على عملها ففي اسمها حكاية ذلك
 وخالد كذا ذكره الله واما رفع خبرها فبعلم من خارج ولما كان المراد اشعار نفس الكلام على عمل لا ولو في الجملة
 فلم يصلح رفع خبرها المعلوم من خارج لان بصيرته علة لذلك فلا يعود الاغراض المذكور قوله الا لا
 من سبيل اه هذا من بين هو هكذا فقام بوزن النام عنهما بسبيل لا من سبيل الى هند يندد بالذال

المجزأى يدفع والضمير المحرور للبحر والالتفات إلى البنية واضح قوله حملها عليها لتعيل لجعل عمل ان هو
 مجموع نصيب الاسم ورفع الخبر ثانيا للاداء والتعيل السابق انما هو نصيب الاسم كما ذكرنا فلا بد من علمه انه ذكرنا
 واحد عليين مستقلين مع انه محال نعم يرد عليه ان الحمل يصلح ان يقع على كل واحد من الجزئين ولا حاجة
 الى جعل العلة السابعة على واحد الجزئين فالاولى ان يقال ان جعل الحمل على التسمية عمل لا يعمل ان يخص
 دون سابا وخوانه ودون عمل الحروف المشبهة بالفعل مط قوله لا هذا لنا كبداء ان كان ذكر الاشياء والى
 مفصلا بالذات فالحمل على النقيض وان كان ذكرها مفصلا بالبيع فالحمل على التظير قوله وركب المفرد
 او قل فيه لا جعل ولا نقل لا من جعل كما هو اصله والمراد بالتركيب مثل المنفصلين وهذا وان تحقق فيها كان
 مضافا وشبهها به لكن لما عارضه الاضافة وشبهها فمضافا رجع الاسم الى اصل الذي هو الاعراب في
 الاظهر لهم ارادوا بالتركيب حذف من الزائدة وجعل مجموع كلام اسم موضوعا لمجموع معنيهما من غير ان
 يكون دلالة كل منهما على معناه مفصلا نظير الجواب الناطق اذا وضع لشخص انسان والتركيب هذا المعنى لا
 يتحقق في المضاف وشبهه الا انما جعل اكثر من كلمتين كالكلية الواحدة قوله والمراد به هي هنا اه دفع
 فديهم من كلام المصنف اجماع الغيظين هو لئلا تضمنه معنى من الجنبية الى التاكيد بالعجز من مجموع
 النفي في النفي وعدم عموم الاثبات في مثبت والمراد بالمخالفات في وجه تضمنه لتلك الفاظ بل هو لفظ
 من بعض الواضع كالبيت السابق ويشل كون جملة لا جوابا عن سؤال مفيد مشتمل على لفظ من فان
 الجواب ينبغي ان يطابق السؤال ثم ان هذا الكلام لتعيل للبناء واما وجه كونه على الفتح فهو التحق وقيل
 لتعيل للتركيب على ان يكون قوله وركب مجزا عن غير تركيبه بعد قوله من المنكرو اشار الى ان الال
 في الثاني ليس للاستغناء بل ليشتمل المعطوب بل انكروا ولا فيه بل كل تابع لاسم لا ولا لهذا الذكر في حق بلوزم
 اختصاص الحكم بقوله لا حول ولا قوة الا بالله بل لهذا الذهب وهو يتغير بغيره اي من مثال المنكرو
 في بعض البعض والمراد من الثاني التابع ما خذ من اطلاقهم التواتر على التتابع ولا بد على السمع ان المنكرو
 نفس لا اسم ولا وجه الحكم عليه بما ذكره قوله لا ام الى ام ما قبله هذا وجدك الصغابينة ومن هذا
 الفصيد هذا البيت واذا تكون كونه في دعوى طها واذا لجاس الجبس يدعى جندب قبله لا ضمير في ضمير ولا في
 متهم بجندب كان جندب لجعل في ابيهم من ضمير فان نفى ذلك وقال الفصيد الى بعض منها ما ذكرنا وما الكو
 المحرر لفظا تكون نامة وادعى ويدعى بصيغة الجواب والحبس بالحاء والسين المملتين بينهما الباء المتناهية الخبائية

حيث

الضمير في

الثاني

والرابع

ثم يخلط اسم ولفظ وهذا مبني على ما يشاهد في العمل المعلوم سابقا وقوله وجدكم فيه والمصنف يفتح الصا المهملة
الثانية والظهور ان خبر البند وقوله وان كان في وان كان هذا العمل فاضا حوله وذلك على افعال المشابهة او
لرفع ما بعده لا لثابت عند تركيبه لا لى خبره كما لا يخفى ما ذكره الله والثالث ان يكون لا الثانية فائدة وتعطف
ثابته على المحل البعيد لا سم الاصل والرابع الخامس ان يكون لا الثانية ملغاة اي مملوكة عن العلم وذلك في
بعض ما بعد في محل المجموع او على المحل البعيد لا سم الاصل فاما في الثالث الاخرى لا الثانية فائدة ما الثاني
فلما عتبت المحل البعيد مع وجود المحل القريب ولشبه هذا العطف بالعطف على جزء الشيء واما الرابع فلا
لا ح كالعاملين فعمل ما بعدهما معولا للعامل ما قبلهما فخرج للعامل الا بعد الاقرب في العمل وهو غير جائز الا
في باب التنازع والتاكيد واما الخامس فلجميع ما ذكرناه في الثالث ولما كان المراد بعمل لا الاصل مع انهما ان
يكون التفسير اخلا والتعبير خارجا الى علم العطف عليه كون حكم العطف مبني لا منفيا كما ذكرناه في باب
العطف على اسم ان قوله لا نسب اليوم اه هذا من فضيلته فانها هكذا لا صلح بينه فاعلم ولا يبتدئ
ما حلت عاتق لا نسب اليوم ولا خلا لشيء الخرف على الراق ومثل اخو الشيع الفوق على الراق وهو الصحيح
ولما كان القامزة والمراد بالعائق الكف والخلة فيهم الحاء المعجوسكون لواء الملهة بالقار وبنه ياره كرون
الرافع بالفارسية فوكرو ياره دوز فذو الفوق الشوق والرقى الجمع قوله لا لاشبه رجلا هذا بعض
هو وما بعده هكذا الا رجلا فراه الله خبرا يبدل على محصلة ثبت رجل لينة ونعم بينه فاعلمها الا ناه
ان رضى قبل الا رجلا اصلا الا شرويه رجلا وفيل الاخرى رجلا لكون من باب الاشتغال وفرا بالجر
على ان يكون بمن المقدره وبالرفع على ان يكون مبني خبرا يبدل على محصلة بكسر الصا والمراد بها المرأة
التي تحصل لرب المعدن اي توادعج بالذهب ويثبت من باب الناضية والزوجيم بالجمع بالقار وبنه شينا
كون موى فله بكسر اللام وتشديد الليم الشعر الذي يجاوز شحمة الاذن والا ناه بكسر طهارة الخراج ورضيت
بصيغة المتكلم وكانه محمول بالخذف والابتن اي رضى عوفان الظان البتونة مشروحة بوضا تلك المرأة
ولا بعد ان يكون معلوما والمعنى على ما وجد هو ان الشاعر كان ممن يحصل لرب المعدن ويخلص هي فبينه
ان يبدل رجل على امره محصلة لرب المعدن ليعينه على ذلك ويثبت معه مرحلة ونقوم شعرة ونقوم بينه
ويكون محلا محلا محلا الى وجه عز الزوج وهو يعللها الخراج على ذلك ان رضى هي او رضى هو عنها قوله
والغنى الاول لم يضره لانهما لكون النوى مقصودا ولا لاختلاف اعمالها لانهما على هذا الاحمال

لما بعد الاثبات البناء اذ قوله من كان لا مكره والمكره الداخلة على المكره غير ظاهرة تشبهها
 لتكرارها بالداخل على العرض والغاء وهذا بخلاف ما اذا بنى ما بعد الاثبات فان لا غير كونه
 فجوان يعمل الا على هذا عمل ليس هو له فلا لغو ولا تاثير فيها ما بعد ولا حين ولا بينهما بل فيها
 لم ساهته ويحتمل ما هو اياه بكذا مفهم فالامتناع من الصلح والمصرع الاول اقبل من قوله نعم لا اليمين
 فيها لغو ولا تاثير واللغو القول الباطل والثاني من حيث بالاشتراط في التثنية بالتحقيق اذ ثبت
 والضمير المحررة والحين بالجم الباء الموحدة نحو المليم من الامم كى ام اي ويحتمل غير الساهة فارجح
 الله يوم القيمة المراد به ههنا البر وفاء هو اي انكم لو اياهى ما تلتظوا به مما يشتهون حاصل ويرى لم يدا
 لا انقطاع له هو على الغاية لا يضره احتمال غاها عمل ليس لوجود التكرار ولا احتمال اذ بها
 لانها خلاف الاصل فلا يتركب لا عند وجود النافع عن غيرها ولا مانع للالغاء ههنا فوجب حمل عليه
 قوله من الغنى المبنى المفرد الا ان يفسر غير ما يبنى المبنى مطر وغير المفرد يبنى المبنى الذى يليه
 لما ذكرناه شرح امثلة الشبه فقضى فاجع اليه قوله فلا اثباتنا اه اخوه اذا هو بلجد ائدى
 فاذا المراد به من وابنه من ان يحكم وعبد الملك من ان يسلطه وادنى ونازداى لجل لوردا والاراد
 وافترضا ضمير ما بنا على رجوع الى كل واحد على ان هذا الوصف لهما هو بالذات لهما وان ولا يبنى بالبيع
 اورا الضمير قوله نفع واذا ارجاه او طوا انقصوا اليها وقد اختلفنا على هذا بينا وهو هكذا
 ولكن هذا المجد شفاة نودى ذاء النافى يوم اعسرا قوله اما المعنوية اي جواز التركيب و
 التبيين والناكبة انما هونة اللفظي اما المعنوية ويجمل على بعدان يكون من ههنا اعراضا بضمير
 لكن الاولى على هذا ان يقول بدل قوله لا مناسخ اه لعدم كونه بالالفاظ المختص ولوجب المعنوية على اللغو
 لتعذيل المذكور فانهم قوله لا ماء ماء بارد ايتى في نسخة غير متعمد عليها هذا لغيره هو هكذا
 ولا ماء ماء بارد في ديارنا ولستنا شربنا غير حاجهم المعنى واضح قوله واعطاه لما كان الاب
 فافضنا اليه لا يمكن ان يكون ان لا مع نفي الاستفهام ملغاة على العمل فيبين المعنى هذه المسئلة دفعا
 لهذا التوهم قوله والاب والابن والابن والابن والابن والابن والابن والابن والابن والابن والابن
 كما نرى فان التوهم والتعريف لهما يعلو ما بعدا لهما نقيضا واثباتا قوله الاطعان لافسان اه اخوه
 بخشوك حول الثابت حسا ابن ثابت الاضداد في بخار ابن كماله لستنا في التوهم والابن والابن

للحقة

ههنا

والله اعلم

او لا يخرج

نور بن عبد الرحمن بن ثابت
الافندي رحمه الله تعالى
كتبه في شهر ربيع الثاني سنة
١٠٠٠ هـ في مدينة بغداد
عاش وانهى يومه في شهر ربيع
الاول سنة ١٠٠٠ هـ في مدينة
بغداد

في نسخة
من المخطوط

والطمان مستطاع بطا عن اى الاطمانم والفرى باجمع فاصل ما ركبى قمرها نكم وعادة حال من
الفرى باعبا كون لانا كالتى معلى النقى وهو من العدو اى المجاوزة وقبل العين المجهول العدو وهو
ما يقابل الروح والاسندناء منقطع والنحنون النحناء وهو صوفى يخرج من الحلق عن القيم عند نفث الروا
الكائن في المعبد وهو بالافار تبتدرون والسناب جمع شؤر وهو معروف قول الامرونى
اه فربما انا ثا بد الغفلات كلمة الالتموع هي ببطر وبطل مركبة والتمريض العين اى البقاء والى تبتد
اللام اى امر من ذهب الجملة صفة للبر مستطاع وجوع صفة اخوة ويرابى يصلح واثنا اى افسد
واخوب بد الغفلات الغفلات استعارة قول اى حذف يغير ليل المراد بالاستطاط الزاى العدم
الاصلى ولا استطاطه عن الخيرة وجعله معولا اخربل المراد بالخذف الذى هو الاعداء الطار كما هو منقول
للخذف فان الخيرة النسبة الى الفضل في الكلام كانه كى به ثم حذف قول اى اذا الملة لفظ اذا اما ذلك
وشنا بى يكون الدال على ان يكون شرطية او توقيدية ولا يخلو التعليل والالزام حذف دائما
قول لا اله الا الله قول المراد من جملة لا اله الا الله ليقى الجنس قد يكون امر بظهر يحرم العلم بان الخبر المحذوف
احدا الاخبار المعتبرة ولو يعلم المحذوف بعينه فلا بد ان لا اله الا الله لا يصلح مثالا لما جاز الخذف للظهور
حيث خمل الخبر المحذوف بضع جملة لا بد ووقع الخلاف فيه هل الخبر المحذوف وماذا وذلك لان المراد من
الكلمة المباركة افادة التوحيد وهي خاتمة كلام الاخبار المحملة ثم احسن لفظا وهو لم يكن والموجود
او الواجب فان قلنا افادة التوحيد متوقفة على افادة شئ امرى من جهة في امرى من الاول فلهى مكان
الغلب المنزلة ليقى وجوده وجوبه وان كان ثباتا في جوب قد استلزم لوجوده التمسك بالمتكافؤ وقد
الكلمة المباركة لا يتعد هذا المجموع اذ لو قدر الخبر هو الممكن لم يقدر الرابع والخامس لو قد لم يوجد
فقد الاول والرابع ولو قدر الرابع ليقدر الاولين فلهذا الغيبة لا له هو الوجوب المنزلة للوجود
السرمد والامكان فقولنا لا اله الا اله واجب وممكن او موجود سائبة بانقضاء الموضوع فبما كل من
التقديرين الثالث فبما هذه الكلمة التوحيد الكامل وذلك ان هذا الخبر مثل الاسم كما سنح بيا وحي
الافادة بالاستلزام المذكور واطهر لفظا به هو قولنا موجودا لا نه المفهوم مع قطع النظر عن الفراء
في جميع مواضع هذا الخبر وهذا اخاره الله هو لى اى موجود تقدير للخبر في الكلمة المباركة فقط اذا
الخبر المفرد في قوله لا اله الا اله فلى اى وبنيهم يوجون خدماى فيها ظم الخبر قوله وليس يصح

ما يرى خبراً في مثل لا رجل قائم على الصف دون الخبر فلا يرد عليه بزيادة التثنية وان اذ ان قول الزمخشري
 يحذفون خبراً لا مظهر بل على انهم يثبتون لها خبراً في التقدير من اللفظ لا من المعنى وليس كذلك ومنافسة
 في الجاه والامر فيه سهل قول من يارون منه عدم الفائدة قبل فعل الفائدة فيه هو الابهام اقول لا نسلم
 كون هذا النوع من الابهام لغوياً وهو ظاهر في قوله والمفرد المضاف فانه اللام في قوله والمفرد المضاف
 على الاستغراق فاعترض عليه باننا لا نسلم ان كل مفرد مضاف معتبر لغوياً بل يمتد له لازم الجمع المضاف فقول
 اللام فيه للعهد اي هذا النوع من المفرد المضاف هو ان كان اسماً خبرياً مضافاً الى المعرف فيعلم اي يتيار منه
 العمول الاستغراق عند تقدير الفرض على ارادة الخصوص كما نرى على بعض النسخة وذلك لعدم جميع الفعل
 بعض الافراد الادارة من غير مرجح وقيل المراد بالعموم هو على سبيل البدلية ويؤيده قوله بان ما اراد
 دون ان يكون اختصاصه قول من راي الله اكبر كل شيء اخر مخاولة واكثرهم جواباً قاله خدائش بن هودا بن
 من رؤية القلب الخاولة اي الفدية والطاقة منه والباقي واضح قول من لا يمتنع اصاب لويه الوية
 بكسر الواو وقع اليها المحقق بالفارسية شش فتم الشين اصله رايه بالهزة كخطه خفت بخلاف الهزة ثم
 استثنى من الفعل شتفاً فاجعلها فوق راي الشكين اي اصابا الى رايه قول من راي الرأى هو لندب
 الفوايا لاجتهاد قول من نحو نجال الفرياه اوله ضعف النكابة اعلم اي شخص ضعيف الانتقام من
 اعدائه نجال اي يجب ان الفرار عن جوب لا عداوتهم الاجل المفضل قول من نحو خلتي في اسم هذا بنو
 من يدب هو هكذا دعائه الفوايا عمن وخلصني في اسم فلا ادعي به وهو اول قاله بن زينا قولك دعائه
 فعل ما ضم مع مفعوله الاول وعمن مفعوله الثاني لا نه يمنه بتم وفا على الفوايا وهو جمع غائب
 بالغين المعجز اي المرأة الجميلة التي غبت بحسبها وروى العذارى جمع عذراء وهي الجارية التي
 التي لم يمتها رجل وعلى التقديرين خازن كبر الفعل باعتبار تواتر المفعول وليس نظير قال فلا تكم
 قبل والمعنى ان الغوايا سميت بالعم وانكوت انت شبيهة من وبغيت ان في اسما اخر مع اني لا ادعي بهذا الا
 الذي بغيت ودعاؤك اباي بهذا الاسم اول ما ادعي به قول من يمنه بتمها ويحفظان العهد
 العهد والشرط للوفا به قول من اوصى علم لفظ هذا صفة مشبهة من العلم بالكسر والشكوك بمنه
 استغراق الشدة السفلى لا اسم تفضيل معناه الادراك قول من ان يكون هذا من الحق نعم الحاء وفككت

التي هي

التي هي
التي هي

التي هي

ويكون
بعضه المتكبر
قوله بالوفا متعلق
باعتباط طام

أشار إلى الرجوع وكان هذا المثال وما بعده أتمناه هو للمثل للظن بغير الحسب والعلم لا ينصله لغيره
منها. مثله الثانيين عليه كالأخيه قوله بكسر التين من كسر التاء وكسر الهمزة وانه أخيه من أبي نصر
فهو الحسب بضم الحاء وفتح السين وبفتحها بغير شرف بالآباء هو له نحو حنبلا لغيره ربا إذا ما المراد سبع
تافلا ولا يبيد من تبيدها العاصم وذاها أي رجا ونفعا تمنا أو تافلا أي تقيلا والمراد باضبا تقيلا
الموت والمراد بالتقبل التقبل الميزان أو منسوب إلى النفس في ثقل طاعدا وعصبا فاقوله فاشق
أو حرة الشفة بياض ما بل إلى الحمرة ووصفها الشفة وأما الشفة بفتح الشين فمما في الفاف فهو شديد الحمرة وعل
هذا المراد بالبياض هو البياض الخالص قوله وان رجعني أه اخوه فانه شرب الحلم بعدك بالجهل
قاله هو مريب والخطاب لمحبوبه وشربها أي بعت بغير ترك الحلم إلى الغير واخلف ببدل الجهل اللازم
لنقبض العلم وذلك لان الجاهل قد دخل على الثمر الباطل اخذ الثمر من الشبه ناوله فالصراع نصديق
للجني في دمه وبعده أي بعد ذلك وقبل شرب بغيره شربا والامر بالعكس هو له فلا تعدد في
شربها في الغنى ولكن المولى شربا في العدم قاله نعمان بن بشير والمراد بالمولى هنا اما الضاحك
الحليف والعدم بضم العين وسكون الدال المهملة بن الفقه قوله فذكرت أجوا أه اخوه فقه المتبنا
بوصا ملامت قاله نعم بن الجهم وثقة بغيره موثوقا وصفه قوله اخا أو ثمة وحتى بغيره إلى والطريق إلى الملام
النوازل أي خواص الدهر قوله در بين الوفا العهد هذا بعض من يرب هو هكذا در بين الوفا العهد
بأعروفا غبط فان اغبطا الوفا عهد ريب محمول على مخاطبة عمرو بن عروة والقائه فاعبطاه
جزاء لشرط مقلدا لا اغبطا ط من الغبط والفرق بينهما وبين الجاهل انها من مثل المغبوط من غير ان
يريدوا ذلك عند بخلاف الحسد بل قد يطوف الحسد على نفس أكثر من غير بغير حصوله للحاسد
الجرم منعلن بقوله حمدا أي محمود وممدوح قوله فنبه امرأها لكان هذا بعض من يرب هو هكذا فقلت
أجره ابنا لده لا فيني امرأها لكان قال ابن همام السلولي وأجر من أجاب بحيرا غاثة واما خالدها
مجد فحرف لنداء والبناء واضح قوله تعلم شقاء النفس ههنا عداها أخوه فبالغبط في الحبيل و
المكر فاله زيار ابن سينا والفهر الغلبة وبالغ من المبالغة في التسع والخبيل من الحبيل والبناء واضح
هو له فجلنا ههنا مشورا أي فجلنا علمهم كالغبار المنقر أي بطلناه والله أعلم قوله تركه
أخا القوم هذا بعض من يرب هو هكذا وبيتته ههنا إذا ما تركه أخا القوم واستغنى عن البيع شارب فانه

فرغان الاعرف واستغنى الاستغنى شارب عزان بمسح بلاء الافق عند نقيض الافق الاستغنى عن ذلك
 كناية عن خروج عن سن القصبان والامادة ودخوله في السبنا وذوى اللحي **قوله** لنحن على
 اجراء على فانه بعضهم ووفى الباقون بشد بد التامر باب لا فعال **قوله** وخص هذا اما بحض
 انفراد او مبني على القليل بل كان هذا الحصر بالاضافة الى ما سوا فعال لغلوب كما هو الظن
 فما معنى جواز التعليق في ادى المتعدي الى المفعولين كما سيجري به الله وان كان بالاضافة الى
 بعده فما معنى جوازها فيما بعده كما يفهم من كلام الله بعد قول المص والزام التعليق حيث خص
 بكلمة هي اجيب باختيار الشق الاقل وجعل النادر كالمعذور وباختيار الشق الثاني وجعل
 المحصور مع الالغاء والتعليق من حيث المجموع لكل واحد واحد ثم التعليق لكونه ليس اعمالا خالصا
 ولا هما لا خالصا ما خوذ من العلقه وهي المرأة التي ليس من وجه ولا مطاعة وهي من اسناد وجهان في
 عيشها ولا يبعد ان يكون الضعيف ههنا للسلب معناه ازالة العلاقة اللفظية عن المفعولين **قوله**
 لا محلا فيكون اتباع المفعولين بالمنصوب بخلاف الالغاء وهذا بناء على ما قالوا من انهم يعفرون في
 التواني ما لا يعفرون في الاوائل **قوله** وهو ابطالة اه وح بعد المعامل مفعولان من جنس المذكور
 اعمل العامل فيهما او ينفذ عالم ظنت مثلا بمنع زيدا عا لانه في **قوله** من الافعال المتقدمة اي
 خصوص جعل بمنع اعتقد في كونه الامر يمكن ان يستنبط من هذا البيان ان تعلم مما يجوز فيه التعليق
 لكن عبادته ابن الناظم صرح في عدم جواز تعليق **قوله** كما مضى ونحوه له مما شانه العمل
 فهذا اشارة الى اخراج اسم التفضيل والمكان والزمان واللات من قول المص **قوله** لمرى لا يوجب
 اشارة الى ان المراد بالجواز المفهوم من الجواز الامكان الخاص لا العام **قوله** لمرى لا يوجب له اخوه ولده
 ذنب الحب مقفرك حب كسر الجوب كالنج بمنع المذبح **قوله** نحو شحال آه اخوه ولو غيبا بعد ذلك
 العاذلين شحال اي خونك والربع لفتح الدار والمنزل والظا عن الظالم المجرى المسافر وفتح اي تعدد
 والعدل الملازمة منه العاذلين **قوله** فما استبدنا نازعنا هذا من عيوب هو هكذا استبدنا
 بزعمان واما بسوداننا لو يث غناهما فالبوسه في الديبر وما قبله وان لنا شجن لا يتفعا شجن
 لا يخرجه علينا غناهما **قوله** واما انما يكونان سبدا يئنه الواقع لو يث غناهما اي كثر البنا
 اغناهما فتفعا ناهما فتثبنا الغم يا غيبا والاثبينة المالك ولا يبعد انه كان لكل منهما غم واحد

وتفضل بقول المصنفين في هذا الموضع ان كان
 في مقام المفعولين كما في قوله تعالى
 من قبيح قولهم في قوله تعالى
 انما يظن ظنهم انهم لم يخرجوا
 من ارضهم الا انهم لم يخرجوا
 من ارضهم الا انهم لم يخرجوا

نعلم

الضميمة الخاصة بالاعيان
 التي تليها

الشيء

تشداه

فمكون نشئة شخصية قوله وما اخل الدنيا اه او ندر رجوا وآمل ان تدنو مودة هذا قاله كعب بن جهم
 تدنو اي تقرب ومودتها اي مودة المحبوبة والنوئل الاعطاء او يعطى ثم المثل اي العطاء قوله اي
 موقع في الوهم اي الذهن قد تقدم وجه مثل هذا التفسير في افعال الناقصة قوله اي رابها قبله
 اكبت حين انا به لا كره ولا الغيبة السوء اللقي كذا اذبت حتى ضار من خلف السوء المستفيع واذا
 الدال المهملة مجهول والخلق بضم الخاء وسكون اللام اوضتها صفة ذاتية طبيعية غير انشائية
 وهي بما خلق عليها ولاك بكسر الميم وفهما ما يملك بالشيء وشبهه لكسر الخاء والمخلة ذاتية بكنينة
 لتعظيمه لا انا به بل غيبة النداء باللفظ مستفيع عند العرب ومثل ذلك الادب عند العرب بحيث صوف
 المداورة على حفظه كانه ضار من خلفه فينفذ ان ما يملك به الخلق الكرم هو الادب قوله ولقد علمت
 اه اخوه ان المنان لا يطيش فيهما نحا قاله لبيد بن عامر ومنابا جمع منب اي الموت ولا تطيش اي لا تدرو ولا
 تعدل عن احد قوله فالارج نصيبك لا وفعا بل الارحج قول من رفع كلا الجزئين منتهكا بان لا
 واسطة بين الاعمال في المفعولين والاهمال فيهما ولغايل ان يقول ان العامل محمل لفعلهما
 في المفعول الثاني بعمل في الجملة من حيث هي جملة لانه الاستفهام الذي هو جزء من تلك الجملة ولا يلزم
 من ذلك بطلان صدوره الاستفهام فلا يصلح الاستفهام للتعليق عن شيء من المفعولين قوله
 ذكر ابو علي من جملة المعلقا لعل فان قلت يعلق لعل ايما هو لعل من المفعولين واذا كان كذلك وجه
 لا خصوصية بالذكر بل كلاً بوسط بين تلك الافعال وبين مفعوليتها وعمل فيها كما ان معلقا فلك
 سبب تعلوق لعل هو الصدوره الثانية لعل في المفعولين فان العمل في المفعول
 مبطل العمل باللفظ الخفي دون الحكمي والمعلق يجب ان يكون مبطلا لعمله باللفظي مطلقا وبظهوره
 فيما اذا عطف جزئي جملة اسمية على المفعولين المصدرين بالعامل المعلق كعمل مثلا فيجوز في جزئي المعلق
 الرفع والنصب في الاول النصب في الاول النصيب في الثاني الرفع واذا عطف الجزء ان على المفعول
 المصدرين بالعامل الغير المعلق فلا يجوز الرفع في كليهما فافهم ذلك فانه ينفق قوله وتو علم افوام
 اه التراء بفتح التاء المثناة الكثرة والوف كغلس من الوفور اي الكثرة يعني انه لو اورد جمع النال الكثرة
 لا يمكن له ذلك لكن سخاؤه منعه عن ذلك ولعلم ان بعض ما ذكره التث من امثلة الاعمال والاهمال
 مما لم يبيننا منه فكان مراده من تلك الامثلة بيان مواضعها وزيان انفسها وقد اشار الى هذا فيما سبق

فكتمت بجملة

قوله ثم الجملة المتعلقة بقول الجملة المتعلقة عنها ثلثة اقسام اولها ان كان جملة فعلية وهو
مفعول واحد محلا قام مقام المفعولين ولا يعطف عليها بغير عاطف واحد لاسم واحد مرفوع او منصوب
الثاني ان كان جملة اسمية غير مصدرة بحرف مصدر وهي مفعولان محلا او يعطف عليها بغير عاطف واحد لاسم
مرفوعان او منصوبان الثالث ما كان جملة اسمية مصدرة بحرف مصدر وهي مفعولان او مفعول واحد
قام مقامها ويعطف عليها ما بواحد او ياتين رفعا ونصبيا **قوله** حتى يجوز العطف لفظا حتى للتعليل
فان ما بعدها وان كان علة للعلم بما قبلها لكن ما قبلها علة لمحمول ما بعدها **قوله** ارادهم زففة هذا
بعض من يلبس هو مع طرفه هكذا ابو خنث يورثنا وطلق وعمار وآفة انا لا ارادهم زففة حتى اذا
ما نجى الليل وانخرل انخرلا اذا انا كذا الذي جرى اورثك الى آء لم يدرك بل لا فاعلمها عمرو بن
احمر الباهلي في كراخا ع من قوم محفوا منه الشام وابو خنث كنية رجل والشارب من الايضاض من النور
وطلق اسم رجل عطف على اب خنث وكذا غمار وآفة جمع او ان منصوب على الظرف واثالة زففة هم
وفتح الشاء المثلثة اسم رجل واصلة ثالة فرحم كنيته فصل بين العطف والمعطوف بولد آونة وزم في
غير النداء ورفعة كغلة جمع رفوف ونجافى الليل كناية عن غرها به وانخرل اي انقطع واذا اللهاجا او كا
الذي اي كالتحل الذي والورد بكسر الواو وخلفا الصدم من ورد الماء ولا صدم للتعليل والاعمال الذي
ثراه اول النهار واخوه كانه برفع الشخص وبلال بكسر الباء الواو خذ ما بيل يترخا من ثا وغيره والمراة
هنا الماء **قوله** سقوط مفعولين او مفعول اي عطفا سواء كان معني الساقط ملحوظا ام لا يشمل نزول
الفعل منزلة اللازم ولهذا لم يقل بلفظ الحذف **قوله** واجازته بعضهم اي لسقوط لا في حذف
الحذف كالشرب بل المذكور **قوله** من جميع بخلافه عرف يدل على ان اصله من يسمع بخلاف سماعه
صادقا فلا يصح التمثيل كما اسقط من غير دليل **قوله** كان هذا عندهم متاثر لئلا يزل اللازم وما دام
من هذا القول ان من يسمع يسمع في خيال شئ في بعضهم بخلاف السماع صادقا وبعضهم كاذبا وبعضهم
خيرا وبعضهم شرا الى غير ذلك والعرف لا يحكم بالاول حكما ضريحا بل يجهل جميع هذه الاضالاف فصح
التمثيل لما هو المراد والقابله هذه حصول خيال لاف متفرقة في ذهن السامعين من سماع السماع
ولقد نزلناه في كسر لنا خطاب لجوبه وغيره اي غيرك واقفا وضعا اي انت مني اه وصح
الضمير المحرور مضمون **قوله** انت مني لئلا يحب المكرم والشاهد واضح على ما ذكرنا **قوله** اي محروقة

اي حار ومجور ولزوماته **فول** مني قول آه الفاص ككل جمع فلو ص كثر ود هي الشائبة من النوف والروا
 جميع راسية من سبيل **فول** ولا يفتر في العلى شانه الى ان المراد بالاحتمال الاتقا
 مع بقاء لعل آه **فول** ارجا لا نقول في لوقى اعرا بيلك ام منجا هيلنا فاله كيب بن زيدا لا سديج
 بها لا هو المفعول الثاني لنقول وبني لوقى اي من اهل مفعوله الاقل وام منجا هيلنا عطف على كها والحقا
 من اظهر لعل مع انه عالم والبلد واضح **فول** قال وكنت آه قال اعرا بيل ضا دضيا والى به الى امرته
 فقالت له هذا واسار الى الضي المذكور بلفظ هذا والفظير المذكور الموفد واسار بيل من اضل اسرا بيل هو
 اسم بعقوب بيلته قلب لاه في لغه بالنون اي في لث هذا ما صنع من نجا اسرا بيل وانما سمى بعقوب بيلك بيل
 لانها ضرب من اخيه عصبو وكان يسرى بالليل ويكن بالهناد وبيل معني اسرا بيل عبد الله **فول** واننا وان
 الله آه اخوه وار فمستكن واسم اهل افعلة في الواضع الثلثة التفصيل اضعف موصوفه اي كما
 امع من كل غاصم وكذا اخواه والرافة الشففة والتماخذ الجود ومنسكف اسم مفعول من استكفني
 طلبت من يمنع عن شرا لا عادي **فول** ردوني وند بيل **فول** ونفليها بالهزة فبا اي نفليها
 بالهزة فبا بيل للقباس **فول** رنحو رن آه ففها النمشا ما من في سائر الامثلة في الباب لسابق والحقا
 الجواب **فول** رنحت دعه آه قاله الثاني في رنحو رنحة وذرعة رنماة بالشفافه رنماة وهو ذرعة
 بن عمرو بن خويلد ورنحت متكلم محمول فناء مفعوله الاول الفهم مقام فاله وذرعة مفعوله الثاني
 رنحو رنحت الى آه في محل مفعوله الثالث جملة والشفافه رنماة كاسمها مغرضه اي مسيلة لشفافه وهو رنحة
 منكوف في كلفظ الشفافه رنماة رنماها الاخرى ويحدث عن باب لا فعال من الهدية الى العطية وغريب
 الاستعداد الى الاشعار الغريبة **فول** وما عليك آه اخه وغاب بعلنا يوما ان تعود بيلنا قاله رجل
 من بني كلاب في ما نافية اي لا باس بك وبيل استنفها بيل مبدا وعلبك خيره واخير بني بالبسغة
 الجملية الخاطبة ودفن بفتح الدال المثلثة بكسر النون صفه مشبهة من الدنف بفتح الحين اي المرص الملازم للشجر
 وقوله غاب بعلك حال وبوما ظرف لا خير نفي وان تعود بني من العيادة والمعة لا باس عليك ان تعود
 اذا اخبرناك دنف وقد غاب بعلك **فول** فوجدتموه آه قبلنا ومنعمنا شلون وهو عطف على
 ما في البيت السابق وشلون جمع مخاطبة محمول وكذا احدثتموه ومفعوله الثالث جملة علينا العلاء و
 المخطان منعمنا شلون من التفعيلة فيما بيننا وبينكم فلا شيء كان ذلك منكم مع ما يعرفون من غنا فينا

فمن بلغكم اذ اعنا اى من ناهى فديم الدهر فطمعون في ذلك ساء واعلم ان ميزان هذا البيت عشرين
 حرفا على ثلاث فاعلام اخرها بلا ثوبين واخر مصرعا الاول ثوبين قوله فمن حرفه للفتحة اقل من
 ميزانه بحرفين ساكنين محل احدهما بعد ثوبين شئلون ومحل الاخر بعد ثوبين فمن ثوبين حركاته وسكناته
 ومطابقه لحركات الميزان وسكناته ان وقع شئلون بقبل الطمة الفاء ونقل حركاتها الى السين واما المصير
 الثاني فهو الباقي من البيت وحركاته وسكناته غير مطابقه لحركات ميزانه وسكناته لكن حرفه للفتحة مضافا
 له بحرفه وان شئت ان يطابق ميزانه في الحركات والشك في محل الشاء للثنية ونسكن الشاء المشاء وفي
 اللام في قوله وحرك صلة له وسكن العين في علينا والعرب كثر ما تسامحوا في له من قبله الفاء
 الحركات والتسكا عند اختلاف واقعها كل في موقعه وبثب الحرف الذي قبل محل الحرف التافض في محله
 مقدار الباء حرفين عند نقصان الحرف ولتقر بالطفرة عند زيادة الحرف في له وابنت قبله في
 ابلة اه قاله الاعشى مبدح بها فليس معك كرب وابنت متكام مجهول ولم يلبه بفتح الهرة وسكون الباء الموحدة
 وضام للام اصله ابلاه من يلبه لوى جوب وامحى وجملة لم يلبه حال وقوله كما زعموا صفه لصدح
 اى بلوا كما زعموا وخبر مفعول ثالث لقوله ابنت هو له ونجرب سوداء اه اخوه فابنت من اهلهم بهن
 اعود لها خبر متكام مجمل وسوداء الغنم بالغنم المعجمة ساء كانت نزل الغنم من بلاد عطفان
 برؤ سوداء القلوب هي لغيرها واسمها ابله واعود من العباداة والبلابة واضح هو له وشبهه شى
 الظرف هو الجار والمجرور ولا يبعد ان يريد به شبهه ماذ كونه بدخل فيه فاعلا اسما الافعال والسنو
 ابنة اما اسم الزمان والمكان والالة فلا عمل لها على الله هو له كونه على التمثيل الاحسن في هذا
 بمعا لاثنية ليشمل المرفوعا الثلاثة في المثال اقول المرفوع وصف للشم هو غير غافل فلا يجوز
 جمع بهذا الجمع فالصواب ان تصبغة الثنية والمراد بها سته اذ لا لسان المراد منها امان يد وجهه
 زيد الغنى او وجهه الغنى او وجهه مجموع زيد والغنى ومجموع زيد وجهه على الثلاثة الاولى كان
 ذكر احدا لاثنية مفعول بالرفع والغرض على الاول وهو ما حمل عليه الله هو التمثيل للمفاعل الفعل
 وما يفهم مضافا على الثاني هو التمثيل للمفاعل المرفوع لفظا ونقدا بل ولغاة على الجامد والمنصير
 وعلى الاربعة الاخرى مجموع تلك القوا ببالثنية هذا وثالث الاحتمالات في غاية البعد في له
 اما جرى على الغالب يكون ان يسبب هذا الجواز من حيث لا يدرك حيث مثل المرفوع لفظا مثاليين وغيره

من يرفع الحرف

او الفاعل
 زيد ومجموع وجهه
 الفاعل او

متا واحدا **قوله** او زاده للاعم يمكن ان يستنبط هذا الجواب بانه من تبيين ان المصنف حيث مثل للمفعول
 اللفظي وغير اللفظي **قوله** ولا بد بعد فعل منها على كل فعل وخصصه بالفعل ان اسم الفعل قد لا
 يكون له فاعل وذلك كما اذا قلت شيان بين زيد وعمرو وهذا مستفص بالفعل الذي وقع فاعله
 نحو ضرب ضرب زيد فاعله هو ابان لا فاعل وحل قوله فعل على فعل ما بما ياباه الذوق والتسليم قوله
 مرتبة اي تلك البعدية بحسب ترتيبه لا بحسب اللفظ فقط وذلك لانه معقول ومرتبة المعول هو التاخر
 عن العامل **قوله** لانه كما نرى هذا الفعل المفعول به قوله فلا يقدم على قوله وهو يعني تلك البعدية مرتبة
 يعني ان البعدية المرتبة الكاشنة في الفاعل تثبت لما هو كالحرج الاخير لما قبله واذا كان كذلك فبانه ان
 يقدم على الفعل اصوه هذا بخلاف البعدية بالثابتة في المفعول فانها ليست بهذا القوف لهذا يجوز تقدير
 على الفعل **قوله** فهو ذاك اي فاعل ذاك الظاهر هو الفاعل فاذا ذكرنا هو الاكسب **قوله** الحال
 المشاهدة لفظ المشاهدة اسم مفعول يعني الحال لا مصدا كما قد ينوهم **قوله** بلغنا الزمان هي جمع
 التوفيق وهي بالفارسية خبر كرون **قوله** فالواحد من الفاعل الى فاعل فقط بدون عامل
 مع هذا التخصيص لا يخص صور حذف فيما ذكر بله سبع صور الاولى فاعل المصدا مطا وما سوسم
 سبها ورعا على ما ذهب اليه في الثانية الفاعل الذي يكون حرف متد وهذا متصل بساكن نحو ضربا
 القوم وضربا الرجل واضرب ابنك ومنه اضرب واضرب الثالثة فاعل الفعل الجمول وما يشبهه يعني
 اسم المفعول الواحدة الفاعل الذي وقع مستثنى منه الاستثناء المفعول ما قام الا ان بدا التماسه فاعل فعل
 التخييل اذ لم يلبس بل كقولهم نفع اسمع بهنم وابصرا لتاسد سفا على الفعل المؤكد في نحو ضرب ضرب
 التاثيرا عند اسم الفعل في نحو شيان بين زيد وعمرو كما ذكرنا انفا هذا اذا اريد بالحذف لا شفا
 من ينقطع فقط في بعض هذه الصور ليس حذف الفاعل فافهم ولا يخفى عليك ان الصوة التي استثناهما
 انك بعض من بعض الصور التي ذكرناها **قوله** وفيه نظروا وجه النظر ان المفعول المطلق لا يعمل مط
 ولو في الفاها ما و او على تقدير ابدالها من عاملها الاصح عنده فاعل له حتمه حذف ولا يخفى عليك
 ان غاية هذا الابدان ما هي على بل يدعي الفاعل المذكور وهو عمل المصدا المبدل ولا بعد ان
 يربطها التماسا بل بالمصدا اعم من هذا المصدا ومن فصد له يقع مفعولا مط وح فغاية هذا الابدان ما هي
 عا دسا بعضا في المندعي **قوله** وقد اسماه اه اوله تولى فقال المارقين بنفسه له عبد لله من قاتل

وقبل اي لفظ

وقد استثنى
 صورة ثامنه و سعة
 في فاعل المفعول
 نحو قوله طابا و فاعله
 الماردين و وقع نفسه كخبر
 ا موضح العز فيهما
 نظر من رتبة
 مطا و اما اذا اريد به
 الاستفاطة

مضغون

مصعب بن نافع والمناذرين الخوارج واسلماء اى خذلاه والمبغضين العيين الاجنبى والحجم القريب حيث
 النسب **قول** له الفحما غر التحايب **قول** له نبيج الوبيج محاسن نبيج ماض محمول من النجبة ومحاسن جامع حسن
 على غير قياس صي والمضروبة وصف للنسب الخذوفه والافاح بالقاف جعل الشئ مجلى من العجل
 والتحاب والرج والغر كالضج جمع غراء مؤنثا غراء الابيض والتحاب جمع سخابة كمانه وذناومعه
قول له اى محلا مسندا اليه اشارة الى ان اضافة قوله فعل الى مضمرة لا يبانة فلو لم يكن سوا كان
 مضمرة مؤنث اسم كان مستتر فيه غايه الى قول المضمرة وقوله مضمرة وهو مضاف الى المؤنث اضافة
 لامبه **قول** له ان امرأه اعهه اء بعد وبعد في الدنيا المعزولة عن الغيب للجمع من اورد اى المحدث عند القيمة
 في معزولة عابدا الى امرء والبانة واضح **قول** له ما برئت من بيته كهذا رجوا والربيه بكسر الهمزة والشك في الغنة
 واضح **قول** له فلا منة ودفناه قاله عامر بن جابر الطائي بضم السين وسخابة وارضا بكسر الفاء والمزة في
 والورد والمطر والابقال بفتح الباء **قول** له مع فعل مسند هذا التقدير مع ساير نقاد برونه هذا البوز
 لصورة معناه الظم وهو ان الشاء المعبر في الجموع سوا الجمع المذكور السالمين ابلها بالجماعة كالتاء في المفرد
 المؤنث الغير الحقيقي في جواز ثابته ما اسند الى مدحوله ووجه لصرفه ان المصنفين احكام الفاعل والفعل
 دون احكام الناف **قول** له على ناو كهم اه ما كان لنا ولهم في جوع لا الارجاع فوجع اضمر المضاف
 اليه ما الرجال والهندان غلبا والفاة على ان يكون الاضافة الى المعنوي **قول** له والبنون يجرى مجرى
 اه ولهذا ورد في بعض اثار اللطيم ان هذا يوم تترك به بنوا امية ثابته الفعل في ثابته هذه
 الفقرة بخصوصها فكنه هي الاشارة الى خناسة ثبته امية وخروجهم من سلسلة ذوى لعن **قول** له
 وقدم الفاعل اشارة الى ان المراد بالناخير هو الناجي عن الفاعل على الاخير عن الفعل فذا **قول** له
 فاضت سعد الحى هذا من الاضنا بالاضا المبيحة ومعناه تشبيل المرض المبرهن وبضيه ذاهوال وعجف
 بهذا المعنى ايضا فقدم النون على الضا **قول** له غير مختص اى غير مخصوص به سواء كان محمدا او غيره
 مع غير الاخصا فليس بونه باب المبتدا **قول** له انحصر اى صا مخصوص به لما تقدم **قول** له فاذا دالا اه
 اوله فزوت من ليل يتكلم عتاه فانه مجنون العامر ونزودناى اخذنا الزاد والتكليم التكلم والتضعف بكس
 الضا المضاعف والموصول عبارة عن العيش والحجة **قول** له ما عاب الا اه اخى ولا جفا فظنا جنة
 بطلا لفظ الا في الموضعين بمعنى غير اللبم الذي في الخيل فظا بالتشديد والجماع ككل واخى بالهزة اليه

اخر

والبطل الشجاع وفي هذا من المصير عين فربان من لفاعله الكلبة التي نظموها بقوله لم مرة لا يزال عدو لها
واعلم ان الكوهم من لا يطعم نفسه بطعم غيره والتخى من يطعم نفسه غيره والتخيل من يطعم نفسه لا يطعم غيره والبيتم
من لا يطعم نفسه لا غيره **قوله** على النع مطا الكونه من قبل قصر الضمة قبل ما حقا وهو غير مستحسن
الاحتمال ان يرد به حصر كل من الفاعل والمفعول في الآخر وهو خلاف المقصود **قوله** في موضع شذوذاها
بأول شذوذا اذا اعلنا الشك وافضى الاول الفاعل وثانيها البدل فيه لظن الضمة الغائبة ثالثها
في بابهم اذا ضم الى اعل مجيء بالثمة وذا بعد ما في ربا الداخل على الضمة فحاشا كلام منه ضمير الشان و
الضمة شاسها كلام من يبتدأ وخير يكون المبتدأ ضميرا عاددا الى الخبر نحو انجي لا مينا منا الدنيا وقد
عدا المواضع بعضهم سبعة كالمص و زاد عليها ان نور الشجر **قوله** لفلانا عصى اه اخوه فاذا هم اكلها
بعضا يعنى عطا حاشا عا بالعدل لا اقل بالظلم **قوله** لان استلزام الفعل اراد بذلك ان هذا الاستلزام
بضعف مفسدة هذا الاضمار اخبر الجواز ويجعل جازا الاستعمال يشد وزا الطهوان لولا ان كان شد
مفسدة ولم يرد انه يجعله حاشا بوجه عليه ندم حاشا باستلزام الفعل للفاعل الذي هو افعلى منه
والاولى ان يكون في وجه الجواز ان جواز تقديم المفعول على الفعل يقوم مقام تقديمه عليه **قوله** اذا
حذف كان هذا القيد للآخر ان يبدل الفاعل **قوله** لشمواه اي لشموا لناث عن الفاعل الحاشا
ان وصفا لاسم الشك في غير جامع وغير مانع بالتشبيه فمثلا **قوله** اذا كان موجودا اي مذكورا وهذا
بجلا ما اذا لم يكن موجودا بان لم يكن مذكورا بل مقدرا فان كلنا الصوتين بنوب غير المفعول به عن الفاعل
ولم يجزى الصوة الثابتة ان يجعل المفعول به مذكورا واقم مقام الفاعل **قوله** وامتناع تقديمه
هذه في الفاعل مطلق وفي الثابت مقيد بما اذا كان غير ظرف فيجوز تقديمه كما سنذكر بعد
هذه **قوله** وغير ذلك كاستناع حذف لانه الصوفية ذكرنا وجواز استنائه وانما انصبا بالفعل
فانبت الفعل عندنا ينش **قوله** الذي حذف فاعله فيد بعد السلا بوهي ان المراد مطلق الفاعل هذا
الغيب في جمعا على ما راعى الشان ان حذف الفاعل في الفعل المعلوم منحصرا في المضارع الذي فاعله واو
باء حو في مذكورا فصل بيون التاكيد وانما علمه اذ كرنا من تعدد صوح حذف فينقص كلام المص لهذا القيد
نحو ضرب زيد ومقام الا فيد اللهم اذ احمل الحذف على التسووط لفظا وتقديمه وبالحمل افاده كلام
المصيدون هذا القيد للمراد اظهرها اذ اقتدي به لان اللام في قوله الفعل عتانه الى الفعل المذكور متنا

من تخو عنه ضاعا

اولا مقدير الاول يمكن
مذكورا

ومقامه ضربية

وهو ما تاب مفعول عرف علمه فالاولى ان يقول ببدل الذي ينبغي ان لا يسمى فاعله كما ذكره مما سبق قوله
اذ انقولنا لم يسم فاعله اي يسم لمفعول لم يسم فاعله هذا المفعول اذ فاعله فعل هذا المفعول ولم يقل فاعله
حذف فاعله كما قاله سابقا لئلا ينفصل عن جوهره في جمعا معلوما ولم ينفصل في جمعا مجهولا فاعله على فعل
المعلوم اي لكن نظرا الى عدم الانقراض بيننا الصورة فقط لما تقدم **فوق** لا يثبت بالمضارع المجرى
للفاعل اي من باب المفعول والمفاعلة والفعلة وهذا في صورة الوفاء ودخول ان المصداق عليه **فوق**
بالامر في بعض الاحوال اي بالامر من هذا الباب في حال سقوط الهمزة في الدخ فاذ لم يكن الفعل منقوصا
فالمستقيم هو الامر المذكور عند وقف الماضى وحذف نون التاكيد الخفيفة من الامر فاضا له بالتاكيد
اذا كان منقوصا فالمستقيم اما الامر المؤنث عند وقف الماضى والامر المذكور عند اشتباغ كسره
اخوه مع وقف الماضى ومع حذف نون التاكيد منه مع وصل الماضى **فوق** له بان تشبهه في الهمزة
واخره عن معناه الاخر المراد منه في الوقف كما سبق فان مرادها الفاعل والخاء من الاشياء هو هذا المعنى
في هذا المقام **فوق** هو الموقوف هذا ما افاده الوضوح **فوق** له حوكت على قولين آخوه تختبط الشوك ولا
تذاك حوكت من حاك التوكيد النجدة قول يقع النون خيب بلفظ الحاك بـ التوكيد المستند في حوكت للذا
والرداء وكذا المستند في حاك وتختبط وتذاك والشوك الطلج وتختبط الشوك اي لا يؤثر الشوك فيها ولا
تذاك اي لا يدخل فيها شوك وهذا البيت وصف لثابة صفاة لها قول **فوق** له لبث شيئا يا بوع فاشرب
اقول لبث وهل ينفع شيئا لفظ لبث الثاني فاعلى نفع والثالث فاكيد للاول **فوق** له نحو عور
المكاهن هذا بالعين والراء المهملين اي شرب العور كانه لا ينبغي ان يشرب ويجمعون في التثنية يجمع
لوقفة في المكان او فرضه وانما لم يجعل عادلا على الاثنان والعويك ان اصله ان يجيء على اثنان
واضطر ومقتضى الاعلال فيها منصف فحل المجرى عليها كانه الاعلال لانه كما فرغ عليها **فوق** له وان
يشكل اه اعلم ان هذا هيك لاكثر من جوانا الاشكال الثلاثة في الجوف الثلاثة المجهول المستند الصريح
المجرى سواء من من الالباس المجهول بالمعلوم ام لا لكن المختار عندهم في الواو والكسرة الاشياء في الالباس
الكسرة فقط وذهب الى وجوب الاجتناب عن شكل لم يؤمن الالباس مع سواء كان الالباس بالمعروف
فمن هذا الفعل وبالمعلوم من غيره وسواء كان ذلك الشكل في المجرى هو المختار عندهم ام لا وانما
مثل التثنية الالباس مثالين فوائدا الاولى الاشارة الى ان الالباس الموجب للاجتناب يحصل من كثير

اذ لقم لا من الاشياء الثابتة الاشارة الى ان الوجوب للناس اعم من ان يكون هو الشكل المتعارف عند
 غير الثالثة الاشارة الى ان الناس اعم من ان يكون بالعلوم من نفس هذا الفعل او بالعلوم من غير
 اي غلبة لطاولة اعلم ان اريد ان يبين صريحا ما هو الغالب من المعادلة ذكر بعد ما الفعل
 للوجه منها المحدث مع الماضوية وغيرها ونسب الغالب منها في ضاربين بدافعه في رضى بنى غلبته
 في المضرب او غلبته في يضارب في بدافعه في رضى بنى ولا يكون هذا الفعل الاستعدادا من باب يفتن
 كان اصله غير ذلك الا اذا كان مثالا واو او اجوفا او ناقضا مطلقا يكون من باب ضرب حج وكذا اذا
 اريد ان يبين صريحا ما هو الغالب منها الا انه يفتن بلفظ الجمل ونسب الغالب في شتى هذا الفعل
 المعالفة فالمراد بقوله ذلك ما كان من باب استغالبه للغالب منها والمطاولة مفاعلة اما من الطول
 عند الضرر من الطول بفتح الطاء بمعنى الاضال والمزج على التقدير الثاني الناس طلت على تقدير انتم
 الناس بالعلوم من غير نفسه قول خبره هو متعلق بقوله العين وهذا قد تم جعل جملته بفتح
 للشبه لما العبر من خلفا بمثل خبر المبتدأ في قوله هو محط صواب الجملة وصفه بعلق عليه ذلك شغلا
 جعله محكم اي كون بخلق خبر الما وبتا العلية ان يخلق محمل استغناء المبتدأ هو الخبر لان المبتدأ قبل ذكر الخبر
 غير تام الفاعل منه كانه مضطرب في ذهن السامع بعد ذكره في نفسه هذا ما ستمش من الاعلام في هذا
 المقام وفي انتظار ظاهر قد سيج لي هذا الكلام معناه في قوله للاشارة الى دفع ابراهه وبنما يورد
 على المص من قبالة العبر على فباع عن الحكم بان ما وبتا العين اعم من فباع من حيث انه قد يكون محلا
 مرهقا للحكم المذكور في ذلك اذا وقع صدر الكلمة ولا يخفى يكون حقا وهذا كفاء باع وقد يكون محلا
 من خلا له ذلك اذا وقع غرضه للكلمة وهو ح يكون اما احرفا زائدا او فاء وهذا كما اخبره فافانفا
 وفيما من العام بافاده على الخاص باطل لا سطر امه في اس الثمة على نفسه نعم لو رتبة البيت قوله وشبهه في
 لا اعتراض المذكور محال واسع لانه يجعل قوله في اختيار وانفاد في كل اختصاصا لما وبتا العبر في اذا
 كان محلا من خلا فبذلك يدل على ان المراد بما وبتا العين ليس محمل الحكم المذكور مطلق بل محمل الخطا فهو
 هو غايته الى الموصول الثانية في الجملة بيان له الخطا بمعنى عمل الاخطا او قوله لما وبتا العبر ان يكون المحل
 بالخطا محط الاخطا بالواسطة اي محله فان شبيهه خاد وانفاد محمل الجوف وببتا العين متعلق بالخطا
 وموجب لذكر لفظ الجوف وقوله فيما ذكر اي خاد وانفاد وشبهه ما متعلق بقوله وببتا العين او بعد وصف

لغزوة

ما لقا باع وعمل
استشعر

بما يكون له من القوة
فيكون له من القوة

لفوله محط ذلك ان نقول قوله هو عايد الى قوله شبه العين وهو الحكم المذكور وقوله فيها ذكر شيئا للوجه الشبه
وهو كونه محط خطأ والتقدير هو محط حصول ما القاباع لما اولبنا العين المشابهة لها فيها ذكرنا فافهم
ذلك فانهما تقررت به في هذا المقام فقولنا كما لا يكون فاعلا اه اعترض عليه ويجيب الاول ان
تقييدا المشبه به بالشرط المذكور غير صحيح مما اذا اخذنا القضية الشرطية كلية كما هو المناسب في تقدير
الامر فلا فضايلة ان كلنا لم يوجد اسم محض يكون بعض الثلاثة فاعلا وهو فاسد لا منساع كون بعض الثلاثة
فاعلا مطلقا سواء كان وجد اسم محض ام لا وان اخذت جزئية كما هو مفضل لفظا اذا الدال على الاهمال فلا
انه قد يكون انا وجد اسم محض لا يكون بعض الثلاثة فاعلا وقد يكون اذا لم يوجد اسم محض كان بعض
الثلاثة فاعلا وقد يكون انا وجد اسم محض كان بعض الثلاثة فاعلا وهو افسد من الاول والثاني هذا
التشبيه فاسد لان المشبه مقيد بنفس الامر بالشرط المذكور ومن المشبه به كما عرفت ولو سلم تقييده به
لكان على سبيل الكلية اي كلنا وجد اسم محض لا يكون بعض الثلاثة فاعلا مع ان المشبه مقيد به على وجه
الجزئية كما يشهد به قوله وقدير اقول اما الجواب عن الاول فبانا اختيار كلمة شرطية لكن لا يلفظ اذا
العدم دلالة على ما بل من الخارج ونقول ان المفرد عندهم ان لو لا منساع ما بعده وان لا خال واذا
الشيء مخففة فابرا الشك في المشبه به بلفظ اذا دون ان كما هو المناسب لسبيل المشبه بل على ان اسم المحض
واثما يوجد عند ارادة ذكر الفاعل اجبرته فاعلا فلا يكون بعض تلك الثلاثة فاعلا فمكانه قال كما
انه لما وجد الاسم المحض لا يكون بعض الثلاثة فاعلا واما الجواب عن الثاني فاما ما عايد التسلية هو ان
الشبه هو محض عليه وجوب الاسم المحض لعدم صبره بعض الثلاثة فاعلا واثما واما لزوم وجود هذا
الاسم وعدم لزومه عند ارادة ذكر الفاعل والناش فمخرج عنه فاما ما عايد التسلية فهو ما اشك
البه لا يقول له هذا مذهب سيبويه يعني ان هذا الحكم والتشبيه هما على مذهب سيبويه لا مطلقا
في الابرار لو كان المراد بهما مطلقا فهم يعلمون ان المراد بالاسم المحض هو الاسم الخاص عن الشبه بعاملة في جوه
الغنى كالمفعول المطلق وعن تركيبة مع الحرف كالظرف والمجرور فالصدا الذي لا يكون مفعولا مطلقا داخل
في الاسم المحض مخففة كان ذلك المصدر او نا وبلا فتنه فقولنا لم يعين بالعلماء انا اخره ولا شفا
ذوالغنى الاد وهدى فالردوبه ولم يعين محمول اي لم يجعل الله احدا مقصدا بالنظر اليه واحدا الاستدلال
وشفا فاعلناض والغنى الصلابة فقولنا من قوله من فاعله كناية ليرد بشانويه هذا الثاني الساخر

على ان يكون المراد بالوجه
محط الاخطاء بالاول
اي محط محله فان
شبه الخناز
وانفا محط
محض
واخير
فضائله

الاشتغال ولا التاخر الزمان في الشخص الثاني بل ياخر بدأ به فمان نوع الثاني وفسر عليه حال الاول والثالث فالتاخر
في اى ثالث بالمعنيين الاولين وكك ثانيا وثالثا وليزيدك المعنيين فلا يرد عليه ما ورد على فقد جمل
الثالث على الثالثتين بالمعنيين فافهم في قوله هذا باب لا اشتغال لفرق بين هذا الباب وبين باب الاشتغال
ان في هذا الباب تنازع المعولين في عامل ^{المعول} ذلك بالعكس وتعلم ان الفعل وما يقوم مقامه في هذا الباب
يسمى مشغولا ومشغولا وما كان بعده شاعلا ومشغولا به وما كان قبله مشغولا عنه ومشغولا عنه
والمشغول به اما ضمني كذا واسطر او بواسطه حرف او اما مبيوع واما مضاف والمشغول عنه ما مضاف في
مضافا ومبيوع في قوله هو ان يندم اه اقول فدا غير الثالث تعريفه مود الاول اشتراط تسليط المشغول
عنه لعله في الثالث في تعيينه على ان الضبط الثالث فيجب العامل بين العامل المذكور وبين ملازمه ملازمه على
الك من احبنا ذلك الامور اما على الاول فلا نهم صي حوا بان واجبا لرفع غير داخل في هذا الباب بهذا الا ان
يدخل فيه لان المشغول على فرض التسليط يعمل في المشغول لا تحذف ولو كان واجبا لرفع غايه ملازمه ان يكون
التسليط في هذا الصورة محالا واما فرض على مجرد نفي المشاغل فيعمل في المشغول عند الملك الصورة لو جاز
المانع فيها واما عن الثالث فلا من باب الاشتغال ما عمل المشغول الرفع في المشغول عنه على تقدير التسليط
مخويز بل يميز فان يندم النائي عن الفعل اذا كان ظرفا جاز على الفعل ونعم فهم لا يشمل ذلك لتعيينه
الضبط ليس هذا من واجبا لرفع الذي صي حوا بعدم كونه من باب الاشتغال لان المراد ما يجب فيه غير المشغول كما بنياد
به كمالهم واما عن الثالث فوجهه الاول ان النعيم المذكور هو من التسليط انما هو بلفظ غير عين لفظا المشغول
في التمكن لان المراد به تسليط عين لفظ المشغول باعني المعنى المطابق والنص في الاثر كما في باب الضمير
وذلك لان المراد بالتسليط التسليط الفرضي بشهادة ذكره بلفظ الواسطية والتسليط بعد الفراغ
عن المشغول به كما هو منصوص عليه في بعض عبارات ولو كان المراد ما يوهى النعيم لكان التسليط حقيقيا
في صورة فعل المشغول عنه ووافعا قبل الفراغ الثاني الاشارة الى ان التسليط يمكن ان يكون في الكل بلفظ
للمشغول باعني المعنى المطابق والنص في دون الاثر حتى بان بعد ونحوه يدا صريحا به قولنا ضربت
متعلق زيد ضربت اخاه كبحورة الشيخ الرضخ واما لما جعل الشيخ الرضخ المضاف المقدر نفس الشاغل
ليتم التقدير بها اذا كان الشاغل مبيوعا مخويزا صريحا في جعله محبة لكن لا يخفى عليك انه غير شامل لنحو
زيدا ضربت عمرا واخاه اذ تعلل عمرا غير متعلق بزيد اللهم الا ان يعنى المتعلق لمبيوع المتعلق ايضا وظهر

ان المفرد في جميع المواضع هو نفس اللفظ فقط من غير حاجة الى تقدير مضاف على ان يكون الجملة الثانية
بدلا عن الاولى بل لكل او اثنين ولا يخفى ان هذا احسن واخص مما ذكره الشيخ ثم اعلم انه يمكن الاعتذار عما
يورد على المشتمل كلفان يظهر بالناء اقول الاحسن ان يحمل باب لا شغل على ما يكون في بادي النظر انما
سواء كان في الحقيقة كلام لا يشتمل جميع الاقسام الخمسة ولا بصيرته كذا جبال الرفع ولا رفع جبال الرفع على
سبيل الاستطراد وعلى هذا يكون المشغول عنه والمشغول به باعينا الا عراب عشرة اقسام لان الاول
انما مرفوع او منصوب او مجزوع لفظا مرفوع محلا او مجزوع لفظا منصوب محلا وعلى الاولين فالثاني
ايضا يحمل تلك الاثني عشر وعلى الاخيرين فالثاني ايضا لا يحمل سوى اعراب الاول واما على غير ما ذكرنا من
الاولى فالاقسام الخمسة انما منصوبان كزيد اضر به او مجزوعان لفظا منصوبا محلا نحو زيد مرفوعا او
الاول منصوبا والثاني مجزوعا لفظا منصوبا محلا نحو زيد اضر به او الاول منصوبا والثاني مرفوعا
نحو زيد روى اخوه لكن بعض تلك الخمسة غير مشتمل عندهم ولهذا انكروا بعضهم سيجي بنا كيفية كون الثاني
الاخير من هذا الباب عرضا ثم نرى في احوال سببه لطفوا السبب على المضاف الى ضمير الشيء لان هذا المضاف
بسبب تلك الاضافة سبب في هذا الشيء مرة اخرى وقد يطلق عليه السبب لان ذكر ذلك الشيء سبب في صحة
اضافة هذا المضاف الى ضميره ولا يبعد ان يكون الاطلاقان باعينا ان المراد بالسبب المستبطن فالجزم
وبالسبب الذي يصير بهما سببيا ومبينا نفس الشيء فان كلا من الطرفين باعينا اضافة بالنسبة
صا سببيا للآخر باعينا اضافة لهما فانهم قولنا وفي موضع خلع هذا التعريف ما اذا كان المشغول
عنه مبتدئا او معربا مجزوعا لفظا في له ان مضمرا اسم اه لهذا البيت مغبان الاول ان يكون الباقي
قوله نصب السبب بل لا اضا متعلفا بقوله شغل والمراد بلفظه والمحل لفظ المضمرة محله ونصب اللفظ
نصب اللفظ الدال على النصيب وهو لا يحركه ونصب المحل نصيب اللفظ الدال على غير النصيب وهو لا يحركه
لا يحركه وقد حمل الش على هذا ومثاله في المثال ان يكون الباء مفعول عن والباء على ان يكون نصيبا
او بيا فالفولة عنه والمراد باللفظ والمحل لفظ الاسم السابق محله والمراد بنصب اللفظ الدال عليه بحركته
على غيره وهو الجرح بحركته والمثال على هذا المعنى بياض ريشه ويزيد ريشه وهو لا مضمرا فيهم قوله
بنصب لفظه علم ان الاعمال في لفظ المعول على نوعين الاول ادخال علامة نوع مفضلة لعمال لفظا
للمعول وهذا النوع هو المشتمل من الاعمال اللفظية والثاني تصوير لفظ المعول بصورة موضوعة لنوع مفضلة لعمال

بالقابل

مجزوعان لفظا مرفوعا
محلا نحو زيد
مرفوعا

والمحل نصيب للفظ

وهذا " وقع فيما يدل على كل نوع من أنواع المقتضيات بلفظ وضع عليه كمال الضمير وثبتة اسم الاشياء
 والوصول على رأي أفراد المصنف بقوله نصيب لفظ على ما قرره الشئ هو المعنى الثاني فلا بد عليه من الضمير
 مبتدئا ونصب اللفظ مخرجاً من حيث هو في قوله " فالتساوي لا يخفى لطف هذه العبارة حيث يكون مبتدئاً بالحكم
 ومثلاً للسئلة قوله والضمير على الغاء الاسم عن المحول في اربعة مواضع الاولى في اسم الافعال الثاني
 في باب الاشتغال الثالث في ضمير الفعل كل ذلك على خلاف الرابع في الاسماء العددية نحو زيد وعمر و
 وبنيت الاشياء في قوله واعلم ان هذا الاسم لم يقبل بهذا المشغول عنه لان بعض الاقسام الخمسة قد
 تحت هذا الباب على مذهبهم وانما ذكره استطراداً كما ذكرنا وقد عرفنا هو الاولى في قوله " ان
 انما المقسم اليه بنيت فتم او مقسوم يكون باب الاشتغال بعضاً منه فهذا البنية انما هو لا شئ من هذا القسم
 مع باب الاشتغال في المقسم في قوله " لعدم صدقها بكونها على هذا المثال المذكور فلا بد
 عليه من يتيقن ان يقول هي من الاول لان الضمير والسبب في قوله " واخبر فضيلة ذكر جبهة الرفع في هذا
 القسم ما يلي بعده انما هو يتبعه النص لا سئل ام جواز التقييد بها في قوله " نحو والتادق والتاد
 انما كان هذا الابهة انما اخبر به النص من هذا الباب ظاهر وقد انفقوا الفاء السبعة على الرفع فيها فقبل
 التاد الاخر اجماعاً من هذا الباب بوجوده الاول اذ هي البنية الحادثة بغض كنه من ان هذه الفاعل خصوص
 بما انما لم يرد بالطلب العموم لم يخرج عن الباب كمال الابهة فان المعنى حكم التادق والتادق لا يخفى ما
 فيه من التكلف الثاني ما ذهب اليه بنيت من ان الوصف مبتدئاً بقدره من غير محذوف والقدر حكم
 التادق والتادق في ما ينسب عليكم والجملة بعده بيان الحكم الموعود فلم تكن من هذا الباب الثالث ما ذهب
 اليه لم يرد من ان اللام في الوصف كما هو موصولة ادخل في خبره فاء السبعة ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها
 فيكون هذا من واجبه الرفع ومن على هذا قولنا " والزاوية والزائبة " في قوله " وحينئذ فاعطفه
 يمكن ان يجاب عن هذا الاعتراض بان الجملتين المتعاقبتين المتساويتين في الاجزاء وان كان المعطوف
 على المجموع بالذات لكن يعطف الاجزاء على الاجزاء في ضمنه كما يشهد به الذوق والتسليم نظر المصنف الى التادق
 في قوله " فاعطف من خبر الافعال الرفع راجع في هذه الصورة لا شئ من عن التادق ولصبره الاسم عند
 لانا نقول بعادضه وجود الواطئ المباد منه العطف على الفعلية واحسنه العطف على الجامع بين
 المعطوفين وهو المبتدأ في قوله " ولعل في هذا جواب عن السؤال المذكور وادع على ايراد اسم تفضل وكلاً

مع
 اذ لا ريب في

واختار قولهم كما قاله أي كما حكم المصنف باختياره في بعض كتبه وقيل إنه كما ذكره المصنف في هذا الكتاب بهذا
الترتيب في قوله من صنع مفضل عليه لا سم التفضيل صنع ابن خاتمة في الكفاية كونهما الرفع ثم مختار التصيب
ثم المساوي في الأعران ثم واجب التصيب ثم واجب الرفع هو لأن الباب بيان المنصوب منه فما كان واجب
التصيب لبيان كنهه وما كان حائرا التصيب لبيان حيث التصيب لذات ومن حيث الرفع بجا
وما كان واجبا للرفع فليس الباب بينا إلا بالبيع فلهذا في الشيا أكثر في واجب التصيب مختاره ثم في جاز
ثم في موجه هو أنه انتهى على كلام المصنف هو أنه وكان ينبغي أن يؤخره أقول العلة فلهذا على
ما سوا التصيب لبيان الواجبين فلهذا في هذا ان يعارض المختار بن أبيه فلهذا لا يمكن ذلك لأن مع
موضع مختار الرفع موفقة على معرفة الواضح الأربعة الباقية هو أنه مفضل ضمير لهذا البيت
الأول ما حمل عليه الشئ وهو أن المراد بالمشغول المشغول به أي التالي للعامل وبالمفضل عنه نفس العامل
وبقوله بحرف الجر الحذف دون مجرده وبقوله أو بإضافة بمضار وليس عليه قوله كوصل مع متعلقا
لحذفه والمثال على هذا المعنى ما ذكره الشئ ولا يخفى عليك أنه لو حمل المشغول على العامل والمفضل عنه
على الضمير فكذلك قوله كوصل كان سهلا الثاني أن يراد بالمشغول المشغول عنه ونفس العامل هو
جعل الشاغل المحقق أي المتكلم أو المجازي أي نفس العامل فإنه يصير على هذا فاعلا أو مفعولا ولا
منافاة ذلك وبالمفصول بحذف الفعل والاسم السابق أي المشغول عنه العامل وبالحرف الجار مع
مجرده وبالإضافة المضاف إليه وذلك شائع وليس عليه حال قوله كوصل مع متعلقا أنه المحذوف
والمثال على هذا المعنى ضارب في الدافقة في حرف الجر وعلامه زيد بن ربيعة في الإضافة هو أنه أو روي
أخوه أي خرج فاذا زيد روي أخوه وجوب الرفع لمكانه إذا الفجائية لا لكون المشغول به من نوعا
ولعل ذلك السماع نصير عند دفع المانع عن التصيب على أن يكون التقدير قد كرنا وطلبنا زيد روي أخو
أول السماع لذلك لما دل على أنه على تقدير الفعل معلوما فينبغي أن يترك مجهولا وإذا قد وجوه
لكن المثال خارج عن الباب للمانع الذاتي فينبغي أن لا يذكر فيه ولو على سبيل الاستطراد إذا ما ينبغي أن
يذكر فيه استطراد هو الخارج عن الباب لمانع غرضي فقط هو أنه وعلة حاصلة أنه لهذا البيت
معنيان الأول ما حمل عليه الشئ وهو أن المراد بالتابع تابع الاسم التالي للعامل وبالاسم نفس ذلك
التالي والباقي الموضوعين للتبعية وبمعنى وفائدة أن أراد لفظ النفس في الاختراع عن كون العلاقة

هو الشاغل

في قوله ينبغي

حاصلا

والمبني على
المتعلق

حاصلة بنايع ذلك الاسم سواء كانت حاصلة بنقص أو كمال الاسم كما إذا كان ذلك الاسم ضميراً أو بإضافة إلى
ما حصلته هي ثبوتها كما إذا كان هذا الاسم مضافاً إلى الضمير مضافاً إلى المضاف إلى الضمير المثال على هذا المذهب
ما ذكره الله وما يشبهه لثبوتها أن يكون المراد بالتابع تابع الاسم السابق أي المشتغل عنه العامل وبالاسم
نفس ذلك المشتغل عنه العامل وقابضة إيراد النفس ما ذكره والبناء في الموضوعين ح للتبعية لا غير المراد
بالتبعية أمثلة التابع مثل سبيكة النخيل لشو الفتحك للإنسان وأمثلة نفس الاسم مثل سبيكة نخيل
الإنسان لشو النخيل والمثال على هذا المعنى زيداً وهذا ضريحها وفرع على مثالنا ومثال الثم ما ترك
من الأمثلة هو أنه علامة الفعل المتعدي والمتعدي في الاصطلاح على سبعة معان الأول ما قيد
بمفعول ساق الفاعل كظم وإن كان مفعولاً مطلقاً الثاني ما قيد بحرف جر مع مجروره مطلقاً الثالث ما قيد
بحرف ليس التعليل ولا للظرفية مطاير الرابع ما قيد بحرف بصيرلة المحض اتصال متعلقة إلى ما بعده من غير
تعبير المعنى المتعلق وإفادته المعنى سوى الاتصال كالاستعانة والاضاف ونحوهما الخامس ما قيد بحرف
بصيرلة للاتصال من غير تعبير المعنى المتعلق لكن مع إفادته المعنى سواء الاتصال السادس ما قيد بحرف غير
المعنى المتعلق السابع ما قيد بحرف يهول وبلا واسطة حرف وهو بالمعنى الرابع أي أنها هولة متعلق بشارك الحرف
في الإفادة نحو استعنت بالفلم واصف به ذاء والباء في ظاهر المراد هي هنا هو المعنى الأخير وأشار الله إلى هذا
بقوله أي المجاوز إلى المفعول به فإن المشار من المفعول به ما كان بلا واسطة الحرف قوله الاستعانة
عرج في الجملة لفظاً ونقلاً فلا يورد عليه ما صار مفعولاً به بالحذف والاتصال قوله وكذا الفعل
نقلاً لفظاً كذا هي هنا مثلاً يهولهم أن المعطوف عليه هو فعل أفعال التجاها وقوله نهم ونقلاً فيما
بعد مثلاً يهولهم أن المعطوف عليه قوله نهم هو فعل أفعال التجاها وقوله نهم ونقلاً فيما
يهم أي أزدحم قوله كأكوه هذا يقال كأكوه هذا الفرج إذا ارتد هو قوله وأخرى يقال أحيى الذبك إذا نثر
رباشر هو أي معنى غير لازم أي معنى غير اختيارى غير لازم وبعد اللزوم يمتاز عن أفعال التجاها
فإنه لازم لفاعلهما ولونه الجملة هو فعل لا زماً أي كاسم الفعل اللازم والافاق الوصف والمصداق
كالفعل في ذلك هو إلى المفعول به أشار إلى أن المراد المتعدي هي هنا هو المعنى الثالث من المعاني
فما استبعدنا ذكرها هو أنه نصيب ثابت مدبتي هذا الحذف والتضيق حدفاً وإيضاحاً لهذا
المنصوب منصوباً بنوع الخافض وقد يكون مرفوعاً بنوع الخافض بخوفاً بدلاً من زيد هو لم يفتقر

على السماع لكن ادبنا بالنصائف كثر ما ينجوا ونون عن السماع في غير ان كان ثبوتها بالرجوع الى اعتبار
قوله نرون الدبار ولم ينعوا اخر كلامهم على اذن خوام اي لم يعطوا ومن البعد بالزمان الى كلامهم
من اضافة المصدر الى المفعول قوله اشارت بكليته اوله اذا قبل اليه الناس ثم قيل في الفقه وقطعا
لجرو وكليته جرمه بالاكتمال متعلق باشادت والاصابع فاعل اشادت قوله وعمل وان اه يظهر
اثر الخلاف في تابعها وهو ظسبنا قوله وما قد نزل على قوله الفزدون والمخبر ان زبارة لليلة
ليست لاحد هذين الاخيرين بل الاجل ضرورة نزل بالشخص قوله فقامت اشارة الى ان المراد
بالامن الترفع بالزوا كما يشعر به معناه لا الدفع وبعد من اللباس المصنف بالدفع لا ما يبعث ولا يزول او
اشارة الى ان المراد بعدم الامن هو اللباس الغير المشتمل على الفائدة كاللباس النكتة فاحتمل قوله
بروان الخلف عند عدم الامن ليس بخافي فكيف يكون سماعها وافتحة الكلام قوله فنع اوله لم ينع
بالضم والتشديد لكان الفائدة قوله كحذف مناسبه هذا مبدل للنفي قبل ويجوز ان يكون فينا
لنفي بان يراد بقوله جوابا لمفعول الجواب على طريقة مجاز الخلف وقوله حصر المقتضى بالافضل حقيقيا
كحواضريا لا يريد بخواي ما ضري باحدا لان بدل المقتضى عليه ولا يخفى ما فيه من التسف قوله اي
ناصب لفصلة الظن ان يكون اللام في الفصلة للمعنى المذكور وليس المراد ذلك والاصا الغيب المحض
التوضيح وهذا ليس من دابث بل الاستغراق والتفسير للاشارة الى ان قول المصنف فصلة مفكلام مقدر
الاستغراق لان المقام مقام الاستغراق دون التنكير وانما لم يجعل موضع الاشارة بعد ذلك لكون
الذي هو موضعها ايما الى فصيح الاضافة في قوله الناصبها بان المضاف اليه وان لم يكن مع انلام
لكن غايتها الى ذي اللام المفردة لا مفردة على المقام ان صدق هذه الاضافة عند مخالفة محكم
ببطلانها في باب الاضافة وقما يؤيد ما ذكرنا ان لم يفل في التفسير في الفصلة ولا ناصب لفصلة
ولا الناصب لفصلة في انما الحصر قوله او مثلا الشك كلام لا استعماله موارد ليس في بعضها
على التحقيق وفي بعضها على سبيل تشبيه نحو الكلام على البشر ونفست غزها وفي التفسير ضيف اللين
وليس هذا اول فاروق كثر في الاسلام ونحو ذلك قوله ما وجدنا مجرا بان يكون لا شعا
موارد يشتمل في كل على التحقيق ولا نقا وشبان موارد استعماله الا في المصدر انما هو خبر الكرم
اي انها تواعن التلبث وخذ واخبر الكرم وهو التوحيد فاذا استعمال هذا الكلام في التخي عن زنا بالامر

بأنه لا يجوز ان يكون
المراد بالامن الترفع
بالزوا كما يشعر به
معناه لا الدفع وبعد
من اللباس المصنف
بالدفع لا ما يبعث
ولا يزول او اشارة
الى ان المراد بعدم
الامن هو اللباس
الغير المشتمل على
الفائدة كاللباس
النكتة فاحتمل
قوله بروان الخلف
عند عدم الامن
ليس بخافي فكيف
يكون سماعها

في قوله تعالى
 انما الله
 لا اله الا هو
 عز وجل

بالنكاح او ما يشبه لك فلا شك انه جففة ووجه وجوب الحذف في المثال ما يجر مجازا للاشارة الى
 فرقة تلك الاستعمال الاول والاستعمال الاول واما الحذف في الاستعمال الاول فيجوز ان يكون على سبيل
 الوجوه والجوا في قوله هذا باب تنازع لا يخفى عليك ان التنازع ورفعتهما هو موجود في الذهن
 دون الخارج وله ظاهرا في الخوف فلا تغفل قوله فلان اه هذا يخص في العالمين فان التنازع
 العالمين في الغفل بغير احوالات باعتبار اهتمام كل من العالمين في الاسم والفعل والحرف
 لكن لو اوقع منها هي لثمة الى ذكرها الله واما البواقي وانكار بعضها من محققا لكن لا يتحقق
 على سبيل التنازع فان ما بعد الحرف معول للحرف في مجموع معول للعامل لا اول ولا يتعطل التنازع
 عند كون الحرف مقدما على العامل الاخر فانهم في قوله اي طلبا الا قضاء هو الاستنباط مطلقا
 والطلب تحصيل الشيء للاستنباط التبعي لطلب بيان له وهو المراد به هنا فلهذا افسر به واخر في طلبها
 عن ان يكون احدهما طالبا لبا كما في صورة التاكيد او بدلا للبيان في قوله بالانفاق متعلق الانفاق
 منع الخلو او منع الجمع وكلاهما بناء على عدم الاعداد بهما ذهب لطلبه من جواز توجه العالمين
 الى معول واحد في قوله اما الاول والثاني اشارة الى ان المراد بالواحد الواحد لا بعينه لا بعينه
 هو له لغيره ولعدم لزوم بين العالمين ان يكونا بالاجبة والعطف على الشيء قبل غايته في قوله لتسفة
 ولعدم لزوم بين العالمين الاضمار قبل الذكر لفظا ودفعه وحذف المفعول في قوله من توجه لغيره
 هذا مستحيل الا اذا عزل كل منهما عن الاستقلال كرجلين يحملان جارا بالاشراك مع فائدة كل واحدنا
 على حدة بالاستقلال لكن قد عرفت سابقا ان العوامل في الجففة علامات لا مؤثرات في قوله
 ونذكر في قوله بعكاظاه اعني حذف المفهوم من سبيل الكلام او نذكر بصيغة المجرى والمجرور
 عن فاعله وقوله بعكاظاه فالتاء عاتكة يفت بحذف المطلب عكاظا بعين المهمل المفتوحة واخره
 ظاء معجمة موضع بفتح مكه بفهم في الجاهلية سوكا فيقوم فيها بام او بفتح معلوم من الاعشاء با
 لعين المهمل وقيل بالبعجة او بعلى ويخفى وشعاعه فاعل والضمير للسلح المذكور وقيل الناظرين
 مفعوله وتنازع في شعاعه بفتح وخوفا فاعل الاول وضمير في الثانية فالاصل نحو واللح الملاحظة
 بالحقون وقوله بعكاظا متعلق بما في البيت السابق في قوله فضلة اشارة الى ان المراد بعين الجاهلية
 الفضلة يعني ما لا يكون رجا للكلام ولا يوقع حذف في البيت فانه لللازم مقام المسنون ولم لا الفضلة
 في ما قبله واما في قوله

في قوله تعالى
 انما الله
 لا اله الا هو
 عز وجل

في قوله تعالى
 انما الله
 لا اله الا هو
 عز وجل

البر لا يكون الاطلاق

دون المحلوم الاخر من داني حق

الاطلاق اطلاق حقيقيا اي لا بشرط كما ينوهم فان اطلاق المفعول اطلاق اضافي اي بشرط لا شيء
واما بنصف الاطلاق الحقيقي فيجوز المفعول الذي يكون كل واحد من تلك المصاع على خمسة نوعا منه قوله
اي بمصدر لم يقل اي بمصدر من لفظه شأنه الى المماثلة المعنوية فقط كما في قوله تعالى في مثل ما خواف مع
غاملة في اللفظ قوله وهو الذي نخب قول لا يخفى طابعه هذا القول لباطن الاثر الذي في فهم
اهل الباطن قال شاعرهم مصدر بمثل هشة مطلق باسند : عالم هدا سم وفعل شئني باسند
جون هج مائل خالي ان مصدره يشبه في هر حيدر ونظر كبحه فاسد **فوق** له وذهب بعض البصير
النزاع بين هذا البعض وسائر البصير بان في ذلك المسئلة لفظي ظاهرا واما بحسب الباطن فالاولون من
داني الحق والخلق معا ولا يخفى ما بينهما من التفاوت فان الاول مخلص في التوحيد والاخرون لا يخلو
من شائبة من الشرك **فوق** له واخر الى ان اه هذا المذهب بحسب الباطن شرك خالص فليس ظاهرا على باله في
الفساق فان ثابا لدون السيم يابي عن ذلك **فوق** له والكوفون الى ان الفعل اه هذا القول
ينسب عن البرهان الاتي الكاشف عن وجوده نخب لا يخفى ما فيه من العصور **فوق** له اذا ذكره بماء
الى ابدان الناكيد شرط مدكر العامل لا نفس الناكيد والناكيد الغرليات وهو الناكيد التقدير
بغادر حذف العامل فافهم **فوق** له انا وصفاه هذا شرط لا بانه نوع معين واما اذا ارد بان
نوع ما فاورد المصدر بلفظ فعله بكسر الفاء واما العدد فان اريد بالواحد والثنى او د على فاعلم
وفعلين بفتح الفاء وان اريد بالانديهم بما في لفظ الجمع فقط او معينا فيا لجمع مع البنية **فوق** له وفي
رجعت لقهره مثال المصدر المضاد الذي حذف ليقم المضاف اليه مقامه فان التقدير رجوع القهر
قهره الى تعميم المضاد والقهره الرجوع الى الخلف فانه تميم مثال المضم للثال ولم يثبت للمضاد
اليه مضاد اعلم ما ذكر في التائب ولعلم ان الضمير وما شارك المصدر في الماده بما لم يحدف مع المصدر
واما ما سواها فاحتمل الحذف وعدم الحذف لان القول بالخذل وحسن بينهما لا لانه **فوق** له او على
عدد يعطف على قوله على نوع **فوق** له او ان يعطف على عدده بل على قوله على نوع بنقته لفظا على
ولعل وجه ذكره على المعطوف الاول دون الثاني شأنه الى ظهور كون العدد شيئا للنوع بخلاف
الا لانه **فوق** له وفيه عطف على الدال ولا اختلاف العطف جعل العاطف مختلفا **فوق** له واشتمل ايضا
الصما اشتمال الراد ونحوه للاجبه معكوسا **فوق** له لا اعليه حذا اي لا اعتبه عذابا باحدا فالقهر للمصدر

قوله ما غفل غفلا بضم الغين لعمري ان وضع له القضا باعتبار فيه نسبة يسمى اسم وان وضع له
باعتبار صدوره عن غيره او وقوعه عليه وفيما مر به في مصدره قوله والله ابلتكم من الارض بنا
النباذ ما بليت في الارض فهو من الجواهر فظهر الفرق بينه وبين اسم مصدر قوله ما غفل غفلا بضم الغين
الوصوف للاشارة الى ان المؤكد اسم فاعل والاضافة لا مبتدأ اسم مفعول الاضافة منه شبه قوله
ودر بانه ليس اه هذا الرمز ودلان الغامض اما متولى ومتى وعلى الاول يحصل التاكيد بحسب تكرار
المعنى فلا معنى لقوله ليس التاكيد في قوله وعلى الثاني بعدم ان يكون المصدر معولا بلا عامل فلا اولى ان يكون
في الزمان المراد بالتاكيد التاكيد الكامل الواضح الذي يحصل لا بد من العامل التاكيد في سبعا وعبارا
ليس بهذه المثابة قوله وعدت على الناس في نظر بعلم تمام ذكرنا قبل هذا قوله وعدت على الناس
سواء اقول الظاهر في المصريح السابق ان بعد كلام المصدر هكذا والحذف سواء على ان يكون الحذف
مبيداً ومنشع بكسر الهمزة وفتح الهمزة واما قوله وعدت على الناس مع عدم صحة المعنى على تقدير ظاهره الذي في
اما مثل حرف الروي في المصريح الاول فنوضح فيجوز ان يحمل في هذا المصريح على الفتح فظهر قوله
منشع بفتح السين مصدر مبيداً وجعله مبيداً والطرف خبره ولا يصلح الطرف لغيره الا بالنقد المذكور
فانهم قوله على حين اطمى الناس ما قبله يرون بانها خفا فاعيناهم ويخرجون من ذابن بحسب
الحفا بفتح الفاء قبل ان يابل هو الاشم بفتح الهمزة وضم الجاء ورواها بفتح الهمزة فيقال المهيمة مقصودا
ومدودا موضع بيلادهم وهنا ما لفصا للوزن وحققا جمع خفيف خال وعينان كبائر جمع عبيد
هي الصندوف فاعل الحال ويخرجون بصيغة المؤنث باعتبارنا وابل الموضوعين بالجماعة وهذا من الخل
وخارج بكرة الواو جريه في ساحل يرون منه الطبيب فيخرج كفعل بالياء الموحدة والجمع جمع مجاز كمناء وهي
المهيلة والحفا بفتح حفيته وهي غايجل الرجل ناده فيه ويخفيه لراكب سفر خلفه الى شغل
والناس مفعوله وجل بالتشديد جمع جليل فاعله والتدك النون والذال المهلة بالفارسية ويؤد
وذيق كجبل فيله وهو منادى بخندق حرف لندا والتقدير فاندلوا نداء لا ذريق والمصدر
للتشديد في الثابت جمع ثعلب هو بالفارسية ورواه قوله مخولة لا كف لم يجعل به اسم فعل لان الاكف
مروي بالجر قوله لغاية ما له متعلق بقوله القصيل قوله اما النفس وغيره اللام في قوله مخولة
اوله في هذا المقام للنفوس في التحليل لا ثبات نفس لا يخرج غيره وهاتان التسميتان الخارجيتان

والمراد بالنفس والغیر هو معنى الجملة السابقة ووجهها ان المصدر يؤكد في الاول معنى لازم للجملة وفي الثاني
معنى غير لازم لها فاما لو كذب بالفتح وان كان في كل منهما غير معنى الجملة الا انه في الاول بالنسبة اليه الثاني كانه
غير معنى الجملة بهذا الاعتبار وفي **ف** اعضبت غائدا بك يمكن ترك هذا الكلام بوجه ثلث الاول ان
يكون غائدا لخالها عن فاعل اعضبت الثاني ان يكون بمقطع المصدر مفعولا مطلقا للفعل المذكور الثالث وهو
البدل الوجه ان يكون كالثاني لكن يكون المصدر منصوبا بخذو من خبر لفظ اعضبت وعند عوايلك و
بعده بالنسبة الى الاول اشتماله على الجزو والحق وبالنسبة الى الثاني اشتماله على الثاني لكن بغير **ف** جملة
الاول يكون المصدر للتاكيد وفي الحال فان الاول اصل في التاكيد والثاني اصل في بيان الهيئة ووجه **ع**
الثاني يكون المصدر من لفظ الفعل كما هو الاصل لكن هذا لا يصح لاستثناه باهنا الشاهد بان يكون مقصدا
فما يستهد به اذا الشاهد بان يكون لاجله لهذا نسبة الى شرح الكف وفي **ل** لاجله ومن اجله قد تقدم
ان الاجل بمعنى التفع والتفع بهما ايجاد المفعول له وجوده في الخارج على ان يكون المصدر معلوما او مجهولا
وذلك باعتبار انهما مفعولان من التفع والمفعول له على الاول لبيتي تحصيلتا وعلى الثاني حصولتا
والمراد بالايجاد ارادة الاجراء لانفسه بخلاف الوجود والتاسيد يستعمل المفعول له لاجله للاول
ومن اجله الثاني لان اللام للعللة الغائية ومن للعللة الفاعلية فافهم واعلم ان وجود الخارجي في
القسم الاول معلول للفعل كما ان في القسم الثاني عللة فلا تقفل وفي **ل** لدوا للوذا وابوا للخراب اوله
ملك بنامى كل يوم قاله على وله لى كنه والباقي واضح وفي **ل** فحبت وقد نصتاه اخو لدنى المسنة
الابنة المنفصل قاله امره القيس ونصتاي سلب وهو تخفيف المصداق من النصية ببدل الباء ولبسه
بكسر اللام وهو الثوب الواحد الذي يوشح ويؤتى به ويجعل خابلا والمنفصل من سيب في ثوب واحد
وفي **ل** واخى لغزنى اه اخوه كما انتفض العصفور للتمها الذهن ولذا وصف بالجملة وهي قوله بلان الفطر
نعرنى اى تاخذونى وفاعل ذكر ال هو المتكلم ومفعوله المخاطب هرة اى شعيرة وحوكة وهي فاعل
الفعل واسدنى بالون والفاء والضا المعجز من المقض وهو الخربك لاجل سقوط شئ من الماء والثراب
ونحوها من اثارك واللام في العصفور للتمها الذهن ولذا وصف بالجملة وهي قوله بلان الفطر والقطر يفتح
الفاف وسكين الطاء للهمة الغيث الرقيق والشاهد واضح وفي **ل** انا امرأة دخلت النار في هرة
جنسها وبذلك الحديث فلم يظفها ولم يدعها فاكل من خشاش الارض وروى بدل جنسها ما ربطها والفتح على

فجعل معنى المصدر
بين معنى الجملة
منه
المراد بالنفس والغیر هو معنى الجملة السابقة ووجهها ان المصدر يؤكد في الاول معنى لازم للجملة وفي الثاني
معنى غير لازم لها فاما لو كذب بالفتح وان كان في كل منهما غير معنى الجملة الا انه في الاول بالنسبة اليه الثاني كانه
غير معنى الجملة بهذا الاعتبار وفي **ف** اعضبت غائدا بك يمكن ترك هذا الكلام بوجه ثلث الاول ان
يكون غائدا لخالها عن فاعل اعضبت الثاني ان يكون بمقطع المصدر مفعولا مطلقا للفعل المذكور الثالث وهو
البدل الوجه ان يكون كالثاني لكن يكون المصدر منصوبا بخذو من خبر لفظ اعضبت وعند عوايلك و
بعده بالنسبة الى الاول اشتماله على الجزو والحق وبالنسبة الى الثاني اشتماله على الثاني لكن بغير **ف** جملة
الاول يكون المصدر للتاكيد وفي الحال فان الاول اصل في التاكيد والثاني اصل في بيان الهيئة ووجه **ع**
الثاني يكون المصدر من لفظ الفعل كما هو الاصل لكن هذا لا يصح لاستثناه باهنا الشاهد بان يكون مقصدا
فما يستهد به اذا الشاهد بان يكون لاجله لهذا نسبة الى شرح الكف وفي **ل** لاجله ومن اجله قد تقدم
ان الاجل بمعنى التفع والتفع بهما ايجاد المفعول له وجوده في الخارج على ان يكون المصدر معلوما او مجهولا
وذلك باعتبار انهما مفعولان من التفع والمفعول له على الاول لبيتي تحصيلتا وعلى الثاني حصولتا
والمراد بالايجاد ارادة الاجراء لانفسه بخلاف الوجود والتاسيد يستعمل المفعول له لاجله للاول
ومن اجله الثاني لان اللام للعللة الغائية ومن للعللة الفاعلية فافهم واعلم ان وجود الخارجي في
القسم الاول معلول للفعل كما ان في القسم الثاني عللة فلا تقفل وفي **ل** لدوا للوذا وابوا للخراب اوله
ملك بنامى كل يوم قاله على وله لى كنه والباقي واضح وفي **ل** فحبت وقد نصتاه اخو لدنى المسنة
الابنة المنفصل قاله امره القيس ونصتاي سلب وهو تخفيف المصداق من النصية ببدل الباء ولبسه
بكسر اللام وهو الثوب الواحد الذي يوشح ويؤتى به ويجعل خابلا والمنفصل من سيب في ثوب واحد
وفي **ل** واخى لغزنى اه اخوه كما انتفض العصفور للتمها الذهن ولذا وصف بالجملة وهي قوله بلان الفطر
نعرنى اى تاخذونى وفاعل ذكر ال هو المتكلم ومفعوله المخاطب هرة اى شعيرة وحوكة وهي فاعل
الفعل واسدنى بالون والفاء والضا المعجز من المقض وهو الخربك لاجل سقوط شئ من الماء والثراب
ونحوها من اثارك واللام في العصفور للتمها الذهن ولذا وصف بالجملة وهي قوله بلان الفطر والقطر يفتح
الفاف وسكين الطاء للهمة الغيث الرقيق والشاهد واضح وفي **ل** انا امرأة دخلت النار في هرة
جنسها وبذلك الحديث فلم يظفها ولم يدعها فاكل من خشاش الارض وروى بدل جنسها ما ربطها والفتح على

مناط اثرناى مكان اثر بلخ الوعد والمراد بالثبوت انما القليل والكو ايكلمة الختمه المتماثلين والفظا
 المراد لانه لعل انشوانى هو فى القرب من منزلة القابله للجليل فان حين توليد من قول ذو صير
 اما المراد بالتصرف اما التصرف فى المعنى يجعله معروضا للمعاني المفضيه للاعراب اما التصرف فى اللفظ
 وايضا معاجلة شئ وجما ومذكر او مؤنثا الى غير ذلك ويلزم على الاول ان يكون مفاد الخبر عين متما
 البند او على الثاني دخول حيث حكم البنداء دون حكم الخبر لو وقع مفعولا بنى قوله نعم الله اعلم حيث
 يحمل رسالتهم انه لا ينفى ولا يجمع الى غير ذلك ويمكن الجواب باختيار الشق الاول بان يقول ان المعطوف كل
 ظرف كان مصدرا للمعنى اللغوى كان مستمرا للتصرف بحسب العرف والاصطلاح وباختيار الشق الثاني
 بان يقول ان حيث ينفى ويجمع بواسطة اشتقاق لفظ الجنبه عنه فهذا القدر كاف في كونه وتصرف
 لكن الظاهر ان المراد بالتصرف هو المعنى الثاني قوله **وغيره** التصرف هذا خبر مقدم **الموصول** قوله
 بواسطة حرف اى لفظا الحرف سمعناه فلا يرد عليه بعض المعاصيل الاخر وهذا الحرف هو الواو والذى اصله
 للمطوف فلا يستعمل بجمع والفرق بين المعبه والعطفانه لا بد منها من اقران حكم الطرفين في الزمان
 العطفان اشراك الطرفين في الاصل الحكم كاف فيه سواء كان ضمن الاقران والرتبيل وخلافه قوله
 بنصب اسم آخر في قوله اسم عن الفعل والجملة بعدوا والمعبه بالواو وعن ثالى لفظ مع وباليه يجمع عن
 ثالى الواو بغير المعبه وبغوله التا لانه عن الثالى للفرد والجملة اليه لا تشمل على الامرين سواء اشتمل
 على احدهما ام لا فان كلامها لا يمتى مفعولا معه ولا ينصب على المفعولية وينبغي ان ينفى الاسم بافضله
 لنجس نحو مشارك زيد وعمرو هو له ومثاله ذلك انه قد اشان في ان قوله في نحو ليس بهذا المذكور
 لحدوث قوله **والطريق** مع اشراك الطريق مع بال مخاطبة في الاضافه بالتبين فيل اشراك الشا
 مع المحرك في الاضافه بالقرب والبعد من قبل سرى والنيل على ان يكون المراد بالطريق الماء المتحرك المتحرك
 لسفينة المخاطبه كما ظن فان المحرك من حيث هو محرك لا يمتى طريقا فذلك هو **ل** فهو كونه انا وزيد
 كالاخوين ان جعل لفظ الاخوين شبهها به لكلا الامرين فان حقه العطف المثال هي من اجل لا خفى و
 المحموب يقولون بالاحقيه عند افراد لفظ الاخوين اما عند كونه ثقبه فيوجوب العطف وهذا هو
 الحق لان المقصود من الكلام المشتمل على المعبه شيئا حاله اول طرفها بالذات بيان حاله ثانيا فبما بالتو
 فيجانب بذكر الحال الثاني بحيث يفيد ذلك والثقبه حاله عن هذه الاقده وانما المقصد لذلك هو قولنا كالاخ

انما
 انما
 انما

مع الاخ او كالاخ بنفله بقولنا مع الاخ وان جعل لفظ الاخون شبههما به الاول طرفه المعينة
 وجعل الطرف الثاني محذوفاً لا خفي وغير مساوٍ في القول به خفي الغيب قوله واوجبه لغيره
 ينبغي ان يفهم حراجه فان كلما نصبه لغرض ففعله معه على شئيل الخفيف لئلا يدل على ان بعد الواو متب
 عن ما قبله وعلى راده الاستعداد للاب وكلما كان كذلك لا يجوز فيه الا النصب مادام كلما ما الصغر
 فلان حكم ما قبل هذا الواو بل كلما دل على المعنى تابع وفيه الحكم ما بعد معنى وهو عند رتبة وانما
 يعكس ذلك لفظاً فهو بل معروضه سبب حصول المعنى الحاصلة للحكمين بمعنى كونه جزءاً اخيراً لعلها و
 ينبغي في هذا الفن في نفس الحكم المؤخر رتبة بل في معروضه أيضاً اقامة للمعروض مقام العارض كما
 في الوصف السببي في المجرول السببي واما الكبري فلان غير النصب في اللفظ لا يفيد المراد وبهذا التفسير
 لا ينافي كلام القوم في هذا المعنى بل يبينه احداً ولا ينبغي ان يحمل كلامه على ان وجود النصب
 لذات مثل هذا المثال لا يكون له وجه واصله في غيره في هذا الحكم قوله علقها ببناء اخر
 علقها لعلها الضمير في علقها وعلقتها للبناء وللمقامة تميز من ههنا العين اذا صليت معها قوله
 وهو اخرج احدى اسم و قوله بالا واحداً خواصها اخذ عن قولنا جاشي القوم استثبتت بها
 منهم فان مثل ذلك لا يثبت استثناء في الاصطلاح قوله حقيقه او حكماً من متعدد اي من حكم هذا
 التعدد وهذا الاخراج فرع دخول المستثنى في حكم التعدد بحسب مفاد الكلام قبل الاستثناء وهذا
 فرع دخوله في نفس ذلك التعدد فان كان دخوله في نفس ذلك التعدد ويلزم دخوله في حكم التعدد كما
 في اخراج الاستثناء المتصل فما اخرج حقيقه وان لم يكن دخوله في نفسه دخوله في حكمه غير مبني كما في
 اخراج المستثنى المنقطع فالخراج حكمه اي مثل الاخراج الحقيقه في الوصف والحكم الذي هو وقوع
 محذور بعد الا وخواصها واما اخر قوله من متعدد لئلا يتوهم ان قوله حقيقه او حكماً قبل التعدد
 ثم ان اخرج من جميع انواع حكم التعدد وهو لغالب لا يكون ذلك الا بما سئل استبان كلما ان الترتيب
 او من بعض انواعه الذي هو ما سئل النوع الاخرى وهو لئلا يكون هذا بلا شبهة فان معنى
 قولنا جاشي القوم لا يستبان ذلك اما لاشئ محقق في وجوده في مجيئهم على ان يكون لفظ ما زائدة
 والمستثنى مجرد بالاضافة واما لاشئ محقق هو محقق في وجوده في مجيئهم على ان يكون ما موصولة او
 موصوفة والمستثنى مرفوعاً على ان يكون نائباً ما بضم السين والمراد ان في المماثلة في الصوتين قوله

في قوله
 علقها ببناء اخر
 قوله علقها ببناء اخر

احده

في النوع الاقوى واما خصوصاً فبدا على ان يكون مفعول من التركيب الى الافراد والمستثنى منصوب على
 انه مفعول به للمصدر النابت عن فعله فانهم قولهم بفتح التاء اشارة الى ان الاحسن ان يكون انتخاباً بفتح
 امرأ خاضراً بطائفة قولهم ينصب في الفتح لا بالضم فهو ما ضا فراد عن عطف الانشاء على الاختيار وهذا
 العطف قبل الاية منه فهنا امثلة قولهم انتخاب او في قوله وانصبت ما قطع ولا مرجح للثاني على الاول فانهم
 قولهم يبدل بعض الابدال قول البصريين واعرض عليه بثلاثة وجوه الاول ان المبدلين يجب ان
 يتفقوا في الحكم وهما مختلفان فهنا حكما الثاني ان يبدل البعض يحتاج الى ضمير راجع الى المبدل منه وما نحن
 فيه خال عنه الثالث ان المبدل منه يجب ان يكون في حكم التماثل ويمكن ان يكفى عنه بالبدل وما
 نحن فيه ليس كذلك لان المتماثل على تقدير حذف المبدل منه اختص من المتماثل على تقدير ذكره وانا اجبت عن
 الاول بان المبدل هو المكي من الاول ما بعد ففظ ولا بدع في ذلك لصحة قولنا جئت لافانم وعن الثاني
 بان الاختياج الى الضمير انما هو للربط فاذا حصل الربط جازى او بالقرينة او بنقل لبدل كما في قوله ما
 الا بغير محذوف فالحاجة اليه عن الثالث بان الاستغناء عن المبدل منه لا يجب ان يحصل بنفس المبدل بل
 اذا حصل بالقرينة فذلك كاف والقرينة لا بد ان تكون موجودة في الامثلة بل اصل الاستغناء غير لازم
 كما صرح ببعض العلماء قولهم وبلد كبرياء قاله عامر بن خثاف والنجاشي جمع يغفوكين بوع وهو ولد
 البقرة الوحشية والعين بكسر العين جمع عيسا وهو الابل البيضاء التي يجالط بها بني من الشفرة
 والبناء ظاهراً قولهم لانهم يرجون اه قاله حسان بن ثابت لانصاي الضمير المحجور لله والباقي واضح في
 وما الى الامثلة نحو من ذهب روي اخوه هكذا وما الى الامثلة نحو مشيت مشيت المشي المشي الباقي
 واضح قولهم وان بفرغ الى اخر البيت بفرغ بضم الفاء بفتح المعالوم وقوله سابق اي اسم سابق والمراد بالمشي
 منه وهو المفرغ بكسر الراء مجازاً والمفرغ عنه حيفة والمفرغ بالفتح محذوف وهو الكلام والا
 مفعول لسابق ولا بعد بغير العمل فيما بعد متعلق بفرغ ويكون جواز الشرط اسماً لما بعد الى ما بعد
 وقوله كما لو اعدنا نائب الخبر ما في كما موصولة او موصوفة وجزاء الشرط محذوف في الجملة
 الشرطية صلنا وصفنا وما ونقد بالبيت وان بفرغ الكلام عن نفسه ثم سابق الا للعمل فيما بعد
 الا بكن ما بعد الا ثانياً على حكم لو عدم الا كان ما بعد على ذلك الحكم هذا اذا حل التفسير على
 معنى التخلية وكذا اذا حل على معنى النصيب لان الفعل لا بد وان بفرغ انما اذا حل على معنى الاعتراف

يتقدم

فالمراد بالشايق الغايل في الفعل غير محمول أو معلوما والمحمول اول فاضم في قوله فعل زكي لا الوع
 بقره اء صفة مشبهة في قوله لما قبلها أي يكون المراد به عين المراد بما قبلها او كالعين قوله
 مالك من سجنك اه هذا خبر والمراد من العمل التبر وكل من التبر فكل منها
 من العمل مضدا فاقبلها نقير ان للعمل البناء فاضح قوله مقدمات كان او لا او مضدا على ما
 المشتبه لا على المشتبه منه في قوله وليس نصيبك اسم ليس ما مشتقا بديا الى التاثير او الى التاثير
 المفهوم من قوله دعو ومن خبره على اخذ ريعه وسواء مفعول لقوله مغن وسواء خبر ليس ومن انهم يحذ
 المفعول اي من ذلك التوى نفسه عن القبة لتصب لا محبة بالشون قوله احكم به القبة للقدم ليا
 للتبعية او القبة لا لا قبالا لآلة والاول ظاهر في قوله كنهها مفعول لغوته انصبك تاكيد للمشتبه
 في قوله واحد أي واحد عددي وقوله واحد أي واحد غير عددي فلاننا تناقض في كلامه قوله
 واضبه يحكم بهذا التصريح بعد لحظة كون الكلام مثبتا والحكم بنصبه سواء قبل ذلك قوله اذالة
 يمكن وكذا أمكن ولم يرد ذلك لكن هذا عند اختلاف المشتبهات في الاوصاف في قوله فانما يمكن
 ذلك واديد استخراج البائة من المشتبهات من المشتبهات في قوله استنفذ كل واحد على كل واحد من المشتبهات
 مكملا لما فنسكة المشتبهات الاخيرة والبائة منه بعد اسقاط ما بعده عنه كانه المشتبهات الاخر فلا بد
 ان مفاد هذه العبادة استثناء فخر خمسة وعشرة مما قبلها في نحو عند عشرة في الا عشرة الاخيرة
 الا اثنين وهو فاسد في قوله واسقط الاول والمراد بالاول وارجع مفردة المفردة والثبته والجمع
 لا المفردة فقط فلا يتحقق هذا الجمع الا في ضمن ثلثة امثلة واما المتحقق في كل مثال فانها هو مفرد
 من مفردة وكذا الاسقاط فلا يرد اخذ هذه القاعدة مخصوصة بمثال جاوز شفعه وورثه عن الوجد
 بل عن الاثنين في قوله وضم الى الباقي بعد الاسقاط الطرف متعلق بالبائة او بقوله ضم والمراد بالاسقاط
 والضم اسقاط وتضم ضم شفع وهكذا الى الاخر لا اسقاط مجموع الاول فارد فعه وضم مجموع الاسقاط
 بعد ذلك حتى يرد ان هذه القاعدة غير جارية فيما اذا كان الوتر والشفع واحدا وكان مجموع الاربعة
 غير ناقص من المشتبهات منه كقولك عند عشرة من الاشفة عشرة اثمانية عشرة والاخيرة عشرة الا عشرة الا
 خمسة واجتنب تغييرها الى ذكر المفردة الى تقديم الضم على الاسقاط ثم علم ان المشتبهات قد تكون كونا
 للمشتبهات وكل لما قبله وح فالقاعدة ان غير اثنين لا استخراج البائة من المشتبهات من بل محتاجنا

الى عمل اخر وهو ان يحصل مخرج الكسوة نحو العطف على الاول ويجوز الاضافة على الثانية فاذن يخرج المستثنى
منه بعد المخرج المحصل ثم نأخذ الكسوة من ذلك المخرج بالترتيب ثم نعمل باحد القاعدتين من حيث المخرج الثاني
فنسبته المخرج فاصل النسبة هو الباقى من المستثنى منه مثال ذلك شرب لبن بعد الاضافة لا ثلثه الا ربعه
فعلى الاول بعد الصواب كثر ما لا العبد والمخرج ثلثه عشر كالاخاء المفروضة للمستثنى منه لكون الكسوة معطوفة
فبعد اخذ الكسوة من ذلك المخرج والمفروض المذكور كانك قلت اشرب لبن ثلث عشر لا استثنى الا اربعه الا
ثلثه وبعد العمل باحد القاعدتين يعني لك سبعة وهي نصف ونصف من المخرج فالباقي من المستثنى منه
نصف لبن ونصف شدة على الثانية كل ضمير يعود الى ما قبله والمخرج كالاخاء المفروضة للمستثنى منه
اربعة وعشرون لكون الكسوة مضافة فبعد اخذ الكسوة من ذلك المخرج كانك قلت اشرب لبن اربعه وعشرين
الا ثلثه عشر الا اربعه الا واحد فبعد العمل باحد القاعدتين يعني لك خمسة عشر واصل النسبة خمسة
اشمان فالباقي من المستثنى منه خمسة ثمان العبد فافهم قول الله وكونهما اه اعلم ان الاصل في الخبر
يكون للصفة وفي الا ان تكون للاستثناء والفرق بين المعنيين ان الخبر في الاول في ذات الظرف
واما في الحكم فيكون عده وفي الثانية في الذات والحكم معاً ثم انهما لا بعد لان عاقلهما الا لغيره صار
فوجه العدة الى الصفة في قوله نعم لو كان فيهما الهة الا الله لفسد باسما الاول ان الهة لكونها
جميعاً منكراً ليس بصفة الا في الشمول ولا في عدم الشمول لله فلم يحقق شرط الاستثناء المنقطع ولا المنقطع
على ان وجود الثانية في فصيح الكلام محل الكلام الثانية انه لو حمل على الاستثناء لا فادان بزيادة
وجود الهة وعدم الله تعالى والقصود سبب في الاول فقط او مطلق ولم يفرق الهة مع نفس الأفراد في
الترجيح اما لان الآية رد على المشركين فاقبلين بما فوقنا لاثنين مع ان ذلك مستلزم للوجود بحد ذاته
التعلق بالوصف مشعر بالعلية فكما تخفف العلة تخفف المعاول وامثالان المراد بالجمع ما كان بعضه مفرداً
واعدا وبعضهما مشبه وبعضهما مجموعاً فيكون الآية رد على المشركين باسمهم قوله ووده المصنوع
يجوز عليه ان رد المصنوع لا يتوجه على سبب بحد ذاته لان سبب في قول الله تعالى لا يبيح الله سبب
فيهما من الظرف اعم من الخفية والجواز لهما سبب من الظرف وهذا المعنى مشعر بالنجاة لا الخفية فقط
ليس في الكلام العرب ما يلزم النظر في الخفية فقط وامثلة الايتان في لفظ ووده وقد استثنى ما هو له
ولم يرد في قوله فلما صرح الشرع امسحى هو عزرا ان قبل المراد بالشر السبب محباً والعدو الظلم المصريح

وقالهم كما دنا اي جزينا هم كما جزنا اي جزاها من الدين بكنز لئلا يخرج الجزاء قول فتوا
بأنها اه اقله واذا اتباع كبره او شري فانه ابو المولى المدينه مخاطبا به لئلا يخرج الجزاء قول فتوا
الحسنه البائنه واضح قول راء اترك ليلاه قاله المحبون العاجم والاستغفار للانكاد والمغنه واضح قول
وامدها مسترغابا الى الوضوع المفهوم من طرف الحكم او الى نفس المستغنه عن القول بان المراد عنه ماسو
المستغنه عجزا والمستغنه فربما له او الى البعض المفهوم من ثبات الكلام على القول بان المراد بالمستغنه منه كماله
لكن يقول الحكم لكل من اراد حتى ينفض الكلام قول له ما انما الله وروى به له ما انما الله وروى به له ما انما الله
التفك قول له فكلوا منه لفظا من اليبس لعل هذا البعض كان معهودا عند الخاطيه لئلا يكون عباد
عن اخراة المحللة والتسوق لظفر فاستدنا فاعلم عن ذلك ولذلك لم يفعل فكلوه فلا يرد ان ينفض الحديث خله
ماسو التسوق والظفر من الاجزاء المحرمة قول له وكذا اخلا اشار بقدر لفظا كذا الا خلافا جده نصيب
خلا قول له والمستغنه بعدا غير السبا والاشارة الى ان عدا اخلا ولا يكون كل من يقول بعد ماسو المصير
كذا ايضا كجوع ناذر على طريق اللفظ النثر المشوش ويمكن ان يفهم هذه الاشارة من ذكر الباقي فوايد بعدا
او يكون قول له خلا الله لا ارجو اسواك تمامه وانما اعد عبا الى شعبه بعبه عبا لكا العبال بالكنه باجنا
بدي ما يوجد الغفريه من العبد وفي الغفر والشعبه اما بضم الشين المعجى والعين المهملة والياء المتحركات في
الجزء او بفتح الشين وسكون الياء المشناه النحابة وفتح العين المهملة بفتح النابع والياء واضح قول له عدا
الشهطاء والطفل الصغير ولا يجناهم فلا واسل واجنا من الا باحداى النجوى والى يطلون على نحيب
وعلى القبيلة ويحمل هذا كلا المعنيين وفلا واسل يبدل شمال عن الحق وقيل منه فانا اصل لا الشين
الذى يشد به لا يبرتم استعمال بفتح جعل الشين اسيرا والشهطاء مؤنثا شيدا اي كثر الشين المار به العجوة
قول له الاكل شيئا خلا الله باطل اخ وكل عبيد محمدا قل لا للندب ولا محالة اصلها لا حول ولا هم
مكان او مصدر مبنى على لا حول ولا انكالك عن ذلك ثم استعمال لنا كيدنا وم الحكم قول له بطل
النداحى بكل الذى يقوى نديم مولى ندى بالاعين جمع نديم اي الوفاق ومثل من الملك وهو يقاسم
النفس الشئ والمولى الحرص من الابلاع قول له حاشا فريشا فان الله تعالىهم اجروا على البرزخ انسانا
والدين المعنى والشاهد اذ كان قول له اي بيتين بل اننا حبة جعل الله لفظا في قول له فريشا الجحش ان الله
وجعل الحال بغيره المبهمة وثوبه عوضا عن الاضاف الى هو حبة البصير مفعولا به المضاف ثم لم يبدع بعدا من فريشا

نفهمنا لهذا الجنب باقرا لها زمانا عاما في كلام المعنى والشخصية يتضح لهذا النوجب قول لكان يكون
 مفعول المفهم محذوف وهو قولنا حصول معنى ولفظنا بمعنى الخفية الى لظيفة والمراد بالحال ان
 فان الحان في اللغة كجاء بمعنى الجنب جاء بمعنى جاء بمعنى الزمان ان يقرب بقدر المعنى اليه المعوض عنه نوب قول
 في حال قولنا غاطله ولا يخفى ان هذا الوجه اصح واسهل واحسن مما ذكره الله فافهم ويمكن ان يحمل توجيهه على
 توجيهنا بان يجعل قولنا اي مبنيا اه كقوله في قوله من غير فظا واما فلنا ان توجيهنا اصح لان التعريف على
 توجيه الله مكنى بغير بل الجملة الى الحالة الخالية عن الصفة بخلاف زيد وعمرو فاما اللهم الا ان يحصل المعنى
 بالحال الغرض في قوله ولا يرد على هذا الحد الى قوله فله والدق شاره الى جوابه عن اثنين او بعضها
 ابن الناطم على هذا اما حصول الاعراض الاول هو ان الانتضا حكم من احكام الحال وقد ارجع المصنف
 بغيرها فان انقضاء حكمه حكمها الزم ذكر الحكم بين الاجزاء التعريف وهو غير جائز لان الحكم ما يحمل
 بعدا متبانه عن جميع ما عداه وايضا يلزم توسيط الامر الخارج عن التعريف في التعريف فان غلب عن كونه
 حكما وجعله جزءا للمعنى قال التعريف مستلزم للذوق لان معرفة انتضا بها لكونه في الواقع حكما لها موقوفا
 على امتنانها عن جميع ما عداها وذلك موقوف على معرفة انتضا بها لكونه جزءا لمعرفتها واما حصول
 الاعراض الثاني هو ان التعريف منقضى مع ما يجوز اكتبه في ترتيب جعلنا اكتب لان اخراجا ما يقيد الانتضا
 او يقيد الانهاام وفيما غير صالحين للاخراج اما الاول فلان الانتضا با لو كان با فاعا على كونه حكما لها
 فهو خارج عن التعريف الكلام في التعريف لو كان جزءا له لكان في غير ممكن قبل تمام التعريف لانه
 حكم للمعنى في الواقع فكانه امر محمول وضع في البين والخراج اتما هو بالامر المعلوم واما الثاني فلان
 لفظ ال اكتب في المثال المذكور مفهم في حال كما هو المتبادر منه اقول بنبقض من غير ايضا بلفظ ال اكتب
 في قولنا واني جعلنا اكتبه وان فرض عنزل الانتضا عن كونه حكما لها واما تعرض ابن الناطم للا
 للانتضا في الجرد دون المصوب مع ان الانتضا في المنصوبات هو لوروده مع كون الانتضا بجزء البتة
 في الواقع لان الانتضا في الجرد مستلزم لا انتضا في المنصوبات من غير عكس فيكون الانتضا في الجرد مستلزم
 في الجرد فيقو به الاعراض الاول اذ ورد الانتضا في الجرد مستلزم لورود الاعراض الاول بخلاف
 الانتضا في المنصوبات فانه قال الاعراض الاول وادعى ما خفى كانه لا يمكن فرض عدم ووروده ويقصو
 في الاعراض الثاني على الانتضا في المنصوبات لان الانتضا في الجرد خفي عن الانتضا في المنصوبات خفي

التعريف

بالبيان ومحصول ما يجاب به الشعر الثاني هو ان المراد بالانهاض انهما من غير محال من حيث انهما في مقام
في الوصف المذكور غير صحيح لانه المتبادر منه هو ان محصول ما يجاب به عن الاعراض الاول هو ما افاده
والله من انما يختار انشئ الشيء الثاني اي عزله عن انضمامه كونه حكما لها وجعله جزءا من التعريف فتقول ان
للمتع لا يتعين في الواقع لان يكون حكما لشيء معين ابدا او جزءا للمعرفة كذلك يجوز ان يجعل حكما له باعتبار
امتيان ذلك الشيء بغير ذلك اللازم وان يجعل جزءا للمعرفة باعتبار امتيانه به نعم اذا كان اللازم اعم
تعيين كونه حكما له او جزءا غير فصل لمعرفة على اي بعضهم فاذا عزل الانضمام عن كونه حكما للحال في الواقع
و جزء المعرفة لا ندفع التوقف الاول وارفع الدور واما قدم الجواب عن الثاني على الجواب عن الاول
للإشارة الى ان اندفاع الثاني مع قطع النظر عن اندفاع الاول ممكن غير منفرع عليه امتنا ذكر ذلك
جوابا منفردا مع اندفاعه بالجواب عن الاول ليندفع الثاني بكل انتفاضة فان الجواب عن الاول لا
يدفع الاعراض الثاني الا بالانتفاض بالجمود وفي الجواب عن الاعراض الاول كلام سندكره بعد هذا
فوق له معرفة ما يقع عليه اي معرفة احكام محال على الحال لكن لا مطلقا بل ما كان بعد معرفة كون الحال
منصوبا في لغة العرب فتقوله بعد متعلق بمقدور حال عن مفعول المعرفة اي الموصول لا عن فاعل يقع ولا
ينفصل المعرفة ولا بتقوله يقع على ما يظهر بالناظر ولا يتعدان يكون ما عبادته عن الحال وضمير يقع عابدا
التعريف في ضمير المحرور. الحال والظرف متعلقا بقوله يقع او بالمعرفة فافهم **فوق له** في نظير المسئلة اعلم
ان ابن الحاجب في الكفاية عدل في تعريف المعرب بما عرفه به المثلث اي ما خلفه اخره باختلاف العواطف الى قوله
المعرب المركب الذي له شبهة منية الاصل فرغم صاحب المتوسط ان وجه العدول في تعريف المثلث
تعريف بالحكم وهو غير جائز فاجاب عنه بنظر ما ذكره والدلالة فيه هنا وقد عرفت تفصيله مما فرنا واذا
عرفت الجواب في المقامين فاعلم ان احوال الالفاظ المصطلحة على ضربين الاول ما لا يدخل في العمل كالشبه
بالمبنى الاصل وعدمه للمبنى والمعرب الدلالة على الصلح للحال الثاني ما له دخل في العمل اي معرفة سبب
لمعرفة كيفية العمل كالخلاف الاخر بالعواطف للمعرب والنصب للحال ومعرفة الالفاظ المصطلحة ليست
مقصودة بالذات بل التماهي لمعرفة العمل فينبغي ان يجعل تعريف الالفاظ المصطلحة بما لا يدخل في العمل
ويجعل له دخل في العمل من احكامها لان معرفة الشيء هي معرفة احكامه فلا وابد في الموضوع غير التعريف على
ما لا ينبغي لزوم الدور ولما كان هذا التعريف في الغالب لا يعرف كيفية العمل مطلقا لا يصح ان يقال

وجعل

الشبهة في الموضوعين من عرف بعض الاحكام دون بعض فوك قد كونه متفلا اه الحال ينقسم بنفسه الى اثنا
 فينقسم ينقسم الى المتعذر والثابت وينقسم الى المستفاد والحامدة وينقسم الى المنفعة والمؤكدة وينقسم الى
 المحفزة والمقدرة وينقسم الى الشبابة والندرة والمداخلة **قول** بان كان مؤكدا يستحق يخفى هذا الحال
 مناعن رتبة الحال المؤكدة **قول** على عينة وضاحية على حدثة قد يربحها وقبله على حدوثه ولا يخفى ان
 الحلق المفهوم من الغافل في مثال هذه الحال كبر ما يطلع على الحدوث لهذا المعنى هو المراد من المشا
 في **قول** ان خلق الله ان راقه اه بفتح الراء للبحر وقد يضم ويخفف الواو المملة وقد يشد اسم لحيو اسم لبقا
 اشركا وبلنك داسه واس الفرس وعقده كعق الا بل وجلده كجلد النمر ورجله كرجل النمر وهو من رفته الكلا
 اذا زاد وطال حتى يدل طول غفها زيادة عن المعتاد قبل هذا الجواب غلوف من يطف تلك الجواب ان الاربعة
 وهو غلط ويبدلها ببدل بعض منه واطول حال لازمة ويطول الزيادة على الجماعة من الناس والعشيرة
 ايضا **قول** غلوا ثما بالفسط فانه حال لازمة من فاعل شهد فان ولا الامة شهد الله انه لا اله الا هو الملك
 واولوا العلم **قول** في سعي في حال بدل على الفنة **قول** كونه سدا فانه اذا ما قول يقولنا شيئا
 او كانتا كاسدا **قول** ان يا ابي منيا وكذا قوله رجلا رجلا **قول** او فضيل له بان كان الحال بالاعلى
 وصفا المفضل او المفضل عليه لاسم تفضيل فالمثال كل من قوله بلسا وطبعا لا الاول فقط **قول** وجاء
 لجم القفر لجم بفتح الجيم الجمع والغير الكثرة **قول** اي جميعا فتسبب لجم لغيره لجم فقط فان الجمع اشمل من
 الجمع **قول** وجاء النحل بيدا لفظ بيدا بكسر الهمزة وقلة واخوه اسم فعل وقد يستعمل بمعنى المبدأ واسم مفعول
 اي المفرق وهو المراد هنا **قول** او مضد منكواه لكن يكون محمدا بوصفك بمعنى المضد **قول** اي
 مباغنا اي مفاجئا **قول** وكذا ان كثر يجرى بكسر الراء ويحرك الشدة بالوجه اي سوف بها
قول ان نحونا علما ضالم هذا اذا اراد بالعلم العالم وبالعالم الكاملة العلم واما المجهل فهو الجاهل
 بان يراد بالعالم ما ثبت له العلم لان تقديم المنبر على عاملة غير جائز **قول** كونه بديهي شرط العامل في
 هذا الحال اما التبيين من المبدأ والخبر والكاثر المقدار واخو المتعدد واما الغافل في قولهم انت الوجل
 علما اما الاول والاخر **قول** لانه يشبه موتنا طلل اخوه بلوح كانه خلل الخلل ما شخص ان تار الدار
 وبه اسم الجوبة والظرف خبر للمبدأ وموحشا بكسر الجاء خالصا من الطلل باعتبار كون ضمير فاعلا
 المظاهرة قبل حال عن نفس ذلك الضمير بلوح بالخاء المملة لم يلح وخلل بكسر الخاء المخرج خللا بالكسرة

بابه

طار بعضه بما السبوت قول كلابغ امرؤ اي لا يظلم ومسته ملاحال عن لفاعل والمفعول قوله
 صاحبهم اه اخوه في نفسك العذر في ابعادك الاملا باصاح اصله باصاحه فترجم وجم بضم الحاء المهملة اي
 فذر والعذر بضم العين وسكون الذال الجحيم مفعول لثوي والابعاد مضارع صا الى ضمير النفس والامل
 مفعول الابعاد قول كقولهم نعم وما ارسلناك الا كافة للناس فان كافة بمعنى جميعا وناؤه للناس
 وهو حال عن الناس باعتبار كونها بمعنى الجماعة قوله فظلمها كلها على ثديا فله اذا المرء غيب الشيا
 ناشيا قوله اعين من الاعباء اي اعجزه وناشيا من النشو وهو النمو والمطلب مصدر ميمي فاعله
 محذوف غاب الى المفعول ومفعوله الى السبابة والالهامان يكون فاعله ضمير المتكلم وكلاهما لا عنه لا ضمير
 الجحيم ولا عن ضمير المراء والكل من كان بين الاربعة والتسعين من التسعين وشديدا اي صعبا قوله ان
 كافة بمعنى هؤلاء كافة بمعنى المانعة والنساء في الدنيا لغة وكثيرا ما وقع في القرآن المنع والتهني بدو
 الامر والانداد ومن التبشير هو حال عن المفعول في ارسلناك فلا شاهد فيه قوله راعى العمل في السما
 لم يرجع لضمير المضاف كما فعل بعض الشارحين لضمير المضاف علة في رتبة الاجازة وتلا بوقم ان المراء
 بالعمل عمل الجحيم الذي قبله بالمضاف قوله ونزعنا ما في صدورهم من غل الغل بالكسر العذابة قوله
 انابع مثلا ابراهيم خبيفا المدة بطلوع على الطريق الحق والباطل والدين لا بطلوا الا على الاول والخبف با
 الحاء المابل من الباطل الى الحق وبالجم المابل من الحق الى الباطل قوله ربي صاحب عاقله في الدنيا
 صاحب حال ساخر اذ صاحبها هو المستر في الظرف الواقع جبر قوله سعيه مستقر في الجنة في الجنة
 اسم مبدئية قوله ككون في حال على كونه اي سواء كان صاحب حالين متعديا كمال النفس وواحدا كمال
 الله وما لوقم من احتمال ان يكون معانا ايضا خالا بمن يدهم هو خط بظهر حجة بالناقل قوله انهم
 فاعلم اقونا المراد بالمفرد ما يقابل التعدد وافراد هذا المفرد وحدته اما على سبيل الحقيقة والاد
 معافا لا محالة الى شرافة او على سبيل الحقيقة دون الاخبار فالحوال من داخله قوله كاشية كرمنا
 حلولا ايضا فالماض كان خالا عن الزمان ايضا فالحال ان مراد فان وان كان خالا عن المبتدئ في الحلو
 فها من داخلان وفي على هذا سائر امثلة الاحوال المتعددة للواحد قوله رفقوا بغير ذبابة معاذ الله
 فلو فهم ان هذين الحالين كليهما الواحد من الفاعل والمفعول ورد عليه لزوم مخالفة المثال للمثل
 لا قول لا يرد على هذا الموضع كذا في الجواز ان يكون للفاء لفاعان كل في حال وان يعين المصنف

معنى اجبر ضاعدا لا معنى نفس الضاعدا وان يكون الحال ان باختيار من كحركة التيمك في الماء الخ
 بخلاف جهة حركتها وان يكون الحال ان في اجزاء من الزمان عدتها لفظها وانضاطها زمانا فوله
 في نحو لا تغشاه الا مال هو المتغى لا التغي وكذا صاحب الحال معول المتغى لا معول التغي وانما التغي قد
 دخل على العامل بعد تقييده بالحال فيسلب طر على معوله وكذا في كل ما يشبه هذا المثال فلا يرد عليه
 ان لا يؤكده الشئ بنفيض ثم اعلم ان تأكيد الحال للؤكددة للعامل اما باختيار كون مضد الحال لا
 زما من لوازم مضد العامل من حيث المعنى نحو ابعث جنبا فان الجنوة من لوازم البعث الذي هو الاحياء
 واما باختيار كون مضد الحال متحدا مع مضد العامل من حيث المعنى نحو لا تغش في الارض ففسد فان
 الافساد متحد مع العثوم معنى لا فسادا فاول الاظهر كون الحال في المثالين مبتدئة لا مؤكدة فان
 المظهر المراد من الاول ابعث مراد اجبانه ولا تغش مراد الفساد فوله وارسلناك للناس رسولا هذا
 مثل قوله ثم ابعث جنبا جميع ما ذكرنا فوله لا من من في الارض كلهم جميعا فوله لا بد من اقامة التحو
 في في الحال قبل ذكر الحال حتى يصح التاكيد بها وهو اما مفهوم من لفظ او من تاكيد بالكلية فاما فهم
 ذلك فله انما بن دانهاه وهل يدانه بالناس من عاد فله سالما بن دانه البريوعى بمجواها في
 وياي للناس اما الجري النبيل والنتا والتقدير فاقوم للناس فبعث اللام للنجية من ثم من عاد فانه
 وغار مبتدا وبذانه خبراى وهل غار لصف بانه لاجل الفار من حويل الاعداء والجنين عنهم فحود
 فوله اى احقر هذا اما بفتح الهمزة مركبة فغنى اى صرف منه على يقين بغير حرف من جانب
 اندلج وبضمها من الاخفاف بهذا المعنى وبمعنى الاثبات اى اثبت دانه لان اسناد البريوعى اياه ولا يخفى
 ما في كلا الوجهين من التكلف والاول ان يقولوا انك اخفها بضم الموحث قال الشكاكى اخو التقدير ان عندك
 ان يقد في زيد ابوك عطا فاجب عطا فاول الاحسن يجعل العامل نفس الاستا الواقع في الجملة من غير
 حاجة الى تقدير فوله عندك ما مضى وادب في نسخة غير مضى فخذ الكلام جزء من بيت هو هكذا عهد
 ما مضى الى عهد وان كان في الوجهك ضابطا عهدا لك اى لفتك وكما مضى اى ما تميل اليك واضح
 فوله فلما خشيت ظافيرهم اه فانه عبد الله بن همام التلوى وضمير الجمع لطائفة ابن زياد والظا
 جمع اظفار جمع ظفر بالضم والتسكون شبههم بالسبا الحبيثة فثبت لهم الاظفار فوله الجرد من الضم
 اى من مطلق الضم بخلاف المفرق متعلقة او نفسه بنحو حشر صدورهم ونحو فوله ما ايسر الشيطان

من ينادم الا ابنهم من قبل النساى لاحلا عزم ابناهم من قبلها واشد شكل هذا الحديث بان يكون مفيد
اللفظ الجوابا للمراد بالمتقى الياس من قبل غير المتشا لا كما يفهم ان عزم الابن ان من قبلها ابنا
الياس من قبلها امثال المعنى على هذا الى قولنا كلما ابن الشجر لما من ينادم من قبل غير النسا عزم ابنا
من قبلهم فيكون الاقران المحفوظين العامل والحال بعينه العامل كما قد يكون بعينها له وقد يكون بلا
عليه حدهما الاخر ولو سلم الاطلاق فنقول غايته ما يدل عليه الاستثناء اقران ياس مع بغض الابن
الا الياس من كل جهة والمقام يخصه للمراد ولو سلم فنقول لا يدل الكلام على قيام الياس بعد العزم بل
يحمل ان ينادم الاقران بالانصاف الابن لان له ولو سلم فلم لا يجوز ان يكون معنى
اليس ما فعل الياس قوله فلا معنى لاشتراط اه هذا الوجهين الاول ان هذه الحال غير ما غنى
صدده والثاني انه لو سلم اتحاد الحالين فلا معنى للتقريب بل لا بد من الاقران قوله غلط الغلط
بالطأ المؤلفة للمهمة للفظ في الاقوال وبالنسبة المشاء القوة نسبة هو الخط في الحاشية قوله فشا
من اشتراك قول قد اجب بهذا الاعراض بوجه شبه هو ان الحال والعامل اذا كانا ما ضيق كان المتبا
ان ماضوية الحال بالنسبة الى زمان عامله كما يحكم به الذوق السليم لان زمان اليفد غالبا قبل زمان
المفقد من حيث هو مفيد وهذا مناف للتعارف المعبر في الحال فوجب ان يدخل عليه لفظ المفرب للاحتمال
الى الحال المقابل للبعيد بهذا المفرب ففان الزمان عامله هذا والجهل كل الجب عن عدم نطق هذا
المعرب بهذا الجواب مع انه يخرج في كل باب اعجب من هذا اسناد الغلط الى اجلة العلماء وجعل منشأ آخر
ما لا ينبغي ان يسند الى من لا يفهم ذلكا قوله يخونى فاعدا ثبت فاعدا والساهد كل الحاشية
فانها من زمان قوله خوصا اى غاذا على النجس قوله مبين يحتمل ان يكون بلجربنا لقوله من
او بالرفع نغنا للاسم والثاني احسن كما حمل الله عليه قوله لا يجام اسم او نسب للمراد بالاسم ناقص الاسم
لان الحال ابغ بين الاسم لكن وصفه هبته وقبل التميز مظهرين للذات لان الذات قد تكون قد
وقد تكون مفقودة فان قولك طالب يد نفسا بقدر قولنا طالب شى من بعد نفسا قوله ونحو
استغفر الله بنا هذا جزء من بيت هو هكذا استغفر الله نيا الشحبه ربا العيا اليه الوجه العمل محبة
امى معدده ومحبط به رقى العيا تابع لله وصدق والبه اى اليه يرجع كل ذات وكل عمل قوله وطبت
النفس قد تقدم بيا هذا البيت في بحث لام الغريف قوله العدة جعل العدة فبما للمقداد اشاء الى الله

ويكون تر

مبني على

ليس من روافد ابن هشام وبعضهم جعل من المقدار منشأ التراجع ان المراد بالعدد هو واحد عدد بالمقدار هو
المقدار بهي المسوية والمكبلة والموردون بهي المسوية المبجلة والموزون اقول والظاهر ان المقارنة المذكورة
تحكم لظهور ان ليس المراد بالمتن مثلاً في قولنا اشترى ثوباً مثلاً نفس ضلع المتن وبالصواب هو قوله بل المراد بهي
او لا هو الموضوع الا ان لما كان بينهما ما يجيء بالنسبة للثوب في العدة فممن من المقدار هي له كثيره ضلوع
على ان يكون خبراً عن مبدأ اخذ وف و عطف عليه هو له وشعبه ارقا ما قوله منون لما كان بالثوب انقضو
بمقدار اي اشترى منون ولا يجوز ان يكون كلا اللفظين مجزئين بالكافي التمثيل لوجوب المحاكاة قوله
وما جسد المقدار عطف على العدد هو له نحو مثقال ذرة اي ما يوزن ثقل ذرة وهو ما يوضع في احد
كفتي الميزان لوزن به مائة كفة الاخرى وخروج عن المقدار اما على فاستمرنا به المقدار ظاهراً واما
على غير ذلك ان المعنى في المقدار هو ذلك لا انه على تعيين فلد معين والمتشاكل ليس كذلك لاطلاقه على القليل
الكثير وفتح التميز هو منير يؤخذ خفيفة من خفيفة التميز فان الخاتم يؤخذ من الحديد على هذا الوجه
اصل التميز هو هذا احد ما هنا هو له ودفعه على البدل الكلي فان المعنى في بدل الكل انما هو
المبدل من مصدرنا لا مفهوماً ولا شك ان المراد من مصدرنا المدهولم من مصدرنا المخطئة هو له وكذا
نحذف ظلامه هذا مراد والظلامه بضم الظاء ما يظلم الناس ياخذ من مضى فمهم او مطلق ما يظلم به الناس قوله
الكان مفضلاً لم يجعل قوله مفضلاً لعل من فعل مع عدم حاجته كونه مفعولاً الى الفعل فيكون الحال بعد
المعرفة انب من الصفة لان الفعل مثله لفظاً ويناسب الوصف الذي هو لتعيين الذوات وتخصيصها
دون الحال الذي هو لتعيين الزمان وتخصيصها هو له ووقعه دونه فانها الدلالة الاصل للبدل
وفي خبر كثير ثم استعمل بمعنى الخبر الكثير مجازاً والفارس اسم فاعل من الفرس نداء بالفتح مصدر من فرس كثير
اي جند من بامر الجبل واما الفارس بالكسر من نفس فيمفعولنا مل يعني ان خبره من جند الفارس ليس
من نفسك بل من الله فلام لله بمعنى من التعليلية الداخلة على العلة الفاعلية ونظيره اللام في انا قد
وانا اليه ليجعل وجه هو له يا جارا تاماً انت جارة قاله الاعشى ولاحظ على تمامه الظاهر في لا
نظم وجارنا اصله جارح وما استعملها من التبع وجارة بمنزلة هو له بمنزلة الذي العدة اضافة الى
الذي يباينة العدة محمول على المعنى الحقيقي على معنى العدة ود هو له وما كان نفساً اه
قال الجبل السعد واوله الجبل بالالف والفاء جديها وفاعل نظير عابد الى السجدة مع الشاهد في

الغرض من هذا الكلام ان يكون من مظهر فضل دارنا بفضلا على الارض والافعال والناس والمعنى واضح هو انه
 ويكثر فيه اوله يظن ان الجواب على ما يظن ان بصره اي فيه اي في هذا اليوم الشدة من الحر والحرارة
 قد ورمع الشمس وضواها للفتور وبعث اي ينصب وهو خير بظل وقا ثم حال من قاعه ويكثر فيه
 في ذلك اليوم لشدته الخشن الصو المرفح والاباع جمع بعري جمع بعير الغرض وصف اليوم بشدة الحر
 هو انه ومن ويا بينهما اي بدل ان على ان معمول منعقدهما بدل عنهما بعدهما من حيث معمول والكم
 ان يكون ناس اسمين بمفعول بدل مضافين الى ما بعدهما اذ لا ينفع منها ما لا يصلح الا ما ينفع من لفظ
 البدل هو لم يفتى به لم اخو شوا الاغان فرنا فا وربنا فا الفاء للعطف وشنوا بالشين المعجمة
 والنون بمخنة التفريق والاعان مفعول لاجله وفرنا جامع لغارس اي زاكيا الغرس وركبان جمع مركب
 اي زاكيا لابل والشاهد بهم حيث كان باؤه للبدل هو **ل** واللام للملك اي بدل علان فابعد
 مالك لمول منعقده من حيث هو كذلك ويعني المالك الشعيرة المملوك جواز ملكه عن هذا المالك
 ولهذا لا يحل اللام في قولنا الشجر للحد ينفذ والمحمد لله على الملكة هو **ل** وهو الاختصاص اي انفراد
 ما بعد اللام بمفعول منعقده من غير تحقق شرط الملكية ووجه التشبيه بينه وبينها هو تغلق الباب
 يكون بين نالي اللام وذلك المغلق ولا يكون بينه وبين غيره هو **ل** وفي غلبة اي الدلالة على
 ثبوت معمول منعقده لما بعده من غير ضد الملكية والاختصاص والحاصل ان اللام قد بدل على ثبوت
 معمول منعقده لما بعده فان ضد منه هذا المعنى فقط هو للعدية فان ضد هذا مع زيادة هي
 الملكية فلا ملكية والاختصاص فلا اختصاص هو **ل** وتعليل اي لا لعل على ان ما بعده على فاعله
 او غايته منعقده واستعماله في الشاكر هو **ل** واني لغرداه قد مر شرح هذا البيت في
 الفصول هو **ل** ولا للبايم اه اوله ولا واقه لا ينفذ لمجد الفاء للعطف اللام لتأكيد التضم
 ولا ينفذ بصيغة المحو اي لا يوجد ووا فابعدنا فاعله الباء واضح هو **ل** حقيقة او مجازا
 الباء في قد بدل ان على خاطره ما بعدهما بمفعول منعقدهما احاطة فانه او فاضف ان كان ذلك
 الاحاطة احاطة تقربا بعدهما احاطة مكانية او زمانية فهما للظرفية الحقيقية والاحاطة الحقيقية
 والثابتة انواع منها ان يدل على احاطة ما قد بينهما وبين ما بعدهما احاطة زمانية او مكانية
 نحو قوله وما كنت بجانب الغربة فان التقدير ان الله علم بمكان ذي جانب الخريف من الطولاني يكون

الباع الحنين

انفعال

بدأ به هذا الجانب هو محل بقاء ونسبة ومنها ان يدل على اخطأه نفس ما بعد ما لكن اخطأه الكل بالجو
 نحو قولنا هذا في ملك اي مما وكل في الواحد في ثلث او ما يشبه ذلك كقولنا السوا في البحر منها ان
 يدل على اخطأه المتزلة منزلة الاخطأه الحقيقية كقولنا وهو الله في السوا وفي الارض على وجهه هو ان
 يكون المراد به هو الله كمن في السموات والارض في كونه عالما بها والمشتبه به لا بد ان يكون او صحيح في نظر
 يشبه له لا شك ان عامة الناس يحضرون سبب العلم المخصوص في كون العالم محاطا بالعلوم وان كان
 العالم محاطا بالعلوم فان الامر في الواقع على عكس ذلك ومنها ان يدل على اخطأه ما بعد ما اخطأه
 الدليل بالمداول من حيث كونه فيه كانه الابه المذكورة على وجه اخر وهو ان المراد بها ان السموات
 والارض دليل عليه العلم بكل منهما بحيث على العلم به نعم وان كان نفس وجوده نعم محيطا بكل من سواه وهذا
 اذا بنا الامر على البرهان الا في في الذي اشار اليه سبحانه بقوله سبحانه ايا شانه الافاق وفي انفسهم
 حثيثين لهم انه الحق واما اذا بنى على البرهان الذي اشار اليه سبحانه بقوله اولم يكف بربك الا
 على كل شيء شهيد كما هو دأب السالك من الحق الخلق فهو سبحانه محيط بجميع من سواه من جميع الوجوه مثل
 التقدير في الابه وهو الله معبود في السموات وفي الارض اية معبود خالقه ومنها ان يدل على اخطأه
 انفسا لانه نحو الشمس في الجوزاء وقطران في الكتاب في نظرنا العين في الكتاب ومنها ان يدل على اخطأه
 اخطأه انطباعة نحو الصورة في المرأة ومنها ان يدل على اخطأه اخطأه لتسبب بالتسبب نحو هذا في الكذ
 ولعلم ان طر في اخطأه قد يكونان حسيين كالمان في الكبر وقد يكونان عقليين كالنجاة في الصدوق
 يكون المحيط حسيا والمحاط عقليا كالنفع في الدواء وقد يكون المحيط عقليا والمحاط حسيا كاتاني في جملك
 قوله **فولم أفدك أن يوسف في حبه يوسف في له** وقد بينا ان التسبب اي يدل ان على سببه ما بعد
 لتعلقها والغالب في تلك السببية الباهي الابه والعللة المناضة **فولم** فبظلم من الذين منعوا
 بما بعده وهو قوله **فولم** ان امرأة اه قد مر بها هذا الحديث في باب المفعول **فولم** بالتب
 استغن اليا النبي للاستغانة تدل على كون ما بعده مستغنا بانه لا يحتاج مستغناه **فولم** وعلى عده
 تعديه مع غيره مع الفعل فان التعدية بالحرث خمسة معا فذكرنا ذلك في باب التعدية والزم **فولم** و
 التحويض غير البديك قبل الفرق بينهما ان الابه البديل تدخل على الزايل في التحويض على الحادث وفي نظرنا
 الباء الداخلة فيما بعد الاشياء لا يجوز. فدخل على الزايل قال الله تعالى **فولم** ثمنا قبله والحق في الفرق

اخطأه

ان انزالنا الزايل في حذو الحادث في التعويض والى ذلك من هذا نرى ان يقولون ان الجمع المبدئي خارج
 دون التعويض وقد لا يغير عن التعويض بالمقابل فانهم **قوله** والصواب ابقاء الاصل ان ذلك على افعال مفعول
 متعلق بها بعد **قوله** نحو به داء اي كان بداء **قوله** نحو وصلته هذا الصواب ان يمثل بما مثلنا لان هذا
 الباطل المحض لا ينادون افاده معنى اخر وقد بينا ذلك في اقسام المنع في باب المنع في اللزوم **قوله**
 على الاستعلاء اي يدل على غلبة مفعول متعلقه على ما بعده حسا كان الغلبة او معنى حقيقة كانت او ادعا
 وفيه هنا نكتة لا بد من التنبه عليها وهوان النجاة القدر ما حكوا بان اللام الجارة للنفع وعلى المضارع
 ان الامر قد يكون بالعكس نحو ولهم عذاب اليم والهم صل على محمد وال محمد واجبت عنهم بان ليس
 مرادهم ان الحكمين ثابتان مطر بل المراد انهما مخصوصا بفعل خاص فيجوز لكل من الحرفين كالدعا مثلا
 فان عد باللام كان النفع وان بعلى كان الضر **قوله** ما خطبنا في هذا الباب ان مرادهم ان اللام
 مطلقا **قوله** مرادهم بالنفع والضر المفهومين منها ليس ما هو المتبادر الى النفع والضر من جميع **قوله**
 الجاهل بل مرادهم بالنفع ان اللام يدل عليه من جهة دلالة على غلبته ما بعده على مفعول متعلقه
 اذ الغالبية من حيث هي نفع لصاحبها وان كان ضررا له من حيثها اخرى وبالضرر ان على ذلك عليه
 من جهة دلالة على مغلوبية ما بعده لمعول متعلقه اذ المغلوبية من حيثها ضرر لصاحبها وان كان
 نفعاً له من حيثها اخرى فاحفظ ذلك **قوله** اذا رضى عن بنو اشرافه لعمرك الله عجبوا رضاهم بنوا
 فشير بنه وخبروا له لعمرك الله عن وف وهو **قوله** ان يكون رضى بمعنى عطف وهو يتعدى بعلى **قوله**
 بعن تجاوزا **قوله** يعني ان عن يدل على ان مفعول متعلقه ما بعده **قوله** وقد يجرى وضع بعد
 على الظن ان يكون على اسم الاحرف **قوله** نحو لنزك كج فانه اي ما لا بد من ان **قوله** لا افضل
 في حجب هذا بعض من يذهب هو هكذا لاه ابن عمك لانه ثابت في حجب عن ولانك دبان في حجب
 فانه حبان بن الحوث ولاه مخفف الله بمعنى قد رده ومثدا ابن عمك نفس الشاعر وهو مبتدأ ما بعده
 خبره فابره الضمير لا يثبت مشكك من باب الاثبات على ناني ولا افضلنا ما محمول او معلوم وعلى
 الثاني بتقدير المفعول اي لا افضلك نفسك على بقاء المتكلم رابطا الجزر بالمبتدأ والحجب علو
 الشأن والدبان مالكا لالعرفان في الشواهد حذف نون الوفاة من دبان في التخفيف **قوله** هذا هو
 منه لا لفظ دبان ليس مما يتصل به نون الوفاة وتخرج من الحرف وبمعنى التباسه وهو مرفوع لان **قوله**

النفع وعلى

النصب للفاء قبل النفي ان يكون ما بعد الفاء متعباً وظيفتها مثبتة اذ وقع سببها الخاطيء على الشايع
الشاهد واضح **قول** له **خولج** كـ **شئ** **اقول** يمكن ان يكون هذا الكاف غير ابدية والمفعول **شئ**
مثل **شئ** وبغيره **للفضوء** في **المثل** عن الله ثم **بالكتاب** الذي هو **البلغ** من **النص** **موج** **وذلك** **للمثنية** **ووجه**
لان المراد من **منطوق** هذا الكلام **ح** اما **نفي** **مثل** **الله** **ع** **الله** **او** **نفي** **المثل** **لمثل** **الله** **عن** **مثل** **الله** **فعل** **الاول**
نقول لو كان **الله** **مثل** **كان** **له** **مثل** **شئ** **والتالي** **بج** **فالقدم** **مثله** **والملازمة** **اما** **لان** **الله** **نعم** **ح** **بصير** **مثل**
مثل **نفسه** **ولان** **مثل** **الله** **نعم** **بصير** **مثل** **شئ** **نعم** **اولا** **لان** **الله** **نعم** **مع** **كونه** **بالنسبة** **الى** **شئ** **اخرى** **وارفع**
من **ان** **يكون** **له** **مثل** **او** **كان** **ذا** **مثل** **فمثله** **يكون** **ذا** **مثل** **بالطريق** **الاولى** **فالمثل** **لمثل** **نعم** **مثل** **شئ** **نعم**
الثاني **نقول** لو كان **الله** **مثل** **كان** **له** **مثله** **ايضاً** **مثل** **والتالي** **بج** **فالقدم** **مثله** **وبيان** **الملازمة** **بالوجوه**
الثلاثة **السابقة** **الا** **ان** **لا** **خبر** **فيها** **فهي** **لا** **يحتاج** **الى** **التفريق** **الثاني** **من** **التفريق** **بين** **السابقين** **فاظهر**
قول **لك** **ابد** **كالقراء** **فوق** **ذرا** **ها** **اخره** **حين** **يطوى** **المسامع** **الصرا** **في** **القراء** **بكسر** **الفاء** **والالف**
المدودة **جمع** **فري** **يفتح** **مع** **الالف** **للفضوء** **نجم** **فري** **يفتح** **مع** **الالف** **للفضوء** **هو** **الحمار** **والوحش**
ذري **نجم** **الذال** **وكسر** **ها** **مع** **الالف** **للفضوء** **جمع** **ذوقه** **بالكسر** **والضم** **وهي** **على** **الشيء** **والضمير** **للحيال**
ويطوى **بعض** **بمعنى** **يلف** **والصرا** **رفع** **الصا** **وتشديد** **الواو** **الاولى** **الطير** **المتني** **بالجد** **جد** **بالضم** **نجم** **وهو**
طير **ياوي** **في** **العرف** **يصبح** **من** **قل** **الليل** **الى** **اخره** **بصرف** **بج** **بان** **كالحمار** **والوحش** **فوق** **الحمار** **ما** **يحتاج** **بملا**
الصرا **المسامع** **اي** **الاذنان** **من** **وهي** **اي** **جميع** **الليل** **والشاهد** **في** **الكان** **في** **كالقراء** **بان** **مبتدأ** **ان**
فوق **خبر** **يحتاج** **الى** **المبتدأ** **ولا** **يصلح** **له** **شئ** **في** **الكلام** **الا** **هذا** **ومبه** **قال** **قول** **له** **ولكن** **يتم** **هذا**
بعض **من** **يد** **هو** **هكذا** **انتهون** **ولن** **يتم** **وعش** **طط** **كالطعن** **بذنب** **عبد** **الزيت** **والفعل** **الظفر** **للتكا** **ووجو**
جمع **ذي** **بمعنى** **الصاحب** **مفعول** **لغوله** **لن** **يتم** **مسطط** **كفر** **من** **هو** **الظلم** **والكاف** **فاعل** **الفعل** **والمرء** **با**
لظعن **الطعن** **لرج** **ونحوه** **وبين** **هبل** **ي** **يدخل** **بين** **الفعل** **وبصير** **فيه** **وهي** **الزيت** **للمثل** **والفعل** **كاف** **نجم**
فبذله **قول** **له** **فصير** **وامثل** **كخضف** **كول** **اوله** **ولعب** **طير** **بهم** **ابا** **بيل** **قاله** **روين** **من** **الحجاج** **وصير** **في** **بذله**
المحلول **اي** **جبلوا** **والعصف** **في** **الزراع** **فان** **فلان** **لا** **يجوز** **ان** **يكون** **هذا** **الكاف** **في** **ابذ** **ظن** **لان** **المراد** **هو**
الحكم **بصير** **في** **هذا** **الجامع** **مثل** **ابا** **الفيل** **الذي** **بهم** **كخضف** **كول** **قول** **له** **بكا** **اللقوة** **اشعوا** **هذه** **بعض**
من **بين** **هو** **هكذا** **بكا** **اللقوة** **اشعوا** **اجت** **ولم** **اكن** **لاولع** **الا** **بالكني** **المفع** **اللقوة** **كالشعوا** **والعقاب** **اشعوا**

كالضفة بالشين والغين المعجمين بمعنى العواء وصف العقاب به لا عوجاج منقاره وجلت منكم الجوا
 وقوله لا ولع لاهمها لام الجو وهو مستخوي وان المقذبة من لا يلاع اي الخصر والكي على التجماع المستوي
 يذنه بالدع والمفع من على راسه ليش من الحديد المستمارة بالفارسية كراه خور وفي له من عن
 بين الجنا هذا بعض من بيت هو هكذا فقلت للركب لما ان علمهم من عن بين الجنا نظرة في الجنا من
 سنا برقة يحصرام وجه غالبة خالت بكامل لفظ غريضة الجنا الجنا بالحاء المهملة كثر ما وضع
 بالشام ونظرة فاعل على وقبل يفخ من ضم غريضة المتعلم نعت للفاعل ولحقه مفعول به والشام
 الفضا وغابته اسم مجوهر واخالت اي تخترت وتغاثرت والكل كمنجج كل كجند وهي سريفة
 والباقي واضح قوله غدت من عليه هذا بعض من بيت هو هكذا غدت من عليه بعد ما تم ظهورها
 فصل عن بيت يبدى بجمل غدت اي اصبح العظاة من فوق فرخها بعد ما انتهت شدة عطشها واصل
 بالصا المهملة واللام المشددة اي بصوتها حثا وها من العطش وهو خبر في قوله غدت وعن بعض
 عطف على من عليه والغابض بالغاف كالفيض بالقاء وهو الفرج والبيد الفلاة والجمل كان الجو
 الطريق قوله وفيما في الماضي اي اذا كان يمضي الى ان الماضي في قوله وما زالت آخرة وليداه
 وكلاهما شيتا امر ابعي لطلب مد ظف وباض بمضي البائع اسم علم من يقع على غير الفياض والبد
 الصبي والكمل من كان الاربعين وشين شيت من الشيب بخلاف الشبا والامر من لم يثبت تجند وقوله
 وليداه وحين مطوفان على الجملة الاسمية بخلاف المضاف في قوله وما اوقبت في علم اخوه فوضي
 شمالا اي بما صعد في راس الجبل رفيع البند ثوبه رياح الشمال وهو يفتح الشين مقابل الجنود واما
 بكسرهما فمقابل البنية وتكيد الفعل بالنون للضرورة في قوله وما الجامل الموقبل فهم اخوه وعناجج
 بينهم المهاد الجامل بالجم جماع من الابل ولا واحدا والموقبل كوقر الذي صار ذخيرة وعناجج بالعين
 المهملة جمع عنجج بضمين وهو الخيل الطويلة الاعناق وحما كجال جمع هر كعوق وهو الصغير من الخيل
 والباقي واضح قوله كما سيف عمارة اوله اخ فاجده بخير يوم مشهدا فله فطش من حرج مشه
 اخبر فالك قد قبل يوم صفيين وهو من جيش علي واخ يشدا موصوف بما جدد من خيرة افعال من الخ
 بمضي الذل والمراد بعرو من معك كوي سيفه هو الصمصا ومضار بجمع مضن ومضن بالسيف
 مفدا شين ظرفه وخيانت السيف عدم قطعه لعدم حذنه فلفظ السيف في البيت مرفوع قوله ما

علاه

اشهدت تبدي
 الال تيزيد
 وشدت كره
 واخر الحاء

بارئاً فإنه أخوه شعواء كاللذغة بالبسم ثاوية فتم بحذف اللاء وهو منادى بخذف حرف النداء
 وبنا في ثاوية اللينة الغادة بالعين المعجمة الألفه واشعوا بالسين المعجمة والعين المهملة كالتصغير هو المنقصة
 واللذغة بالذال المعجمة والعين المهملة أحرف الجدا واليدن من الناد والمبسم اللوسم قولهم كما
 الناس أه أوله ونقص مولينا ونعلم أنه أي نصير عينا ونعلم أنه كما يراد الناس ظلوم وظالم قوله
 بل بداه أخوه لا يشتر ككأنه وجهه لا كام بالفارسية كوالها وذوي يد له الفجاج وهو الصحا
 والفهم كفسر الغبار وجهه كخفرا ضله جهم وهو فشر من حصول الجهم وهو فشر من الغبار من جعل جهم
 اسما للفشر المذكور وغرضه أن أكثر البلاد كثير الأهل قليل البع فان أكثر الغيا كان بغير كثرة أهل البلد
 قوله من فذلك جبل أه أخوه فالبينة ما عرفت ثامم من جبل طرفنا أي بينهم ما قبله ورضع اسمه فاعطف
 على جبل والجبل أي شغلته والتمام جمع نبيه وهي النعوبين والمراد بك ثامم الطفل الذي عليه نعاوينه
 والمجمل لسكون العين المعجمة وفتح الباء التثنية التمامة الرضيع الذي كان ثامم جبل أو يجمع عند الرضاع
 قوله ويل كوج البحر هذا البعض نبي هو هكذا ويل كوج البحر أي سندوله على بأنواع المولى ليل
 أي يبل كوج البحر كثافة ظلمه وسدوك نجم لتبين الغطاء وأرخاه أي ملأ على عطاءه بأنواع الظلم
 لبنيته في مختلف المفعول للضرورة أي لبنيته أضربهم بجمع رسم نارا أه أخوه كذا فقولهم من جلدته الوسم
 العلامة وهي مجرد بريرة المعقودة والطلل ما شخض نارا الدار والافضل جعل الشيء شبيهاً من جلدته بفتح
 الجلم أي من أجله ومن عظمته عني فقولهم هذا باب الاضحية أي باب حكمها العاضة لها بأعينا
 كل طرفيها وفيل أي باصبر منه الشيء مضافا ومضافا إليه قوله وخلفه فهل نون التثنية والجمع خلف
 الأعراب بدل لبل جمع مع اللام ودخوله فيما لا ينصرف قوله وأعطاه التعريف بالذي خلا أقواله تعريف
 المضى بالعهد والجنس بالفارسية للاضافة كما قالوا بالاضا البصيرة وإن غلام زيد لا يصير عرباً
 مضى البسجوا إن يكون لزيد غلام معقوده فلا يفيد إلا التخصيص بما يعرفه بالعمد فكثرة ظاهره
 أمنا التعريف بالجنس فكأنهم ندك على خواجه الأرض النقية من زجتها وأما الاستعراق فالظاهر أنه
 مفيد للتعريف لا يفيد ملل الخطر العهد فبأن الاستعراق من حيث هو محتمل لكونه أنوعاً وأقارباً
 وهذا يكون المعرف بلامه معقود دون كل مضى إلى التكرار ثم إنهم قد عطفوا العهد والجنس فالاضافة
 بثلاثة شرط الأول أن يكون الاضافة معقوبة لا لفظية الثاني أن يكون المضى إليه معقوداً لا نكرة الثالث

قوله تعالى على الخصوص ثاوية فتم بحذف اللاء
 وهو منادى بخذف حرف النداء
 وبنا في ثاوية اللينة الغادة بالعين المعجمة
 الألفه واشعوا بالسين المعجمة والعين المهملة
 كالتصغير هو المنقصة
 واللذغة بالذال المعجمة والعين المهملة
 أحرف الجدا واليدن من الناد والمبسم اللوسم
 قولهم كما
 الناس أه أوله ونقص مولينا ونعلم أنه أي نصير
 عينا ونعلم أنه كما يراد الناس ظلوم وظالم
 قوله بل بداه أخوه لا يشتر ككأنه وجهه لا كام
 بالفارسية كوالها وذوي يد له الفجاج وهو الصحا
 والفهم كفسر الغبار وجهه كخفرا ضله جهم
 وهو فشر من حصول الجهم وهو فشر من الغبار
 من جعل جهم
 اسما للفشر المذكور وغرضه أن أكثر البلاد
 كثير الأهل قليل البع فان أكثر الغيا كان
 بغير كثرة أهل البلد
 قوله من فذلك جبل أه أخوه فالبينة ما عرفت
 ثامم من جبل طرفنا أي بينهم ما قبله ورضع
 اسمه فاعطف
 على جبل والجبل أي شغلته والتمام جمع نبيه
 وهي النعوبين والمراد بك ثامم الطفل الذي
 عليه نعاوينه
 والمجمل لسكون العين المعجمة وفتح الباء
 التثنية التمامة الرضيع الذي كان ثامم جبل
 أو يجمع عند الرضاع
 قوله ويل كوج البحر هذا البعض نبي هو
 هكذا ويل كوج البحر أي سندوله على بأنواع
 المولى ليل
 أي يبل كوج البحر كثافة ظلمه وسدوك نجم
 لتبين الغطاء وأرخاه أي ملأ على عطاءه
 بأنواع الظلم
 لبنيته في مختلف المفعول للضرورة أي
 لبنيته أضربهم بجمع رسم نارا أه أخوه
 كذا فقولهم من جلدته الوسم
 العلامة وهي مجرد بريرة المعقودة والطلل
 ما شخض نارا الدار والافضل جعل الشيء
 شبيهاً من جلدته بفتح
 الجلم أي من أجله ومن عظمته عني فقولهم
 هذا باب الاضحية أي باب حكمها العاضة لها
 بأعينا
 كل طرفيها وفيل أي باصبر منه الشيء
 مضافا ومضافا إليه قوله وخلفه فهل
 نون التثنية والجمع خلف
 الأعراب بدل لبل جمع مع اللام ودخوله
 فيما لا ينصرف قوله وأعطاه التعريف
 بالذي خلا أقواله تعريف
 المضى بالعهد والجنس بالفارسية للاضافة
 كما قالوا بالاضا البصيرة وإن غلام زيد لا
 يصير عرباً
 مضى البسجوا إن يكون لزيد غلام معقوده
 فلا يفيد إلا التخصيص بما يعرفه بالعمد
 فكثرة ظاهره
 أمنا التعريف بالجنس فكأنهم ندك على
 خواجه الأرض النقية من زجتها وأما
 الاستعراق فالظاهر أنه
 مفيد للتعريف لا يفيد ملل الخطر العهد
 فبأن الاستعراق من حيث هو محتمل لكونه
 أنوعاً وأقارباً
 وهذا يكون المعرف بلامه معقود دون كل
 مضى إلى التكرار ثم إنهم قد عطفوا العهد
 والجنس فالاضافة
 بثلاثة شرط الأول أن يكون الاضافة
 معقوبة لا لفظية الثاني أن يكون المضى
 إليه معقوداً لا نكرة الثالث

ان يكون

ان يكون المضاف محال لم ينوغل في الابهام كالغير والمثله والشبه لم يعبثوا الهمد المجتنبه فاذا الاول العيم
فصد هم فابنه معنونه في الاضافة اللفظية ولا في الثاني لان المضاف فيه حكمه بتكبره من تكبره باعينا الذنا
وتكبره باعينا المضاف اليه لعمد بعبء التكبر وفصد المجتنبه التكبر غير محو وفي الواحد منها
غير معند ولا في الثاني لان وضع تلك الالفاظ للاستعانة في الابهام فلا يناسبها لما في غير نعم اذا كان
لشيء غير مثل واحد فاذا الاختلاف فيها بواسطة ذلك جاز ان يحصر على المضاف احكام المعاني فخذ
اجاز وان يكون قول من تع غير المختص وصف القول لذ بن بعت فافهم قوله كلك عطفه هذا حال
من فاعل مجاز في قوله ثم ومن الناس من يجادل في محال الله بغير علم ولا هدى ولا كتاب منه في عطفه في انما
جانبه في ستر عطفه وهو كتابة عن التكبر قوله كما شرفناه اقله ونشره بالقول التي قد انعته فله
الاعشى وكل تشريف وشرف من ياب علم يق شرفه من الشرح اذا غرض الغرض بالعارضة كلوكب شرفه والاف
الافتاء والقناة التي في قوله ردو به الفكرة هذا الى الامام المعصوم ع ومن هذه الامور ما يصح اخذ
مثل هذا العمل شابع عن الشراء وما مفعول الترويه واللامني له بمعنى له وما يؤول له الامر هو مثال
الامر والنواة النكاح مثل في بعض النسخ بدل الجبنا النواة اكننا الثواب دليل كمال الترويه في تكبيره من
الفكر في كبره الذي هو معين قوله لمعنى مصداق وان اختلفا فهو ما قوله ولا صفة
للموصوفها لم يفعل ولا الموصوف مع كونها خصه ليكن بهم عدم جواز اضافة الواضحة الى الموصوف
في نحو ما رزق بالكرم فانه خارج قوله لراى مستحق هذا القلب الحاج الى هذا التاويل في مثل هذا
المثال من وجبه الاول اضافة الشبه الى نفسه والثاني اضافة المعرفة ولا يبعد ان يفي انهم لم يتركوا مثل
هذا الاضافة الا بعد فصد التكبر في المضاف لتكبره فلا عابه الخطا في هذا التاويل قوله اي سجد
اليوم الجامع هذا اليوم الناس في نفسه شنبأ يوم الى الجمع مجاز فكذا القول في المكان الجامع قوله
اي شنبأ من قبضه اقول هذه الاضافة صحيحة من غير حاج الى هذا التاويل فان بين المضافين
عموم من وجه نحو خاتم حديد وجوده في كلام العرب اكثر من ان يحصى كون جميعها ما ولا في كلامهم
بعد جدا قوله كضاي وحادي يقال ضاي الشيء وخاماه اي غابته قوله ويبد هو يفتح
الباء الموحدة وسكون الباء المشناه بمعنى غير قوله لفظا منفردا قوله لفظا ثمة ومفردا حال محتمل
ان يكون لفظا حالاً ومفردا ضمير قوله وكنت اذ كنت الى وحدك اخره لم يك شي باله في كماله قوله

والذي يشاء أه هذا من حيث هو هكذا والذي يشاء ان يثبت به واحد واخشي الزحاح والمطر اذالة
ربيع بن صبيح غاش ثلثائة واربعين ولم يقبل الا سلم بصفته هذا البيت اثنا عشر ذهاب فونه
وانه لا يطبق حل السلاج ولا يملك اهل البصرة ان يقرروا وان يخطوا لذي القرنى ولا يحمل الريح واذية المطر
طهره وضعفه فو له اى نداء ولا بعد نداء اى اخذ بعد اخذ فو له اى سعد بعد سعد بهغه
اسعاد بعد اسعا اى غانة بعد غانة فو له فليقله بك مسودا وله دعونا لينا فانه مسودا دعوا
اى طلبة اللام للجليل وناب من النابذة اى الحادثة ومسودا بكسر الميم اسم رجل وقوله فليقله مفعول
مطلوب المحذوف وهو البصيرة الماضية المعكواى فالبسوداى اجابة اجابة مكرمة من يد يد اى من احنا
او البصيرة المتكلم المعلوم المضاع اى اجابة اجابة منكرة لاحسانه والاجابة للثبوت للمقابلة له فقول
او فعل وما يضاف اليه الاول محذوف بعينه ما يضاف اليه الثاني نظير قطع الله يد رجل من فله فو له
فقلت لبيك ان يدعوك فاجله انك لو دعوتني ودوني ذوداء ذان فو له يوفى الزوداء كجاء بهي
الارض لبيك وجملة ودوني ذوداء خالصة ومنع بالفارسية خرا كاه وفي الشواهد مترجع بفقد هم الثا
على الزاء مصدر مهي من ان انواع اى مثلى وقيل بالثون والزاء المعجز من نوع البئر اذا كان قريباً للغير
والاوسط هو الضوا ويون بالباء الموحدة المفعولة ثم ايا المثناة الثمانية المضمومة بمخيلة واسف
البعيدة الاطراف وان يدعوك متعلق بقلت فو له امانى حيث سهل طالعا اخوه نجما بضو كا
لشها الامع الهرة لا تشفهم واما فانه وداى من جهة العين حيث ضافة المفرد وبلز مخ ان يكون
معبراً وما قبل اراضنا فهنا بالمعنى الجملة لان سهيل مبتدأ احد فخره وهو مستغفر فهدا لا ينافي
الاستغفار فهدا البيت فان المراد من اضافته الى المفرد اضافته الى ما هو مفرد لفظا وبنافى كون سهيل
محذوفاً واذا كان سهيل محذوفاً فالحق ان حيث ضافة الى المفرد لفظا ومعنى فانه ينفذ به ضما اى حيث
ايضا سهيل ويصح ان يكون طالعا حال الضما اليه لا يكون معوكا للضما ونجما مفعول لظوله اى ما في
قوله وانتم حينئذ تنظرون اى حين اذا كان كذا على ان يكون اضافته الى اذ يباينة فو له امانا
الاول اى البناء لا البناء على الفتح لا يثبت بحصول التخييف فو له على حين آه قد شرح هذا
البيت في باب المفعول المطلق فو له فلو ينفذ اى ان ينفذ الكذب فو له اذا باهلى حنة خطبة
اخوه ولدتها فذلك المذبح فو له الفردق واليا هلى اليا هلى المنسوبة الى ابا هلى وهى قبيلة والخطبة

المرأة المنسوبة الى خنظلة والمذرع بصنعة اسم المفعول بالذال المجزوء والراء والعين المثلثين متجانسة
 اشرف من ابنة ابي ابي كان رجل باهلي وج اجرة خطيبه وطامنه ولد فذاك الولد امه اشرف من ابنة قوله
 هذا نفس ليل استنبها هذا بعض من بيت هو هكذا وبيت ليل ارسلت بشفا عذالي فها نفس ليل استنبها
 قاله في بيت النوح وبيت مجمل من التفعيل والياء واضح **قوله** لولا ان من السموع آه جواب اول احدث
 والتقدير لكان مقطوعا بانه الحق دون غيره وقوله من السموع خبر ان وعلما اسم **قوله** فلت
 قد تقدم اه هذا ايراد على قول ابن هشام قال ومنه هذا يوم يرفع الصادقين وقوله قال بلقطة
 لا يخفى لطف هذا الكلام حيث يمكن ان يراد بفعل الفظة او معناه فان اول الامة قال الله **قوله** وكلا
 فالتاء اقل ان للخير وللشر بك قاله عبد الله الزبيدي في يوم احد وهو مشرك ثم اسلم ومك بفتح الميم بفتح
 الغاية وذلك مغزى بشارته للشركاء في قوله نعم عوان بين ذلك وقيل فيمن بين اي حبيب
 اي كل منهما جعل الى شيء اعجم ويحمل على اخر يظهر بالناقل **قوله** كلا اني خيال واحدى عضد
 في النابث والمقام المتساوي احدى خبر كلا وافرا به باعتبار الفظة واخبارا فاعله وهو ضمير المتكلم والواو
 محذوفة اي نا واخذ اباها عضدا اي قوة ومدد فان العضد كناية عن القوة والناثبات الحارثاني والنا
 الاثبات والنزول والملمات النوازل **قوله** لفر في معرف ابا اي عظم استنبها مبدا وعبرها **قوله**
 اي وابك فارس الاحزاب اوله فلت لبسك خالين لتعلن خالين خال عن الفاعل والمفعول الى واحد
 والفارس اكب لفرض واحزاب جمع حزب وهو الطائفة والمخدرات فارس الاحزاب **قوله** لفر في
 مع المضاف اليه الترتيب ذلك ان مضدا اي اتمها هو جزء من اجزاء اوليه حواها المضاف اليه على سبيل الترتيب
 والاحكام لما يخرج الاول من الاجزاء الاولى للمشي المعرف واحدا لان مجموع اجزائها الاولى ثمان بخلاف
 الجزء الاول من الاجزاء الاولى للمشي المنكرفانه ثمان لان مجموع اجزائها الاخرى ثمان من اثنتين
 من جنس مفردة فمضد اي المضاد اليه ثمان والمضد واحد وله مجزئة في الصيغة من عا لفظ اي حذام الا ايتا
قوله ومع الاول ان يكون لفظه مع الاولى في المنى بالفتح والثانية بالتسكون ليكون ضمير فيها
 وقيل بترتيب المرجحين كما حل عليه ويحمل العكس على ان يكون الضمير ان بخلاف ترتيب المرجحين **قوله**
 اسم لكان الاجتماع اه فقولنا جلس زيد مع عمر وجلس زيد في زمان اجما عه وعمر في هذا الزمان في
 مكانه كذلك واستعماله في زمان الاجتماع اكثر **قوله** فرشي منكم وهو اي معكم اخي وان كانت فيكم

لما قال جريز مدح هشام بن عبد الملك لعنه الله لقاء في فرثي كالفاء في جزاء الشرط ونفس الجزاء
على جهة فتح جواز تقديمه على الشرط واليدين بالكسر المال والحصل المفاش ولما بكسر اللام يقال فلان
يزول ما أي يهمل ونراخ أي قليل والباقي واضح **قول** لم يكن عنده البسرة أي الزجر المنع والأسباب
الدمع والباقي **قوله** وهي نظيرة أي قبل هذا الاعتراض غير وارد فيها لأن المعنى للتشبيه
لحرف في أي إنما هو حذف صد الصلة وهو متحقق فيها كذا الخالين بخلاف المعنى فيما نحن فيه فانه إنما
هو تشبيه معنى المضامين لفظية وهذا لا يتحقق فيما نحن فيه إلا في صوته واحدة ونجس ذلك لأن
غيرها بعد ما استعمل في معنى يحتاج إلى الغرض بشبه بذلك الحرف في الافتقار وافق ذلك التشبيه
لكن لزوم الإضافة مانعة من ذلك وأعراب الأصل فاما إذا نوى معنى المضامين فخط ذلك اللفظ
عليه دلالة اللفظ على معناه في غيره وتشبه الحرف من جهة آخر فنوى به التشبيه الأول ورفع مانعة فصار
منبهة واملأ الأحوال الثلاثة الآخر فلا لأنه إما أن لا معنى بديل عليه وكان وبديل عليه نفس لفظ ذلك
المعنى وأما الأصل فأنما يكون مرجعا عند فقد ما يقتضيه بقبض مقضا وأقول المضافان الجواب في
المسوق غير منصوص ومنوى بعوض كما حقيقنا سابقا لا يتصور معان تلك الألفاظ إلا بضمها
إلها بعوض فينزل فيها ما يرد في أي فافهم **قوله** وكذا إذا نوى لفظ دون معناه الإحتمال العقلية
في الغير واشباهه بحال المضاف إليه خمسة أحدها غير موجود وهو بنية لفظ دون معناه والبول في موجود
فقول كذا إذا نوى المشعر بهذا القسم الغير الموجود معني إذا نوى لفظه عند بنية معناه على أن يكون دون
بمعنى عند وإذا نوى لفظ دون معناه فظ وذلك ذكر المعنى مطلقا عند شرح قول المصنف وأراد به المعنى
فقط فافهم المراد في هذا المقام فانه من مراد الأقدام **قوله** فساغ إلى الشرب أي أحوه أكاد أعصى بالما
الحجم قاله عبد الله بن عمر بكسرة فادركه وساع بالفتح سببه كواشدا وأعص من الغصه وهو لفظ
كلو كبر شدة والجيم بمعنى البارد والحار والمراد هنا الأول وهو بديل الجيم الفري أي السائح العذوق
ومن قبل نادى له نوره فاعطف مولى عليه لعواطفنا المراد بالمولى بن العم وهو بديل من هاء عليه فدل
للضيق في أي نادى قبل ذلك اليوم كل ابن عم فرائبه وخرج حتى يعينوه فاما هو فنه من جوب وفاز له من
به فارجم عليه حاشيتهم ولا اجاب لدعائه الراحم وروى بديل مولى يوم **قوله** ولم يك لقاءك هذا
بعض من بيت هو هكذا إذا أنا لم أقم من على ولم يكن لقاءك إلا من ورواه ورواه كأنه من قبل سلطان السلاط

لم او من لما طهر ورواه
وزاء

وناكيد المحجج حجة قبل يمكن ان يكون جوازا ما لم يحذفوا اي فتح اعتقادى عنك قوله وايتنقون آه اوله
 ولقد سكت عليك كل سنة السنة لطريق العقبه والخطا لجرى البيت في هجو قوله كجملو ضرام
 "وله مكره من قبل مدير معافا له امر القبل لكند مكره كسر الهم لا يبقون في الكو وكذا مكره لما يبقون بالق
 وهما صفتان للجرى في البيت السابق يعني اذا استقبلته حسن واذا استديره حسن الجملو كصنع
 الصبر المشا وحطه اي حذره والتبيل الماء الشاهل من المطر والباقي ظ قوله في الاعراب في الفع
 والتبيل غير قوله وغيره وهو الافراد والتبيل والجمع بافهام السه والتبيل وتا التبريد كذا
 تنكير المصاف التبرع تعريف المضا البر وافسام الخلا من ينفق الى مائة وخمسة وعشرين لها اتمافي لفرج
 من هذه الامور وهذا احد عشر فيها واما في امرين وهذا ثمانية وقلون فيما ثمانية عشر للاعراب مع كل
 من التسعة الباقية واربعه عشر للتذكير والمثابنت مع التسعة الباقية وتسعة الافسام الافراد وفرع
 مع التنكير وامانة ثلثة امور وهذا اثنان وخمسة عشر وعشرون للاعراب مع التذكير والمثابنت مع كل
 من الافسام التسعة للافراد وفرعها واربع للاعراب مع التذكير والمثابنت مع التنكير واثني عشر للاعراب
 مع الافسام التسعة مع التنكير واثني عشر للتذكير والمثابنت مع الافسام التسعة مع التنكير واثني عشر للتذكير
 والمثابنت مع الافسام التسعة مع التنكير وامانة اربعة امور وهو اربعة وعشرون واكفي التبرع اتمافي لفرج
 امثلة الاولان للاعراب بدلها ظهوره في لفظ المضا البع الثالث والزابع للتذكير والتبيل
 عود الصبر والخامس للاقلة المنة عن المفسر في الافراد بدلها اوله الخير واللسان خما لان الاقل ان يكون
 المضا المحذوف بعد اسم الاشارة فاما في الخلا الموثقة عن المذكورة في التنكير بدلها عود الصبر والتالي ان
 يكون بعد المفعول فاما في الخلا المفسر الموثقة عن الجمع المذكورة كلا وصيغة هذا احسن واظهر والمضا
 للتنكير بدلها في فوعه خا لان المثل وامثاله لا يعرف بالاضافة الى المعرفه قوله في اي بدل شكره
 وفي اي دنق لسانكم التكنيب فلا شاهد فيه بسفون من ودد البري صاه بسفون مصبغة المحصول والسف
 قد يبعدى في المفعول الثاني نحو قوله نعم ويبقى من ماء صيدك بدفعوله من ودد مكره لو او وسكون
 وسكون الواو الماء الواد وعليه الناس او على الناس مفعوله الثاني وكان البري اسم لمكان ذلك الورد
 وعليهم متعلق بالورد لظنهم معنى الورد وداو بالوارد والمفعول الثاني عن الورد ونبه الورد الى كل
 كل الناس والماعلى سبيل الخفية لكون منها مخر كما الان الاول شهر وبر كجند المضا تابع للورد ويصفو

انما هذا الكلام
 في تفسير خلاصة
 في العبد الذي
 في كل سنة من
 في عباد الله

بفتح الفاء المشددة وقم الفاف اي يخطا ويمزج والرجون الشراب الخ والنسل ما سهل خولته
للعلو لغد وبني وصفاته قوله والمسك من اردا هنا فخذ اخوه على ما في بعض الكتب الغيرة هكذا
والورد من اقولها فانه ارد ان جمع ردد بالضم وهو اصل لكم الذي يصعب لغيره والورد بفتح الواو
بالفارسية كل ونفع وقاح كلاهما بالحاء المهملة ومعناه بالفارسية وزيد هو **قوله** لكل امرئ اه اي
المرء ليس المرء للصورة بل من الخلق بغيره والخصال السنية والنازل بسبب الصورة النازل من نار لو طبع بها
الطبع لغير الزوار ونوفد كثير من اصله اي ثبوت بالناظر اي تشغل بقوله نار بالجر اي كل نار قوله
ذلك المضاف على فصل قوله **قوله** ذلك يومنا نفسك اه هذا اثر الذي بالكسر مفعول بمفعول الهلاك اي اذا
لم يمنع نفسك من هواها ففعل ما شاءت سببت هلاكها **قوله** هل انتم تادكون اصلاجه هذا
رواية **قوله** كما خبونا اه اوله فرشته بخبر لاكون ومدخل الفاء متعلق بما سبقت ورشوى كمنع من
رشوا التهم اذا زفت عليه لرش والمراد به فيها اصلح خالي ولاكون محجوز من محل جوابا للامر والاول
مدح في معنى مع والمدح المدح وفاعله ومفعوله كلاهما هو المتكلم والناح بالفارسية رشدا والصفة
الحج والعسل كقيل ما يزل به العطار غيا واجاسه هو بالفارسية جاد وبعطاران والمخيط اصلاجه
بغير حتى اذا مدحت نفسي ثم مدحت في النفوس واحداث ما امدتها عليها نفسي لم اكن كمن ينجس
الحجر بالعسل عند الاثر في القابضة **قوله** ما ان وجدنا اه الهوى العشق وهو في موضع المفعول الثاني
ومن طبع يدير دواء كتب الطب وزيادة من وبعده واد من كتب الطب عدم زيادتها مفعول اول
او متعلق بمفعول المفعول الاول لقوله وجدنا ولا عذمتنا اي وجدنا دائما لما لا نفي اليقين اثباتا والفهر
الغاية والواجب بالفتح العشق والصيب كسر الصاد ولشد بد الباء العاشق وهو ثابت فاعل للفهر
واضيف اليه بوسيط فاعله البين وفيه اشكال الان الاول تقديم الفاعل على العامل الثاني ان
الفاعل ما قام به الحديث لا نفس الحديث الجواب عن الاول جواز في الضرورة وعن الثاني ان الصيب لصان
عشقه **قوله** انجى ايام والداه انجى فعل ما ضاى ولد ولد انجى والداه انا ما هي وفنجل
الوالدين لك الولد والنجى بالنون والجمع بالنسب اي وما صبراه سلا فتم نجل نجل ذلك الولد قوله
تسعى منها حاه اخوه كما تضمنت المنة الوصف على شئ عابد لام عمر المذكرة قبل والامتناع الاستبانه
اي عند استنهاكها وخال كونها مسوكة والندى بفتح النون ومفعول بالفارسية ثم وهو مفعول في الشئ

اهب روحا وتخلدوا
تدبر له عاقبة
صار دسوا او قارس
ودسوف

ومضاف الى رتبة ما اى ما الفم ثوسط المسواك الذى هو مفعول اول انشفي ما المنزلة مفعول مضمر والمنزلة
 النتحا والوصف بفتحها جمع رصغته وهي نخاذه وهو يصبغها الى بعض اى موضوع كل فى علمه وطاء الرصف من
 واصفى هو كما خط الكابله تمام بغداد وبزير بل خط بالخاء المعجمة باض محو اى رسم هذه الدار كما كتبه
 كتاب بديع هو يوم ما بغداد بنفوشا ونباعدا وجه الشبه لا قداس والتفرق وحقن اليهود يجعل خطا
 به لا خطا شبيه بالانداس من سائر الخطوط وقيل لانه من اهل الكتاب بزييل كبيع من الزيل يسكون البناء
 الابداد والافناء قولهم من ايزل شيخاه اوله بخون فخدبل المرادى بسيفه قاله معاوية بزييل سفيها
 لعنه الله حين نجى من الموت فذكره بالخارجي وقيل على بضم اى بضم الميم المرادى بالخارجي بلد كوفان والمراد
 بالاباطح مكة ونواحها اذ ابو طالب كان من عباهاها واشرف ساكنيها قولهم كان برونه ابريق
 فسر لبر انواه عريتين واباعضا اضار بخذف حرف النداء قد فصل بالضم والنضال الباء الباقى واضح قوله
 هما خطنا اما اساه اخوه وامادم والمون بفتح الواو بالتحريك اجد الخط يضم الخاء المعجمة الحاصل ساكنة الهاء الاسم
 والمراد بالدم سفة اى القتل والخرم الخاء المعجمة والمهمل وشهد بالراء مقابل العبد واجد اسم بفضيل
 اخو من الاسر المنة قولهم خليل امك منى هذا بعض من بيت هو هكذا خليل امك منى بالذى كسبت
 بك وما الى فيها يطفى طمع لفظا مائة مالى فاقدا واستنهما من انكاره وخلف لا يعطى للضرورة والباقي
 واضح قوله ثم اوى اء هذا بعض من بيت هو هكذا اطوف اطوف ثم اوى الى ما ويرى النفع او
 اى ارجع والنفع بالفارسية دوع نرش باب شيرين قولهم ولست بعدك ما فان معنى اه اللطف
 بالفارسية حشر خورون وهو متعلق بذكر اى ما ادرك ما فان معنى بالخاء او يقول البت كذا ولا يقول
 لو ان كذا كان كذا قولهم اوى اءى هذا جزء من بيت هو هكذا اوى اءى فاعفوا عن حشره
 بعد الرقاد وعبره ما فعلع اوى اءى هلك ونوا صرايون فاضيف ففلكا عفى اى اوى اءى
 والرقاد الضم كالرقود بمخاطب النوم والمراد رقاد البنين اى موتهم اوى اءى عفى عن عفى عن
 وبعد الرقاد على هذا زان النبر وعبره عطف على حشره اى معا ولا فعلع اى لا يزل ذلك
 او كل من الجنة والعبره قولهم سبوا الهوى هذا بعض من بيت هو هكذا سبوا الهوى واعفوا
 لهوام فخرهوا ولكل جنب مصرع وهذا البيت مع البيت الذى قبله من قصيدته قالها ابو ذؤيب
 في مرثية خشم من بينه وفدهلكوا اجمعان طاعون والضمير في سبوا البنين والمذكورين والمراد

ليتكناه

فادعم

بقوله هو يوشا الساعرا وبعثا وبعثا فان بقاء الاولاد مما جوبه لابل وهذا على ان يوازيه
 معنى تركوا وهو يوازيهم موثقاهم ولقاء من اجتهوا واعتقوا بالنواي جعلوا ابدتهم في عتق ما يجتونه
 فخرها بالانما المثل ما من يجهول اي جليل الموت محزون كالمضيق المضيض في قبل اي اخذوا
 واحد بعد واحد وبالخاء المجزأ يهلكوا والمصريح السقوط ومصرع الجنب كتابه عن الموت فوله
 غير مضمر اي يكون اسما ظاهرا لا ضميرا حجة المصدا والمراية لم يكن محذوفا بان كان مذكورا لان
 عمل المصدا المقدر ايضا ضعيف هذا لكن تمثيل التثنية كالتثنية ارادة المعنى الاول ويمكن على
 المعنى الثاني بالقول بجذو المصدا في المثال بقى التقدير وهو ضرب المحسن في قولهم ولا يحد
 بان يكون ضمنا او حذو قولهم ولا يحد في الجمع عند الغرض في التثنية لا شاعا يكون فثنية المصدا
 في له ضعف لتثنية اه قد تشرح هذا البيت في باب افعال القلوب في قولهم في بابي به اه بصفت
 هذا البيت مسافر معه ماء فبهم واجه بالماء نفس ذكيت عطشا فاكاد هم من العطش ويجاني في
 يجه بالضم ويدي بالماء والجلد بالغش وهو لرجل القوي فاعله والحازم بالحاء المهملة والواو البعثة
 من لاحظ غايته الامو وضربه كفنه مصدق مضافا فاعله والملا مضمو هو الزاب وهو مفعول المصدا
 ونفس ذكيت مفعول لقوله يجاني ولا يبعد ان يكون المصدا مضافا الى المفعول بجذو لفاعله على الملا
 منصوب بزع الحافض في ضربه الجلد كفنه على الملا فاقول قوله تركته بملا حساه جمع مله وهو بالقاء
 لبسدا في قولهم غير الجارى على الفعل المراد بالجران فيهما صبر في الشيء مشقنا منه شيء اخر
 فالمصدا على الفعل دون اسم المصدا وهذا الجر بان ما منسوبا الى معنى المشق منه والى لفظه لكن
 في كليهما الى المادة والماجران المستعمل في اسم الفاعل والصفة المشبهة وهو بمعنى المطابقة والاول
 ولا يخفى عليك ان الاولى تعد به الجر بان بالمعنى الاول فيكون على الان يقال المراد بالجران يا هذا
 الغريم مع سلاحيه لضرته به مفعولا مطلقا للفعل كما قبل حتى يجره بذلك عن اسم المصدا المصيا
 الجعلة كالغاية في تفرع المصدا القامل في قولهم ان كان غير علم اه هذا شرط العمل الخلاق في ثبوت
 الاول بجذو الهم الك ثاقبا واثقا الثاني بجذو الاعمال انفا فبالاورد على قوله او معيا فكم المصدا
 انه حكم بوجود المشروط مع انتفاء شرطه في قوله وبعد عطاءك اه اوله كفر بعد ثاقبا لوزن عني
 الكفر كفرانك وقد اجبتني باز فر بعد عطاءك باي مائة ابل فان لولع بالكسر الابل اليه ونزع وكان لك

نسخ
 من
 نسخة
 بخط
 الشيخ
 محمد
 بن
 عبد
 الله

حله

يمكن
 وزمان
 بسين

الشاعره قد شره ليقولوا فأنجاه ففرد عليه فانه واعطاء مائه ابل من غنایم القوم **قوله** اظلم
 الظفر حرفا لنفا وظلوم كبر الظلم وقبل الضوا اظلم ثم جيم ظلمة خبيثه ظلمه وهي اسم لام عمران ومضرب
 مصدري من الاجتناء واهد من الهدية وظلم خبران **قوله** كنع ذى غنى حقوا شابين الظان قوله بعد
 هذا وبذلك يهود مفل من مصر واخر هذا المصراع والمصرعان متقابلان مرجع للجنه بقوله بذلك
 مصدرا الى مفعوله وفا على بان على فعه وقوله كنع على عكس ذلك والمفل من يفل ماله والمجهول ما
 وقع في المشقة لاجل الفضا والذين الزينة والكان فانه موقع كذلك والشين يفتح الشين الفصح ويحمل
 ان يكون الففزان فتر الانظار ان لم يشر على كنه لشواهد في لى وقد يقولون نعم قبل فزان
 في الابهة يدل بعض الناس اذا قلده على الناس واخاره ايزه شام ونسب الى المشرك قال الكا
 من شرطه مبتدأ وجوابه محذوف من استطاع فليج فلا يكون الابهة نصافي الرد على البعض على انه
 لو كان من فاعلا كان المعنى انه يجب على جميع الناس ان يحج مستطيعهم وهذا جاني الانفاق قوله
 كحيت يوم غافل هو اجته هذا مصراع ولما ظفر على نامة وصبر او لكونه صليبا فيكون مفعولا له وشكلا
 ان يكون نمبر في لى مشى لملوك آه **قوله** السالك الثغر البقطان سالكهما السالك خبر بعد خبر
 لقوله انت في البيت السائق والثغر بالشاء المثله والغبن المجهر الطريق المرفع الذي امامه نحو
 من الاعداء والبقطان ضد النام صفة للثغر بحال منعكها وهو السالك ومثله مصدح حدث فعله
 اى بمشى والهلوك كمنود المرأة الفاجرة والخبعل كجسمه بالخاء المعجمة والعين المهملة وفيما بينهما ياء
 مشاء فحاشية مبتدأ اخبره الظرف وهو منصوب كما مر اما ان فبصر قبضه والفضل بضم الفاء والضا
 المعجمة وهي اللابنة ثوب الخلوه وقبل هو الخجل واسنين وليس هذا اذا فعل هذا هو صفة للخجل
 لا للهلوك ولا شاهدين **قوله** مخافة الافلاس **قوله** فلكنت دابته بها حاسا فاذابت من المدا
 وهو اعطاء القرض واخذ وحشا كضرب اسم رجل والخافة الخوف والافلاس الفقر واللبان
 المماطلة في اداء الدين بغير اتي اعطيت القرض بها اى يذخره وفيه حسنا النعمى به عنهما طر في ادا
 الدين ولم اعط القرض بغيره خوفا من افلاسه والمماطلة في اداؤه والحسان ان كان من الحسن نصيب
 وان كان من الحسن بشد بد السنين فمتنع **قوله** لبدل على فاعله اى لبدل بالضمير على فاعله
 الصد **قوله** الباء الى فاعل الصد الذي هو فاعله ما صنع ايضا **قوله** مفعلا او مؤخر الاحوال

مان وحسب اس
 على استطاع الناس
 مع الناس سره

في هذا البيت
 من المماطلة في اداء الدين

الشبهة اما ان تكون باسم الفاعل فالمراد بالظاهر والمضمرا ما كان اسما ظاهرا وما كان
 ضميرا واما ما كان مفعولا وما كان مفردا وكان المراد هو الثاني وان كان بابا ظاهر شيئا ما ذكر
 في المصداق ان اسم الفاعل اذا كان ضميرا في غير حجة اسم الفاعل فهو كصدد كان كذلك في الالهة
 عن العمل ولو وقع عمله في الفصح قبل العمل على حذف الفعل واما ان يكون الاحوال الاربعة احوالا
 لفعل قول في العمل وهو مفعول اسم الفاعل والاخر ثان لفاعل وهو فاعل اسم الفاعل والظن
 والمضمرا ايضا بالمعنيين لكن الاول على الحمل على المعنى الاول قول له جازيا على ضيغة الاصل المراد با
 لصيغة ميزان اسم الفاعل قول له او معدولا عنها فبداشاه الى ان صيغة اسم الفاعل من غير عدول
 لا يكون الا الصيغة المعهودة المشهورة بصيغة قول له ان كان عرف ضمرا الى اخوع عن ضمير منعطف به
 قدم للضمة ووهو مغزل مصد مهي وباءه بمغنة متعلق بمعد خبر كان ثم اعلم ان الشرطين انما لا يقينا
 لمجموع نوعي عمل اسم الفاعل بغير الرفع والنصب لكل واحد منهما ما حذر به عليه ان عمل رفعه لا ينفصل
 الشرط الاول فان اسم الفاعل بغير الماخض يعمل في الفاعل اتفاقا قول له لانح آه قبل الضمان
 يقول بدلا للفظ في الوضعين المخرجان بغير عن قوله الفعل المتعلق به اء بقولنا المضارع اما الاول
 فلان الغزل يوجب شبه معناه بالمضارع لا لفظه اذ شبه لفظه به ثانيا فط واما الثاني فلا اختصاصا
 مراد جعل الغزل علة للشبه للفظ من حيث الدلالة الذي هو جامع الى الشبه لمعنى لا من حيث الموانفة
 كما توهمه البعض وذكر الطويل المذكور للاشارة الى هذا باحضر وجبراد بغير الحكم بالوصف شعرا
 لمجيشة وانما جعل هذا الشبه لفظيا مع امكان جعله معنويا بصير معروض الشبه العمل الى العلة والمعلول
 شيئا واحدا فانهم قول له وقد يكون لغت محذوف عن اى عرف بمخصوصه والافضل لكل وصف
 محذوف والموصوف موصوفهم فلا يرد عليه انه يفتضح ان يكون بخير الاخضر نحو ضاب بدع واخر
 لكل قول في كثرة اعلم ان المبالغة ان ياد بجلب الكف والكثرة ان ياد بجلب الكثرة وقد يشبه عمل كل منهما بمعنى
 الاخر والمتعلق قول له في كثرة احتمالات الاول ان يتعلق بالمبالغة اشارة الى ان المبالغة اللفظ قد عليها
 فلان الصنيع بواسطة الازياء وفي الكم الثاني ان يكون بمغنة في وقت كثر متعلضا بقوله بدبل الثالث
 ان يكون متعلقا بالبدل والمبدل من اسم الفاعل المقتضى بما يدل على التكرار الرابع ان يكون متعلقا
 بالمستعمل المقتضى وفيه القول افعال وفعوال وفضيل والاخير اظهر قول له انما لمخار واثقا انما

والاضال في هذه الامثلة كلها بصيغة المذكرات بعضها ماض كما توهم ثم ان الشك كان جعل بعض هذه
 الابواب امثلة بين ما شانه الى انه قد لفظه من مصدر فاد كل باب فيها وان اختلف وزان مضارب
 تلك الافراد وذلك الاختلاف في مجرد ما سكون حرج والهم واما فيها فلان المصدر لما عني مجرد
 جالام يفتح الدال مع الكسر لم يجرى في مجرد ندرج الاحراج بالكسر قوله واسم فاعل فاعلا ما اكفي
 هذا الباب مثال واحد لان هذا الباب من المضاعف لا يكاد يوجد بخلاف فاعل والمضاعف منه
 الميزان بخلاف حرج قوله وتزى تزا هذا كما وقع في الشعر وهي تزيه ولو فاعل تزا كما تزيه ثم تزيه
 تزيه بضم التاء وواعلها عابدا الى امرأة والنزبه التزيه والشبهه بفتح الشين البعده شبه بذلك
 المرأة اذا جذبت بهما الدلو وتخرج من التبريد امرأة تفيض صبيا قوله كالحمة اه نوع من لبن الخارو
 العمامة من بصر قوله هذا باب بنية اسم الفاعلين وعاقلها وبعدها عيان الشك قبل قوله وفيه
 انبئنا المفعولين نضرب في الشك في الفاعلين بصيغة الجمع الصواب ان بصيغة التثنية يحمل اسم الفاعل
 على اسم من الصفات المشبهة باسم المفعول اسماء علام تثبت لها تغليب الطابق العنوان المفعول
 به وذلك لان جمع غير العلم العالم بالواو والنون ولم يقل اسم الفاعل بصيغة المفرد واردة الجذر
 على كثره اوزان كل منهما اقول الحق انه بصيغة الجمع لكن بعد تغليب الاول تغلب اسم الفاعل على
 الصفات المشبهة الثانية تغلب لها على الفاعل على الذي لا يكون عاقلا ولم يفصدا باسمه
 ما يشمل اسم المفعول بل ان ذكر بعيد هذا ولهذا ذكره الشرح عند نفسه فان قلت اسم الفاعل مركبا
 وقد سبق ان المركب الاضافي لا يجمع هذا الجمع فليجمع هذا الجمع فيها هو لضاف الى المركب بينهما
 عرفناهم فقول وفيه انبئنا اسم المفعولين لم يقل واسماء المفعولين مع كونه اخصرا مثانه الى ان
 المهم ذكر انبئنا ضمير بنية اسم الفاعلين بالجمع فبينها على ان انبئنا اسم الفاعلين انما هي اسمان
 بذكر ومما يدل في مثانه فلم يبين انبئنا الصفات المشبهة التي لم يذكر علمها بعد على ان انبئنا اسم المفعول
 الذي ذكر علمه فغلب اسم الفاعل عليه فقول في خبره اذا قول كان المتعارفين بينهم عند اذ ان يقولوا
 ان الوصف من الفعل الفلان هو الفلان صدد وهذا الوصف بلفظ وان كان غير اسم مفعول بلفظ
 والثاني كان اسم مفعول فيقولون ضرب في هود الى مضروب ولا بد بينهما من بيان تكسبين الاولى فكذا اذا
 الفاعل على الغرض هو وبيا المرجع والمشا الى به فتقبل انه فاعل واحد مشروط بالجمع والمشا الى به اسم الفاعل

انما هو من بصر قوله
 هذا باب بنية اسم
 الفاعلين وعاقلها
 وبعدها عيان الشك
 قبل قوله وفيه
 انبئنا المفعولين
 نضرب في الشك في
 الفاعلين بصيغة
 الجمع الصواب ان
 بصيغة التثنية
 يحمل اسم الفاعل
 على اسم من الصفات
 المشبهة باسم
 المفعول اسماء
 علام تثبت لها
 تغليب الطابق
 العنوان المفعول
 به وذلك لان
 جمع غير العلم
 العالم بالواو
 والنون ولم
 يقل اسم
 الفاعل
 بصيغة
 المفرد
 واردة
 الجذر
 على
 كثره
 اوزان
 كل
 منهما
 اقول
 الحق
 انه
 بصيغة
 الجمع
 لكن
 بعد
 تغليب
 الاول
 تغلب
 اسم
 الفاعل
 على
 الصفات
 المشبهة
 الثانية
 تغلب
 لها
 على
 الفاعل
 على
 الذي
 لا
 يكون
 عاقلا
 ولم
 يفصدا
 باسمه
 ما
 يشمل
 اسم
 المفعول
 بل
 ان
 ذكر
 بعيد
 هذا
 ولهذا
 ذكره
 الشرح
 عند
 نفسه
 فان
 قلت
 اسم
 الفاعل
 مركبا
 وقد
 سبق
 ان
 المركب
 الاضافي
 لا
 يجمع
 هذا
 الجمع
 فليجمع
 هذا
 الجمع
 فيها
 هو
 لضاف
 الى
 المركب
 بينهما
 عرفناهم
 فقول
 وفيه
 انبئنا
 اسم
 المفعولين
 لم
 يقل
 واسماء
 المفعولين
 مع
 كونه
 اخصرا
 مثانه
 الى
 ان
 المهم
 ذكر
 انبئنا
 ضمير
 بنية
 اسم
 الفاعلين
 بالجمع
 فبينها
 على
 ان
 انبئنا
 اسم
 الفاعلين
 انما
 هي
 اسمان
 بذكر
 ومما
 يدل
 في
 مثانه
 فلم
 يبين
 انبئنا
 الصفات
 المشبهة
 التي
 لم
 يذكر
 علمها
 بعد
 على
 ان
 انبئنا
 اسم
 المفعول
 الذي
 ذكر
 علمه
 فغلب
 اسم
 الفاعل
 عليه
 فقول
 في
 خبره
 اذا
 قول
 كان
 المتعارفين
 بينهم
 عند
 اذ
 ان
 يقولوا
 ان
 الوصف
 من
 الفعل
 الفلان
 هو
 الفلان
 صدد
 وهذا
 الوصف
 بلفظ
 وان
 كان
 غير
 اسم
 مفعول
 بلفظ
 والثاني
 كان
 اسم
 مفعول
 فيقولون
 ضرب
 في
 هود
 الى
 مضروب
 ولا
 بد
 بينهما
 من
 بيان
 تكسبين
 الاولى
 فكذا
 اذا
 الفاعل
 على
 الغرض
 هو
 وبيا
 المرجع
 والمشا
 الى
 به
 فتقبل
 انه
 فاعل
 واحد
 مشروط
 بالجمع
 والمشا
 الى
 به
 اسم
 الفاعل

وما يدل على ذلك انه قد سبق
 انبئنا المفعولين
 نضرب في الشك في
 الفاعلين بصيغة
 الجمع الصواب ان
 بصيغة التثنية
 يحمل اسم الفاعل
 على اسم من الصفات
 المشبهة باسم
 المفعول اسماء
 علام تثبت لها
 تغليب الطابق
 العنوان المفعول
 به وذلك لان
 جمع غير العلم
 العالم بالواو
 والنون ولم
 يقل اسم
 الفاعل
 بصيغة
 المفرد
 واردة
 الجذر
 على
 كثره
 اوزان
 كل
 منهما
 اقول
 الحق
 انه
 بصيغة
 الجمع
 لكن
 بعد
 تغليب
 الاول
 تغلب
 اسم
 الفاعل
 على
 الصفات
 المشبهة
 الثانية
 تغلب
 لها
 على
 الفاعل
 على
 الذي
 لا
 يكون
 عاقلا
 ولم
 يفصدا
 باسمه
 ما
 يشمل
 اسم
 المفعول
 بل
 ان
 ذكر
 بعيد
 هذا
 ولهذا
 ذكره
 الشرح
 عند
 نفسه
 فان
 قلت
 اسم
 الفاعل
 مركبا
 وقد
 سبق
 ان
 المركب
 الاضافي
 لا
 يجمع
 هذا
 الجمع
 فليجمع
 هذا
 الجمع
 فيها
 هو
 لضاف
 الى
 المركب
 بينهما
 عرفناهم
 فقول
 وفيه
 انبئنا
 اسم
 المفعولين
 لم
 يقل
 واسماء
 المفعولين
 مع
 كونه
 اخصرا
 مثانه
 الى
 ان
 المهم
 ذكر
 انبئنا
 ضمير
 بنية
 اسم
 الفاعلين
 بالجمع
 فبينها
 على
 ان
 انبئنا
 اسم
 الفاعلين
 انما
 هي
 اسمان
 بذكر
 ومما
 يدل
 في
 مثانه
 فلم
 يبين
 انبئنا
 الصفات
 المشبهة
 التي
 لم
 يذكر
 علمها
 بعد
 على
 ان
 انبئنا
 اسم
 المفعول
 الذي
 ذكر
 علمه
 فغلب
 اسم
 الفاعل
 عليه
 فقول
 في
 خبره
 اذا
 قول
 كان
 المتعارفين
 بينهم
 عند
 اذ
 ان
 يقولوا
 ان
 الوصف
 من
 الفعل
 الفلان
 هو
 الفلان
 صدد
 وهذا
 الوصف
 بلفظ
 وان
 كان
 غير
 اسم
 مفعول
 بلفظ
 والثاني
 كان
 اسم
 مفعول
 فيقولون
 ضرب
 في
 هود
 الى
 مضروب
 ولا
 بد
 بينهما
 من
 بيان
 تكسبين
 الاولى
 فكذا
 اذا
 الفاعل
 على
 الغرض
 هو
 وبيا
 المرجع
 والمشا
 الى
 به
 فتقبل
 انه
 فاعل
 واحد
 مشروط
 بالجمع
 والمشا
 الى
 به
 اسم
 الفاعل

صان

واسم المفعول اي اذا ثبت ان ضرب بفعل فاسم فاعله خبره مثل لا وفيل الفاء للتفريع والمرجع او المشابه
 فاعل ذلك الفعل او مفعوله ومعناه ظهرا ولا يبعد ان يكون على هذا ايضا فاجزأية الثانية فكنة لخصا
 الضمير اسم الفاعل واسم الاشارة واسم المفعول وهي ان ما حكم عليه بالاضاير مثلا وان صفة فاشية
 من تلك الذات نحو تلك الصفة غايبة الهمزة فكما انما متحدان فاناسبت بعينها بالضم لكونه موضوعا
 للذات فقط وهذا بخلاف اسم لمفعول فان ما حكم عليه بالمضمر وبمثلا هو ذات ذات صفة غير ثابتة
 من تلك الذات بل واقعة عليها فاسمها لها على الذات والصفة في غايبة الوضوح فتناسبت بعينها بالضم لاشياء
 الموضوعه تلك الشدة الى الذات والصفة هذا ماضى في هذا المقام قوله اي سأل بها ان غذا الماشا
 والدم اي جرى وسأل ومضاه الغدو وهي بالذات المجزئة قوله نحو سأل بها فلان اشراى كثر المنح
 قوله وثابتها فعل الظان فعل وفعل بمعنى المفعول من الجازات التابعة واصليها موضوعا للغة الصدد
 كالحلق والضم هو لم يبعد تقديره ان الطرف متعلق بقوله جرد وبوله استحسن قوله فخرج بما ذكره اه
 اعلم ان استحسن افعال غير مخفوفة واسم الفاعل المتعدي وكذلك اسم الفاعل اللادى بعد تقدير
 التحويل واما بعد قبل تقدير التحويل فيحقق لا يفهم من كلام الشبه هنا فخرج الاول تشبيها للمض والناك
 مما ذكره فانه كانه لم يتعوض لخراج الثاني لعدم وجوده قوله زيد كما يشاء ان اراد بالكاين ثابت
 له الكتابة بالفعل فهو اسم فاعل منعقد خارج عن كلام المض وان اراد به ما ثبت له ملكة الكتابة فلا معنى
 لاجراجه لانه صفة مشبهة للهم الا ان يريد بالكاين صاحبا بل الشاعر وبمعنى موقع الكتابة مع
 قطع النظر عن ذلك فبمعنى قول قوله واستحسن بحر الفاعل اه اشارة الى جوا اعراضا ووده ابن الناطم
 على هذا الخريف وحاصل اعراضا ان العلم بذلك الاستحسن موقوف على العلم بكون الصفة شبيهة قلو
 عكس بار وحاصل الجواب ان العلم بهذا الاستحسن لا يوقوف على العلم بكون الصفة مشبهة بل هو حاصل
 بمنح النظر الى المعنى اقول ان يكون استنباط هذه الجواب كلام المض يجعل قوله معنى من النسبة قوله استحسن
 لا للفاعل ثم لا يخفى عليه ان ادراك هذا الاستنباط بالنظر الى المعنى بعد تقدير التحويل في الصفة
 وقبله في اسم الفاعل لا بعده مجردا عما ظاهرا فقطض قوله هنا على التشبيه اي في هذا المشا
 الذي هو فيه فرفه قوله زائبة فندم معنى ذلك عناء اقول بابل لا تسغال فاربع البه
 قوله وهو المتنازع فيه اي هو مفعول متنازع فيه لان الالفة اي على الارض واضيب جرد قوله

انما الصفة
 التسمية

لكن هذا ضعيف علم ان مسائل الصفة المشبهة على ما ذكره المصنف فتلون مسئلة وهي على ما مره التعليل
 اربعة اقسام ضعيف بفتح وضمع وحسن اما وجه لضعف فاحدا الا من الاول فصلى الصفة المشبهة من الالمول
 المعرفه ومتشابه ذلك ان الصفة اذا كانت مجرمة عن الضعف شبهها بالفعل وذلك سبب لئلا يعمل العمل
 للجواز المحتاج الى قوة العامل وذلك النصيب على التسمية بالمفعول واما اذا كانت مضمونة لال الموصولة
 كما هو المحقق عندنا وعندكم باول الصفة بالفعل كما سلم لفاعل المعرف بما فتونب مشابهها بالفعل فقلت
 عمل الجازي ايضا بلا ضعف كذا اذا كانت مجرمة وحلنا النصيب للمعول النكرة فان النصيب على التميز وهو عمل
 خفي يمكن ان يعمل كل عامل فوتا او ضعيفا وذلك الوجه موجود في اربع مسائل الثاني جرح الصفة المجرمة
 عن المضاف الى ضمير الموصو والمضاف الى المضاف الى ضميره ومنشأ الضعف في هذا مشابهة لضافها باضافته
 اليه انفسه لان المضاف الى الشيء بواسطة مضاف واحد او اكثر ينسب الى ذلك المضاف اليه التسمية فكأنه ينسب
 اليه ايضا ومثدا ذلك المضاف اليه متحد مع مصدر الصفة المجرمة عن المضاف الى التسمية بواسطة او بوسيط
 وهذا القسم موجود في مسئلتين واما اذا كانت مضمونة لال فالمضاف اليه الاخر جرح المصدر الصفة لا عنه
 لكن منع لما سنده والمشاكلة لضافة الشيء الى نفسه ان لم يكن بمنزلة اضافة الشيء الى نفسه في
 الامتناع الا انه ضعيف جدا واما وجه الفتح فهو خلو الصفة عما بعدها عن ما يربط بالموصوف والواطف
 الصفة هو الضمير لا غيره وفيما بعد اما التسمية كغيره وفيما بعد اللام المشار به الى الموصو كالضمير في ذلك
 اربع مسائل واما وجه الامتناع فهو خلو اضافة الصفة عن التخفيف وعن الخاص عن جرحه في الربط وعن
 العمل الجازي كما في بعض وواضافها الى معولها وذلك ايضا في اربعة مسائل واما وجه جرح هذا خلو
 المسئلة عن وجه لضعف والفتح والامتناع وذلك موجود في اثنين وعشرين مسئلة فاحفظها فقول
 لا يجزى لا يفتقر الحق فان الفتح هو النقص عن الحق فقولها والى البلى اه قد تقدم شرح هذا ايضا ففلا
 في باب عراب لا سيما التسمية في حاله ليرجعل لظرف متعلفا بالنطق بوجه التسمية على اللغز
 اشارة الى ان ما خرافة لفظ بالوضع لا بالنطق فقط بل بالنكرة اخرا عن قول من يقول انها موصولة
 ما بعدها اصلها وخرها محذوف وهو شيء عظيم المراد بالنكرة النكرة النامة الى الموصوفه بوضع مقيد
 وبذلك استغنى ما يتر وهذا الحسن المذاهب لكن القابل به ناد ولهذا لم ينضرب له كبر من الخفاء والحق
 كونه موصوفه فافضه على ان يكون ما بعد منه وخبر محذوف وقوله اربعة اقسام لان كونه نكرة نامة فافضه

هذا هو الوجه
 في المسئلة

استغفارها منه وهو متولد قولنا اننا انفسنا اشار الى ان الامر بالنظر شرط بوجود النجس وانه اظهرها
ولمذا جعل قولنا نجسنا مفعولا له ايضا قولنا وهو خبري بحسب الخطب والافعال النجس الانشائي
هو قولنا فاعل اخر عن قول من يقول انه مفعول والباء للعدية والفاعل مضمرة غابدا الى المصد
المستغفار منه والغف على الاول من قولنا احسن به بصدان هذا احسن شديدا على الثاني جعل الحسن بعدا ذا
حسن شديد ولعلم ان ما فعل لم يطم وافعل به على الذهب لثاني مبتدأ من على اسناد الفعل الى المصد
فان ما مظهر عبادته عما استوفى منه الفعل ومعنى قولنا ما احسن به احسن بداخله حسنه قولنا لا رنة لكن قد عرفت
من ان كما ينبغي في قول الشاعر واجب لنا ان يكون المقدما قولنا وابقاء صبغة النجس كما كان النجس
منه خفيفة النجس بالاضالة ما استبعد من الفعل المراد به هنا مضمرة مجازا بانه بهذا القول على ذلك
لثانيه ان المسيل حذف فعل فعل قولنا يضح هذا بالاضاد المجز من الوضوح ولا هذا اشار
بقوله لا يلبس فان الوضوح كانه ضد الالباس قولنا حزن الله اه قاله مولانا امير المؤمنين ع وبقية
مفعول لقوله جزى ما الغف حفظ الشخص كل عضوه او فرج بخصوصة غر المعاصاة الكرم هنا بضم النجاسة
او مبدء الاعطاء والله اعلم هو قولنا فداي اي فداي فداي لذل المجزة اي المراد بالحكم المغف التضمني قول
وهما نظيرة الاول نظير ليس وعي الثاني نظير هب فاعلم قولنا من فعل لم يبين فليخالف الفعل العبد
صوغ النجس منه فباسباب الانفاق بخلافه نابر الخالفات فان النجس مصنوع منها ولو بالخلقة والاختلا
قولنا نخوفات وفوق ان كان المراد بالموت زهوف الروح من اخراجها البدن فلا شك انه دفعي لا ينفق
الا في لان ولا بفيل الفضل والنقصان وان كان المراد به ما يركب من زهوفها على كل عضو من البدن فلا يخفى
انه ندبجي بفيل ذلك كما وكذا ما ينفذ وال قولنا في كونه على الفعل لم يقبله دلالة على الكو
او العبد الخ لانه اشبه لا بدل على العبد الخ لان مطلق العبد لا يفي وصفه على فعل بل لا فاعله
قولنا نحو عبت مجاحك فداي ان المراد بالعناية جعل الشخص فاضد وهو من فعل الله نعم فلا يستعمل
الاجحوف المراد بالملازم الملازم الاضافي ومن جعلها بمنح صفة الشخص فاضد ففهم معلوما
مستجتي مثل هذا في اخر هذا الكتاب هو قولنا واعظم بما ضرب لفظا ما مضى بذاي بضمه قولنا ومثل ابن
الناظم قد عرفت الحالة في النجس من اوثامه لکن صوغ الفعل من نفس غير واقع البند ولو اردت النجس
منه فبالخلقة ثم اقول يمكن النجس عن الوضوح بحسب الكثرة قولنا اكثر موت فبذلك فلا انما يفتح ومنه هذا من الفج

كالوجه بمعنى صفة الشيء إذ مضى أو ذا غم أو ذا ألم وجمع والظن ان المراد هو المعنى الآخر قولهم وقال
 ابن هشام أه بناء مقال ابن هشام اما على ان مضى الموت فهو الريح من اجزاء البدن كما سبق او على ان
 النجى ان كان على سبيل التلافة فالمفعول هو النجى منه حقيقة والتبع في هذا المثال انما هو فيج الموت لا من
 ان يقال النجى من غير ما اشد حرجه انما هو في شدة ايضا لا في نفسه لا فانقول شدة الدخول من غير
 من انك لا تخرج من لوما اذ رعا هذا مشق من اللذاع كالطارد كما اشار اليه ولا يعمل
 للذاع فعل حتى يثبت ثقله اليه فهذا ما يخالف الصوغ عن الفعل هو لوما انضو هذا بالخاء
 المعجمة والقناة المملة هو لوما وقال ابنه المسلمين اه قاله عباس بن عباس وهو من المؤلفين ولهم والمعنى
 واضح هو لوما فالجتيون اه وجه قول البصريين على زعم ابن عصفو تضديد الجملين بالفعل وهو
 قول الكسائي على زعمه هو انه في الاصل وان كانا جملتين الا انهما بعد ذلك وضعا لانشاء المدح
 والذم وحكي فيهما اغرابها السابق على الوضع فصلا انتهى فكونها جملتين باعينا هذا الوضع لكن
 لا يخفى ان مراد الكسائي لو كان ذلك لكان التعبير عنها بالجملتين الفعلين احسن لان اثبات صفة
 معبر عنه بلفظا ينبغي ان يكون من جنس استخفاف للتعبير عن مجاز اللفظ وقيل مراد البصريين على زعم
 ابن عصفو ان المخصوص خبر لخذوف فقولنا نعم الرجل زيد مثلا جملة فعلية ومراد الكسائي زعمه ان المخصوص
 مبتدأ متوحد ما قبل خبره فيكون القول المذكور جملة اسمية وهذا خطأ لان الكلام في نعم الرجل فقط في
 نعم الرجل زيد هو لوما وان كان اسمية شدة الاسمين باعتبار ثوز بعضا على الفعلين لا باعتبار كونها
 مع الكل واحد من الفعلين لان الكلام في الفاعل ولا في رفع المخصوصين الفعلين هو لوما ونعم ابن
 اخذ لقوم هذا بعض من يذهب هو هكذا ونعم ابن اخذ لقوم غير مكذوب فيهم حسام مفرد من جملته قاله
 ابوطالب نعم البتة والفاء للعطف برؤيا واو وغيره مكذوب في حال المكذابين مفعول وزهر مخصوص
 بالمدح وهو اسم جمل محساي وصف وهو وصفه مع وكذا قوله مفرد بالفتح اي مفرد والجماع بل جميع جملة
 بالكر هي بالفارسية بنده بنده هو لوما وجمع بمنزلة الافعال المفعلة للاضافة كالجمع المقربون
 المقرب البعد ينبغي ان يجعل المخر من فاعلها والضمنا الاخر مفعولا لها انا كان المخر واحد هما فقط وانما
 اذا كان كلاهما مخر كين ولم يكن احدهما مخر كما بل يوجدان معا بالاضافة المذكورة فلم يذكر هذا
 الافعال على بل ينبغي بندها بالبين على ان يكون ظرفا والمعنى ومع الجمع والتفريق او نحوها هذا

انما في قوله
 صفة من قول البصريين وقيل ان المراد
 بوجه من قول البصريين وقيل ان المراد
 بوجه من قول البصريين وقيل ان المراد
 بوجه من قول البصريين وقيل ان المراد
 بوجه من قول البصريين وقيل ان المراد

المضافين

او يجب التخيُّفُ واما عند اراءه الجواز فقد يختلف عن ذلك فلما كان كلام المصنف هذا من القسم الرابع فدلَّ
 لفظ البين **قوله** والتعليقون بئس آة قال جرير بن حازم هو خطل وهو منجى فغلبهم من صا والعب تبارك
 والمراد بالفعل بجاهلهم وبالام ناسهم والاولى كجاء الاصلغة الفخر خفيفة الالبه وتطبق من الغن من النطق والمراد
 به فهمنا المرأة التي وضعت شيئا من القطر ونحوه على البهه بالبراهها الداسر بهنبة الالبه فبرغبون بها وهذا
 من باب فواحش العبر **قوله** ولقد علمت بان بئس آة قال ابو طالت عم التتة والمغنة واضح وهذا لما
 بترج باسلامه **قوله** نعم ما يقول الفاضل ان كان مامعزة فافضه اي موصولة فالتقدير نعم ما
 يقول قول الفاضل ومفولة وان كانت مامه اي موصوفة بوصف مفقود فالجمله التي بعد ها فان مقام
 المحضو والمغنة نعم شيء محسن بقوله الفاضل اي مفولة ومفولة **قوله** محذوف اي لا ينوي **قوله** هو
 او مشعر كما كان قوله مشعر به مشعر بان العلم بالمثال ونحوه ليس مخصوصا بل مشعر به مع انه مخصوص
 فد قوله هو لدفع هذا الاشعار **قوله** ولكان نقول آة كجنا ان حذف وجه الشبهة المبنى بشعر
 بعنونه وعمومها فبعضه ان يكون شاملا بئس في الاختلاف في الفعلية وان شك فيه وشل عنه مع ان
 الظاهر عدم الخلاف في فعلية شأ قوله الى خلاف فابل آة هذا اما بالاصافة اي خلاف شخص فابل
 اما بالنوصيف على ان يكون نسبة القول الى الخلاف يجوز انتم الخلاف سماع استعمال تلك اللفظة في المعنى
 او اللفظ من غير تغيير كما صلفا وكان المصنف لم يعجب بهذا الاستعمال فحكم بالاطلاق **قوله** وحكمنا
 لم بقل في احكامها لعدم مماثلته في جميع الاحكام **قوله** يا حيدل جيل آة ١٠٠٠ على ما وجد في بعض
 النسخ الغير المعتبر فانه جنة ما فوق حبات **قوله** فجداد با آة ما قبله باسم الاله وبيد بنا ولو عيدا
 غير شفيقا **قوله** عبد الله هو اخو الانصار وعبد بنا اي بنو دانا والمغنة واضح **قوله** وقيل جلية
 اي مجموع جنة ذا **قوله** عليه جانب الاستمارة اي ضار الكل اسمها نظمية لاشرف الاجزاء على الاخرى
 لما تقدم ما مصلحة اي غلب الفعل على الاسم دون العكس لتقديم عليه من حيث الترديد في العمل او موصو
 اي لما تقدم من التركيب **قوله** اجنداء آة الملاء الارض والزراية هي مرتبة مبنية وهي اسم امر في ذي
 الومة وهذه اصله هي دخل فيه الف الاطلاق **قوله** بضاهي المثال كلام لم يشعل فيما يشا بلغة الاصط
 كثيرا من غير تغيير في لفظه وان غير المغنة دلالة على تشبيه فابشاي لغة الاصط وفدع هذا انفا
قوله في الصبغ صبغ اللين صبغت صبغت اللون وفهذا يمثل بلن فلنداء فدل علم ننه في مطار البشاه

وفي اوضح هذا المثل لا صل حوطين بامارة كانت تحت جبل موسى فكونه كبر فظلمها فترى وجهها جل
 مما وقعت على دوحها الاقل لثمنه فقال لها هذا انما هو قول المؤسرين الغنى والمملوك الفقير والاستعانة
 الاخطاء ولفظ الضيف في هذا المثل يندرج في المشق الا لسانه يذكر ايضا المثل الذي نفخين ومعنا
 بالفارسية شبر ويحمل ان يكون بغير الاول ففتح الثالث جمع لبنه وهي الفارسية خشب ومراد هذا القول
 من هذا الكلام العذر لمنعان بعلمها شبهاء الكلام اما محمول على العلة الخفية في هذا الاستعمال والمكان
 فافهم بل جعل طيف امرته في الضيف ثم اصلت اليه حذاء نطقت عن واحد فلان من اللين واجابها لزوج
 بهذا الكلام قوله وهذا علة اه جعل لقاء في قوله فلو لمفعول لا للتفريع فان قلت لامضاهما الا
 بعد من العذر ولعلوا عكس فادعوا لمراد بقوله ضاهي المثل ان يضاهي المثل او انما لم يجعله نفس لثمن
 لا تبدون المخصوص نافيض بل لانه مستعمل في معناه الخفية الاحدا جزاؤه في بعض الاوقات قوله لثمن
 ذكر وهو المضاف الى المثل قوله على انه مععلق بالحال عن فاعل وضع اي متبدا بالتحال عرفا على نفع
 اي بابنا الكونه فاعلا على بعد خبره بالباء قوله وبها مفعوله اه اوله فقلت فقلوها عنكم
 بمنزلة مفعول فقلوها للخبر وفعل الخبر من جنس بالماء الباء في قوله بمنزلة لانه اولها قوله وبها
 اه اي نعم المفعول خبر الفاعل يعني ان حكمها بزيادة اذ مضى على قوله فان قوله وشده هو من لانه
 مشق من التكرار كلف القين بمفعول الخفي ولست لها فعل هو واخر وجه شدة هذه الشفاة من الخفي
 لمزيد في قوله لانه لا بقاء الغاية لان وصف الفصل عليه جعل مبدء الزيادة المتفاد من افعل
 فان وصف الفصل لم يصف ما تزايد عند كونه دوين وصف الفصل عليه ومنه فاذاجا والمماثلة انصف
 بالزيادة قوله ولثمنها لاكثر من غيرها واما الغرة للكثر الناء للثمن اي عدد والكثير من
 له كثره من الثياب والافواق قوله التافض والاشج عدا لثمنه وان ادا بالناض عبد الملك
 مروان الفضل وزاد في الحنود بالاشج عمر بن عبد العزيز لثمنه وجه فابنه خبره تاجا او اتياء على الارض قوله
 ولا يكاد لثمنه وان قلت ذكر الفعل بعد لفظ لا يكاد فاكيد ان في الفعل لثمنه لا يكاد لثمنه لا يستعمل
 البنية وهو منا وبقوله قوله وقما جاء اه قلت هذا انما يكون اذا كان مدلول المضاع المتق في الفعل
 مع اخمالا مرجوح سوتة كما يؤيده تأكيد النون وغيره واما اذا كان مدلوله نفي الفعل من غير اخمالا ثبوت
 كما يؤيده ما قبل انه لا شمار البقي فوسيط بكاد سلبا لا كمال المستقامة وتعللنا به هنا على الثاني فاما

في قوله

لشج وجهه من اسف
 ذابته
 بغير بقاء لثمنه ليس قرير الاستعمال كثر
 الاستعمال لا عديم الاستعمال فجاز ان
 يكون بعض الاستعمال التعليل
 الاستعمال منه
 في قوله

هو له بل ما قد ورد منه هذا بعضه هو هكذا فالتلنا اهلا وسهلا وذودت في المثل
 بل ما قد ورد من شرط كذا لا الفرق في اهلا وسهلا منصوبا على تقدير ان اهلا اي جانب في كافا هو
 لا اي لا خاتا وان يدعي كانه اهلا لا مكانا خاتا والترادف في هذا الزاد والمجتمعي في المثل اي ثم لها واو بمجرى في
 واضح هي له لما ذكرنا هو حديث الاضافة **قول** وجاء الفضل اي بغيا لا جنبي والمراغب في
 المعول التميز من المعول كذا اذا اراد بغيا لا جنبي للتبعية فان مشا قول الشاعر بمجرى مسالة
قول لا كل من اخطأ هذا جنبة ذم طينج سماء الحمام كالجوش واللام للسكيد والاكل كاللغة
 وزنا ومعنى فالألف كثر بالفارسية كشك والحسابا جمع حشيد بالحاء المهملة كعشيد ومن شربيا
 اي من وزنا ومن شربيا فلفظ الفداء شيا لها والفداء جمع فتبضم الفاء وتشديد الدال المعجزة وهي جمع
 افند على وزن افعل وهو لستم الذي لا يشع عليه خشن بضم الحاء المعجزة كفعل جمع اخشن بمجرى الخشن
قول بان صلح احلاله اقول كثر في عمل اسم التفضيل في الاسم الظاهر شرط ما كان احلاله
 محل الفعل والاحلال المذكور وشرط بخسنة شرط الاول وفوعة في خبر النفي الثاني ان يكون له في
 اللفظ صلحا متعديا وان يجلي المعنى في وسط هو بينهما واسند الى ولها لفظا والى الاخر معنى الثالث
 ان يكون فاعله اجنبيا من وجه اخر الرابع ان يكون ركناه المفضل والمفضل عليه احدا بالذات الخامس
 ان يكون ذلك الواحد متعديا بالاعتبار اي كان مفضلا باضافة الى الصاحب الاول ومفضلا
 عليه باضافة الى غيره ومثال الشرط الثالث الاخير في الشرط واحد هو كون الركنين واحدا بالذات
 متعديا وبالاعتبار وواجب لا شرط اتم بالاول فينبغي ان النفي بزيادة الوصف كونه فاعدا وينبغي ان
 الوصف الذي هو في المعنى الفعل فيزيد شيئا واما الثاني فليقو في العمل بالاعتماد اللفظي ويمكن كون
 الاسم الظاهر فاعلاله واما الثالث فليضعف في التفضيل الموجه لضعف شيئا بالفعل وهو لفظا
 وبما في ظاهره التوفيق بين قول من قال باشرط كونه سبيقا **قول** والاصل ان يقع اه كعني ان
 ذكر هذا الفاعل الظاهر على نوعين اصل اول اصل المراتبة من كل منهما اخلا لا ثلاثة الاول ان الص
 وفوعين بين الصمير لفظا وهذا **قول** وفوعين بعد الصمير بلفظ هذا **قول** والاصل في قوله
 جابن الاصل وما بعد شيئا لفظا الثانية ان الاصل وفوعين بين الصمير لفظا واولا وفوع
 بينهما بلفظا او وفوعين بعد الصمير بلفظا وعلى هذا يكون الفرعا الكاشان مثال الكل داخل في خلا

بعد ما

سببا من وجه

كونه مجهول اجنبيا
 وبين قول من قال
 باشرط
 في خلافه

الأصل الثالث ان الأصل ما له القيمه ان هو وقوعه بين شيئين لفظا وخرقا لفظا
 ولم يقع بينهما لفظا مثال الكحل مع غيره شيئا للأصل وخلافه هو قولهم **لما جاء آه** بينا لما ليس
 القيمه ان الظاهر ان له ايضا اصلا وخلافه اصل بعلم بالمقابل لا ان استعمل الأصل الذي جاء من شيئا
 الأصل الأول هو قولهم **لما جاء** مركبا لهم ما أحد حركه كيه من خلاف الأصل الذي جاء من كلامهم
 ما دخل من على في الحل ولم يدخل قبل الحذف على القيمه كيه دخل على مصدر اسم لتفضيل مضافا في
 المنقول الى الذي الحل كما هو شأن هذا القيمه هو قولهم **لما جاء** واما قوله تعالى **لما جاء** هذا جواب عن سؤال قد
 تقدم بان القول بان الفعل لا يعمل في المفعول به باطل لان حيث تم قوله تعالى هذا مفعول به والا لكان
 ظرفا وظرفيته مسئلة من لظرفية فعله لكان مع انهما عينان ذاتا المقدسة عن مثال ذلك تعالى
 عن ذلك علوا كبيرا ويحصل الجواب انه مفعول به اما على الحقيقة لكن لعامل يدل عليه علم وقد خذت
 بقوله تعالى واما على التوسع لنفس علم لان المنوع عمل الأصل في الأول واما في الثاني فبما يربا غيبا اصله
 الذي هو الظرف والفرق بين ذينك المفعولين ان الأول مما استعمل في الموضوع له والثاني مما
 استعمل في الموضوع له والأول من خواص لظرفية ينبغي ان يستعمل في الظرفية اما لعدم لظرفية كما
 في حيث لا فضاء خصوص المقام كما في قوله تعالى **لما جاء** لكونه يستعمل فيها المانع كل يوم صلتا
 اسم الفاعل الى الظرفا وكون علم الله نظرفيا او غير ذلك فالنوع بينهما من التوسع في المفعول به بحيث تشمل
 مشموله اخرى ثم ان ذكر الله علم غيب في له واما قوله تعالى **لما جاء** لظرفية كما ان لا يكون جرمين
 مفعول القول فكذا لا يحتمل ان يكون جملة مسانفة او دون بيان العدا لا غناء بالوجه المذكور اى كونه
 حيث مفعولا له لعلم مفك دل عليه علم وهذا الكلام شايع الاستعمال فيما اذا وجه كلام الله ورسوله
 والائمة بما خطر ببال الموجه وعلى هذا فنقول القول هو قول حيث يجعل هو **لما جاء** على ان حيث آه فلا يمكن
 كونه مفعولا به على الحقيقة هو قولهم **لما جاء** وان لا يتوسع آه فلا يمكن كونه مفعولا به على التوسع في كلا التفسير
 كلام في قولهم والظاهر آه المراد من الظرفية المجازية نوع اخر من التوسع في الظرفية الذي هو النوع
 في الغيبة حيث يشتمل ما يشهد فان هو لنا العلم في الشيء امر غير محسوس لكن يشهد بحلول المحسوس المعنى
 في الظرف فانهم قولهم **لما جاء** ونضرب علم معناه وذلك لان علمه تعالى انما يتصور حوله في الاشياء لا
 للتوفيق فيها هو قولهم **لما جاء** ان اسم التفضيل بينهما معنى اسم الفاعل اذ لم ينفذ

المنصوب الموضوع كاعم من
 الظرفية والثاني من خواص
 للظرفية

في المفعول به

العلم

احتم في هذا القول حتى يصير علمه غير انفع فيه قوله بمعنى واحد وكذا الصفة وهذا لا يصح
واما في اللغة فالوصف فعل الواصف والصفة حال الموصوف والتعريف ايضا فعل الواصف لكن بشرط
ان يكون بامر خارج وجوده ويكون الموصوفها والوصف غير مشروط بذلك قوله ايضا مشاءا
البيان فمنه التامع الى ما ذكره المصنف من الشيء الى جميع اقسامه يجعل عطف البيان داخل في قوله
بالمعنى لا لبعض اقسامه بجمله خارجا في قوله اي نال اشارة الى ان التابع كما انه تابع في الاغراب
فكذلك تابع في التامع ايضا قوله من اي مضمونه الانما هو لم يكل فيه لان الانما قد
يشتبه لا يجوز له ولو بعد الانما بعد ان الانما قد يطلق على ايجاد البسيط وليس له فيها الكيفية
ايضا يرجع الى نوع من التركيب في قوله ما سبق في ما اراد المتكلم بما سبق فان المتكلم اذا اراد ان يقول
في هذا العالم مثلا فلا يتم مراده من قوله في هذا الا بان يتبعه العالم وليس المراد بالانما انما يعلمها
مطلقا فيحتاج الى حمل على الانما الا انما وسبب في عن المضمون على ما ذكرنا في قوله يخرج منه عطف
التعريف والبدل اذ لو كان متميزين نحو عيني بدو علمه او بدو علمه لم يفصل بينهما انما ما سبق في قوله
بوسم اي بواسطة بيان علمه فقط لا بواسطة بيان فانه فقط او مع علاقة كما في التوكيد والبيان
هي في قوله ويطبق به اي بما ذكر من التخصيص والاضاح وتوجد الحاق ان الاوصاف المذكورة قبل ان يعلم الحقا
في التخصيص ان كان موصوفها نكرة وللاضاح ان كان معرفتها ان بعد العلم بها للمدح او للذم او للتم
او للتاكيد فان في هذا العلم منافا لم يولم الاخبار بعد العلم بها اوصافا كما ان الاوصاف قبل العلم بها الخبا
فكالمعينة مطلق الوصف ما يحصل التبيين به بنفس ذكر الموصوف او بذكر وصفه والمعينة الوصف للمدح
وشبهه ما يحصل التبيين به بنفس ذكر الموصوف كما يشهد بذلك قوله نعم لا تتخذوا الهين اثنين على القبول
بالوصف في قوله او برحم عليه لانه من ان الفعل فاعله الموصوف هو السامع واستاء الى الوصف
مجازا والضمير المجرور للموصوف لكن الحق انه محمول على المجرور من الفعل والمشتبه عائد الى الموصوف
الضمير المجرور والوصف في مثل ربح بندا على فقهه وذلك لان مفعول الترحم المجرور لجمله هو الذات لا
الاوصاف يشهد بذلك ما ورد في الدعاء ورحم على محمد وال محمد هي في قوله لا تتخذوا الهين اثنين قبل
هذا بدل كل لعدم اشتراط بدل الكل ان يكون مخدرا مع المبدل في المضمون بل في المصداق من حكم انه بذلك يجوز
منه تكاثر ان يفهم بعض من يفهم الهين فهذا خطأ في التفسير والشك في ان في وثبوت احدهما للثبوت

أوتى وثباتاً نافعاً لها للنف وكذا العفة الأبنية والتجملها على الغنى الأول بدليل
أنه في العفة الأبنية وذلك لافلا مؤثراً قول أرى عند شيوخنا أهكم بين التوحيد والند
على ظاهرهما وهو جعل المنوع واحداً ومذكراً لأن كون الوصف كالصلة فإذن لتوثيق لك
أى لقائه لا لاتبائه أرى حدثاً فافهم قول فإن رفعه أقول ما وضع الضمير المذكور على
فعل الموصوفين والثاني أن يكون فعلاً متعلقاً بـ فإن رفعه من إتيان المشرع قول فإن في التثنية
والجمع نون الأمر لأن موافقته مع غيره لازم مطلقاً من غير شرط إذا فاعلها مع عدم أفراد عامله
غير معقول وكذا إن كانت التذكير فيما يجيء مثل ما ذكرنا قول والظاهر الضمير إليها لأنه لم يقل والأفلا
مع أنه اختص إشارة أن الموصوفين شيئاً آخر لا يرفع شيئاً وهو يوافق المنوع فيها المخوف هذا الرجل فافهم
وجاء في رجله ومال فإن قلنا مفهوم الشرط الموجب بـ فإن رفعه هذا القسم مما يوافق الموصوفين
فكيف يحتمل بالدخول فيه فقلت هذا القسم لا بد وأن يكون واحداً في أحد القسمين وبذلك الأول فيكون
على وجه من وجهي والثاني منطوقاً على الخرج من الثاني ولأن المنطوق مقدم على دلالة المفهوم في
الاعتناء عند التعارض فقام قول والأفعلة التفصيل السابق أي أن لم يرفع ضميراً مستتراً بأن
رفع ضميراً بارزاً واستأثراً كما سبق قول كأن بين يمينه الكاف متعلق بما سبقه ويريد
بكسر الأول بمعنى محسنين وشع أصله شئ كخسر أي حزين ومرطها أما اسم مفعول الأفعال مجازية
الهمزة واسم مكان من الثلاثة المجرى مع الهمزة والمراد به على التقدير هو الوجه قول ولقد أمر على
اللبيم أه أخوه وأعف ثم أقول ما يعينني: وقيل مضيت ثم فلت لا يعينني قاله رجل من بني سُلَوك ومن
المشغوبين الأفواه أن قالته فاطمة عليها السلام بنت النبي صلى الله عليه وآله لا أصل له وإذا كان شاعراً هذا البيت
مغاصراً لها ومقدماً عليها فاحتمل أنها فاهام في موضع فاشتهر أنه منها واللبيم الذي الأصل الشجع
النصر والسبب في السبب الملهة وشديد الباء الموحدة بالقادسية من نام داند وأعف أي حفظت
لشاعر جوابه وجوابه بالمثل ولا يعينني أي لا يفصده ويجعل أن يكون الجملة خالفاً عن اللبيم إذا اللبيم وانك
في المعنى كالنكوة إلا أنه يحبس عليه أحكام الحائز فلا شاهد في البيت قول لخاؤا أي لم يندفصل رابطة البيت
فأول خطه إذا جازي الظلام واختلط قبل قاله العجاج ولم يثبت وبما الجملة بصفه فوهما ضافاً وطا
عليه ثم أوفه بلين مخلوط بالهاء حتى يعقل أن لونه في العشب يشبه لونه المذنب بالذال المجيء كضرة

هو اللبن الذي خرج بالماخية بهل بنافذة كثيرة الماء وجن الظلام أي من الظلمة الأشياء عن العيون
 واختلط أي اختلط بنور النهار على قلبه ^{قوله} مضاً ومودة ووثابمغناه واحترت بذلك عما إذا كان نفسه صفاء
 بأن يكون بمفعول الفاعل أو المفعول فلم يلزم فيه ذلك لأنه صليح لوضع الضمة المستر الموجه بالمطابقة
 فإن تلك الصلاحيات باعتبار المعنى دون اللفظ فالمراد بذلك أي لكون المصدر مصفاً بنفسه ^{المصفاً}
 وليس المصدر صريحاً بما عنه خلاصة لأن ذلك المشيئة المفعول وهذا المضاف مفعول ويجوز أن يكون اللام
 للتعدي فقط ذلك إشارة إلى المصدر وهذا أقرب ^{قوله} ولعل غير واحد لهذا البيت مفسراً
 لأن فاعل اختلاف ما عايد إلى الغف والمرد بالاختلاف الاختلاف في المعنى وأما عايد إلى غير الواحد
 والمراد به الاختلاف في الأعراب والتعريف والتذكير والعمل ولما كان البيت المنقول به مشعراً ببعض
 أقامه المعنى الثاني جملة التمهيد على المعنى الأول حيث ذهب الاختلاف إلى المعنى ^{قوله} وهو التثنية والجمع
 اخترت بذلك عما إذا كان متعدداً بغير التثنية والجمع كالعطف وغيره فإنه لا يجوز فيه إلا بابع مطلقاً
 لا بالعطف ولا بغيره إلا إذا كان الكل في التعريف والتذكير وكان تعدده بالعطف ^{قوله} ولا يكون
 إلا متعدداً أي لا يكون الغنى إلا متعدداً بالتعدد الشخصي أي ما إذا كان واحداً أو متعدداً أو
 المفعول واحداً والغنى متعدداً وأما العكس فغير منصوص ^{قوله} بغير استثناء أي بغير استثناء
 نخرج من ذلك وفرد من ذنبك الثمنين عن هذا الحكم ^{قوله} وإن ننوت كثرنا قول القوي المنكثرة
 على ريعان فاسم لأن المفعول ما التقى إلى الكل في الثمنين أو بغيره عن الكل أو يقتصر إلى البعض
 المعين وإلى البعض ما وفرد كذا الحكم الحكم الثالث الأول فاما حكم الخبر فكالمثلث إلا أن كلامي ^{قوله} لا
 المتبادلة يصلح للقطع والانباع معاً فانهم ^{قوله} لم يكتفوا بمفعول واحد الفعلين لا تأكيداً بل بضم
 الجور وفرد في بعضها مفعول السابعة والجملة على الجملة الأولى ويجوز أن يكون كليهما مفعولاً للفرد
 اللاحق ^{قوله} في له وبعضها عطفاً عليه ويكون هذه الجملة بكلاماً مرسلاً بفتحها وهي ^{قوله} لم يقطع
 وكان هذا هو الأقرب ^{قوله} لم يعلننا حال عرفنا قطع البعض وطريق الإعلان أن يقطع إلى
 أعراب مخالف لا عراباً المنبوع إذا أمكن الوفاق في التهمة السابع عن المفعول ولك أن تجعله خالفاً عن
 نوع استخدام قوله ^{قوله} لم يقطع المطلق فانهم ^{قوله} لم أن كان معنياً بأي بعض دون بعض وآخر ذي عن القسم الرابع الذي
 غيره أي إذا كان معنياً ^{قوله} ذكرنا ^{قوله} لم اعط شيئاً ولو منع وله وقد كنت في الحرب ثائرة قدوة على هذا المضاع الجمهو

صنف

من ثلاثة

في التأكيد

من الثلاثي وكأنه منقول منه ايضا الى العدة والقوة على دفع الاعلاء وضلا الجحد مجزولان
ولو لا نقد بل لصفة لنا قضا لفضلان قولهم تابع بقصداء المقصود من التأكيد على ما ذكره
وضع واحد من اربعة امور وهي غفلة السامع عن سماع المتبوع وحمله للتكلم على السهو والنسيان وعده
ارادة الشمول في المتبوع والاول حاصل من التأكيد للفظ البواقي خاضعة من التأكيد المعنوي وقد
عبر الشرع عن البواقي بقوله كون المتبوع على ظاهره فالعريف للتأكيد المعنوي الذي هو الاصل
في التأكيد قولهم يقتضيه التقرير قد يطلق التقرير على دفع الامر الاول ويجعل فائدة للتأكيد
اللفظي هو لا نسب لان المتبادر من التقرير ان يكون عند عدم قرارة المقصود ولا غيره في ذهن
السامع لا عند قراءته فيه قولهم اى شئ يخص غير الواحد بالمتبوع مع ان الجمع ايضا كذلك
ليخص السائله بامر يدعي قولهم هو دوننا لجمع هذا الكلام معنيان الاول ان يعود الضمير الى
المتبوع اى يجوز ان تاتي بالنفس والمعين مفردين والحال ان متبوعها غير الجمع اى يكون تشبيهه
او مفردا الثاني ان يعود الى الاثنان المفهوم من قوله ان تاتي ولفظ دون بمعنى الادون اى يجوز
ان تاتي بهما مفردين وهذا الاثنان دون من اثنانها جمعا والمقصود انما هو المعنى الثاني وحس
على هذا قوله وهو دون الافراد ويجوز ان يراد من الافراد المفرد على المعنى الاول كما يراد من الجمع
الجموع على ذلك الا ان ارادة الجموع من الجمع اشبع من ارادة المضر من الافراد قوله لهم جميعهم
اه فيه تأكيدات ثلثة الاولى ان للجموع الافرادى الثالث للجموع الاجزائى وبالنظر الدقيق الثلثة للجموع
الاجزائى واما الجموع الافرادى نحو الانسان حيوان فاطق كذا الا ان القول بعقربا التركيب لا اعتبارا فيجوز
عموم مثل القوم والجموع عموما افرادا بقوله لا يؤكد بها قبلة اى بان يكون كل مؤخر اخرها الا بان لا
يكون التأكيد بالكل موجودا فهذا غير ما ذكره المصنف قوله فاظلمت الدهر بكى اجمعا يجتنب فيه بعد
قوله فله سلبه اجمع الحديث هكذا فنقول قتيلا فله سلبه اجمع والقتيل مجاز بالمشارفة اى من قتل
من سمي قتيلا بعد القتل والسلب يفتح السين واللام بمعنى المساوطة لانه به ههنا الشباب بالسكوبة
عن القتل في الجها قوله فابصع فابصع عطف بالفاء اشارة الى بين الثلثة الاخيرة ايضا ثم يفتتح بالذكر
ولا يجوز العدول عنه لاشدوا كما صرح به بعد هذا قوله ثم ان النكرة اه كل معرفة قابل لان
يؤكد ولو بالقوة بخلاف النكرة فان غير محدودها لا يقبله مطلقا فلم يقد نو كيد فلا يرد

تخصيص هذا الشرط بالنكرة بما لا وجه له فان المعرفة مع فقد هذا الشرط غير قابل للتأكيد ايضا
 قولهم بالبيت كناية ذكر في الشواهد لهذا البيت ربعة مصاع بهذا الترتيب بالبيت كناية صديها
 تحملني الدلفاء حولا اكثرا اذا بكيت قبلتي ربا اذا ظلمت الدهر بكى اجعا والمصريح الرابع
 قد ذكره الشر قبل هذا والمرجع بصيغة اسم المفعول والدلفاء بالذال المعجمة المفتوحة اسم محبوبته
 قبلتني من التقبل وهو بالفارسية بوسيد واذا بالنون وظلمت اي مضيت والمراد بالدهر
 بقبته عمره وهو ظلمت يعني في ذلك الوقت لما لم يحصل من اي قبلي ان مضيت بقبته عمره بالبكاء في
 جميعها قولهم فبعد ان تؤكد المنفصل اي ان تؤكد المنفصل بالنفس العين اي المنفصل واسطة في
 الثبوت لنا كيد المتصل بها او بعد ان تؤكد المنفصل للمتصل لا يلزم ان يكون المنفصل واسطة
 بل المفهوم تقدم احدا لنا كيد بن علي الاخر وعلى الاول يكون المراد بقوله ان تؤكد بفعل التأكيد
 على الثاني تذكر التأكيد وما هو المتبنيهم من ان النفس والعين ج تا كيد للمتصل المحل على المعنى الثاني
 قولهم وما من التأكيد ما مبتداء ومن التأكيد بيان له ولفظي خبر لمجد و اي هو لفظي والجملة
 صلته ما وجملة يجيء خبره قولهم ورجي رجائي الفعلان ما اما مؤنثان او مذكوران والباء في الثاني
 على الثاني للاشباع والمقصود منه تأكيد الفعل وان استلزمه تأكيد الفاعل فلا بد من علمه انه من
 تأكيد الجملة وقد مثل به لنا كيد المفرد قولهم انت بالخبرة دابت في نسخ ان اوله هكذا ليس غيرك
 خبر ضمنوا الخطاب مع الله والمعنى واضح با من استا قلاء اه هذا من الهجج والثناء للمتكلم واقله متمك
 اي بغضه اي كان الله لنفعلك على ذلك البعد مني قولهم فا اكدته اي اكدته بالمتصل فان تا كيد
 المتصل بالمنفصل قد يسمى عادة نظرا الى المعنى وكذلك ما كان فاعله ضمير متصلا فلا تعذالا
 مع ضميره كقولنا ورجي وارج ورجي قولهم وشده اي شد لعن الاعادة وانتفا
 الاعادة في البيتين بانتفاء الاول والسالبة بانتفاء الموضوع لكن المتبادر من عدم الاعادة
 انتفاؤه بانتفاء الثاني بسنقرب عدما بانتفاء الاول من عدم الاعادة ومجتمعا ان يكون انتقال
 بالثاني ما اتصل بالاول حقيقة وكون الثاني فاصلا بين الاول وما اتى به لكنه لا يخلو عن بعد
 قولهم حتى تراها وكان وكان اخره اعناقها مشددا بقرن الضمير في تراها راجع الى المطي المذكور
 قبله والقرن بفتح بن جبل يشد به البعير قولهم ولا للمباهم اه قد مر شرح هذا البيت في باب جوفنا

مفعول

قولهم ومرت بك انت وحمل على ذلك قول النبي صلى الله عليه واله لا احبب ثناء عليك انت كما اثنيت
 على نفسك وما خطر بباله وان انت مبتدأ وخبره ما بعد وما مصدرية والمعنى انت كائن كثناء
 الذي اثنيت على نفسك اي مطابق له في عدم التناهي وليست كثناءنا عليك فان ثناءنا ثناء مثبثا
 قاصر عن غوثك اللامتناهية التي تقتضيه ثناء غير متناهية والمعنى انت كد اول ثنائك على نفسك فان
 عظم الحمد بكل مرتبة يدل على عظم المحو بتلك المرتبة وتعدو في التشبيه باعتبار تعدد المفهوم ومحمول
 ان يكون ما اسمية بنقد بعضهم على كلا المعنيين فافهم قولهم في ان حقيقة المقصدي قصدا لا تكلم
 فانه اذا اردت ان يدرك هذا المسمى يا بني عبد الله فلا ينكشف قصده الا بذكر العطف كما خرج الغت قولهم
 غير لك الم لا غير التانيث والتثنية والجمع والاعراب والتعريف والتذكير الثلاثة الاول فقط نعم
 لو خص الغير بما سوا الاعراب بما ذكرنا كان له وجه باعتبار ان الاعراب مفهوم من قولهم في اول التوابع
 يتبع في الاعراب الاسماء الاول قولهم نحو اسعى سرييا حلبيا اي مشروبا فان قلت المحل بصف فانه
 بمعنى المحل وبكيفية يكون عطف بيان قلت صله كما قلت لكن غلب عليه لاسميه وجعل اسما للابن
 فصا جامدا قولهم للقبيل الشهي بل الاولوى قول لا بد في القياس والتشبيه ان يكون وجه التشبه
 في المشبهة به اشهر من ثبوته في المشبهة واه كان اقوى من ثبوته في المشبهة مسايا معه واخضع فعله الاول
 القبيل هو القبيل الشهي على الاخير هو القياس الاولوى كما فيها فحق فيه ان جواز كون عطف لبيان
 مع متبوعه معرفة اشهر جواز كونها نكرة بين اقوى لان النكرة احوج الى البيان قولهم لقابل
 بانصر نصر اوله في اسطر سطر سطر قبل قاله روبر وقيل الرواية في الثاني بالاضاءة المعجزة
 وفي الباقيين بالهمزة فالاول هو نصر بن سيار وامير خراسان والثاني جابر بن نصر والثالث مصد
 لحد وفاء بن نصر نصر افلا شاهد فيه لان الثاني من عطف النسق وبدل الغلط وعلى كون الثالثة با
 لهمله فقبل الثاني تاكيد لفظي والثالث مصدر للدعاء كسقيا ووعيا وقبل مجوز ان يكون الثاني عطف
 بيان وبدلا والثالث عطف بيان لا بد لان القافية بالنصب الاول مضموم لا محذور والثاني هو
 او منصوب ومضموم والثالث منصوب لا غير اسطر وجمع سطر وواو المقسم الباقي واضح قولهم
 اتا بن التار كالبكري بشر اخره عليه الطبر ترقبه وقوعا قاله الرازي الاسد وبشر هو بشر بن عمرو وقد
 جرح ولم يعلم جرحه فقال الرازي انا ابن الذي تركه المنصور الى بكر وهو بشر بن عمرو بحالة الجرح بحيث

في قوله
 قولهم

في قوله
 قولهم

يفتقر الطهوران بهوت عن قريب يقين عليه باكل من محو وعليه متعلق بوقوع مقدر قولهم ليس
البناء فيكون وصفا لمحرف وقوله في موضع الوصف لقوله تال والبناء فيه للمصاحبة ومتعلق
بتال والبناء للالاء ويمكن ان يقرأ بالفتح وصفا لقوله تال والظرف مثل ما سبق ومتعلق بقوله متبع
والبناء للالاء فافهم قولهم مطلقا اي بشرط عدم تعقيب باللفظ فقط فهو قيد لعدم والعطف اللفظي
التشريك في الاعراب والمعنى التشريك في المحكم قولهم لا معنى لشارة الى ان المراد باللفظ ليس ما يقابل
التقدير والمحل كما هو الشايع قولهم فاعطف بواو هذا ليس باجماعى كما توهم بعض النحاة انه من
الكوفيين من ذهب الى انه للترتيب برده عليهم قوله تعزها كما عن منكوى البعث ما هي الا حيواننا الدنيا
نموت ونحى فان المراد بالحيوى قوله نحى فما الحيوى الاولى الثانية والا لكان قرأ بالبعث وصا
منافيا للحضير واجابوا عن هذه الابه بان المراد موتا لا بناء وولادة الابناء ولا يتخفى ما فيه وايضا
برده عليهم الايتان المذكورتان في الشرح فان اجابوا بان المراد الوحي لا بناء في عالم الامر فلا يتخفى
كما يظهر بالتأمل ومما برده عليهم ولا يمكنهم الفراد عنه نحو اصف هذا وابنى قولهم ومما اجابوا موافقا
اي مقارنا حكمه حكم المتبوع متعذرا حكمه حكم قولهم وعلى هذا اخصص اخصص الحكم المذكورينها با
بناء اياه على هذا اي على اخصاص المصاحب لموافقا ياها فالبنى عليه اخصصا العطف المذكور
بها لا نفس العطف لم يعلم من السابق الا نفس العطف فلا موقع لهذا فافهم قولهم ما يقتضى الاشكال
اي سواء كان لا قضا لاداة كالاصطفا ولنوعه كالتخاصم وتمثيل لشارة الى هذا قولهم
بانتقال وتعقيب البناء بنباتة للتخصيص الظاهر في الترتيب عدم المصاحبة وهو بع الا نضا والمهلة
ومحتمل ان يكون للتوضيح ايضا على ان يكون اللام في الترتيب للعهد وكذا قوله بانقضا ومهلة لم يعلم
ان المراد بالانتضا والانتضا ما بعد العرف كك وذلك بخلاف مجسب المقامه فقد يكون انتضا في
مقام انقضا لا في آخره بالعكس كذا المراد بالترتيب اجمع من الزمان في غيره فلا اشكال في شئ من الامثلة
فتنبه قولهم اما من به تعذر دفع لما برده على التعقيب وقوله وقوله تعذر دفع لما برده على الانتضا قولهم
لكن بانقضا لما توهم ان المراد بهذا الترتيب مثل ما ذكرنا ولا دفع ذلك قولهم جرى في الانا نيب ثم اضطر
اوله كذا الرد بهي تحت العجاج المرفوع لاي من هذا الطرف وهو بكسر الناء المهلة وسكون الراء كذلك الفرس
الكريم كذا الرجح المنسوب الى امرق مسماة بالردنية والعجاج الغيا وهذا كناية عن شدة حبه وفاعل جرى

عابداً إلى صدره محذوفاً أي هذا جري في الانا يبدى هي جمع ابسوية وهي القصبة لا شدة ان النهر يعرض
للقصب الرمح دفعة واحدة من غير مهلة وتخرج قولهم في غضب يدان ويدخلوه عن العابد خلوعه عن
عابد يكون نظراً لما في المتبوع فلا نسلم اشراط ذلك وان يدخلوه عن مطلق العابد فيمنوع مجوز
ان يكون التقدير في غضب يد منهى من طهرانه وكثيراً ما يفتح العابد الجرح وبالحرف كما حرف المحقق
المعطوف بأي حرف كان كان كالمعطوف عليه في المعولية الخاصة ونحوها ككونه صلبة قولهم
لا شغافاً بالسببية أي ان لم يكن مراداً في بعض الاوقات فان التعديل من حيث الافاق لا من حيث
الارادة ثم السببية المفادة بان يكون ما قبل الفاسبباً لما بعده قولهم القى الصخرة في مخففة
قاله ابو حرقان النحوي في قصة المتلبس حين فر من عمن هند وكان قد هجاه والصحيفة الكتاب الذي
القاهها في النهر بالغ بالقاء الزاد والنعل ليخفف عن راحته فينجو من عدو المعاتب يقتله قولهم
ولا يكون المعطوفاء ليس مرادهم بالغاية نهائية المعطوف عليه بحسب كماله كالراس والذنب مثلاً ولا
نهائية بحسب وضع الحكم بل مرادهم بها ما من شأنه ان يتصف بالحكم بعد سائر الاجزاء سواء انصف به كذلك
ام لا نعم بل مرادهم ان يكون ممتازة عن سائر الاجزاء بكونه قوي منها او اضعف هذا معنى قوله وفيه
او خسته قولهم فهاكم الى قوله حتى يبيننا الاضاغرة هذا بيت مشتمل على مثالي لورقة والخسة
ذكرة بتمامه والكافة كسوال جمع كنى بالشدة بد كنع وهو الشخا والباقي واضح ويبلغني ان بقراء لفظ
كم وانتم في هذا البيت بالواو ومحافظة على الوزن قوله في عدم الترتيب أي الترتيب الخارجي واما
الترتيب الذهني على نحو ما ذكرته فما يدل عليه البيت قوله ام باتصال الى ام المتصنف باتصال ولم
يقال ام المتصلة ليوافق قول المصنف بعد ذلك وبانقطاع قولهم بعد هذه التسمية ام وهذه التسوية
لانخلان الاعلى الجليلين وهما اما اسميتان او فعليتان ومختلفتان ولذلك مثل ثلثة امثلة و
اما ام هذه وهذه الاسنفهام فاما ان يدخلوا على المقر بن المحكوم بهما او عليهما او على الجليلين المبدئين
بالمحكوم عليه والمبدؤا واولها بالمحكوم عليه والثانية بالمحكوم به وكلية هما بالمحكوم به ولذلك
مثل خمسة امثلة وفيه تامل فتر قوله موثني ناء ام هو لان واقع اوله وليست بالي بعد فقد ما لك
النائي البعيد والباقي واضح قوله شعيت بن سهم شعيت بن منقر اوله لعرك ما ادري لو كش
داوابة قاله سوين بن عفور التميمي والمعنى لعرك قسمي في ما اردت ولبني كنت داوابة أي عالماً اشعث

هو بن سهم وابن منقر والجملة في موضع المفعول لاحدا الفعلين ومفعول الفعل الآخر محذوف
بقريظة المذكور وشعبت مخوم بالثاء المثناة وتصحفها بالواحدة غلط قولك فقت للطيف
مرتعا اه الطيف بكسر الطاء المهملة وثوبه الخيلات في النوم والمرتع الخائف وارقي من التاروق
اي الايقاظ من النوم فقلت اهل المحبوبة سرتاى جاتتا لي بالنيل ام عاد في حلها
والحلم ككتب ما براه النائم في نومك قولك بسبع ومن الجرم يثمانا وله لغتك ما ادرك
ولو كنت ذارباً فاعل ومن النسوة والجرب يفنخ اليهم وسكون اليهم حصاة يرميها الحجاج
بالواضع الثلاثة المعطوذة في المنى والباقي على قياس ما سبق من قوله لعنتك ما اثرى اه قولك
وبمعنى بل الفرق بين ام هذه وبين ام المتصلة من وجوه الاول ما هو بحسب المعنى وهو ظر الثالث
ان هذه قد يقع بعد الخبر ون المتصلة الثالثة ان شئ التردد في هذه ما بعدها ونقبض ما
بعدها وفي المتصلة طرفاها الرابع ان هذه لا تقع بعدهم التسوية بخلاف المتصلة الخامسة انها
اذا كانت متصلة وكانت مسبوقة بالجملة يجب ان يكون ما يلي ام مثل ما يلي الاستفهام في
كونه مفرط وجملة بخلافها اذا كانت منقطعة قولك مع اقتضاء استفهام اي مع دلالة على
معنى الاستفهام لامع اقتضاء مسبوقة بالاستفهام بدليل استشهادهما لا يقتضيه لاية
الابتداء المسبوقة به قولك من يقدم احدا الزمتين هي هرة التسوية والاستفهام المطلوب به
وبام التعيين قولك وابهم الابهام اداء الكلام على وجه لم يصرح بالمطلوب سواء كان المطلوب
معلوما للسامع بالقريظة ام لا وله فوائد مثل رخاء العنان والمساهلة للخصم كما في قوله تعالى
وانا وانابكم لعل هدى واخي ضلال مبين والاخرام او غير ذلك قولك واشكت وقد يكون
للتشكيك والفرق بينهما وبين الابهام ان التشكيك يحدث الشك في قلب السامع بعد ان لم
يكن شاكا والابهام ابقاء على شك ان كان شاكا قولك ما ذا ترى في عيال قد برئت بهم اه
قاتلها جرير في مدح هشام بن عبد الملك وبرئت بكسر الراء اي خربت وسئمت بهم وترى من
الراي في الامر فله مفعول واحد والعداد بفتح العين ولشد يد الدال صبغة المباعدة والباء
للاستغانة اي الاستغناء محاسب سريع العدو وقتلت بالتشديد للمباعدة ووجه الخزن
اما كثرة مؤننه وفوت بمؤننهم وقلة مؤننه ومدخله واما الاضرار وهم به من حيث اللسان ونحو

وقس على ذلك مآخيل ما فيه الرجاء قولهم جاء الخلافة آخرة كما اتى دية موسى على قدير
قال جرير في مدح عمر بن عبد العزيز وفاعل جاء لعمر والخلافة مفعول واذا ظرف بمعنى حين وكأ
له قد راى كانت الخلافة له مقدر والكاف للشبهة وما مصدرية اى جاء مجيئاً كائناً
موسى به على قد راى قرب ومنزلة او مقدر قولهم في فادة القصد اى لا في كونه حرف
عطف قولهم انك آفة قدومه لبصر مثلاً للتخبير فالمراد بالناشئة اختها الناشئة كما في بعض النسخ
ينقد براختها او المراد امها او بنتها او نحو ذلك والاول اقرب قولهم يستغنى عن اقامة اى عن
اما الثانية كما اقضاء مثال الشر قبل وكذا يستغنى عن الاول والثانية معا باو نحو جاء زيد او
عمر او قول لا يخفى عليك ان المقام صا د بعد وجود واحد من لفظي ما مقام اما الاخر فالمراد
التخالي عنها مطلقاً ليس مقاماً لها حتى يصح القول بالاستغناء باو عنها قولهم نهاض بداراة
قاله ذوالرمة وفيها ضمتكلم مجهول من هذا العظم اى كسر بعد الجور وكل وجع بعد وجع فهو
هبط والباء في بداراة للتبعية والمعنى نكس ونفوق ما بسبب بخرت واما هوى اموات
وتقادم عهد ها اى بعد بسبب ما ن معوريتها والمعنى انكسر قلبنا باحد من الامرين والتم
من الامام اى النزول قولهم وعن اما بالا اى بالا بكسر الهمزة والتشديد على ان يكون مركباً
من ان الشرطية ولا النافية المحذوف شرطها غالباً لا على ان يكون بمعنى ما مغير عنها بقلب الهم
المشدة كما قولهم فاما ان تكون آفة الفاء للعطف واما بالكسر للتفصيل والمضارع بمعنى امر
واعرف بالنصب عطف على ان تكون والفت بالعين المجتمة والشاء المثلثة ما يفسد الشخص والسهم
ما يصلحه ولهذا يطلقان على هزال البدن ونهتها والباقي واضح قولهم وقد يستغنى عن ما هذا
مع مثاله مشعربان ما اصله ان ما قلب فونه مبالاة غام قولهم وقد كذبتك نفسك آفة للعنة
وعدتك نفسك الامارة بامور فاختلنت فعدتها بما تبعها واحلفها فاما ما يخرج جزعاً واما
قصر صبراً جيل قولهم وقد ينجى ما غارت به عن الواو لم يقل مع قلبه به باء كما في مثاله لئلا
يتوهم انه لازم للعراء فالاول ان يقول بعد ذلك وقد يبدل به باء كما في البيت قولهم لا تقدر
ابالكراه ابال كمال جمع ابل اى لا تقصدوها فانها اما ان يعود فقها البنا واليه قولهم
ما قام زيد لكن عمرو هذا عند الباب المعاني لقصر القلب عند الحاجة لقصر الافراد بان يعتقد

المخاطب نفى الحكم عنها الا بان يعتقد اثباته لهما معا فانه مما لا قابل به قولهم ولا تداء هذا مقول
لنقص القلب قد يقال قصر الافراد لكن على عكس ما ذكر في لكن لانه مقول لمن اعتقد الاثبات
للامرين لا النفي عنها فانهم قولهم ولا تداء بيان لتكريب قول المصنف ولا تداء لثلاثتهم ان المراد
من لا معناه والمعنى ولا تلاء واما واثنائنا ومن العجائب ما قبل في هذا المقام من ان هذا الكلام
ثم لقوله وخالفناه والمراد من لا معناه والمعنى خالف بن سعدان في الاول فلا يتلو اللفظ لا تداء
ولا مبتدأ خبره وقع بعد ما ينصب ما قبله على المفعولية بخوز بدا خاك صار قائم لا عرو فافهم
قولهم وبل كلكن اى في الاستدراك قولهم وانقل هنا اه هذا معنى قولهم بل للاضراب و
هذا الحكم منهم مطلق غير مقيد بوقوعه بعد الاثبات ولهذا قال بعض الفضلاء في هذا المقام
ان صرف الحكم في المثبت ظم وكذا في المنفى على مذهب المتبرع واما على مذهب الجمهور وفننه
اشكال اقول يمكن رفع الاشكال بوجهين الاول ان الاضراب مشتمل على امرين صرف الحكم
عن السابق واثباته للاحق فقولهم بل للاضراب معناه انه مقيد له مطلقا سواء افاده بكلا
جزئيه ام لا بل افاد جزئيه الاخر فقط وذلك عند افادة النفي السابق بالجزء الاول والثاني ان
المراد بالحكم اعم من الاثبات والنفي والمراد بالاثبات للتابع اعم من اثبات المصروف وعن المتبوع
او غيره لكن هذا الجواب انما يوضح اذا كان المشوع في حكم المستكوث عنه واما اذا كان المراد ببقاء
على ما كان عليه من نفى واثبات كما هو راي بعض فلا وهذا ظم قولهم بينها اشارة الى ان
المراد بقوله افضل وقع الفصل لا افضل المعطوف عن المعطوف عليه قولهم ما لم يكن قاي
له لينا الا اوله وجى الا يخطل من مفاهته رايه : قاله الجرجري في هجو خطل وتصغير لخطل لست
تحقيره واسم يكن يعود الى راي معنى الا يخطل لقلته عقله امر لم يكن بنا له ابوه ولا نفسه قولهم
سواء والعدم الحكاية برفع العدم والمعنى مرت برجل سواء هو والعدم في كونه غير منشأ
لا اثر فلا يحمّل كونه مفعولا كما توهم قولهم لدى عطفاى لدى ارادة عطفا على ضمير خفض
اذ لا يقال مرت بك و ف بدا او لا ثم ويزيد بل يقال ولا ويزيد ورج لا يكون للمعطوف عليه
هو الجرح فقط بل كل من المعطوفين مجموع الجرح والجور وقولهم شبهة بالتنوين اى الضمير
الجرح وشبهه به في اتصاله دائما باخر الكلمة وعدم استقلاله بنفسه قولهم ومعاقبه اى

واقع موقعه في اتمام الانتم كما في خلاف المرفوع والمنصوب مجوزان مجعل منفصلا
فبستقل بنفسه لعدم اتمام كل منهما ما هو ظرف للاسناد قولهم وبان حق المعطوف اى
المعطوف بالواو ولا يضر ان المطلق اليه والمعطوف بالواو واو ولم واما ذلك لعدم
صحة احلال كل منهما محل الاخر في العطف بغير ما ذكر قولهم وضمير الجمل يصلح عدم الصلابة
اما من جهة المعطوف عليه كقولك له ولزيد مال ذلوا خرا صار مجزوا منفصلا وهو غير مجزئ
واما من جهة المعطوف كرب رجل واخبر وجهه ظمرا واما من جهة ما معا كرب رجلا واخبر
قولهم ولا نه لو كان الحول لو ادا والمستدل بالحول كلا في جزئين فغاية الاعتراض ورفع عيوب
الكلى بعدم شموله لجزئ غير ما تقدم تكلم فيه بطلان ذلك الجزئ وهذا لا يستلزم بطلان
جزئ تكلم فيه قبل مثل بخود به رجلا واخبر به لا يعجز الاعتراض كلا من الاحتمالين اقول
الاعتراض يحصر مضادة على المطلوب ومنجبر الى الدور والصواب بالاسناد لال بهذا المثال
ومثال الشك على وجود المقنض ومنع المانع اجالا ولا يبعد ان يكون حاد الشك هذا في قولهم
وايضا لنا التمتع الكلام الى هنا الرفع المانع وهذا البيان وجود المقنض كلاهما معا مثبت
للمطلوب فلفظ ايضا ليس في موقعه اللهم الا ان يضم الى ما يرفع به المانع اصالة المجوز او جعل
ما ذكر في والدليل الثاني بيانا لوجود المقنض ايضا كما ذكرته سابقا فافهم قولهم فما بالك
اياه اوله فاله يوم قريت لهجونا ونشتمنا فاذهب عزيت به لنشد يد الخطاب والمعنى كدت
اليوم تذكرينا بهجوا ونشتمنا اي السب علينا فاذهب فان هذه الامور من اهل هذا الزمان ومن
اوضاعه غير غريب لسفاله وتبتهم وتريد الزمان لا سا فلان ونا الاعلى قولهم فافطر كان
المعنى فوصل الى حد الافطار وهو وصول المرض الى حد يضر معه الصوم ووصول السفر
الى شريط القصر والقرينة على تقديره ان الجزع لا يترتب على مطلق المرض السفر قولهم فقد
اي فطران صوم عدة من ايام اخر والجملة جزاء للشرط قولهم تقبيلكم الحرق فاية ذلك للبر والظاهر
واكثر وهذا يقتضي كوالبر دون الحرق الا ان الحرق لما كان في الحرميين وما والاها اشد من البر
او رد كذلك والله اعلم قولهم كذا خبر الظن ان العاطف المقدر في هذا المثال هو الفاء و
انما مكن تقديره لو او ايضا فندير قولهم اى وليسكن زوجك فان قلت هذا يدل على انه

من عطف الجملة وما سبق في العطف على الضمير المرفوع المتصل بدل على انه من عطف المفرد وهما
متنا قبان قلت يمكن دفع التنا في وجهين الاول ان بناء الحكمين على المذهبين في مثل ذلك
فان مذهب بعضهم انه من عطف المفرد متعدد وعن المفسدة بانه يقتضي في الثاني ما لا يعتد
في الاول واما بان العطف مقدم على الاسناد ثم يغلب الحاضر على الغائب ثم يسند والثاني
ان ما سبق مبنى على الحقيقة فتنبه قولهم ولم يجعل العطف هذا عاملا للمفعول
لاجله وهو قول المصنف فاعلم انهم نفى اشارة الى ان المفعول متصلي وعامله ما هو لازم لقوله
المضمر وعطف عامل وذلك ان تجعل نفس هذا عاملا باعتبار اللازم وان تجعل العامل قوله
مثال على ان يكون الدفع بمعنى الاندفاع والمفعول له حصولا بغية اذ بدل العامل لان دفاع الوهم
بالقرينة الخارجية وان تجعل قوله قد بقي على ان يكون المراد بالوهم اختصاص حكم الامرياً
للمعطوف عليه وهذا اقرب للمحتملات لفظاً وبعدها معنى قولهم ان اتحد في الزمان هذا
"الاشتراط لتحقيق ما لا بد للعطف منه وهو الجامع ومعلوم ان هذا شرط اذا لم يوجد بين
المعطوفين جامع واما عند وجود جامع لخروج العطف وان اختلف في الزمان قولهم نحو
قوله تع لنحييكم لا ينحى عليك ان هذه الاية من عطف الجملة لا من عطف الفعل اللهم الا ان يراد
بالفعل الفعل مع فاعله اي الجملة او حصل لعطف بالفعل بناء على اتحاد فاعلهما والمثال الصحيح
لهذا ضرب وقعد زيد وضرب وقعدت زيد وهند فافهم قولهم التابع اي التابع الذي
يكون مقصود لذاته عند ذكره ولا يكون متبوعه كذلك مقصود اسواء لم يكن مقصودا
اصلا كما في العنطا وكان لكن لا لذاته كما في بدل الكل والبعض والاشمال او كان لذاته قبل
ذكر التابع كسائر اقسامه قولهم غير اي غير المقصود الذي ذكرنا سواء لم يكن مقصودا كالغنى
والتوكيد والبيان او كان مقصودا هو متبوعه معا كالعطف بغير بدل ولكن في الاثبات فاما
خارج بعض اقسام العطف من قوله المقصود بناء على ان المقصود من المقصود هو المقصود
متبوعه كما ذكرنا وذلك ان جملة على الاطلاق وتخرج العطف باسرها من قوله بدلا واسطة وكما
الجملة على الاشارة الى ان المبدل لا بد وان لا يكون مقصودا لكن بالمعنى الذي ذكرنا
قوله بغير بدل ولكن في الاثبات اي بغير بدل لكن لا مطلقا بل اذا وقع بدل في الكلام المثبت وذلك

سبح

لما مر من انه في النفي لا يقيد الاضراب الا على مذهب المبرد الذي لم يعتمد المصراع عليه وقد
فهم كثير من الازدهان من هذه العبارة ان المراد بقوله ولكن لفظ لكن فوقعوا في وخطئوا لا
ان قوله في الاثبات لم لم يكن عقيب بل مع انه قيل لان المراد بالمعطوف بلكن هو المفرد المعطوف
بلكن وهو لا يكون الا بعد النفي الثاني ان المقصود في لكن مطلقا هو ما قبله وانما اتى بما بعد
ليرفع التوهم عما قبله فهو قد خرج بما خرج منه ما اخرج اولا وهذه العبارة مما تعدد في كونه الشارح
في هذا الكتاب امتحانا للاذهان فلا تغفل وقس على هذا قوله بدل ولكن في الاثبات قوله
مطابقا اي متحدا مع المبدل في المصدا سواء اتحد معه بحسب المعهوم ام لا فحقوا الذين اثنوا على
مطابق لا بدل بعض كما توهم وانما عدل المصراع عن التسمية المشهورة اي بدل الكل الى هذه
التسمية اي بدل المطابق ليشتمل نحو قوله نعم صراط الله العزيز الحيد لله الذي قوله وما
يشتمل هذا بصيغة المجهول لفتح ما قبل حرف الواو في المصراع الا في ثم انه ربما يتوهم ان المراد
بالاشتغال اشتغال البدل على المبدل منه لان الثوب في مثاله وهو قوله هم سلب زيد ثوبه
مستعمل على زيد وقبل مرادهم به قد يكون اشتغال البدل على المبدل وقد يكون بالعكس قول
الحق ان المراد اشتغال المبدل مظهر على البدل وتحقيق ذلك ان البدل لما عين المبدل مصداقا
او جزئية كذلك او خارجا عن مصداقه فالاول هو البدل المطابق والثاني هو بدل البعض
اما الثالث فاما ان يكون من محتملات ما اردت من المبدل منه بواسطة القرينة الصادقة
عن وادة ما وضع له ام لا فالاول بدل الاشتغال والثاني بدل المباين فالمراد من الاشتغال انما
هو الاشتغال الاحتمالي لا ما كان على سبيل الاستغراق والاحاطة وقد ظهر مما فررنا ان الفرق
بين بدل البعض والاشتغال من وجهين الاول ان البعض جزء من المبدل لا محذور والاشتغال خارج
عنه الثاني ان البعض قد يكون مع القرينة الصادقة كما في قولنا ضرب زيد راسه وقد يكون
بدونها كما في قولنا خلق زيد بكذا بخلاف الاشتغال لا بد فيه من القرينة الصادقة وان الفرق
بين الاشتغال والمباين ان الاشتغال لا بد فيه من تلك القرينة وكون المعنى المراد من المبدل بعد الفوترة
مستملا اي محتملا للبدل بخلاف المباين فانه اما ان يكون خاليا عن تلك القرينة نحو خلق زيد
غلاما او يكون مستملا عليها لكن لا يحتمل المعنى المراد من المبدل بحسبها للبدل كسلبت زيد

ثوب عرو وسائر الفروق بين الابدال الاربعة ظاهرة فافهم ذلك التحقيق واعتنهم به قولهم
أو يستلزم قبله أي يستلزم معنى في المتبوع وهذه العبارة لا يخلو من خازنة لا تخفى قولهم
للاضراب والبدل اعز الفرق بين الاضراب والبدل ان في البدل ترقيا من المبدل منه الى البدل
يعني ان المبدل منه مقصود مع زيادة البدل عليه بخلاف الاضراب قولهم مصاحبة ضمير
الظاهر والملازم بالمصاحبة الحقيقية اللفظية ولا بعد ان يكون ملازم بها ما هو
اعم من ذلك وح صا والنزاع في الاشرط وعدمه لفظيا اذا لامثلة العارضية لفظا عن الضمير
لفظا مستقلة عليه نقديا فقولهم قبله البدل اي البدل منه وقوله من استطاع اي من استطاع منهم
قولهم والله على الناس اه قد مر بيان هذه الالية في بيان اعمال المصادر وقولهم وهو كالثاني
اي في الخلاف في اشرط الضمير قولهم قتل اصحاب الاخدود والاخدود الارض التي نشقت
من غضب الله على اهلها وابراة هذا المثال لفائدة تبين الاولى التمثيل لما يكون مستلزما للمعنى
يكون في المبدل منه فان الناء مستلزما لغضب الله نعم والثانية الاستدلال به على عدم الاشرط
المذكور وعندى ان هذا بدل بداء لا بدلا اشتغال الانتفاء القربية الصارفة فيه قولهم والرابع
والخامس والسادس لم يقل والسابع لانه جعل البداء والاضراب واحدا وقد عرفت الفرق بينهما
قولهم فخذ بنبل امك النبل بالنون ثم الباء السهم ومثل للثالثة بل للاربعة بمثال واحد
اذا الفرق بينهما بالاعتبار نعم بدل الاضراب قد لا يصلح للبدل بحسب الذات قولهم الا اما حاطة
جلا اي لا بدل كل افا حاطة الحكم بالمبدل منها حاطة زمانية وغيرها قولهم لا ولنا واخرنا
بمقتل حاطة البدل في هذه البدل الالية الاحاطة الاجزائية والزمانية والمتبادر وهو الاولى
فان قلت الادلة لهذا البدل على الاحاطة لعدم ذكر الوسط قلت بعد تسليم لزوم الاحاطة لهذا
امكن ان يفهم من ذكره والاخر بحسب العرف كما اشتهر في الظرافات ان من صام اول يوم واخر يوم من
رمضان فقد صام جميعه قولهم اوعدي بالسجدة هذا بعض من بيت هو هكذا اوعدي بالسجدة
والاذا هم رجلى فرجلى شنته المناسم الابداد الوعد بالشر والاداهم جمع اداهم والمرد
هي هنا به القيد وشنته بالشين المعجمة ثم التاء الثالثة ثم النون ثم التاء المثناة الفوقانية الغلبة
كالضحية والمناسم جمع منهم بفتح الميم وكسر الشين المهملة وهو خوف البعير ثم استعير لخنفت

لنحن الأول ان فوجلي يدل بعض من بناء التكلم وقبل منادى بخلاف حرف النداء ونودي
 للاستهزاء بالوعد قولهم متى تأتينا تلهما آخرة على ما وجدت في نسخة غير معتبرة فلا ترض
 ان الجنان محلد شبه ديارهم بالجنة والمغنى واضح ويورد عليه ههنا ما يورد عليه في مثله العطف
 الفعل على الفعل وقد عرفت والجواب الجواب قولهم لم يصل المراد بالوصول اللوصول لقضاء
 الحاجة بالقرينة فاشتمل على المحج الذي هو قضاء الحاجة قولهم وهو نجي أي نجي مطلوب منه
 قولهم ومع ابن هشام اه الظاهر ان الناظم ليس استلزام مطلق الاستعانة بالنج بل الاستعانة
 المذكورة في المتن وهو ملزوم للاستعانة لا بتمتلة الشرط وقوله يعني جزاءه والشرط وما هو
 بتمتله ملزوم للجزاء فسقط منه على انه يمكن ان يكون مراد ابن الناظم استلزام الاستعانة
 بمعنى الاستعانة لا لوجودها في الخارج فالمراد عليه شئ ثم ان في قول ابن هشام فلا يكون الوجوه
 منجها ايضا نظر لان ابن الناظم لم يرد بقوله معنى في الوصول معنى لازما للوصول مطلقا فضلا
 عن كونه وجود النج في الخارج كما سمعت بل المراد ان يكون الوصول محتملا له كما حققنا فسقط
 هذا الكلام ايضا قولهم فالواجبة اقول بل الاولى ان يجعل يستعين بدلا شتمال اشتمل
 المبدل مضى على نفس البديل لا على الاخر قولهم متى تأتينا آخرة تجد خيرا عند ما خبره وقد
 نقضوا في العشاء نارا توجع عند ما خيرا والوقد بالكسر من جعل النار مشتعله قولهم
 الى الله اشكوا قولهم بالمدبته اما في موضع الحال عن قوله حاجة وظرف لقوله اشكوا وكذا
 قوله وبالشام وقوله اخرى اي حاجة اخرى وضمير بلقبان للحاجتين وقوله كيف بلقبان
 بدل من الحاجتين فان الاستفهام لا نكارا في لا بلقبان والمعنى الى الله اشكوا شيئا
 محتاجا انا اليهما شبيهين لا بلقبان فالحاجتان بعد جعلهما بمعنى الوصف قائمتان
 مقام انفسهما وموصوفتهما والجملة بدل من جزء مؤداهما وهو انفسهما والاولى ان يجعل
 تلك الجملة جوابا عن سؤال مقدر كانه قبل هل يجمع الحاجتان فقال كيف بلقبان اي لا
 بلقبان قولهم كالتائم لا يخفى ما فيه من الجناس الناقص من قوله كالتاء قولهم كذا
 ايا غير السباق اشارة الى تفاوت بين الثلاثة الاول وبين الاخيرتين حيث لا خلاف في
 كون الاخيرتين للبعد بخلاف الثلاثة الاول قولهم ايت بها كان تقدير المتعلق والمتعلق

من كلام

ههنا مخصوصه وبصيغة الامر للاختلاف عما يتبادر من العبارة من كونها موضوعا للمندوحة
العاقل فقط ووجه الاشارة ان الامر بالشئ لا يستلزم بالذم عن غيره فانهم قولهم بضم التاء
وذلك ليس بصواب السمع نظير ما في قوله نذب والافهم ان يكون فعل امر قولهم اي محلا
يعني ان التعريف لفظية فقط قولهم محبة الجبني وما يشق منه يستعمل في عرفهم فيما اتى عن
العرب فنقد ذلك اشارة الى ان قلته بحسب الشاع فلا يجوز القيل عليه كما هو راي المصنف
قولهم ثوبي حجر اي اعط ثوب يا حجر حجر اسم رجل والانشي من الخيل وما يسمى بالقانية
سنتك والمراد هنا هو المعنى الاخر هذا القول كلام موسى لما روى ان قومه زعموا ان به
ادرة الخضبة وكان يوما خلع ثوبه ووضع على حجر ليغتسل فلما فرغ وذهب الى جانب
الحجر ليلبس ثوبه فبعده الحجر الى ان مر بقومه وهو من عقبه وناداه يا حجر ثوبي او ثوبي حجر
في هذه القصة روايات اخرى واليهما اشار الله ثم حيث قال ولا تكونوا كالذين اذ واموسى
الاية قولهم او حكوا لم يجعل المحكى داخل في المبنى لان حركته ربما تحصل كلاما مل
مبينا صرفا قولهم وشبهه المراد بشب المضاف ما كان ما بعده متمما لما قبله سواء
كان معبولا له اي فاعلا او مفعولا او متعلقا او كانا مركبا كثلثة وثلثين قولهم
يا غافلا والموتاة هذا جزء من بيت هو هكذا يا غافلا واللوت يطلبه والغفلة الخجاب بين
عقولاى يا شخصا غافلا والخال ان الموت يطلبه بعد نفسك من الغفلة التي تحجب بين
العقول وصاحبها هكذا وجدت في نسخة غير معتبر قولهم يا عبد الله ويا حسن الوجه
هذا المثالان في قوة امثلة ثلثة اذ تصير مثالا للمضاف الحقيقي اضافة والمحكى واللفظ
قولهم من كل علم بيان لقوله بخوزيد قولهم سلام الله يا مطراة اخره وليس عليك يا مطر
السلام قاله الاخوص في وصف رجل مسمى مطر وكان ذمها افع الناس في عصره وله
امارة سميت سلة وكانت من اجل النساء واحسنهن وكانت من بد فراقه وهو لا يرضى بد
وضمير عليها السلة والباقي واضح قولهم يا عبد بالقدر وقتل الاواني قبله ضربت صد
الى وقالت ضربت بصيغة المتغايبه والى بمعنى اللام اي ضربت صدوها بيدها منجبة من
نجات الى هذا الزمان ما القيت من الحروب والاسر والخروج عن اهل وضرب الصد باليد

ميك
ترتبه

من مادة اللسوان في حال التعجب الا وفي اصله وواقي جمع واقيداي الحافظة وموصوفه
الامورا ونحو ذلك قولهم قيا النكاحان اءانا كما منصوب على التعجب والباقي واضح
قولهم اءا كان لغبر العهد لان ما بعد لام العهد مجيبان يكون غير الخاطب معهودا له و
المنادي مجيبان يكون مخاطبا قولهم ويجوز قطع الفداي في كرها فان الالف فاعل القطع
والمعنى قطع الفدا ما بعد ما قبلها قولهم انا ما حدثنا ما قبله ان تغفر اللهم تغفر جما
واي عندك لا الما الم من اللام وهو نزول المحدث والحديث ما يحدث من مكاره الدنيا
والجم الجمع وفيه شذوذ اخر هو حذف اللهم بانصا لحرف النداء اللهم الا اذا خصل ثبات الهنؤ
بما اذا لم يتصل المبه المشددة قولهم والامع محكي الجمل تقدير كلمة الا لا خزل عن كون قوله
ومحكي الجمل عطف على قوله باضطراب قولهم الا في قريض اشارة الى ان الظرف وصف للام
بدون اعتبارا محبته لانه متعلق بالفعل ولا حال او وصف للفاعل مع اعتبارا محبته
كما هو الظاهر وذلك لان الشذوذ فيه في النظم والنثر مطلقا لا يختص بنظم واحد كما يفهم من
تنكير قوله قريض قولهم اي شعرا نما سمي الشعرا لقريض لان مسرعات الشعرا كانتا قطعت
متساوية بالمقروض قولهم كالمفراي مطلقا سواء كان مع الام لا فاقسام التوايح الثلاثة
المرفوعة والمنصوبة ثمانية عشر والثا اشارة اليها في ضمن ثمانية امثلة قولهم لسقا مجردا من ال
وبدلا اي ولو متبوعهم غير ذي الضم وانما خصل النسق في هذا الحكم يتجده عن ال لانه ان كان
مع ال بضعف شبهه بالمستقبل من حيث امتناع دخول الذي هو ما قبل متبوعه على التابع
لامتناع الجمع بين يا واللام ولم يشترط ذلك في البديل لانه شبه مستقبل من المعطوف حيث
يكون مقصودا لذاته دون فلا يؤثر فيه ذلك الضعف قولهم وانصبا حيث ينصب قدم
هذا على قوله فضلها فتعلق قوله وان كان المتبوع به صريحا وصارضا في عدم ثقبه بالنسبة
والبديل يكون منادها ذات الضم لكانا حسن قولهم وهو عند الخليل هو مبتداء خبر قوله
يختار والظرف متعلق بالخبر ولم يقل هو يختار عند الخليل ليصير سياقه كسياق ما ياتي في
المتن قولهم وايها اعلم ان بها انا وقعت منادى والاختصاص فلفظها موصوفة بمعنى شيء
وهاؤنها للتنبيه وبعد ها صفة لا ي قولهم لانها مبهم تقبل لا ي والصفة لا ي قولهم فلا

يستعمله أي فحقه أن لا يستعمل قولها إلا في انجاء الظم أن يقول إلا في الشرط وكانه بدله بالجر
 إشارة إلى أن الشرط قبل الجاء ومقصوده وإنما لم يفتح أي الشرطية إلى المبين للدلالة على الإيهام
 المراد منها قولها بالرفع لزوم الرفع لأنه المنادي في الحقيقة وأي وصلته أي ندائها قولها
 إلا أن هذا البياض آخره شيء تحت عن بدله المقادير قاله والوجه في مدح بلال بطلب بده لا شعر
 والبياض إيهالك والوجد شدة الشوق وهو مرفوع بالبياض فعلى هذا يجب أن يراد بالبياض
 المهلك كما قبل والمقادير مخفف مقامه والرد به لا زمنا أي الدهر ونحن بصيغة الغائبة الموثقة
 أي بعده وأخرجه عن بدله وقوله شيء متعلق بالبياض أو بالوجد والباقي فم قولها بسوى
 هذا الذي ذكر ولا يخفى ما في هذه العبارة من حسن الإيهام حيث يمكن أن يراد بهذا الذي لفظ
 هذا والذي يحذف العاطف مع حذف لفظ قولنا مثلاً والمعنى ووصفاً أي بعد المعرف باللام
 بسوا ففظ هذا والذي به ولو قال أي ما ذكرنا من هذا الحسن قولها في لزوم الصفة جعل
 اللزوم وجه الشبه بما يناسب لو ذكر لزوم الوصف لا في المتن سابقاً وإنما المناسب لما سبق
 جعل رفع الصفة وجه الشبه قولها بأن يذف بالبعلاات هذا بعض من بيت هو هكذا يا زيدا
 لبعلاات تزيل تطاول الليل عليك فانزل فالعبد لله ابن رواجه وقبل قابله ولجريد واراد
 بزيد بن رزم والبعلاات جمع بعلة وهي الناقة القوية الجولة واصله زيدا ليدل أنه كان
 محمداً ولها والذيل بالذال المعجمة والباء الموحدة ككل جمع ذابل وهو بالفارسية كامل وهو وصف
 للبعلاات والباقي فم قولها وفيه المضاف إليها في هذه العبارة مناهلة لأن في هذا التل
 الفصل يذكر أحكام ما كان مضافاً للبناء مضافاً إليه المنادي أي أحكام ما يقيد هذه العبارة فانه
 قولها وظبي في التشبيه بإشارة إلى أن المراد بالصحيح ما لا يتغير بالاعلال ولو كان فيه حرف علة
 لا ما خبر من حرف العلة قولها بكسر الهمزة اخترا عن أن يكون بالفتح على أن يكون هو وصلته فاع
 لقوله صح قولها وكل من الفتح والكسرة يعني أن الوجه الثاني في المنادى المضاف إلى الباقي انقطع
 في الاسم المتوسط بين المنادي والبناء نحو الوجهين منها فانه ما قد استترا وبصافيه فلا يلزم من
 وكل من الفتح استترا والصد بن في محل واحد كما قد يتوهم قولها أي لبناء التكلم لما كان المتبادر
 من تغير موضوع الحكم وعدا نصاً بالتكلم بهذا المنادى أي يتوهم أن المراد بالمتن والجو عند كون المنادي

فيلج

المتن
الظن

تثنية وجماد فعد هذا التفسير قولهم وكان لفظ ام اه لم يقيد المنادى بكونه ابنا او بتبوع امه فعد
به لان تقييد المتوسط باعتبار اخرج تثنية ام وعم وجمعا عن ذلك وليس هذا مضربا في المنادى فان هذا الحكم
ثابت لمكان المنادى منتهى وجمعا قولي لا فقه هذا اما من جهة المثال وتأكيدها فهو استمرارية قوله اما الشكر الكثرة
الكثرة في الفتح فلهذا ما سبق والاخرى بالبيان هي ما نطلع الوجوه الاخرى فيها يخرج منه قوله
يا ابن اخي ويا شقيق نفسي اخي انت خالتي لدهر شديد فالا يرون بعد خمس شهيرة لغيره وشقيق كجهم
شقيق بالفاء ثم الفاف مجنة الاخ واما صغر النسخ ونفسى ما مبداء وانت خيرا ويا العكس يمينه
المقام واضيف شقيق الى يقية ومشتغل عند العامل او بدل عن المنادى والاحسن ان يكون النفر
بمعنى الروح وان كان المبادر منه معنى الذات وخليقة اه اي تركيبة لدهر شديد مكابده وخبر
وقد كنت لي ظهرا على الدهر واخبرته فذلك او اثلثة مؤنك هو له يا بنت حماء اه هذا من قصد
مشهوره لاجل النعم الجملى وقد اصحاح الجهاد على اكله اصنع والجميع النوم بالليل خاضه
قولهم الامه كذا اه ذكر هذه السئلة في هذا المقام ليجرد المناسبة الوزن وكونه قبا ساق
لزم التناداد هو اسم فعل واسم الفعل لا ينادى هو له وجاى وجى بالحرف بان يستعمل غير متنا
لا بان يستعمل متغا فانه لا يختص بالشعر هو لى الشعر فلهذا الشعر قول لى النعم فى و
ابا لا يملك هكذا تثبيلها بحاج المعطله اذ عشت بالطعن الغر بل قوله فداغ الشيب لم يفتل
فى فسك فلا فاعر بل الاثارة التفريق وابديها فاعل نشر والضمير للابا والى حاج الغبار وهو
مفعوله والمعطال هو الغير عشت بالعين المهملة والضاد المجهول لعشت السيف الحاصل طعنا
والطعن الجرح الحاصل السيف مثله والمغربل جاء على الشئ شبكا كالغريال يعنون تلك الابال
ففرق بابديها غبارا طوائى وفنمك السبوق فى الحرب بالطعن على الاعادى طعنا جعل ابدا ان الاعا
كالغريال وندافع اى كماندافع الشيب السبوق اى يحجب بين الشباض بهم ودفع الحرب بينهم ولم
نقل لم نقل السبوق اى كان ندافعهم لرفع الفعل لا للفعل واللجنة يفتح اللام امتزاج اصوات
الناس وغيرهم وفن الحرب هو متعلق بقوله ندافع وقوله امسك اه بنقد القول وصف للجراى
مقول فيها امسك بافان فلا ناخر فلان شبهة تفريق الابال الغبار بابديها يوم الحرب لسبوق مصا
للحاربين بنفريق بعضهم عن بعض واهم اخصل ايضا الحين بالشبوق لان الشباقم الحاربون والمساغون الحرب

قولهم يتخلصون هذا من باب التخليص لئلا يدعى مستغلا بلا اغانة من الشغاف من اجله وغيره ولا يكون
 مفادا للجملة من المعاطفة بين واحد ثم المستغاف من اجله قد يكون غير المستغفرت قد يكون غير وهذا اللام
 قد يكون ظاهرا بلفظ المستغاف من اجله فقط كما قد يكون بلفظ المستغاف به من اجله فقط او بلفظهما معا
 اللام الداخل على المستغاف من اجله مكسوم مطلقا **قولهم** اعرابا باللام هذا مفعول لداوخال عن
 المستغفرت حفصا ومعربا والظرف اما منعوق به باعش على فاعله اشارة الى اعرابك المستغاف مع وجود
 مفعول البناء فيه بما هو لاجل اللام لان الغاء عمل حرف الجر للمانع الضيف غير مفعول ومنعوق
 بقوله حفصا فالاظهر واحسن **قولهم** فرق بين المستغافين انما لم يعكس هذا الامر مع حصول التفر
 به لان المستغاف به واقع موقع كاف للخطا للفنوح لا محاط ثم هذه اللام ميل زائدة وقيل للاختصاص
 الثواب على الشان ان منعوقه مفك ونفك بر فو لنا يا العرويا مسمى ثابنا العرويا لا غير لا انه منعوق ببناء
 او ما يفهم مقامه كما قيل واما اللام الداخل على المستغاف من اجله فهو لتعليل ومنعوقا لثا او مقول
 مقامه **قولهم** على مثله اشارة الى رفع خدشه من كلام المص هو ان المعطوف مجموع با واللام ومنعوق
 كالعطوف عليه لا المدخول فقط وخاصل الدفع ان المدخول معطوف على مثله وتظهر في المعطوف عليه
 لا على مجموع المعطوف عليه بناء على ان كل مركبين شعاطفين من اظهر في الجزاء فان اجزاء المعطوف
 معطوفة على اجزاء المعطوف عليه كل على نظيره وقد ذكرنا هذا مرارا **قولهم** والمستغاف من اجله هو ما
 بناه لاجل استخلاص شيء عنه واستخلاصه غرضه نحو بالفوى للعب والزيادة **قولهم** بالفوى
 اللامان الا لان مفعول خان لدخولها على المستغاف به والثالث مكسول لدخوله على المستغاف به
 كعدو الاستكبار والغنى بالفوى وبما امثال فوى خلصوا انا ما يزداد استكبارهم عن استكبارهم
 الا لهلكوا به **قولهم** فينا لله للو شاة المطاع اوله تكفيتي الوشاة فاز عجب في ان يحيط بها التمام
 فمفعول عز وصول مرادى منا الهى خلص الواشية عن شيتها منها وصف الواشية بالمطاع لانه اراد بالو
 ابويرة جشاه بطلا في زوجة وهو مكره له واما الوالدان لا بد وان يكون مطاعا **قولهم** باللكهو
 وللشبان من عجا اوله يبك بك ناء بعيد الدار من شرب الباهما بميد للغرب لغربا لكون جمع كل هو
 من كان بين الشبان والشيوخ والشبان كغفران جمع شاب عجاها الكم والشيخ اخلص من العجا هذا
 الامر **قولهم** يا ابن ابل بل عز اخوه وغنى بعد فاقه وهو ان فاقه الفقر وهو ان ذلك فالكلام من قبل

اللفظ النشأ من قولهم لا أمل مسغان من أجله قوله لا أقوم أه الأربيل لغا بالأمور فلم يفعل
 بالأمور ولا قامونا واللامان الاختيار للسنغاش من أجله قوله اسم ذو تعجب وكذا اسم ويحذر
 نحو بالعمول لا فلتلك وقيل اللام فيها أيضا للاستغناء كما في المتعجب والمهمل يستغنى بالمتعجب منه المهد
 منه حتى يحضر ويقضي تعجبه من الأول فيسبح من المخبزة وينغم من الثاني فيسبح من المخبزة فيسبح في
 خصوص من التعجب المنادي عند ذنوبنا يوم عجبوا للعجب فأنهم هو له اعلان المتعجب على اعلان تعجبا
 والمنفجح من غم قوله باسم من غدا أقول وما فقد وقيل الواسم ما وجد له مثل نحو واويلاه
 ووا مصيبتنا وقيل التفعيل إنما هو لفقد لا للوجود ونحو واويلاه كناية عن المفقود لأن فقد المفقود
 كانه هلاك النادر وقيل ومعصية ونحو ذلك وضم بعضهم إلى المنفجح والموجع والتعجب أنه داخل في المنفجح
 لأن ندبة الموجع إنما هو لغيره على فقد الصحة عنه قوله واقتعنا أه على بل باخذها كروى فيقتصر
 اسم قبله من يناسد وكروى كسفر جلا اسم من اخذ بل الشاعر فيها وغناه فلذلك ندب بقوله وا
 فتعجب في فعل اسم رجل ما تدينه والأول ظاهر هو له لا بعدد النادى لا يكون معدودا
 عند من يسمع ندبة فان الندبة اسم مسمى للمسامعين فيسبح عندهم لا ينبغي ان يرتكب القدر اعلمهم
 هو كون المنفجح مستحفا لها والنكرة يعلمهم لك فلا يصح الندب معدودا عندهم اذا ندب بها مجلا
 المعرفة قوله كأي تعجبه أي الشبهة ومثل بثلاثة امثلة الأولى للنكرة المستغنى والثانية للنكرة
 المبهمة وقيل اسم الجنس بالمفرد إذا عاذا الرب يدبه نفس الحفظة فانه غيبهم قوله بالذي
 اشتهر في بيت الموصول بالذي اشتهر به أي الصلة او مع الذي اشتهر به أي جعل مجموع الموصول
 والصلة من دونها ما يدخل على الموصول ألف على آخر الصلة قوله صلة بألف أي جواز الابع
 وجوبا فلا يلتزم قوله هو له فضاة فكان مفردة اعلانه يمكن حمل الضم على التقدير وبظهوره في الواو
 وقت فيه أه اوله جلت اعطيا فاصطبر له فله جوب في مرثية عمر بن عبد العزيز وحملت بصيغة المجرور
 من التعجب والمراد بالامر العظيم الخلافة وجملة وقت في حالته والشاهد والمعنى واضحا هو قوله له
 باعمر وا أه الا للندبة معروا فأكمل لقوله باعمر والمعنى واضح قوله فاعل فاعل عندك ما هو الظاهر
 من تركيب البيت لما نرى لان ما هو الواقع في المسئلة انحصار قول من يمكن الباع في النداء بقول واعبه
 وفي المندبة في الحري بالمقام بينا ذلك واستفادة من البيت لا يتصور الا يجعل فاعلا مؤخر أعز المفعول

عليه

واقطعاه

والثالث المعرفة المبهمة

فصل في كذا المستلذان الأثنان ولذا ذكر في الشجرة الشرط والجزاء المعينة لا يختصا الشرط بالجزاء
فإن قلت لم لا يجوز أن يجعل شرطية هو لم قابل يتقدم حرفا بل ينزل خراء الشرط ويجعل على ظاهره
يجعل تذييلهم الخبر المحض قلت الأول غير صحيح لأن الأضمار قبل الذكر لفظا وقبلة وكذا الثاني لأن المحض المستفاد
منه على تقدير استنفاد غير الجمل المقصود هو لدرأى يقول ذلك الذي آله لما جعل الله لفظ من في المثنى
فأعلا لقوله المصنف ما بل لا فائدة المحصل المذكور لو لم أن يجعل الوصف مجازا عن الفعل إذ لو لم يفعل ذلك
لأنه ان يكون الوصف مبتداء بلا تقدم نفى واستنفاد وهو غير مستحسن قوله ذلك إشارة إلى قوله
واعبدوا واعبدوا ومفعول لقوله يقول الذي فاعله ويجعل ان يكون إشارة إلى من فاعلا للفعل
والذي صفته وبالجمل قول المصنف لهذا الباب إذا سكون ابدا صلة للموصول هو قوله في الترخيم أي في
بيان مطلق الترخيم سواء كان في المناد أم لا وكذا الترخيم الذي ذكره لطلاق الترخيم من ذلك لأنه قد
ذكر في الترخيم غير المناد في هذا الباب أيضا هو قوله على وجه مخصوص وهو ما فضل المصنف في عبقنا هذا
بتقديم الباء على النون كسلفها قبل جمع عفا وقبل اسم لعفا بعد بدل الخالب هو قوله كتابا شرعا
هذا علم لوجوب معرف ما أخذ تحت ابطة جنة أو سبفا هو قوله نحو عفا دار اللابن ان يمثل بعده بمضم
لما لم يكن لبنا هو قوله وهبني بالباء الموحدة ثم الباء المشددة النخابة ثم النخاء المجهدة كسلف
وهو صفة اعضاؤه كانت قبلة دقة هو قوله وعزيق بضم العين المجهدة وسكون الواو المهملة وفتح
النون وسكون الباء المشددة النخابة واخوفا فاسم لطائر ما في طوبل الغن وان كان بكسر الأول
فهو اسم لشاب كان اعضاؤه دقة دقة وهذا مثال لما كان لينسب بقاء لم يكن حركة ما قبلها من
جنسها هو قوله بالتون على ان يكون الموصول مفعولا لقوله نوبت لا بالاضافة على ان الموصول
مفعولا المحذوف لان ذكر مفعول هو قوله نوبت لهم من ذكر مفعول المحذوف هو قوله كما لو كان أي سواء
كان حكم هذا الآخر مع الآخر الخفيف في أحد كما جعفر وباجعفر أم لا كما جعفران علما وباجعفر وفر على
هذا أماله هو قوله بالآخر وضع أي كما لو تيم المنادى محبب لوضع بهذا الآخر الذي ضارب بعد
المحذوف آخر عرضيا وقبله وسطا خفيفا هو قوله وكل باكر وكذا نقول بإعلاء قبله أو أو همة
لنظريتها وعدم انضمام ما قبلها وهو كما كان مذهبنا هو قوله وباجعفر الأولى ان يقول بدله بإخاد
لان جعفر لا يتغير أخوه اللهم الا ان يشرب بذلك إلى صفة مضمون لاضل وغير مدنا وبير في الضم

هو ان نعلم الفتناء كالمعنى المبدى ككثير ونفسه مخاطبة لبشرة العشاء وضمير زان لطريف تقية
 زينة ومال اضله ما لك فيهم والحضر بالميلين المفتوحين شدا البرد **قوله** او الفامكة اه اوله
 الفا طان البين عن البر بما الفا طان الفان وديم كحل جمع راي اي الزابل واو الفاجع الفه كخنا
 صرف المضروبة وهو حال من الفا طان وورث كفعل جمع ورفاء كصفر وهو الي في لونها بختيا
 ما بل الى التوار وهو يبا للفا طان والجمع يفتح الحاء المهملة اصله الحام زخم جند الميم ثم ابدل
 الفه فاء وفتح الميم كيرة للفا فنة وحذف الالف وقبل حذف الميم ياء **قوله** كنداء لفظا اي
 البناء على الضم وجوا انباع تاجد للفظ في الجملة وكونه معنيا غالبا وكوده مفعولا محذوف **قوله** وفي
 ان يجي آ وفي انه محتمل ان يكون عطفيان عما قبله اذا ساواه في النصب والتعريف او التنكير **قوله**
 ثم ان كان انما اي ان كان الاختصاص اياها **قوله** استعملوا لغيره للشيء لا خبر كان والاختصاص
 المستطاع اسم للمفعول المخصوص المحذوف غامله **قوله** فبما لان بناؤها على الضم لئلا يكتسب
 حرفا البنية شبهتها باي الموصولة المشابهة بفعل بعد المضمر عند البناء لذلك وليس بناؤها
 تكونها منادي مفرغ معزفة والا لوجب ان يكونا معربين خالكوها اختصا صا **قوله** كاهل الفنة
 باثر رجونا بغير مثال رجونا اليها الفنة فابها منصوب محلا بمقد واجل المحذوف وهو اختص بغيره افرد
 اي افردا الشيء الذي هو الفنة بالخطاب التقديرية مثل فخر العز مثل افردا العز يجعله متكلما ويحتمل
 ان يكون مدحيا بانه موضعين هو الحكم المذكور قبل الاختصار وبعده جملة الاختصاص جملة مستأنفة
 وجه لغريتها ههنا وان لم يكن منادي هو فعلق الخطاب والتكلم به لهذا صرح وضمه بالمعزة **قوله**
 اللهم اغفر لنا اه كمثل هذه الآية للوثق وتكون الاختصاص عقيب فعل التكلم والمراد بالعضا ههنا
 الجماعة وهي بكسر العين لها معان اخر **قوله** اسم بمعناه بغيره بكفي ح بكونه مسبوقا بمفرد ولا يلزم ان
 يكون مسبوقا بجملة كما نبههم من المثالين السابقين فلا يكون هذا تكرارا مع ما ذكره في فراقه عن التدا
 والمراد بقوله بمعنا اي يكون بمعناه مرجح لا راد له لا فلا فائدة لذكر الاختصاص **قوله**
 وهو الزام العكوف العكوف مصدق بغيره التوجيه ههنا اي هو ايجاب الخطاب توجه على ما يجد التوجه اليه
 من واصله ذوى الفرة والاولى ان يقول الزام العكوف العكوف على ما يجد او يشاف العكوف عليه
 ليشمل نحو الغزال الغزال والاعلى خلاف الخنزير والاعراض على المفعول المخصوص المعهود **قوله** بدل من اللفظ

حرم من ان يخطب
 حرم من ان يخطب

بالفعل اللفظ بمعنى التلقظ والظرف متعلق به وقد سبق تطهيره في باب لبذاء قولهم وما سواها
 اقول للخذ براد بغير عشرة قسما لان المفعول المستعمل بالخذ براد ان يكون محذوا او محذوا منه الاول اما
 بلفظ انا ويلزم ان يلبس نفس المحذو منه وصاحبه بالواو او من او بالافعال واما ما يغير لفظ ابا ولة
 ايضا هذه الالفاظ وكونه مذكورا والثاني لا يكون الا مذكورا فبدون ذكر المحذو بالفتح والغافل فيما
 سوا الاخير بعد محذوا وجب ان يتبع او ما يوتى عنها في الاخير ان وفيما يمتناه وحذوا الغافل في
 تسعة منها واجبت في المسئلة الباقية جازية **قولهم** ما ذرا سكت ما ذرا سم وجل واصلة بما زان بعد
 ذرا سكت من التبعين ذرا سكت وفما هنا محذو لا بد من التبيين عليه وهو ان الافعال الدالة
 على الضم للضافة المشاهدة الاطراف فذرا منها وصفوا محذوا من فندال به ويجعل الاخر
 مفعولا لها بفعل في ذرا من عمر ويجعل عمر وعين بدو فذرا منها الاضافة المشتركة بينهما في غير
 ضمة جنسهما باحدهما فاما ان لا يسند الى فاعل بل يتبع بلفظ اليقين فيقال في ذرا من ذرا عمر
 اي وقع الفرق بينهما او يسند اليهما بالواو العاطفة فيقال في ذرا بدو عمر اي تغار يا فذرا
 المحذو منه في الخارج فيه بمنزلة على اداة المعنى الاول من الفعل وبالواو مبنية على اداة المعنى الاخير منه
 فهو لنا في نفس العطف بعد ذرا سكت من التبعين ذرا سكت اشارته الى المعنى الاخير فقط وقد توهم ان
 الواو العاطفة في هذا المقام بمعنى من وهو غلط والصواب ما ذكرنا ويجعل ان يكون الاصل بعد
 نفسك من التبعين ذرا سكت من حذف الظرف **قولهم** وان محذوا احدكم الاربعين كان
 الاحد علة الحذف والاربعة مفعولا فالمراد بالحذف ضرب بالاضافة محذو منه لكونه قبيحا عند بعض
 او المراد صفة وهو مطاها وهو باعينا كونه مفعولا كطه المحذو عند اهل الحق محذو منه وان كان يا
 لعن في المراد بهذا السببية بل الحاصل ان اكثر جنسهم فان الامر بالخذ براد محذو والاربعة المذو هو المحذو
 بدو على كثرة الجنب المحذو واداة الحقيقة بعدة فتعين ان يكون الضم الى الاستمرار **قولهم** اي محذو
 المحذو انكار مخاطبة فاعلة في الخطاب غالبا وان كان غير مخاطبة فاعلة فاعله وقد يخالف بالبشر
 التي جئت في العالم مخالفا **قولهم** راحة عرجي في الخضر بالفارسية استئانة والظمان المراد به ههنا القرب
قولهم اياه وايا الشواب هذا ما حكى عن بعض العرب هو انه اذا بلغ الرجل السنين فاباه وايا الشواب
 يعني اذا بلغ الرجل سنين فلحق نفسه وحذو عرجي هو لاء الشواب هو لاء الشواب عن نفسه فنام يؤذو

والسيف

اها و
 مثل قوله وان
 محذو بغير ركانه
 فهو لا بد وان يكون
 صرح بداهة ليس
 اعصية منه

ترتفع فيقول لنا، والراء وكسرها الحاطبة من الزوجة مؤكدة بالتون القبلية والحام المخرجة المشق ومنه
 الملكة الميمية والباء في واضح قوله والحال هذا عطف على التخي قوله نحو لا ضم اي بلا م مضوية
 والخط على اسم كما هو قراءه انكره على ان يكون فعل القسم هذا اجوابا القسم خرج من وف والتقدير اقيم
 فاقه لا ضم يوم الفين وجواب القسم هذا انشاء لكونه فعلا القسم خرج من وفه حال ولذا لم يدخل
 عليه تانيون واما التون من الضراء فمضروبه بلا الذا لخله على الفعل بناء على كونه اذا بداه او دال الخفا
 من غير هذا ما يخالف جواب القسم وجعل قول المصنف ومثله في قسم لما قيل فعل القسم جوابه فيفعل لا مثقال
 خرج اصل الفعل لانه حال لا محتمل ان لا يكون هذا اشارة الى ذلك قول من نظر لان قوله وان منع البصر
 هنا في ذلك لان البصر من منعوا كون جواب القسم خالا لا مع غير مظهره لان المراد بالثبت في القسم ان يكون
 فكان هذا القابل وضع في هذا الخط نظر الى النسخ المخلوطة المكنونة فيها لا اسم بلا او جهلا بقرينة
 انكره فلا تفعل قوله فليلا به ام ببيان مرهية القصيد هكذا هو الذي هو التلاذ فاننا
 شك في المال محبا مقسما فليلا بهما بجدتك وارتب اذا قال بما كنته نصح مغناية قائلها طام الطابق
 اهن امره الا هامة اي الار لاله والاكاد بالاء المتناه من فرق بكلا المال الجمع العيون والتهب فليلا
 اي جدا وزمانا فليلا بهما بالحداد وبيس المال وما زائدة او يخط الزمان او ظرفية او مصلدية لكن كل
 منها على تقدير بعض الاحوال التي في قوله فليلا ومغناية اسم مفعول حال فاعل قال او اسم فاعل حال غرق
 يجمع او عن كاف الخطا فانهم قوله ربنا او منناه قد سبق شرحه باب حروف الجر قوله بحسب الجرايط
 ما لم يعلم اه شيئا على كسبه مغناية فانما اهل لان باكر ما ظرفية مصلدية وشيئا بحسب المعنى مفعول شيئا
 لقوله بحسب على كسبه ومغناية صفتان للشئ والفاء للتفريع على معنوي بحسبه لا على نفسه فمبهم
 بحسب طلب الاجل لان هذا البيت لا يجان الفقصي وضع جيل قد لا يطالب بالخصيص مثل على اننا
 كبره قوله ومما انشاء اه اولها فاما انشاء منه فرائضكم الضمير الجرد وان جعل فرائضه بفتح الفاء
 ابو حنيفة فان وهو فعل الفعل والمغناية ما انشاء فرائضه من الا عطاء بكم لغضكم فرائضه نفسها وان
 انشاء من المتع عنكم تمنع نفسها قوله لئن شعري اه وما بعد هكذا الى الفوز ام على او حوسب
 الى على الحسب مغبث قاله هو ورواها اسم لئن شعري المتكلم قد حذف بقرينة بقاء شعري وشعري اصله اشعري
 وفروها اي فربك كتاب الاعمال صبيحة مشورة هي صبيحة عملى ودرجته الى غلى الله الحسب والى

القاهرة بمبنى المنبر

قول وأجازة بولس وذلك لأجازه كسر تلك النون وإحاطة بعض أجازتهم تلك النقاء الساكنين على
 غير جله **قول** ويمكن أن يكون من الجية المؤكدة بالنون الحقيقة المكتوبة **قول** فرائد أيزن كوان
 فان فل ولا تلبغان بكسر النون الحقيقة مع جعلها و يمكن أن يكون مدخولا نونا الوافية بحذف الهمزة
 وان يكون نقبا وانما اذا فراء بنشد بالنون كما في المشق فلا اشكال في هذا ايضا **قول** لا تلبغان بفتح
 اه لا تلبغان بكسرهما وفتح النون اصله طون كنكرم ثم جعل لهما كفتحهم ثم دخل عليه لالتقاء فتخرج النون و
 التاء بالنقاء الساكنين ثم دخل عليه نون تخفيفه ولاجل سكوتها حركت نون لام الفعل ثم انفصل الهمزة
 الساكن فحذف نون التاكيد بالنقاء الساكنين وتبقى ما عدا ذلك من النون التاكيد لان حركه اللام كالاية
 فصلا لا تلبغان ولو كان بلا نون لم يربد العين ولا يفتح اللام بل بكسر وحل لغنة لعل وقد مضى لغات في باب
 ان وركع اى ذلك والباقي **قول** وهو واو للجمع اى كل منها بدون نون الاعرابى مع تلك
 الضام والاعرابى من هبت من اخلاها على النسبة وشبهها فان نون الاعراب قد يعود به وخذ **قول**
 اضرب عنك الهوم طارضا ضربك بالسيف فونن الفرس اضربا بفتح اللام انا صله مؤكدة بالنون الحقيقة
 والطارق الحادث بالبل وخبرها الهوم ونفسها بديل من المهوم والفونن بفتح الفاء وسكون الواو
 وفتح النون واخوه شين مائة العظم النابتين من اذن الفرس وبقال لا على البنية ايضا **قول** من العلال
 الانية اقول في هذه علل منع الضرف اربعة اقوال الاول انها التسعة المشهورة وهولاء الثانية انها
 احد عشرة وهى التسعة المشهورة وشبهها لثانث كارتط ومراغا انا اصل كاحمر الثالث انها ثلث
 عشرة وهى احد عشرة المذكورة مع لزوم الثابت وعدم التطير الاحاد والاربعة انها اثنتان الحكايتان
 التركيب ما للحكاية ففى وزن الفعل مع الوصف كاجعل واعلم ومع العلية كيزيد وبشكر فان ينسب
 الضرف فيهما بطريق الحكاية عن الفعل وانما التركيب ففى قوله امثلة الالف والنون والثانث
 والتركيب المبرجى فله امثلة العدل فكان العلية والوصف مركبة باعتبار وجوده في المعدل والمعد
 عنه وامثلة الجمع فلانه يجمع جميعين وهو مركب وامثلة البحيرة فنكروا العلية العربية والبحيرة والاشبه
 بعض كسبه عرف بحجة الاسم بوجوه الاول ان ينقل ذلك احد ائمة العربية الثانية خروج عن ان الاسماء
 العربية ينحو ابراهيم فان مثل هذا الوزن مفعول في ائمة اللسان الصريح الثالث ان يكون اول
 نون ثم راء نحو جرس فان ذلك لا يكون في كلمة عربية الرابع ان يكون اخره راء بعدد الخوصفة فان فلا

قول
 فرائد
 ايزن

لا يكون في كلمة عربية الخماس ان يجتمع فيه البضاد والجم نحو السورحان والخصر الشاذل ان يجتمع فيه الجيم والهمزة
نحو المخبون الساج ان يكون خماسيا او دباعا خالها عجم وفالدلالة اي حروف برف لم تكن الواو
والخاتمة في اللغة لا بد ان يكون فيها شئ من تلك الحروف **قوله** لا مشناع دخول اه اقا النون في الد
فيه الضروية وشبهه فليس نون الصوف الا عرف الضرويا لا ينضم بها عرفه المص والشر والضم
شاعرا في اسم النون **قوله** اي لهذا النون الا في اغانا القيم الى المعنى وجعل الكلمة الجمل وصفا
له اما القضا فلان المعنى افرضه **قوله** حوج البه اما معني فلان مذهب المص والحاصل من هذا انه في هذا المص
لا ينضم وان سبب انضام عدم وجود العلين الراجح الى عدم المشاهدة بالفعل لا دخول الجيم والنون
كما ذهب اليه بعض ويمكن ان يجاب عن الثاني بان يحمل الهمزة على التثنية او سبب انه اي في هذا النون
يكون في هذا الاسم امكن او يعلم كونه امكن لكنهما بعيدا عن البيان **قوله** اي بدخوله اي اعم من ان يكون
بالقوة او بالفعل ولا بد من علة دخول المنضم الخالي عن النون في غير المنضم فادخل كل غير منضم
في المنضم لما قد عرفنا من ان النون في الداخل للضروية وشبهها ليس على نهضة نون الضروية **قوله**
كنون في المقابلة امضرت فيك النون بالذكرة لهما الاختصاص بها بالمعنى اقل عموما بالنسبة الى
الضروف من غيرهما وبذلك صانعه واولى بالبيان وانما ما سواها فبما ونزل الميتا بل بعضها بما
الى الاضال والخرف ايضا **قوله** مفعولا او مفعولا او مفعولا او مشاركا السبب اخر حيفا الخ
موضوعا للنايتا فيهما به ولو لم يقل كيفتا وقع لا خيل **قوله** مطلقا عموما اخر **قوله** كذا
بمثل المفعول بال واحد لان ذكر ما يستعمل مفعولا ومفعولا **قوله** كذا وضع اما انا كانا فاعلم
فقط في العلية وبما ذلك في العلم **قوله** كذا ما ان اي ان كان بمفعول لنا هم واما ان كان بمفعول لندم
ندي **قوله** كذا هذا قبل قوله وذا اضل اي وذا فعل المكان مثل الوصف في الاضال فلو بد
ان يدخل في الوزن نحو الجيم في هذا فعل **قوله** او على فعله لفظه في قليل في الذبح وهو
من المشقة في قوله على ان مؤنث وكان فائدة ابراه ادخال وصف على اضل وفكان مؤنث على فعله
او فعله حال الوصفه وعلى فعله حال الاستهانة كالاسوة للجنة الالهة السوراء واما في هذا ومن
غرضه الغاية حكم بان ابراه هذا اللفظ تماما لا فائدة له قوله كذا هو من خلك خشفه **قوله** كذا
ويجعل الاول للغير الثاني للابل القوي على العمل **قوله** فالادهم اي الفيدا لادهم في الاضال صفه

الاسود ثم جعل اسما للقبيل والفرس الاسود والقبيلة من العرب قوله القبيلة اخذ من غناه الاصطلاح اذ هو
 بمنزلة الاعبياء وان كان غير منصرف لكن لا للوصف بل لوجوده ووزن الفعل خال لا دم بمعنى القبيلة اذ هو
 بمنزلة الاعبياء غير منصرف اعليه ووزن الفعل واما الادم بمعنى الفرس الاسود فهو مثله بمعنى القبيلة
 عدم انصرف الوصفية للقبيلة والوزن وفيها حكاية بلغة هي ان فبعضى كان يؤمله في لسان و
 كان وان الحصر فذكر بعض النحاة حاجة من سفل عليه للقبيلة فقال الفبعضى سوا الله وجهه قطع
 عنده وسر في من فحدثت الحاجة بدلك بعض النحاة فتنصب اخضر الفبعضى اريد بدلك الحصر فلم
 قبل الحاجة منه وقال مغايبا له لا حملك على الادم اي القبيلة فقال الفبعضى مثل الادم يحمل على
 الادم والاشبهى الفرس الاسود والابيض فقال الحاجة اريد بالادم المحذوف فقال الفبعضى
 المحذوف من البليد قوله كالحبلى ان اى بكسر الخاء وسكون الباء جمع خال الذى بمعنى النطفة الشوا
 في البدن قوله لمعنى الوصفية اى لان بلا حظ في معانيها الخداث لانها لهذه المعاني يثبت
 الفاظ متنوعة لتلك الاحداث منها سبعة هذه الالفاظ في الحروف وهي الجمل يسكون الدال للفوة
 والخال للنطفة السوداء والفوة للغير والابداء وذلك الملاحظة شبهت الفرس على انها في الاصل
 اوصاف مشتقة من تلك الالفاظ ثم صارت اسما فحق له وهو خروج الاسم اى خروج معنى الاسم فلا
 يحتاج الى جعل الصيغة بمعنى الصوة كما قبل لئلا يرد ان ليس للصيغة صيغة تخرج عنه والفرق بين العلم
 والنفل والاشتقاق ان التغير في الاول مجبى للفظ فقط وفي الثاني مجبى للمعنى فقط غالبا وفي الثاني
 في كليهما معا فحق له متبى هذا خبر المبتداء ولك ان تجعله مصفا للوصف شأنه الى اصاله الوصفية
 واعتباره فيها وان لم يكن في المعدل عنه لذي هو العدد اصالا فان اصاله الوصفية كونه غير متبى
 بالاسمية في اللفظ المعين فحق له متبى مفاعلا والمفاعيل اقول مشبه مفاعل اما ان يكون
 اربعة اصول او ثلثة اصول الاولى فعال والثاني لا بد ان يكون فيه حرف زائد عن الفتح الحرف في العشرة
 في موضع من مواضعه لا اربعة وهي اربعون فتا فافئام احدى اربعون وكل منها يمكن ان يصير نايبة مة
 اخرى مشبه مفاعيل فلكل اثنان وثان فافئام لافئام لافئام لافئام لافئام لافئام لافئام لافئام لافئام
 فحق له متبى مفاعل ومفاعيل فافئام فافئام فافئام فافئام فافئام فافئام فافئام فافئام فافئام
 كان اذ لم يفتحا وقاله الفاعل غير موزون اذ هو انما حرفان اولهما مكسور والآخر اقل من ثلثة حروف كذا لم يفتحا

الاصل للمعنى من قبل
 للوصفية

معاتبه وحده على ذلك
 القول فقال الفبعضى

نفيها عن التام

اوسطها ساكنا وهذا الجرف مشتمل على تسعة قوتها **الاول** حذو عن نحو فرف في نسبت الثاني عن نحو فرف في
والرابع عن نحو شيبا جمع شيبا **الخامس** نحو يا خبا فخرج خبا ثالثا والسادس عن نحو حالي زيد والسادس عن
نحو حاليون والسادس عن نحو حاليون والسادس عن نحو حاليون والسادس عن نحو حاليون
الوزن اذا كل مفرد هذا البود نحو ثلثي فخرج مع فقلد شرطتها واذا لم يشاء في الوزن صافعه
في اللفظ كما كان فرعون في الغنة فصار فيه فرعونان وكان غير مصروف وسمى بالمتاهي والمتاهي التام
في هذا الوزن **قول** من هذا الجمع لم يقل من شبهه معا على مع اخضاط الحكم به لئلا يصير التام المحض
نحو **له** واذا اخذنا الى التام البيت فون في نحو حوان غنة فدا هب لا ولا تغذيهم الاعلال لتعلقه بحو
الكلام على منع الصرف لتعلقه بعرضها وجعل الياء المحذوفة من نسبة الثاني كالاول في جعل الياء متو
الثاني غديم منع على الاعلال والفول بفعل الفتحة النابتة عن الكسر على الياء وحذفها ثم فوض
النون عنها ثم حذف الياء لانقاء الساكنين الرابع كالثالث الا في قلب الياء فتح ما قبلها الفاء فالحال
تغديم المنع على الاعلال والفول بفتح الفتحة مطلقا على الياء واذا عرفت ذلك ثبت لنا انما يلبس
بالمذاهب الخمسة منفقون في نحو حوان خالة النصب انه غير منصرف ثانيا منقوصة بلا نون وثالثا في حلة الرفع
وان نفقولة لفظ بعد الاعلال انه منون محذوف الياء الا انهم لم يختلفوا في كونه بعد الاعلال وفي
لفظه وكيفية معا قبل الاعلال قالوا بلون بالمذهبين الاولين يقولون انه قبل الاعلال منصرف
المضمر الياء مع نون التام لعدم ظهور عدم انصرفه في ذلك الحين والاصل هو الصتي في الاسماء واما بعد
الاعلال فالاولون منهم قائلون بانه كما كان في الانصراف والنون يخرجها بالاعلال عن نون منتهى
الجمع والآخرين قائلون بصيرته غير منصرف وحذف نون اصله ودخول نون اخرية عوضا عن الياء
المحذوفة واما القائلون بالمذاهب الثلاثة الاخرية فيقولون انه غير منصرف قبل الاعلال وبعد واصلة ثانيا
مضمومة خالصة من النون حذف الفتي لتعلقها على الياء عوضا عن النون ثم حذف الياء لانقاء الساكنين
واما في **الخامس** الخواص بلون بالمذاهب الخمسة منفقون في لفظه وحكمه معا قبل الاعلال وبعد قالوا
بالمذاهب الثلاثة الاولى فيقولون ان لفظه بعد الاعلال حالة الرفع واما قبل الاعلال فلفظ
منه في اللفظ والكيفية وبعدها من حيث الكيفية فلفظ خلاف هذا الفرض الثالث فيه نظير خلافهم في
الوضع واما القائلون بالمذهبين الاخيرين فمما قائلون بالمذهب الثالث يقولون انه غير منصرف الا ان الاول

منهم فليكون الباء المفتوحة بعد فتح فاءها الفاء واخرى من منهم مفتوحة كحالة النصب فتقول انصا بجره كسائر
ما حملت عليه مجزئة عن المنهيين الاخيرين اما تعين ان اي المذاهب الثلاثة هو مذهب فلا يفهم منه
الا على عندى ان بعدد وجه الشبهة كلامه فافله التمعن زيادة الانصاف حتى يقتضي ان المذهب في ذلك انهم
قول مجزئة كسائر جعل التاء الكاف في كسائر ما جئت اضاف الى الجزئية وفضل لا يبعد ان يكون مراد
من هذا التفسير هو الاشارة الى ان المثال لفظا مع الكاف على ان يكون جمع كسر لينطبق مع المثال في
الوزن فمائل **حق** لم يرد بل اه التاليف في هذا البيت منعاق بقوله شبه التندير وشبه لسر بل عند
الجمع اذ نوا، وسر بل بالفارسية نجران **حق** له شبهة في سر بل فلهذا ما قبل الاقل انه غير صحيح
ففضل لشبه الجمع ان وزن وهو لفظ اعجمي وفضل لا نه لفظ عربي كانه في الاصل جمع سرالده وهي جمع سرالده
وهي قطعة من الارض جعل اسمها للذي هو قطعان مشتملة على تعينات للمعروفه ففقه غرضه
باعتبار جعته في الاصل الثاني انه مما جاز فيه التعريف وعدم تجاوز اعتبار الشبه لعدم اعتباره او الجواز
اعتبار الجملة الاسمية وعدمه والثالث انه منصرف لعدم اعتبار ما اعتبره مع ان الاصل هو التندير
حق له عدم المنع المحموم للمجموع شبهة وعمومها حال المنع واحتمال المنع وعلى الثاني كتابة عن وجود
المنع **حق** له حتى يوثق الظاهر ان يكون المقادير المضممة اليهم وهو اسم لبلدة وفيه جزء الاول اسم خاص
او بلدة والظاهر جزء الثاني انما اصل بفتح الميم مصداق ثم بعد التركيب فيه لكثرة الاستعمال واقفينا
الواو فتم ما قبلها فان الواو والمضموم فاءها اسم لفظا من المفتوح فابلهما **حق** له كلفظان وكما بينا
غطان بالعين المجرى والطاء المملة المفتوحة من اسم لبلدة وقد بينت بالفار فاصبها علم لبلدة في
انها هي موطننا وحل انما مننا وهي جيرة من سينا هان الى العاكر فابدل سيناها المفتوحة عندنا
صادا والحق في اولها الفلا تبتداء وقليل لباء ايجية بالباء العبرية والمثقل بفتحها بالفاء فقل انما سمي
به انها كانت غنى الجنود والعساكر في هذا الزمان وسياها بالعبرية الجند وسياها جعة **حق** له او من
الوسط لم يعتبر عدم الجعة فيه ولا فيما بعده كما اعتبر عدم الزيادة في العجا اشارة الى وجود العجا في المشرق
الوسط ووجوده فيما بعده لا يصير منشأ لغية حكم الذي هو عدم الانصراف بخلاف وجود الزيادة
في الجعة فان العلم العجمي يصير مبتداه كما ذهب اليه بعضهم **حق** له كجور وحصل لا يضمن الجيم والثاني با
حاء المملة المكسورة وسكون الميم وهما اسمان بلدين **حق** له في الثلاثا تسمى في الاوسط اقومين **قوله**

وجبان في العادم آه ان العادم لهذا الشطين اذا اشتغل علما حدائش بين لاخير ان جاز الوحيين مع انه
حكم بوجوب منع صرفه قبل ذلك بقوله وشطرنج العاراه فإياك موضوع العادم ساء فمل على عدم الشطين
الاخير فيخرج جواز الوحيين بالعادم للشريط الاربعه يمكن استخراج هذا من كلامهم انهم بدون هذا البعد
بان يقال **حق** له كنه متعلق بمقدور يكون لغناه نقصا للعادم اي الكان كنه في كونها غير ثابتة
على المثلثة وغير متحرك اليه سببا فافهم **حق** له مناعلا اي جيفا سواء كان علما حال الذكرا **حق** له
اذا انتهى به مؤث فان حكمه فاذكر **حق** له وجوبه وجوب اخر لا وجوب 1 ان كما هو المبادر قوله
كلما اضله لكلام بالكاف العجيب عيب بابدالها جيا ونما لم يعبر مثل هذا البجعة ليعطوها التنبه غايبا وهو منشأ
لضعفها بخلاف ما اذا كان علما فانه لا يقبل التبع **حق** له لا فادرا **حق** له ولو ساكن الا وسط قبل هذا فهو
من الله والصواب ولو محرك الا وسط لانه الفرد الحق اقول يمكن ان يقال لما ابني باسم الامتناع في قوله
صرفه يمنع على الحلافة فلام انه ممنوع اتمه فافهم كذلك والمفهوم من الامتناع الاتفاق ان صرفه ما يخالف
موضوعه ليس بمنع اتفاقا وذلك مشتمل على فردين الاول ما هو ممكن الصر اتفاقا وهو ما فقد فيه احد
الوصفين الاولين الثاني ما هو ممكن لكن لا اتفاقا بل خلافا وهو ما فقد فيه الوصفين الاخيرين ما اذا كان
متحركا الا وسطا فالاخلاف به على قابلا ودبلا واما اذا ساكن ^{كاه} الا وسطا فالاخلاف به على قابلا لكونه في غاية
الخفة فلا يؤثر فيه هذا السببين فان لا يشتمل قبل القول يمنع صرفه احد سو ضاحا لفصل نسبه
الى السهولة ذلك فغدا بما فرنا كون **قول** ولو ساكن الا وسطا فاختار جليا فانه **قول** في غير قبل
اي لم يوجد بالوضع الا وفي العترة فيه دون ندور **قول** كخاتم ختم لرجل ثم لغيره وندل للفتية وندور
فلك الامثلة الخمسة اوزن لوجودها الاسم بالوضع لتباين وكذا يدخل فيه نحو قيم بئس ابد الفات
يصبح به واسبق للدين بواج لوجودها الاسم بالوضع العجى وكذا يدخل فيه نحو ينسب الخنة والخزة كغيره
بالفارسية فغده لندوره وقبل دتل غير منقول من الفعل فهو مثل يجلب **قول** علي بن خضر هذا الصديق الا ان
مع اعتبار في الخنة لا نه مخفوف في المثلثة الاول ومقدور مفروض في الابتناء **قول** او وزن غالبية
لكون الفعل اولى به اما اكثر في الفعل كما ثم على وزن اضرب بحجر الكحل وايلم كذلك نحو اصل النمل الهنك
الذي يقال للمفل بضرب الليم وسكور القفاف اما لا ينداء بزيادة لاندل على معنى لانه الفعل شواش
فعل جرد فانه كاحد ويجلي الا كافتل على وزن احم للندم ليداء والخوف واكسج **قول** فحق امراه

اما صرفا من فاعل لم يوزن فان عينه يتبع لامه في الحركة فاذا كسر او فتح كان على وزن الامر اما
 اذا ضم فخرج عن وزن الفعل واما صرف فخرج عن وزن الفعل والضم والفتح في وزن الفعل
 ابتداؤه بضم الواصل بل دخل في وزن الاسم كقولهم وكذا اذا كان فاضيا محمولا فان طرقت عين كسر العين كذا
 سبب فربيع **قوله** وكذا اليك ضدنا على نحو جرم طرقت الفعل الذي هو الادغام بلا مانع ذاتي
 على هذا فانما الضاعف بجميع احكامه الا انه خارج عن طرقة الفعل وهو غير بظاهر **قوله** في المنقول
 الفعل لم يوزن اكان غالباً في الاسم او مستجاباً في الاسم والفعل **قوله** وما يصير اي هذا سبب واحد
 العين وباعين ودخول في الف الثاني لم يعد سبباً على حد ولا يخرج من الحكم بعد انضامها لا يظهر علة
 غير صحيح على فرض صحة غيره **قوله** كالاعلام فاحداً سبباً شبيهة لعلم والاخر عدو لها عن اصلها الذي
 هو مع الاضافة **قوله** او جنتك لئلا لو كانت اعلما حبيبة لصلح استعمالها للتاكيد ولغيره فان ملو
 ما يشق من الجمع مطلق وغير فاضلة **قوله** وهو نظير هذه العبارة باضافة الظاهر الى النص على انه مصدر
 ولا منافاة في تلك الاضافة عند اختلاف معانيها فان متعلق النص بالحكم بعد انضام فعل ومتعلق الظاهر بالحكم
 بان سبب منع صرف ما ذكره في قوله بالتون ونقص فعل ما ضل في نص على ذلك الظاهر سببويه وهذا مع بعد ثبوتها
 حذف **قوله** ومعدول عطف على قوله اعلام ومفول لا بن الحاجب بخلاف ان يكون معطوفاً على قوله
 معاف ويكون العدول في تلك الالفاظ بهذا النوع على المذهبين كما يشعر به كلام ابن المظالم لكنه بعيد عن العبارة
قوله او كغلاذ كير لئلا ين اشارة الى نوعي العدول الخفيف وهو الذي يحصل ما عدل عنه بدل غير منع
 الضم كالجح على ضلوات والتقدير وهو الذي يحصل ما عدل عنه بنفس منع الضم واما دليل نقل العدول
 فليس الامنع الضم والعدول التقدير بغير شخص وفعلاء وحل الكوكب **قوله** اذا به اي مع **قوله** عن
 التحريم هو بلا كلام معدول عنه مع اللام بالعدول الخفيف في حد استبنا العدول والاخر شبهة علمية فمدح
 بعض الخاصين انهم معدولون عن التحريم بالكسر والتكون لانه في التحريم يفتخرون به يتقون الناس بالتوم غالباً كما
 انهم يفتخرون بالسر بالكسر والتكون ولعمري انه قد ابدع في هذه الاقارده سراً عجيباً من مظالمه التحريم
 جده لم يبدل لئلا يذكروا شقاقاً لعدول واما قالوه هو ما ذكرناه لا ما ذكر **قوله** وجب ان يكون
 الظاهر ان يقول صرف ووجب لا انه قد كلفه عنده لا سبباً ما به **قوله** فقال علما هو نفع اضافة اليك
 وفيها ثلثة مذاهب الاول بناءوها مطلقاً وهو مذهب الحجازين والثاني عدم انضامها لظن وهو مذهب اكثر القوم

وله عليه

الثالث بناء ذوات الرأى وعدم انصراف غيرها عنها وهو منهج فليهم قولهم قولهم عند أهل النجاشية و
 الثاني والعدل قولهم عند أي عند أكثرهم كما ذكرنا قولهم وأما الأولون منهم فتبعوا
 الأكثرين في غير ذوات الرأى ويتبعون النجاشية فيها فاستكبان ذوات الرأى الأقل عن غيرها لا سيما
 على الرأى البعيل لا تضاهيه جنة التكرار قولهم والعدل عن قائلوا عن مقام العدل الثاني
 لكان أولى لأن طرح العدل سهل عن طرح الثالث قولهم وهو تطرح شيئا جسيم كصبي وبالجسم الشيء
 المجزء علم لابن الخزيج وهو أبوحق من الانصاف وأصله الثقل والاعباء في العمل كالجسم بالجسم المقنوخة
 والثاء الثالثة قولهم لا بد من التعريف لمؤثر سبعة أختلاف لا يوجد في كلامهم إلا ثلثة منها الأول
 منها ما يؤثر وجوده فذلك في المنع كالثاني - أح - مناجد عند سيبويه إذا الوصفية ومعنى المجتبه
 الذي هو واحد بسبب الجمع لما زال بالعلية - راعنده بوزن الثلثة ما يؤثر وجوده في المنع و
 عدمه طاربا في الصرف كمناجد وأخر عند الأخفش ثالث ما يؤثر وجوده وعدمه كطماضليا
 أو طاربا كما في نحو غفر إن المتكرر بعد جعله علما وكلام المصنفين أن يحمل على الثالث ولو حمل على
 الأول لزم تعليل الحكم بنقضه لو حمل على الثاني لزم تعليل الحكم بنفسه هذا لكن الحق سقوط القيم
 القسم الأول والأخر متافى القسمين الأخير أن العلية في غير ما جرد لا يؤثر بالنسبة إلى الجنس مطر و
 يؤثر بالنسبة إلى الشخص وجردا أو عند ما مطر بل القسم الثالث أيضا ما يرجع إلى الثالث وبصورة أخرى عدا
 طاربا حفظ قولهم ولم يقل عنه خلاف إحداهن بعقد بخلافه قولهم لتصغيره بل و
 وذلك على أن يتحد سمي الصغير مع مكبره إذ لو لم يتحد لم يكن الصغير من بدلا كما يظهر جحد بالتأمل قولهم في
 جملته في تصغيره جردا وإنما صغره بضمير الزخم لأنه مبطل لوزن فعله لا غير وإذ غير مبطل لوزن فعله
 بدخلته وزن فعل آخر فإن الجمل كاد يخرج ولا يشمل بضمير جردا علما أيضا قولهم وعجم تصغيره مبطل
 لعدله إذ هذه الصيغة غير معدولة قولهم وكذا إن كان علما غير نسبة بلفظ كذا شارة إلى تفاوت
 بين تصغير العلم وغيره بأن المستحق العلم قد يتغير بالتصغير وقد لا يتغير والمراد هنا ما لا يتغير بغيره
 فإن المستحق لا يتغير بغيره أصلا في هذا الحكم في العلم بخلافه قولهم عند سيبويه في قوله
 وظلناه هذا لتدبيرهم حكم العرف وعدم علما لأعمال قولهم في محبة بين بقوله لا ينبغي أن
 الجدة لا تدل على الجزاء الأول ظاهر أقانهم قولهم قد عجزت في من يعجلنا آخرها راجعة خلفا مقويا

يعبر في بعضه على وهو اسم جبل مخلص بالحاء المعجمة ككف وهو الغيب وجداد المراد عن الغيب الهبة وفيه الخلق وال
 المتعاون في الخيانة المنكسر وفاعل الفعلين عابد لا مرة **قوله** في مدح من لا ينفذ الظان يقول ان قاب
 الاي لا يها واخرها الا انهم يعبرون عن طريقه فالحق بالراس ناء بالانه من اشرف الاعضاء ولا يعبرون
 عن اخره بالذئب لانه من اخسها والاي بالالف بين الهزة والباء جمع آية واصلها بالواو المفتوحة كما في
 الجوهري فقلت الفاتحة واقتلح ما قبلها وهو خلاف القياس اذا القيا من في اللفظ الممزون فله لا به
 الفادون عن عينة لا باس بضم بانه وكسرهما حال الرفع والجرب يكون ما قبلها قطب ولو دلي في الآخرة فادم
 بمخبة الجماعة والعلانية والفاظ القرآن والمراد به هنا الفاظ معفودة منهم فانهم حق ان ينصروا حليها
 اخوه سواك ثقبابين خرمي شعبي قبحي اي انظر الطعابين جمع طالعبة هي المرأة الجمالة في الهوى فيمنها
 وسواك جمع سالكه وصف الطعابين وثقاب بضم التاء المثناة وكسر الفاء في الاصل تسكر فاف في الحاء
 للضرورة والمراد به الطريق الدقيق في الجبل فكانه مفعول عن معناه **لا يصلي** وهو بالفان بته سوادا خ
 اه مستعار غدا وكناية وحرمية بته في قوله المهيمة والراء المعجمة الارض الغليظة وشعبي بفتح الجيم
 المهملين على صيغة التصغير **قوله** افترانا من سبأ اي افترانا بنسبه واحده وهو مما وجدته
 الذوق السليم **قوله** منيما هذا بقدم الجيم على الهم اي منضلا خفيفا وحكما فاننا لانجاء منضبا
 الماء المستلزم ايضا له غالبا واخره بفتح عن نحو صوبت بك الذي هو قائم وعمره رابن عمر اخوه ونحو ذلك
قوله واخر الفواصل فالابحاج اي اخر الابحاج وهو جمع بجمع وهو جمع المراد به هنا الكلام
 المفتر فالواصل الهم منه وهو عطف على قوله كونه **قوله** كقور راي الفوار بالثانية في قوله تع
 فوار بوزن فضية فانها صرفت لاجل تناسبها خ الفواصل والاولى صرفت لتعاسب انهما بالثانية
قوله من ولدوا اه كمن خبر مفعولهم وغامر مبتداء مؤخر وولدوا بالتحفيف فاعلم عابدا الى القبلة
 فان كان هذا البيت مبدؤا بالواو فخره مفاعيل اربعة وبجمل ان يشيع حركة بهم فاعلم بكون
 راقه اول المصارع الثانية وبجمل ان يكون الواو من زيادة فخره مفعول مفاعيل مر بين وراء غامر
 اخر المصارع الال لكن في الشواهد مبدؤا بالواو وانما غمره معلوم حتى يستدل بحله بجره وقوله
 بسط خلافا قال انه مخفف لان **قوله** المصدية الاولى ان يقول المصدية غيم الخفيفة من الثقلة
 لان الخفيفة ابعده صدبة وبطل كانه اعلم في فهم ذلك من قول المص لا بعد علم **قوله** وهو مطر والظ

في قوله
 من ولدوا
 اه كمن

بالفارسية كام و هكذا شئت بالفتح الواسع وهو وصف للعنق اوصفه لمصدق عذوقا في سبيلها
قول رب وفتق آه نون لفظ على اخر الصنع الاول وقد خبط من دعم انه نثر و **قول** في خبر
 شئت متعلق بالساعين والباقي ظاهرا **قول** بابين الكرام االا للعرض وندواي نفير وحذثوك
 اي حدثوك به ونفي التثنية من حيث العلم واليقين وامثالهما بالمسجع المترجيعان العلم الحاصل المسجع
 ليس كالعالم الحاصل بالمسجع في القوة والبيان **قول** لو لا تعجيبنا آه اي لو لا مبهلين ودفن كجش
 اي مريض والتجوير بالخاء المعجمة اطفاء الناد والوحيد العشق ونا على ثقبته مفعوله لقوله دفن **قول**
 الم شال الويع آه اخوه وهل يجبرنك اليوم بيلد سملق الويع بكسر الراء المتزل والفواء الخالي
 المراد الويع الثالث غرضه والمفعول الثاني للسؤال محذوف وهو من انا عن اهل البيت الصريح المتخا
 عن الماء والكلام والتملوق كخفرا لا ينبغي فيه ما فيه **قول** او باسم الفعل جرحه عدم محو ضاع لفظ
 في الطلب انه بدل على لفظ الامر او لا وبواسطه على الطلب **قول** فقل يدعي واوعو آه اخوه
 ان ينادي لعنان انديهم وقد قيل النذا ولصوت مغلوهم **قول** المالك جازك آه الاخاء اصل النوا
 مضدد واخي من الاخوة **قول** لا انا كل التملك لهذا الكلام اخما لا شئ الا اكل ان يكون المقصود
 من التملك عن الجمع بين اكل التملك وشرب اللبن ويجوز احدهما الثاني ان يكون المقصود التملك عن كل منهما
 الثالث ان يكون التملك عن الاول والامر بالثاني على ان يكون تشرا مراضون بالخبر وعلى الاول فالفعل
 واجبا المضيق على الاخيرة اجماع **قول** رجزا به قد فوله به اما على ان يكون صلة لقوله اعند
 اي بالجزم اعند اشارة الى ان رجزا منصوبينوع الحاضر مشغول عنه العامل اي اذ دخل جزم في الله
 الفعل وعلى ان يكون صلة للجزم اي جزم الغير انفا اشارة الى انه راجع الى الشرط المقدد بغيره كقوله
 اليه بعضهم ولا ينافي هذا المعنى مع **قول** والخبر قد قصد لاهمال ان يزيد بالخاء كون المضارع
 لازما لغير النفي ولا مع قول ان تضع ان قبل لاهمال ان يزيد بغيره فيضع ان كك قبل نفى فهو
 لا قبل ما يقدر بغيره يورد لك بان يجعل التملك نفيًا وشرط المضارع المذكور **قول** رجزيك الحديث
 اي كفا لك حديثك الحديث فهو جزمه فغلبه واستبعد بحسب المعنى الا ان المراد بها ان رجزك وانته
 عند **قول** كضيقا آه اي في الوجوه شريطة من كون الفعل بعدا والتسبب او واو المعنى هو ان
 من شبه لفعل اي من شبه في المعنى والنصرف في الجملة قد دخل في هذا الاسم لمستدوسا بالاسم الجا

لنار

في قوله رجزك الحديث
 في قوله رجزك الحديث
 في قوله رجزك الحديث

: من لفظ في ما ذكرناها غافلا عما ذكرنا فالأولى ان يستشهد بقول الشاعر وانك اذا ما فماتت
 امره تلف من اياه فابتكأ تبا **قول** له جشعا بك امر لفظا يك بلا تون كناية النسخ بنا في فاعدا من
 عدم جواز حذف نون عند اتصاله بساكن ولعله سقط نون من الاقلام **قول** له فاصبحنا في اخر
 ولا نعلم ان الزمان مصر فاصبحنا اي اذا دخلت في الصباح ويليد بك اي اشتغلنا بما مضى ولا
 نعلم ان زمانا هذا لفرضه عن يدك يتصرف الزمان احوالك **قول** له واذا قضيتكاه اول الله
 يشكر ان ينالك وسعة الخصال الففر وضيق المعاش **قول** له اذ سبغتاه اشاده الى ان من اسند
 على اسمها بان اصلها اذ وهو اسم فلا معنى لخرجه عن اصله وخاصل الجواب ان ما ذكره مسلم على تقدير
 عدم التخيير في اللفظ واللفظ بينهما معتبر بزيادة ما **قول** له فوضعه نصيب على كونه مفعولا فيه
 للشرط **قول** له ان اشتغل عنه سواء كان الاشتغال يجعل ضميره فاعدا كمن يضرب باضرب بالصيغة
 المتعاقبة او غيره على نحو من تضرب باضرب بصيغة الخطابية فالمراد بالاشتغال اعم من الاشتغال
 المصطلح شرط قد ما هذا اما ثبت الاضافة اي شرطه وكل من الجملتين خبرا والاولى وصفة الثانية خبر
 واما خبر لحدوث اي احدهما شرط وكلنا الجملتان وصفه ولم يذكر الاخر استغناء عنه بقوله يملؤ
 البحر **قول** له ان تضربونا وصلنا كراه الضرب لقطع والمراد هنا قطع الرحم ضد الصلة وملا ثم جمع
 المذكر للخطا ويجوز ان يقر هنا بالواو وكما هو الاصل لما حفظه الوزن والاهاب الاخافة **قول** له
 دشت سولا اه دسلي ارسلة خفية قد واى غبوا وتوغير بالعين المعج جعل الشئ الخفية خارا شدا
 الحارة والمراد هنا كثرة حوائطها من ناء العداوة والبغضا **قول** له وبعد شرط ما ضرب في لفظ الشرط
 ليدخل في الحكم بخوان ضربت بغير اضربك ولينخرج عنه بخوان ضرب وقد ضربت اضربك وتغلبت في
 المصريح الاخر لعكس ذلك **قول** له لكنه غبنا اشارته الى ان مراده بقوله حسن جاز لا ان يدركها هو
 منه وان اتاه خيل يوم متبعة قال ذهب ثم مدح هرب من سنان وروى بدل متبعة مسئلة والمسئبة
 الاجاعة في وقت يوم الخط والجذب وحرم بفتح الحاء المملة وكسر الاء صبر عجز ما فهو عطف على هو
 وقبل وصفه لا شئ منك فهو عطف على غائب ليعودا مسئلة السائلون واناه الجائعون
 اعطاهم من غير عذر **قول** له با اوقع ابن حابس افرع الصرع الاسقاط والباقي ظ **قول** له بلادنيا
 وجا الانبساط به دلالة على قصد ما خرج من غيبه وهو لا يفعل الا بقصد لك الشئ وهذا مسئلة

قوله

لنقصدها غير منتهية فلا بد من بوطنة بما قدم عليها **قول** لو جعل أي وجعل عجبنا وأراد بجعله فلا
يُنْأَى قضاؤه **قول** لم يطأ مع قلده هذا إشارة إلى أن عدو ولا المنع عن جعل إلى يجعل للإشارة
إلى أن الحكم المذكور المتأخر فيها إذا كان المانع ذاتيا وهو المعبر عنه بعد المطاوعة لا عرضيا ثم
المانع الذاتي فيها عدم صلاحيتها الصبر فها مدخولة للإدراك بحسب الاستعمال سواء كان بحسب المعنى
أم لا والمراد بالأموات ما ذكر قبل ذلك فيخرج عنه الوفا فلا يرد لزوم عدم وجوده لفناء في الجملة المصد
بان المشبهة المقنوعة لصلاحيتها أن يصير مدخولة للفظ الوفا في قول نعم ولو أن ملأ الأرض وسمي
المصطفى **قول** فخصني بجان يؤمن فما قبله أن يؤمن أنا أفلمنك ما لا ولدا **قول** ومن يهمل العباد
هذا شاهد لما يدخل عليه الفأجوات ويرفع بعده خوله وجوبا كما في سلب الكيف فالتمثيل به لما يجب
فيه القاستمارة الطلبية على التمهيد على أن المراد بالتفصيل المذكور انتهى فحجما واضع من لفظة وان
الطلبية يجب فيها الفأوان كان واجبا لا الطلب ثانيا لا أولا **قول** من يفعل الحسنات أخوه
والشرع عند الله مثلا أن الله مبدأ وجزء بشكرنا خيره والشكرنا استدراك الله فالمراد
أجره إلى الله وثوابه والشرع بالشراي والشرايات مع الشرائع من عند الله أي ما هو بصوته
الشرعي جواروه مثلا بان وهذا إشارة إلى قوله نعم من جاءنا بالتبصرة فلا يجزيه لا مثله ولا يبعث
يجعل الظرف متعلقا بمثلين إشارة إلى أن عفا بقد نعم وإن كان يفهمنا القاصر على عقولنا القاصر
اضغاف شر العبد لكنه يجب لو افق الذي يعلمه الباري نعم من كان ونبينا الشرايا قد نعم من قبل
نسب المكر والخدعة البنية قوله نعم ومكروا ومكروا الله والله جللنا كبريتنا دعونا الله وهو خاتمهم
أما هو التفاضل فإن فلسنا لا أولى على ما حلك لنا في علمه أن يكون المصريح الأول إشارة إلى أن
نعم من جاءنا بالحسنات فله عشر مثاها ولا إشارة منه إلى ذلك فله في نسب الشكر إلى الله وتكرار ذلك
النسب إشارة ما إلى الزيادة فقامل نفهم وفي هذا البيت حسنا آخر ليس فيها موضع ذكرها قوله
بحسبوا إلا نبأ طيبه وجه الأرباب طاد لا لئلا على كونه ظرنا لما بعده ولغيره مغا فلا ينصوا لا تبصو
هذا الخبر **قول** بان برفع أه وجه لرفع على الاستيناف كونه عطفا على جملة خبره مفيدة بقرنة
الشرط وصبره مجموع المحطوفين جملة مستأنفة فالنقد في قولنا أن نضرب بضرب فيضربنا عطينا
أو فاعطينا إن كان الأداة لفظا فالنقد من يضرب فيضربنا عطينا أو فاعطينا وإن كانت معنى

اعلم ان لزوم ما يلزمه ثلثي ما يلزمه المراد بالثاني معناه القوة لانه يلزم المنطقيين وهنا بحث في ثلثي
ذكره في هذا المقام وهو انه قد ذم ابن الحاجب من قائلين في قوله النجاة لو لا انتفاء الثاني لان
الاول هو ان لو بدل على انتفاء الثاني لدلالة على انتفاء الاول بناء على تعلق لام التعليل بقوله
بدل وخاصه المعنى انه بدل على ان العلم بانتفاء الثاني حاصل من العلم بانتفاء الاول واعترض عليهم
بان الاول سبب ملزوم للثاني والعلم بانتفاء السبب لا يلزم لا يحصل من العلم بانتفاء السبب او الملزوم
لجواز العلة الاستنباط والملزوم انتم قال فالجواب انه لا انتفاء الاول لان انتفاء الثاني كما بقوله المنطقيين
وكان في كلام الحكماء وبعض المحققين الذي ذكره انتم اشارة الى جميع ما ذكرنا واجاب العلامة انتفاء
ذلك عن هذا الاعتراض بما حاصله ان لام التعليل في قوله لا انتفاء الاول معناه ان لا انتفاء في قوله انتفاء
الثاني وخاصه المعنى ان لو بدل على ان سبب انتفاء الثاني في الخارج هو انتفاء الاول فغير ان بدل
على ان العلم بانتفاء الثاني قد حصل بما اذا وانا اقول سبب انتفاء الاول لان انتفاء الثاني اما بان
جعل شرط هو المنهزم المرتد بين جميع اسباب الخارجية للخلاء كما اذا قبل لو وجد الحر كذا او الشمس و
النار لو وجدت الحرارة واما بان جعل الشرط هو السبب الى خبر الخلاء الذي لم يلزمه سبب اخر بلا فصل كما
اذا وجد الحر كذا ثم انتفى فوجد الشمس ثم انتفى فوجد النار ولم يوجد بعد انتفاها سبب اخر للحرارة
بلا فصل ثم اخبر عن حال انتفاء النار بانها لو وجدت لو وجدت الحرارة واما بان الحصر سبب الخلاء في الخارج
في واحد هو الشرط كما اذا قبل لو طلعت الشمس في الليل لو وجدت النار بان خصص الخلاء بسبب الشرط كما
اذا قبل لو وجدت النار لو وجدت حرارتها ثم اقول رد هذا الجواب على العلامة بان اكثر الجمل الشرطية لا تحدد
بل هو ما استعمله العرب ليس شرطها سبب الخلاء فقولهم لو لا انتفاء الثاني لان انتفاء الاول على الخلاء
الذي ذكره المجيب لا يثبتها واجيب عن هذا الرد بان تلك الجملة واردة عنهم على ما عده اهل المنطق
فان العرب قد جعلوا استعمال المنطقيين وانا اقول لا وجه في جواب هذا الرد ان المراد بالثاني
في قول العلامة ان انتفاء الاول سبب انتفاء الثاني اعم من انتفاء نفس سبب الخلاء ومن انتفاء قبول
السبب لاننا شرنا السبب فان هذا الانتفاء سبب انتفاء سبب السبب المنقضية لوجود ذلك السبب واجعل
الشرط سبب وجود السبب فالمراد بسبب الانتفاء هو المعنى الاول واذ جعل الشرط سبب الخلاء او سبب
الخلاء فالمراد بسبب الانتفاء هو المعنى الثاني وهذا كما اذا قلنا لو صار الخلاء علم حاصل من بدل كان

[illegible]

ما يلزم لو وكذا الحان في المسألة والادون فلا يرد ان الثبوت في مثال المسألة والادون انما هو الثبوت به
 بالاولى ضرورة اولونه ثبوت شئ من وجهين من وجه واحد **قول** المذهب هذا الصغى النون هو
 تعليل بل لا رفة لا التالى اذا اللازم لا مشاع ما يلزم لو عند الحيلة لعدم الحيلة للنسب **قول** ولو ان كان
 اه القابل ثبوت بن الحروف ونمى عند الحيل والحجارة والصفائح الحارة العراض التي تكون على القو
 والبشارة بنبطه الكوثر وادنى موضع الى ان ونفى بمغنى نواى ايصح والصدى بكسر الصاد الذي يجيد
 مثل صونك والنجاد والكهوف وغيرها وظاهر يخرج من بلاس المقول اذا جازع الجاهلية والظان المراد
 به فهمنا هذا المعنى والبانة فاضح **قول** ولو ان ما في الارض لو في هذه الانية مثله في قولهم
 العبد ضمه يبع ليعلم بخت الله لم بعضه **قول** ولو ان حيا ملك الفلاح اه اخوه ادركه ملاعب التماحى
 اسم رجل والفلاح النجاة والمراد بملاعب التماحى راء ابن عامر من فالك الذى يقال له ملاعب لا يستغفر
 الاستدلال الى التماحى للفاقة ويحمل ان يكون براد به المعنى التركيبى والملاعب اسم فاعل لا عب من العبارة
 ولو تعطى النجاة ولما اقر ما اخوه ولكن لاخبار مع اللبالي بغير مستكمل مجهول والنجاة بمعنى الاختصاص
 الثالث والمراد باللبالي ما يخفى في الدهر ولم نطلع عليها **قول** اما مكها اه قد سبق تحقيق ذلك في
 شرح الديباجة فارجع اليه وجبر الشبهة كونهما ثابتين عزان الشرطية وذالين على فعل الشرط
 متعلقة فلا يرد على نفيرج انه لم قاله في ثابتة عن حرف الشرط ولم يفعل عز اسم الشرط مع انه كان فيما
 سبق وان مما اسم الشرط على الاصح **قول** ولذا لا يلبها فعلى فعل الشرط اذ لا يبدل هذا الدليل
 على اكثر من ذلك الا ان يضم اليه الجزاء لو كان منصلا به لوجب ان يكون جملة اسمية **قول** لانه ما
 مع ما قبله اول الضمير يلبوا النلو والثالث للتلو واعلم ان تلوا النلو ما جواب مع ما قبله وحكاية
 يكون جملة اسمية لما ذكرنا من ان ما لا يلبها فعل او مع ما بعد وهذا اذا ذكر بعد ما من متعلقا
 لفعل الشرط والجواب اما اسمية او فعلية وتعليل التلوهم الجواب في القسم الاول ولا يفتدج
 الفاء مطلقا الا اذ ضم اليه يكون الجواب جملة اسمية بقرينة ما تقدم فيه فبدل وجوب لفاء في القسم
 الاول فالصولة في التعليل ان يقال الشرط لا يطوارة اما في غاية الضعف لذا احتاج الى الربط
 في جميع الصور وكان التلوه في التعليل بهذا العبارة بوطئة لما بعد غا فلا غما بوزن عليه **قول** ان يولى
 بين لفظ الشرط والجزاء اي يقع التولى بين لفظين كائنين للشرط والجزاء والمراد بلفظ كائنين الشرط اما

الثالث لا يخفى ان
 نفوذ في شأن
 والثالث لا يشك في كونه
 من امثلة المنفعة
 ان مدون بجملة بالمثل
 بقولهم في كمال
 بغير ان لا يفتدج
 ان ليس الا غنى
 ان القائل ليس
 اسكت وقال لم
 لا حشر ولو ان
 ما قبلت ليس
 هناك وحش
 البعير ففقط
 لا جاذبه
 البعيرين
 اورد جملة ما

وبلفظ كائن الجزاء الفاء قوله اذا لم يكن قول لا يتم الكلام الا بغير فلا يوجد عليه ان لا ينفك عن
 القليل موثدا لكل مورد حذف هذا الفاء يمكن ان يقدر الفاء مع القول قوله كما تقدم في بعض
 كفضيل تقدم في باب البند من الوجوب بعض المواضع والجواز في بعضها فانهم قوله من وجوب
 شبه بيان لفاعل هو لم يمتدحها وليس هو مفعولا كما توهم قوله لو لا انهم لو لا تقدم من القسم
 الخبر الغالب عند خبر ما بعده لوجود الفرضية والتقدير لو لا انهم صدقوا بقوله قوله لعل الخ
 صدقنا كمن تقدم قوله وهو طلب ما عالج اي بخبر قوله يفعل غير ما كان هذا الا
 مستغلا عنه الغامض كذا لا بد من خبره او لا كمال الشك قوله في هذا كذا ولا وجه ما المراد بالبكر اليك
 لا العلم للرجل المشرف في الامثلة في الاول بالكسر كناية بالفتح قوله في هذا كذا ولا وجه ما المراد بالبكر اليك
 فهذا فلا بد انهم الا ان يقوم فرضه على ما قد قوله كذا بل التبرير في هذا كذا ولا وجه ما المراد بالبكر اليك
 ما سئل عن البند في علم الضمير في تفكر في حكمها فبذلك ان تبكر في خطوط مسائل التصريف كما
 فصح وكذا في ما قد تقدم في محل الصبح المشكك مثلا سئلوا انما اذا اريد ما في نسخة من اول
 على في ما شاء الله فليجيبوا ان على فائدة ما شاء الله قبل اعلان شاء وحيثما لم يكن
 في الله اذ عام اللام اذ لا موجه في الاق فانهم قوله في هذا كذا ولا وجه ما المراد بالبكر اليك
 الاصل في قوله التركيب ما مضى في اخره والمعنى اخر في هذا كذا ولا وجه ما المراد بالبكر اليك
 الفرج او اخر في تركيب الاصل في هذا كذا ولا وجه ما المراد بالبكر اليك
 والمعنى اخر في هذا كذا ولا وجه ما المراد بالبكر اليك
 والاربع الناحيل بقاؤه لا احدا في فافهم قوله في هذا كذا ولا وجه ما المراد بالبكر اليك
 في هذا كذا ولا وجه ما المراد بالبكر اليك
 عليه قوله في هذا كذا ولا وجه ما المراد بالبكر اليك
 هو الخبر لكنه عدل عنه لانه يشار به على الحكم لوصف على عمله الحكم وانما لم يبين لوفاء لغيره
 الى الموصول مع انه المرجح والخبر عنه لفظا تقدم وجود الخبر عنه المعنوي في ايراد الموصول لاجل
 بالعكس فينبغي ان خبر الوفاق بالنسبة اليه ثم يذبح في الموصول مع هذا الضمير قوله في هذا كذا ولا وجه ما المراد بالبكر اليك
 الى اخر البند المراد بالخبر عنه ما اريد الاخبار عنه لا نفس الخبر عنه كما يشهد به التامل الصافي في علم

بكرة غير منقطعة
 او قيار
 في شرب

في هذا كذا ولا وجه ما المراد بالبكر اليك
 في هذا كذا ولا وجه ما المراد بالبكر اليك

وفيه تدا في جبهته
 لان لفظ ما عاين
 الكسر كمال عليه
 فدا بروح في علم
 وسيد سر ما كذا في قوله
 اسع في كلامي ومن
 الردي
 غمرا

قبوله لنا خبر الزوم لنفسه ونحوه بقوله لا تعرفه الزوم ليدلنا الذي هو الضمير المراد بقوله لا تعرفه
في معمولية الحاصلة قبل الاخبار وان لم يكن قابلاً ليدلنا فلا بد من عليه عدم جواز الاخبار
عما لا يقبل التعريف لذاته كسوى يديها بما نحن سوى بد قول لم تعلم من الشرط الرابع لان الشرط
الرابع اخص والاخص مستلزم للاعم فقول لم كذا الغنى عنه الى قوله شرط لفظا وفي هذا المصريح
بمغنى الواو والغنى باللام من معنيين الاول ان يكون المراد بالاختصاص

ما قاب في نفس الغنى عما اراد الاخبار عنه وبالمضمر ما قاب في معمولية الخاصة عنه

عنه لفظ مفهم لغنى خاص معمول بمعية خاصة فاذا سلب عن مكانه عند الايمان بالآلة
فلا بد لغنى بآلة من الاول ما قاب عنه في فادة معناه وهو ما جعل خبر الثاني ما قاب عنه في معمولية الحاص
وهو الضمير الواقع في مكانه وعلى هذا المعنى فالاول ان يجعل النية كل اذا جزئين لا كلبا اذا جزئين الثاني
ان يكون المراد بكلها هو الثاني ما قاب عنه في معمولية الخاصة اذ كما يجب كونه مضمرا يجب كونه اجنبيا عبر
بالجملة السابقة على الاخبار والغنى على هذا كله وجزئين لا محذور فاذ جعل الشئ تلك الشرط اربعة لا
ثلاثة فكانه حمل الغنى على المعنى الثاني لكونه اظهر وانفن قول لم عن ضمير عابداه وذلك لاستفاء الغنى
الاول بالمعنيين اذ مرجع كل من التائب المنوب عنه الى جزء من اجزاء التركيب لاضل فلا يكون اجنبيا عنه
قول لم ولا عن موضوع وصفه لا صفته ونوصفها لاستفاء الغنى الثاني وان تحقق الغنى الاول
بالمعنيين وانما انتفى الغنى الثاني لان الضمير لا يوصف ولا يوصف به وكذا عن المضاف دون المضاف اليه
لان الضمير لا يضاف ابدا وكذا المصدا للعامل لان الضمير لا يعمل عمل المصدا ويلحق به الوصف للعامل بل
معمول وان كان مع موصوفه واما كل خبر هذه الخمسة مع اخبرها فيمكن ان يجبر عنها وكذا عن المضاف اليه
المضيق قول لم اشترط ان لا يكون اه اذ لو لا ذلك لزم كون الجملة المعطوفة صلة بلا عابدا بخلافه وقيل
اشترط جواز وروده اه اي مع تباعد معناه واراد في الغنى من العموم فان لفظ احل يجوز وروده في الاشياء
لكن لا مع العموم المفهم لغنى الغنى قول لم فلا يجبر عن غير المتصرف اي بلا عامل وذلك لان الخبرية موقوفة
على الرفع والحمل الموقوفين على سبب معنى الظرفية المنسحق عن الظرف الغنى المتصرف فلما عرفت من انه اذا وقع خبرا
فلجس هو الخبرية في الجعفة وانما هو عامل واما مع عامل لو امكن الاخبار عنها معا فجاز كما نقول في الاخبار
عنها في زيد مضرب قبل عمرو وكذا الظرف المتصرف وقس على الظرف الغير المتصرف المصدا لكان كذلك

قوله

قد تقدمنا أي لفظا ورثنا فلفظا لا يمكن الاخبار بال عن هذا أو التاء في قولنا ان هذا ضرب من فجلان يكون
 تركيبا لا يصل فيه اخضر من الجملة الفعلية لا الجملة الفعلية مطلقا كما توهم قولهم ولا ما زال آه فيه
 انه يجوز ان يقول اللان اثل فاما بنديا لبوع دخول لام التعريف على الاء النافية الداخلة على
 الاسم نعم لا يجوز الاخبار عن بدعيها زال بنديا فاما المقصود كونه مدخولا للنافية بخصوصها
 لعدم دخول لام التعريف عليها لكن هذا ليس لعدم تقدير الفعل بل بخصوصية ما فافهم قوله
 وان يكن ما رفعت آه هذا فيما كان فاعل الفعل ضميرا واخبارا من غير افعال قولهم اراى تخاف
 قبل حمل اللام قولهم لا عشرة على مع دون الى مع كور الشايد اكثر يستدعي ما بعد اللام في
 حكم ما قبله قوله آحاده مذكورة اي جميع آحاده مذكورة كقولنا احببنا اي تغليبنا وكذا قولنا ما آحا
 مؤنثه الا ان التغليب قول الله لا يتصور الا عند كون المؤنث من الاحاد اكثر من المذكر بكثير قوله
 والاعتبار في التذكير آه يعني ان احاد المعدود اذا لم يكن وصفا لاسم الفاعل ونحوه فالتذكير و
 التانيث المعبر فيهما التذكير المعدود وان يشتر ما يعبر فيهما باعتبار ان لفظه فقط او مع المعنى وان كانت
 وصفا فهو ما يعبر فيهما باعتبار لفظها بل باعتبار موصوفها لانه المعدود حقيقة فالمعبر في نحو وايت
 ثلث فلي من النساء التانيث مع ان واحدة الفيل بمعنى شيء يثقل القتل بمعنى المفعول ولا تانيث فيه
 بوجه والمعبر في نحو ثلثة فافلات من الصبيان التذكير مع ان واحدة مؤنث لفظا قوله اذ اعان الفقة
 آه اخوه ففقد ذهب للذاتة والفتا للذاتة والفتا بالمدا بالفتا رتبة جواز في معنى لا يفتى للفتى لانه
 في الدنيا اما ان يحمل الموت ويعني عنه قضاء والذاتة قوله فاعلمنا اخرها هذا انما هو كذا تمام
 كقضية التركيب عند بيانها والافهم مفهومان قول المصنف بعد هذا والفتى في خبري سواهما الفقه
 بتانيث الخبرين أي لفظا ففوله وقبل آه بيان الميخا لغير فان ذلك القيل لم ينكر كون احكام مؤنثا و
 انما انكر كون الفها للتانيث قوله رواه اي الخريون دون عن الجازين وفي بعض النسخ روا
 بصيغة الجمع من الماضي المعلوم آه ولم يقدر روى او روى على تقدير صار الاء في كسره مضمو
 فلا يوافق فتح الاء في عشرة من المصارع الاول قوله وهو ثلثة الى تسعة لم يزل وهو اثنان الى
 تسعة كما هو مفقوض الظاهر اذ هو المصنف بيان حكم خبري ثلثة عشرة الى تسعة بقرينة قوله اقول عشرة
 اثنان آه بيان حال خبري المكيين لا الاستدلال عن حال الجزء الاخير على حال الجزء الاول والا لكان

في قوله ولا ما زال آه فيه
 اللام مفعول ما قبله
 حكم ما بعد

تعطف فقط او مع المعنى و
 ان كان وصفا طبع فهو
 ما يعبر به باعتبار
 اللفظ

قوله انما انتي تشا او ذكرا او مستغنى عنه والمراد بقوله ثلاثة وسعز خصلها لا مذكرها فقط وغير
 بلفظ المذكر لكونه اشرف من قول كما تقدم اي اعرابها بما ذكره طال خصلها كما تقدم من التبادر من قوله
 في اول الكتاب فالتبادر منه فباطرها كما تبين وانفسين بجزان مطر فان نزل التبادر منه منزلة التبع
 كان هذا الكلام تعريضا بالمصنعة بانه نكر لما تقدم منه ولا فريدا لاشارة به الى انه يصحح بما علم
 ضمنا ولا يبعد ان يريد به ما تقدم من الثاني وابل الكتاب جشم فقال سواء افرع ام زكيا قوله
فلقضيه هذا تعليل لنا الجزء الثاني وبقية بناء الجزء الاول لا تعليل ولاولى ان يقول لوقوع خ
 الجزء الاول وسطا وقضيه الجزء الثاني مع حرف العطف وكان الكفة بعينه اعنادا فمهما ^{عليه} من التركيب
 قوله واستغنى اه اي استغنى ولما يفتح قوله وثلاثين لانه اشار به الى تشاوى ذلك
 اللفاظ في التذكير الثاني قوله وميز وحر كبا اه لا يخفى عليك ان كلام المصنف في بابك لعددا
 محو لجميع حوال العدد ومميزه كما ترى بالبيان المحو اما في التذكير الثاني فهو انه والاشي على وقوع
 الفاعل افرادا وكبا وعطفا وشيعة بعدهما على الخلاف مطر وفي العشرة على الخلاف افرادا و
 على الوفر كبا وفي البولي النساء ومطر اما في اعراب المميز في الاحد الاشي لا يجمع بين العدد ومميز
 المحو الاستغناء باحدهما عن الاخر وفي ثمانية بعدها ومائة والف مما يشق منها بالبحر في الواو
 بالنسبة مطر واما افراد المميز وجميعه في الثلاثة والعشرة وما بينهما بالجمع في اعدادها بالافراد قوله
وطعناهم اثنتي عشرة سباطا الواو اما جزء الالة اول لا ينفذ ان بناء على ان يكون جوابا عن سؤال
 مقدروا ما للعطف بناء على الاشارة الى ان هذا المميز قد يكون مذكورا وقد يكون مخدرا فاقوله
 في الجزئين قوله ينكر هذا الفيد مع ذكر الاستثناء لصا المفهوم من مفهوم الكلام انهما بصيغتين مجزئتين
 بعد كونهما مبنيين وهو يكلفهما اليها الخسبة الى كل الجزئين واما بعد هذا الفيد فمفهوم مفهونه هذا البناء
 في احد الجزئين كما هو الواقع لكن بعد لا يخلو من شئ اذ مفهومه هو ان كل جزئيهما قبل التركيب مبنيان
 وبعد صا واحد لهما معا واخر باقيا على بناء نعم هذا سهل من ذلك قوله لمستل يعني بين اي
 كونه جزئيهما مبنيين لكله سواء كان في الترتيب جزئا او جزءا او غيرهما لا يرق غير فقط كما
 قد يتوهم فلا اشكل ما ورد في بعض الاذهن من اطلاق خامس الى الكساء على غير المبنيين من الاربعة المبنيين
 قوله فبيل هذا الى احد هذه تعنير قوله ثالث لانه اشار الى هذا وفيه دم استعماله فما

في الاعداد

الا الى كلمة وعدم افعال نصب الرفع فيها بعده ولزوم كون مصداق مجازا وفيما السائر اجزاء كلمة ولقد اخذنا
 لم يقبل في قوله رفعه ويقولون ثلثة رابعهم كلمة رابعة رابعهم ولا فيما بعده سبعة ساسمهم ولا فيما بعده ثمانية
 وثامنهم ولهذا صا النصب في مشر بن جثا فاولوا ان الله ثالث ثلثة ولو فاولوا ثالثا ثلثين لم يصير مشر بن
 لهذا قال الله تعالى ما من نجوى ثلثة الا هو رابعهم ولا خمسة الا هو سادسهم جثا ثلثة ثلثة ثلثة ثلثة
 التي يتبين ظاهر صفة بعض بعين ان الثاني قولنا ثالث ثلثة مثلا وهو بعض خفي منها لكونه بعضا في الغنى فقط
 كالعضد البين الظاهر اي ما كان بعضا لفظا ومعنى كلفظ البعض في اذكر قول لا يستعمل لامضا
 الا الى كلمة فان استعماله متوقفا جازا انما هو متوقفا باللام عند بعض هذه العبارة بوجه عدم جواز قوله
 مع ما سفل اي ما سفل عما يشق ذلك الفاعل منه قول لا يحكم بما على حكم اسم فاعل متعلل في مقعوض
 بلا واسطة فان رابع ثلثة مثلا بمفعول جاعل الثلثة اربعة الا ان المفعول الثاني ههنا يتخذ دلالة
 الفاعل عليه فخصته له كما ذكرنا سراجنا والمضمر لفظ الجاعل على غير من يشا الفواعل والحاصل ان هذا
 الفاعل قد يكون لازما قد يكون متعللا والمعاد بكل منهما اما مطلق اي غير منسوب الى شيء فينون
 او يعرف باللام ولا بد كالمنسوبة اليه بعدد او اما منسوبة الى شيء فيضاف الاول حتما والثاني جوازا قول
 وحذف الثاني لما احتمل قوله وشاع الاستغناء ان يكون المستغنى عنه متوقفا مفهوما من الشيئين
 كما نضاف اليه لهما عند بناهما وهو البناء وان يكون عند مفهوما من لفظه المقادير والمزاد من
 بنية على ذلك بقوله وحذف الثاني وابده بقول للمضمر كذا في الكافي قول لا ونحوه المراد بالشيئين
 مؤنثا عاشر عشر وسائر اخواته الى عشرين وكلام الله تعالى في الجملة على الثاني قول لا والمقدار اي ههنا
 من حيثها م عوارضه لفي معروضا العدد كالكر والفرقة والحق والاطل والوقت ونحوها فانهم قول
 بهم من درهم لا يجوز ان يكون جره على البدلية من كذا توهم ولا على كونه عطفا بيان منه لما يظن بالانتماء
 قول لا وبنائها اه الجملة عطفا على جملة ان والاولى كونها متساوقة ووجهما لظنهما بارتئي نامل قوله
 خبرها صيغة خبر اما بكسر الهمزة او بالفتح قول لا كاي في لغات ولها كاي بن مثل اي مدخول للكاف
 ثابتهما كاي مثل راء قول لا ثالثا كاي مثل راء ابقها كاي مثل راء ابقها كاي مثل راء ابقها كاي
 مثل راء كاي وكذا كذا كتابة عن عدد معهود نحو عندك عشرة دراهم وعندك كذا دينار وقد يكتفي به
 لغز العدد نحو زيد قائم وكذا غير وهو مركب من الكاف الجارة واسم الاشارة وافتقاره ما بمعناه التركيب

ان قوله ان يقول
 يستعمل الا
 مضافا

او بوضع ثانوي قوله اطرا بالاسماء فكان على وزن قاض والمما اسم فاعل من الروبالم وحم اي قد
 قوله كما في الكف هذا يدل على ان القمير لمجرد وعائد الى متميز كان فقط وان كان الظهوره الى متميزها
 قوله متعلق ما بعدها اي المتعلق المعنوي او ما من شأنه ان يكون متعلقا فلا يبره ان قوله اينا كالم
 متعلقا لقوله علمت فانه متعلق عنه او ملق وتقدر المثال اينا كمرجل علمت فاما ثانيا وثالثا ومثلا ومجتمعا
 ان يكون اينا بفتح الهمزة مفتوحا بالفتح مدوذه جمع ابن ويكون معمولا لفظيا ايضا والمفعول الثاني المقدر
 فامثين مثلا قوله هذا باب الحكاية يعني الاضطرار تكرار لفظ او ما يعرضه لاضطاره بعينه في ذهن السامع
 وهي اربعة انواع الاول ما يتعلق باللفظ ولهذا في المفردات على فله وفي المركبات على كثرة وبلونه في الحاد في
 المكررين وكونه بالنون الثالث ما يتعلق بالغرض مع اتحاد المعرض ومعناه معا وهذا في العلم بعد
 من كما ينبغي الثالث ما يتعلق بالغرض مع اختلافهما معا وهذا في اي ومن عند الوصف الرابع ما يتعلق
 بالغرض مع اتحاد المعرض واختلاف المعنى وهذا في المركبات صادرا عن اعلما ولا يخل بالحكاية في هذا الاقبا
 الا في القسم لاخير هذا الباب معقود ببيان الاوسطين قوله احك باقى الباء بمعنى في قوله اينا
 بكسر الهمزة بمعنى الالف اي اللفظ لا يفتيها كما نوهم قوله خا كما التشبيه بالحكاية وما بعدها لا
 الى ان الحكاية جازية لا واجبة قوله وسكن نون منين ومنين منان اي النون الثاني منها عك
 للوقف كما ان الخربك والاشباع فيما سبق لاجل ذلك قبل ناء المشية عند التشبيه لما كانا ضافة
 الناء الى المشية لادنى ملائمة ولم تكن ملوقة له وتعلق الحكم على المشية الموصوف بما يفارقة غير مشكوك
 لا اتحاد زمان الانصاف والحكم به بقوله عند التشبيه على ان المراد به هنا الاتحاد وتقدر قوله في
 ظ مما مر غيره قوله فنادوا هذا انما مرفوع على الجزية او منصوب على الحال وكون قوله في نظم
 عرف خبرا او مجرورا اعلانا او بمعنى رب ومنون مبني على ما بعده خبر والجملة خبر لقوله فادرو قوله
 وهو ثابت لو اولد استيننا كما هو الظاهر والحال وبالجملة اشار بهذا التقدير الى ان قوله نادى مرفوع لا
 غير قوله اتوا فادى فقل منون انتم اخوه فقالوا الجحش قلت عموا طلا ما: وعموا اصلا لغويا فظلا
 اي في الطلام وتقدر بالبينا شخاصا تو او مجتمعا ان يكون لفظ الاشخاص او ما يؤتى مؤداه مذكورا
 في الآيات السابقة عليه قوله والعلم احسن اي احسن منه ويجعل ان يجعل نفس العلم نانا لا منزلة المحكي
 لانه كالحكي اللفظ في تكرار اللفظ قوله وثمة هذا اشارة الى المؤنث اللفظي والى ان ما زيد في اخوه ناء

في باب الحكاية

هذا

قوله

في باب الحكاية

زائدة مؤنث مطلق سواء زيدنا لاءا لثابت ام لا **قول** ان كلفه مشبهها التمشي بالفارسيه كونه يبدن ثلثا
 يبين **قول** ان كمالا شائفا كمالا اشار به باسم الاشارة اليه وكاسم الاشارة اليه **قول** ان نحو هذه
 جهم التمثيل لهذا فيكون جهم قابلا لهذه مع ان الظاهر انه غير متين في بناء التمثيل به اما في التثنية
 وكون ما بعده خبرا وعلى كونا المراد بالشارب لهذا الاشارة اعم مما هو مصطلح النحاة **قول** ان
 اي ثبوتهما الوجود عن وجود مسبب وبعده مسبب بوجود اخر مع اتحاد محال الثلثة وهذا المعنى
 محفوظ فيما سوا الضعيف من المشبهات بل ولا في الضعيف ايضا الا اذا فرض المصغر والمكبر لفظا واحدا
 ابعدهما لوجود السابق ما يشبه الحكمي ولهذا فتره بالثبوت ليصح الكل بلا تكلف **قول** ان بين الضعيف
 المراد بالصفة ما دل على ثباته مع بعض صفاته لا التثنية **قول** ان كراوية اسم فاعل من الرواية **قول**
 كنيحة فانها موضوعه لانه الغم فبذل بالوضع على الثالث وان فرض تجريره عن لاءا ففهم لاءا
 تكرار لاءا فهم منه وضعا وناكدا **قول** ان كمالا في جمع كماله وهي بلا لاءا لفظا على موضوع نوع
 من اكمال فلما اسعمل العرب زادوا في المفرد والجمع لاءا علامة لكونه معبرا وليس ناو في الجمع كمالا ملكة
 هذا الوزن ان يجمع على فعال او فاعل وقد اسعمل في جمع كماله **قول** ان كراوية فان ناو نحو
 عن ناو النسبة مفردة **قول** ان كراوية وهو معرب زندي منسوب الى زندي وهو كاء زندي لانه
 ادعى النبوة بخير حق ومن آمنه الجوس وزعم بعضهم انه لم يره ثم خاشا من ذلك فلما صامعرا فليباو
 الثانية فافلما جمع يند في جمعه ناء عوضا عن ناو الاولى وهي غير زائدة بل بالاسفلا بل مطا
 باغبان معناه المشبه في كلام العرب فانه فيه مطلق الكافر وقيل معز زندي من كان دينه كذا
 التثنية في الضعف **قول** ان كراوية معشمة الغشم عديم الحيا **قول** ان كراوية حبيدة ملحفة بكبيرهم سكو
 اللام وفتح الحاء المهملة نوع من الجلياد وهو طينا الجوى بالجيم اي بجدوته فتد البانية **قول** ان كراوية
 عن معشمة الوصفه هذا ما يخرج به عن كونه تابعا بافاته مقام الوصف او عن كونه زائدا على نظام مع بعض
 صفاته بازالة العوم غزاة والظفر وفوقه فقيل لما لم يبع موصوفان المراد هو المعنى الاول لكن لا في
 كما يؤيد به مثله ثلثة امثلة ان يكون المراد كلا المعنيين ووجه تصحيحه بالغة مانع في الغالب عن كونه خبرا
 تابعا للوصف فاما لم يرد منه مع الوصف الخالص **قول** ان كراوية اي مذبوحة ونظيرة اي منطوقة والنظيرة
 مامان لخرج راسه من انفه ما يؤكل لحمه والفرس الذي في جملته افران والجوان الذي واجه الانسان الماء

افقياس

وفي الحكيم ملحفة حبيدة
 امر محذووه امر مفضوطة
 عن رسول الله الذي لم يبع
 عليه وهو الحق في قوله

والراء المهملة والالف الباء المشاة الختانية وهو اسم موضع **قوله** كحوله بكسر الحاء المهملة وفتح
الواو واللام والالف الباء المشاة الختانية وهو الحلال الذي يجيء مع الجنين **قوله** كفوضه وفتح
الفاء وسكون الواو وضم الصاد الأولى وفتح التاء بتعجيبين بينهما واو ساكنة **قوله** كحيايا بفتح الحاء
الموحدة والراء والحاء المهملين والالف الباء المشاة الختانية **قوله** كجرعاً بالهمزة والراء المهملة
وهي ارض ذات رمل لا ينبت فيها نبات **قوله** كزعباً بالعين المهملة والباء المشاة الختانية بفتح
الواو **قوله** ودعته هطلاه بضم الهاء المهملة وفتح الباء الختانية المشاة التحيات وسخا
بلا وعدا لهطلاه المظهرة او منوا من المطر وكان التحاب ما خور في وضعها ووصفها غيرة لينة
لهذا مثل للوصف بمثلين **قوله** كطرفاء بالطاء والراء المهملين والفاء وهو اسم جمع معناه يا
لفادسة جوتها كن **قوله** للزابع اه هو بكسر الباء جمع للزبع بمعنى الثور الصغير ايضا وفتح الهمزة
الخبام ايضا **قوله** لكان اي لكان كثر في العفاد **قوله** كعاشوراء لعاشرا محمدا وكذا ثا
ناسوغاء لثاسعة **قوله** لاحد حجرة البر نوع وهي التي يفصع فيها يد مل والنافع حجرة التي
بكم ونظر عنهما وهو موضع يرفع فافا التي من قبل الفاصلة ضربا لنافع بواو فافا نفق اليه
خرج والذماء بنشد بد البم حجرة التي يخرج منها الزاب ويحده السابيا حجرة التي يخرج منها مع لود
قوله جمع انا وهو في الخار **قوله** خفاء بفتح الخاء المعجمة والنون والفاء **قوله** وظفاء
ونفسا ورضا الاول بالطاء المعجمة والراء المهملة والفاء جمع ظريف والثانية بالنون والناو والسر
المحلاة اي مرات فاندم النفاس والثالث بالراء المهملة والخاء المعجمة والصاد المهملة لفتح الحاء والامثلة
للجمع الوصف لاسم ويمكن ان يكون الثانية جمع نفيس والثالث جمع ونجس **قوله** ككنا بقاء بالباء
المشاة الختانية المضموه والنون والالف الباء الموحدة المعنوقة والمكسورة والعين المعجمة **قوله**
كعكوكا بفتح البم والعين المهملة الساكنة وضم الكاف وكك بكوكا الا ان اوله الباء المشاة الختانية
قوله كزعبا بفتح الدال المعجمة وكس الخاء المعجمة **قوله** كبر ناسا بفتح الباء الموحدة وسكون الواو
المهملة **قوله** كزعبا بفتح البم وسكون الباء المشاة الختانية بعد الراء المعجمة المعنوقة وضم الفاف
المكسورة ثم الباء المشاة الختانية لفتح غار وهو ملك من ملوك اليمن **قوله** كاهجاء بكسر الهمزة
والجيم وبينهما هاء ساكنة **قوله** ككشحا بفتح البم وكسر الشين المعجمة ثم الباء المشاة الختانية الساكنة

ثم الخاء المعجمة ثم الجيم ففتح الخاء المعجمة والالف كسر لئلا يخلط قولنا هذا بفتح
المقصود المرد لا يفتقر منها ما مطر سوا كان الالف لئلا يفتقر ما لا يفتقر بالثاني فقط فان الالف
كفعل وحرفاء ونحوهما وقد سمي قولنا وكان فانظر المراد بالنظر المشار في وزن الافراد
النسبة والتكبير وغيرهما وفي المصدرية والوصفية والجعزة وغيرها مع كون ذي النظر تحت
الفاعل والقباس قولنا انظر في الافراد اي الاحرار والافراد فذكر من سهو العلم قولنا
كالجاء بنفد في الخاء المعجمة المكسوة على الجيم وهو ان كان على وزن عين لكن لم يسم شريطا للتفريق
قولنا كالحذاء بكسر الخاء المعجمة ثم الدال المعجمة وهو وان كان على وزن حسا الا انه لم يسم
شريطا للتفريق قولنا لنعل اي لنعل رجل الانسان او لنعل الذابة قولنا لا بد من صنعها اه اخو
على ما في بعض النسخ فانها خير مقام ومصر الصنع ممدودة بلده في الهمزة ما و ملوكها والمعدية قولنا
نالك من ثم من شيا آه بالجر النبرة ولك اي لك شئ ومن ليلنا والشياء بشينين مجتمعتين
مكسورة وهي التمر الذي لم تشد نواته وبشيت اي علق في المسعل وهو موضع السعال من الحلق
واللهاء بالمد المضروبة وهي بكسر اللام مقصو اجمع لها وهي اللسان الصغير المتعلق بجذء الحلق
قولنا هو فيه غيره لك اي في هذا الباب يذكر غير ذلك من احكام الجمع بالالف والياء لغية
المقصود المرد لا مط قولنا بقلية تخبر بقلية وقد ذلك لان قول المض كذا بوهام ان
باء بمعنى الرد لان المشية كك فاشاد بجذء القليلة الى ان وخير الشية القليلة الرد قولنا
او لها اه لهذا المصراع احتمالا لان الاول ان يكون لضمير مفعولا او لا والموصول مفعولا ثانيا
مفعولاه ما كان اه حوفا كان قبل الالف لمفعولة قد افترج الضمير على النسبة الثانية
ان يكون بالعكس ويكون مرجع الضمير بكسر المقلية ومعنى قولنا ما كان اه العلامة التي ارادها
بالكلمة قبل حذف الالف والياء قبل الحذف بناء على تقدم الالحاق على الحذف والكل على
الثاني لان عود الضمير الى الكلمة اقرب قولنا كما في خوزي بفتح الخاء والراء المعجنتين بينهما واو
نوع من المشية قولنا واي في المنوسخ الختم والكسر لا يخفى عليك ان ابقاء الضمير فيها انها هوية
الحل واما ابقاء الكسر فمحملا لان يكون بلا تغيب محل واما ابقاء الفتح في المصنوعات فما هو مع تعالي الحل
قولنا فالالف والهمزة ان يربط الضمير بالالف لا عم يشتمل الهمزة ايضا قولنا وفي فقه بالفاء والياء

جعله

كرضي وذا ويغني ويغني الفاف جمع فنان اي الروح او البصر الذي يخرج منه الماء لا بالالف والنافان
 بالتي كما سبق وهو مثال لما اصدت الواو فافهم **قوله** وفي قراءة في بعض النسخ بالناء وفي بعضها
 بلاناء قبل النسخة الاولى ثنائي المثل له والثانية ثنائي **قوله** في سطر بعده كما سبقوا ذلك
 منه مثال لحذف الناء الا هذا قول الصواب في النسخة الاولى لان الفاء بلا ناء معناه الغاب
 المذكور الخفي لا يجمع بالالف والناء ولان المراجع الممدود جمع ما يكون عند الجمع ممدودا ولو كان
 متاخلا غير ممدود والناء غير معتد بها السقوطها بادني مقتضى فكان الاخر الف الممدودة والكلمة
 ممدودة **قوله** وكقولك مسئلة هذا مثال للذي فاء غير ممدودة **قوله** رخصته بالجمع والفاء
 والنون الفصحة من الخشب وعداسم امرأة وسدده شجر السدة المعروف وجبل بالجمع كقفل بالفارسية
 كذا غن **قوله** كسلة يفتح السين المهملة بالفارسية طين بزر وكلمة بكسر الكاف الفاء الدقيق
 وحله يضم الحاء المهملة ثوبا جنة والبر بالياء والوزاء وجوزة مفرد الجوز وهو بالفارسية كوز
 والذين السخا كما مر **قوله** وخطوة هي ضم الخاء المعجمة بالفارسية كام بوزاشن وانما عدل في
 هذا المثال عن الاعادة اشارة الى ان الاسكان جازم وان كان ما بعد الساكن واوا يفتضح ضم
 ما قبلها **قوله** نحو ذروة بكسر الذال فهنا وان كان ضم ايضا جازم وهي العلو ودية بضم
 الزاء وهي الجيفة التي تحفر للاسد **قوله** جروزة بكسر الجيم وهو ولد الكلب **قوله** في غير كبير
 العين وسكون الباء المشاة النخانة الابل التي تدخل الماكولات والجمع لسافرون وكله يفتح
 الكاف من كان بين اربعين سنة وفي الفاس ان يبيع عينا هيا في الجمع على
 السكون ففتحنا على غير الفاس **قوله** فتشريح النفس زفراها ما قبله على صرف الله لا يفتح
 لكنا الله من لما نأخذ في لعل وحروف الدهر صار بها الزمان جمع دولته المال وبالفتح في الحرب
 وبدلن كيقن من الازالة وهي الغلبة والهمز بالفتح الشدة وهي مفعول ثان لبذل والنز في جمع
 زفره بالسكون وهي الشدة **قوله** في بيض بكسر الاو لبيضة الطيور والبيضة من الحد بد ففتح
 ضد بل العين في جمع جرة **قوله** ما وتغير هذا لا يخال بخوفك حيث كان جمعا
 ومفردا فقد سكونه حال الافراد كسكون قرب وخال الجمع كسكون سدف الاقل زابل والاخر
 حادث فضا وتغير او اعلم ان نحو بين وبنات مكسر حقيقه ومصحح حكما فلا تحوكة في تعريف كل منهما **قوله**

خطو عاكس شح وحاك
 سكونه ايم الف مائة
 اوتيا نوس

العلماء

أفعلة أه علم ان جمع التكسيرا على ضيغة منتهى الجموع او على غيرهما والاول يحمل عندا لعقل ما
 وثلاث عشرة في ضيغة واحدة واربعون منها مختمة بالناء والبواقي بعشرة كاستون في باب لا يضر
 واتا منها اوجدهم هذه علام العرب عما لا يوجد في عابته الا شكال لتوقف على هذا اصولها
 يجمع بها عن الروايد والثاني وصيغ كثيرة وقد نظرت منها على نيف ثلثين ضيغة وهي هذه
 ضيغ من يضر حذم قر في كيت فلهذه ضيغة حجة وانه غراه افعلة صحابة رجاله امومة شبيب
 رجال ذبال ضر وب حمير ضيغ فيق اعين فيام اصدي فاء شفاء سدان ضنوان شيبان كفا كفا
 قبله جلي نكاري معبوداء ومن تصفح كتاب اللغة ربما وجد بعضها اخرى غير ما ذكرنا فحق له ان يطلع
 اي يحمل مطلقة اي من غير تقييد ولتغير في جمع الفعلة احتمل ان مخالفا لما عليه لسان الاوكان
 يكون اخو الفعلة واول الكثرة العشرة بناء على ان يكون بينهما نحو من وجه الثاني ان يكون اخو الاول
 التسعة واول الاخر عشرة بناء على ان يكون بينهما ثمانية والمساكن اخو الاول عشرة واول الاخر
 احد عشرة **قوله** وضعنا عن العرب بنهاى كما يفي بقوله حيث الوضع كك يفي بكثرة بحسب انه
 موضوع لا غم من الفعلة والكثرة بدليل اتقاء جمع كثره له وكك **قوله** وبالعكس ولهذا اعترض
 عليه ان يفعله لكن حجة وقد توهم ان الاول اما وضع للمكثرة فقط والثاني للفعلة فقط وهو ما
قوله وشذا فعل واعرب لعدم كونا الفعل برأعياء والغراب بالغين المعجى المضمومة مؤنثا
قوله وادل واضبط صلما اذ لو واضبطه كاطس فقلنا لو والاول ثم ابدل ضمها ما قبل الياء
 كثر في النواحي والزاوي ثم اعلل اعلل الفاضل حال الرفع والجر بحذف الياء مؤنثا وحال التصيغ
 نحو ادبنا واضبطا الا ان يغلب كينداى ضار مغلوبا لوصفته كسيدا فانه وضع اول الدليل ثم غلب الدليل
 الله واذليل الانسان بشرط ان يكون الدليل انسانا او مملوكا في الثاني واما الاول فنسئل من هذا
 الفيد **قوله** بمد ثالث الدال المدغم فيه اما ان يجعل اول المصريح الثاني وح يجل ن بغير لفظ
 افضل فيكون الالم وحذف النون عند الضرورة الوزن واما ان يجعل اوله لفظ ثالث وح يحذف
 النون من افعلة ويمن ثالث ايضا وحذف الفاعل مع نقل حركته الى نون ثالث ولا يحتاج الى
 سكون لام فاعلة **قوله** فذال اه الفذال بالالف والذال المعجمة بالفارسية بنا كوشا سيب وورغيف
 بالراء المهملة والغين المعجمة كروء نان والهموسون **قوله** جمع نياب يغيد بم الناء المشاة الفوق

جميع

على الباء الموحدة بمعنى لهلاك والخسران بمعنى المنقطع واو لا لامروا زاد وما يحتاج اليه البيت وهو
على النغدير بين مضاعف **قوله** كما كره قد نفاء قد منه بمعنى متحرك الخفة ورفعاء من سدد ثقبه
وتأخرهما ولا خفاء في الحضا طر لا اول بالذکر ان والثانية بالافات **قوله** وفعله اه بمعنى ان ليس
لفعله من جوع الفلة قياس بل يقتصر فيه على السماع قال ابن الناطم واما هو محفوظ في ولد و
ولده وفي وفته وشيخ وشخته وثور وثره وغلام وغلمه وشجاع وشجعه وغزال وغزله وصية
وصيته وخصي وخصبه وثني وثبته والشئ الثاني في الشبهة **قوله** مراده اما سمع منه مخصي
في هذا اللفظ لان في هذه الاوزان فانهم **قوله** ومن فاعيل اه او اذ ذلك بلفظ
من اشارة الى عدم الاختصاص غير الاغلب فيما ذكر بل جاء بحاج وجب وغير ذلك **قوله** بفخمين ايضا
اي كما ان الاول في الاول شاي **قوله** وكل من فعل اه فغير هذا الاشارة الى ان قوله قد من
مبتدأ لقوله فمن لا ما بعده فان جمع هذه الاوزان الثلاثة باسرها لا الحاق والى من حيث يتم **قوله**
والوضع اه الاولي بحسب الغرض ان يكون الوضع بينهما بمعنى الواضع **قوله** كثره هو بفتح الخاء
المجهر وسكون الواو المهملة رفع الطاء وصوته طرا **قوله** وفتره هو بكسر الفاء وسكون الواو المهملة جوا
بفال بالفارسية ميمو **قوله** مطلقا اي سما كان او وصفا وعينه وفاؤه صحيحا ام لا **قوله** وفتر
هو بالباء المشاء الخمانية المفوحة والعين المهملة الساكنة والواو المهملة المنعبر يربط في المصلا اجل
بدا لاسد **قوله** وخضا هو رجل ذو وسط فامته وهو بلقاء المجنة والمصا المهملة **قوله** كثر
بضم الحاء المهملة من شعر لوجه وهو بالفارسية موز **قوله** ومدى هو بضم الميم وسكون
الدال المهملة قفزة الشام **قوله** وجدع بفتح الجيم الدال المجنة بمعايشة الغنم الذي كل سنة
ويخل في الثانية والابل الداخنة الخامسة والبق الداخلة في الثالثة **قوله** كالغزاة الغيرة با
لغير والواو المهملة والباء المشاء الخمانية والواو المجنة وناء الثانية بمعنى الطبيعة وهي مصد
الصفة الدال بفتح الجيم في الدلالة على امر غير اختيارى طبيعي كمثل الطبيعة فانها ليست اختيارية
لصاحبها **قوله** كثر بفتح العين فإشارة الى انه ليس يجوز فيه فتح العين وان كان مفرد معناه مجازا
الفتا كما شئنا **قوله** كطابع هو بفتح الباء بمعنى ما يطبع به اي ما ينقش به فهو كالتخاتم وزاد
قوله من قوله من ومن الفارسية بفتح الفاء لا بكسر ها وقد سبق معناها **قوله** كتابوكا

منها

المجنة

المراد به ذاك الفرس المقدم على سابو الافراس عند الشبايق **قول** لمثل الفاء فنام هذا المقدم
 بحال عقل نظر الى هذا التعميم الثعابين الاربين ثمانية عشر اربعة عشر منها موجودة ذواته
 ثمانية منها ذوات البواقي لظهور بعضها عما ذكر وقلة بعض اخر **قول** لمدى تبيح هذا الذي يفتح
 النون بمعنى التنبه **قول** لمجد وصفه وفيها شارة الى ان انبساطا وتنبه بالعلمية عنيفة
 يجمع بالغيا الى كبرى علمه فوله بخلافه اي بخلافه مراد به المعنى التنبه **قول** لمر كالمره هذا
 في موضع وصف الغيرة للحض النشيد **قول** لمر في خندق هو بالخاء المعجمة والداو والراء المهملة
 والنون والفاء كسرة قبل الغنكوت **قول** لمر وذا بدا لعا دى والزا بدل لعا دى سواء كان الزا
 عاديا ام لا **قول** لمر وهو الخلقه فخص بالخامس اذ عند وجود الشرط المذكور في التسلسل
 من حذف حرفين وفي السبام من حذف ثلثة احرف فافهم **قول** لمر في بطله قد تقدم انه لنوع من
 المشى وقد كن يفتح الفاء للاسد الحاذق لا يدان وقد بدل بكسر الفاء ما يوافق في المشاهد **قول**
 في موضع ما يدل على المعنى وذلك لان الوايد والاول لا يدان لا غلب للدا لعل على معنى بخلافه
 في غيره **قول** لمر في الندد وبلندها بمعنى العدة والقوى **قول** لمر با غناء حذف الباء اه بمعنى لو حذ
 الباء لا يمكن تحصيل صيغة منه بالجوع بخلافه لو حذف الواو فان تحصيله لا يمكن الا بحذف
 الباء من غير عوض وذلك لظهورها واقلها ما جاء اي ابون ما دنتها واقل بصورتها صورة الباء فلا
 يلزم من تعويض الباء عن الواو التناقص نعم يلزم عليها ان الباء في اعظم صيغة منها في الجوع زايدة عند
 الجمع ولا يكون في المفرد كما هو الظاهر فالاولى ان يقول حذفها وعوض عنها الباء **قول** لمر تكافؤ
 اي لثما ثلثها في الاحتمال فان شاء اه اي فان شاء ان يقول سراند وسراند يقول ولا يلزم عليه
 ولا يجعل ان في الجزاء لدخوله على الشرط الماضي ولا يعبدان يكون **قول** لمر يقول من فتمه الشرط
 والجزاء محذوف بقية **قول** لمر وسراند هذا في الوصل في غير الاضافة وغير حاله النصيب
 اما في الوصل في حال الاضافة في حال النصيب في الباء **قول** لمر وهو فتن اعلم ان نصيب
 الاسم اما الارادة دلالة على صفة الجملة او السراويل على التلطف نحو ياقبوا على الذلة وذات الستر
 ونصيب الوصف اما الارادة دلالة على ثبوت حال المخلوق المذكورة لذا في الوصف باعبار انصافا
 بصفتها ووصفها فان لم يكن سببويه عنه لغيره الفتن بل الثاني باعتبار الذلة وخسة الرتبة والاول

باعتبار غير ذلك وقد يقصد بالتصغير العظيم في هذا وفي غيره فافهم **قول** له اجعل للمنافق
 اى على سبيل الجواز بالنعى الاعم لكن اذا كان خاليا عن مانع سبب ذكر ولا يجهل الا في
 الرابع ولا الثاني الا في خامس متلوا قوله وفيما فاق من غيرهما خاليا عن المانع فان كان على
 سبيل التحيز او ثانيا في المانع فهما مستعان كما سبب ذكره المصنف واما اختصار مجده الاوزان مع ان بعض
 صيغ المصغرة على غيرهما كضرب ومفبتح مثلا وكذا العكس في الوزن مع ان الضمان تكرير اللام شأ
 الى ان المراد هنا بيان الوزن فقط من غير شأنه الى بيان الزائدة والاصل كما هو شأن ما ذكر
 فيه اللام **قول** له والالف لنا ثناء ما كان مناسب في هذا الكلام كينا فالا ان تلك الاربعة اذا
 بعد ثلثة احرف لا تقلب هذا بيان لان تلك الاربعة اذا كانت بعد ثلثة احرف لا تحذف الا في
 بالتفضيل المذكور فلا تكرر **قول** له في عتمة العتمة بفتح العين الفاف وتقبل القوم والرجل القوم
 والاشياء الغالبة المشبهة بالبلد عتمة الفاف وهو بالفارسية ترك **قول** له اعلما هذا
 بفتح الهمزة جمع العلم المصطلح وفي موضع الحال عن الجواز في الثلاثة وكان هذا التفسير مع جريان الحكم
 مطمئنان قول المصنف وقد انقصناه فان الانقصال انقصنا في حال العلمة محقة لا مفقودة واما
 خصه المصنف بالذكر لانه مخفاه هو المحتاج الى البيان ولا يبعد ان يقر بكسر الهمزة على ان يكون على القوم
 اى قولك اباها فيها للاعلام والاشعار يكون خلاصة وجمعا مذكرا وجمعا مؤنثا **قول** له في قوله
 بفتح الفافين وسكون الراء المهملة الاولى اسم موضع وتغيرت بضم اللام وتشديد الغين الجدة وسكون
 الباء المشددة الثانية والراء المعجمة جرة بوزن **قول** له من العو بفتح العين مصدر غار يعود سمي بذلك
 لانه يعود **قول** له في ثانيا ثمة عند من قبل الهمزة بباء وما ياتي عطف على قوله ثانيا والمراد بها باني الالف
 الواقع في الثاني زائدا ومجول الاصل فان قلت ان الفعاج اما مبذل من قو باء فهو مبذل عن التبيين
 لا تخذ فكيف خرج عن ذلك قلت كما يجمل ان يكون مبذلا عن لئلا يكتمل ان يكون مبذلا عن حرف صحيح كالف
 الهمزة بيا والمراد بالقلب عن اللين ما كان مقطوعا به **قول** له اما التصغير علم من الترد فباسا
 وعدمه شد وهذا **قول** له في الحذف بعضه شأنه الى ان المنقوص هنا بالمعنى اللغوي لا باحدا المعاني
 الثلاثة الاصطلاحية التي هو اعلم منها مطبوع في بعض وزوج في بعض اخر فانه بهذا المعنى اعلم من ان يكون
 حرف المحذوف لا ما وعنه وحرفا صحيحا وعنه وحرفا اخر وعنه وحرفا يكون بعضا منه من الوضع او بعد

فيشمل نحو عدة وسحر وكذا يشمل نحو ما ولا وكما علاما فاتها وان كانت حين الوضع شذبا ثبته لكن في هذا
دخول بقاء النسبة عليها دلالة من التصنيف كما سبنا فلا يتوجه على ان التوازي ان يقول الاثر مقام لفظ
البتض وان ما علمنا لا يصح مثلا له على ان التوازي في بعض اعم من التخييل في التخييل فان
الاسما الغيل المتكدة للوضوغة في رنا او حروفين قد بدلت اصلها ثلثة احرف وعلى هذا يدخل في نحو
ما في المنفوس من غير خالجه الى التعيم الاثير ثم علم ان الزاوية في الشايتي يجهل ان يكون مفدا على الصل
او مؤخر الكثر الظاهر ان يكون الخذف عند التصغير والزاوية هي ان يكون في جاه فان جاء اصله او
ثم جعل الواو المفتوحة مكان الجيم بالركس وفتح الجيم لضرورة الابداء بالساكن وفي هذا الفتح فقلب الواو
الفالح كها انفتح ما فيها وهذا المثال شعير ان المراد بالمنفوس ما يشمل الفاء المكاني وهو غير
ولا بعد ان يعتقد ان اصله وجاه كاس في ثلثة حذف مثل حق له ولا يفسر عليه ما اتا الان في ثلثة
في اللفظ العشر وهما عجميا واما لان ما فعل بهما ان يبدل ما فعل عند تصغير الترخيم بفتح الجيم واللام منهما
مع كونهما من اصولهما ظاهر في حق له بفتح المثلثة لفظا اكثر امكن ان يفتح العين فمن باب لغالبه ويحتمل
الزيادة الاضاحية وان كان بالضم فعناه الزيادة المجتعية فليس الحمل على الفتح لمحض اعادة القافية وانه
من المبتدات فان قلت ثبته اسما الاشارة والموصولان في معرفة فكيف جعلها التكملة المبتدات قلت
هذا اما على القول بانها موضوع في حالة الرفع بوضع وفي حانث التصغير بوضع اخر وفي اذنه على ان يطلع
كاسبو واما على التعليل لكون المفعول الذي هو الاصل فيها مبتدأ في حق له مع الفروع اه خط الشايتي في حق له
زادنا الذي والتجسس جعل فروعها عقيبها التباين فروع اسم الاشارة مع فروع الموصول المدخول
الموت في الاقله وذلك في قول المصنف منها تاوينا اشارة الى هذا والى ان تصغير اسم الاشارة لا
يخصر اصل الذي هو ثابا بل تجاوزه الى الفروع الذي هو في حق له وفي التوازي الباء بمعنى في او مع
والفتحة للبتدأ او لصنع الاشارة والموصول والاولا ظم في حق له في بقاء اولها لم يجر في حق له
ثانيها اذ ليس لفاعله كلمة فانه في الموصول وجمع اسم الاشارة باق على ما كان وفي مفعول اسم الاشارة
وثبتهما بربا مكسوة فان ذبا مثلا اصله بثلث باء ان اولها مكسوة هي عين الكلمة التي
كانت منبذة في المكسرة وفي المصنف وثبتهما بباء التصغير الساكنة وثالثها في اللام المفتوحة
المنقلبة عن الالف كذا جمع الموصول اوله الى الواحد فان ثابته يرفق الى الواو المفتوحة في حق له

[illegible]

تو التمس وخرق
نیال فی الفی آتہ حکم الہدیہ
فی انس کلمہ تہذیب ان کان
زائدہ لقا عن قاتل
حواوی فی حواوی زائدہ لقا
کلمہ او بدلا صمدی کہ فیہ
التصحیح بخود فی وکان
القلب بخود فی وکان
او صمدی فی
فیہ بخود فی
قرآن کذا قالہ
ابن عقیل

اكفي به قول والفتح العين المقلدة وكسبهم وسكون الباء اللقل كحش بمخلة بجا ضل قول لمطافنا
 اى سواء كان الاول مقلوبا عن واو ام لا وسواء كان الثاني مكثام لاكن في تعميم الثالث نامل قول لمقل
 فيه جوى هذا الكلام بما لا مابل بمخلة ولو سلم قالوا وان يقول ببدل جوى طوولان حكما اخفى حكمه
 قول لمعلمين التحضيم بالعلم مع حوا المستند لغيا ايضا اما لفلة التثنية البتة ما غير علمين اما الكثرة
 في التثنية علمين كما مر واما الباء الكفاء بالفتح الحقة عن الف والجل قول لمجرى سلمان اذا سمع يمشى فقه
 يمشى في الاغراب على خاله قبل التثنية به وفلذعرب بها فينبضه حال التثنية به واجزاء مجرى سلمنا
 لغز من اجري التثنية بالالف تجميع الاحوال وحل عليها قوله علمين من اجري كبرياء لم يكن بعد العصى
 قول لمجرى ندون قد سبق في اوائل الكتاب ان الجمع اذا سمع به كعلمين يجوز فيه بغير انواع من
 الاعراب غير اربا اصل لزم الباء مع اجزاء الحركات على النون ووزم الواو كك وزم الواو وفتح النون ولم
 يعرض لثالث لكونه معلوما من الرابع بالطريق الاولى قول لمجرى غسليين فيقولان بدين بلزوم الباء
 واجزاء الحركات على النون والغسليين غسالة غسل بها الجرح فاجتج من ايدان اهل النار والدم والفتح
 الما الاصغر قول لمجرى بون يسكون الراء المقلدة علم شخص وليس منقولا من الجمع قول لمذا ثباسة طيبة
 بئاسا كنه تحققة ثم ههه وذلك لان طي طوى بالفتح كطيط تحذفت وجعلت ثباسة ملبسا قول لمجرى
 بئاسا تحققة بعداء مشددة كفتيح بضعير بها كفتاح من همام بهيم اذا تحير او فصغر محوم اسم فاعل
 هو المرحل اذا حركه واسم من الغمام حذف ال واو بين الضمير وقلب الاخرى باء وادغم باء الضمير
 فيه واما محهم اسم فاعل كبر من ههه لغوا فاعله جبر فافتنى اليه على الفاعل حذف احد الباءين من
 غير تعويض فوف محهم قول لمجرى خفقه مؤنث خفيف كسلم والمابل اليه بن الحوق طيقا الغائب اليه
 الطريق والخون قول لمجرى جينة هي اسم قبيلة في عذ وفصي الاول بفتح الاول وكسر الثاني والثاني يضم
 الاول في فتح الثاني فاعلان لرجلين قول لمجرى مؤنث ضوى وهو عرق لا ينفا دمه قول لمجرى
 كانه مشهورة من فريش قول لمجرى غفيل وغفيل هذا بفتح الاول علم رجل وبضمها قبيلة قول لمجرى
 صغيرة فموضم الاول لا بفتحها فموضم يكون تكرار الجملة قول لمجرى صدار كبر بها قال ابن الناطم قد
 بدى من خري المكي اسم على فعلل وينبى اليه كقولهم في حضرموت حضري وفي عباد شمس عيشي وفي تيم الكرات
 بتملى انتهى قول هذا حسن وبناء فعلل اما بلخذ فمركب من الجزئين كعبثي واوحدهما كحضرة قول لمجرى

قول لمجرى من فريش
 كبر من ههه لغوا
 فاعله جبر فافتنى
 اليه على الفاعل
 حذف احد الباءين
 من غير تعويض
 فوف محهم
 قول لمجرى خفقه
 مؤنث خفيف
 كسلم والمابل
 اليه بن الحوق
 طيقا الغائب
 اليه الطريق
 والخون
 قول لمجرى جينة
 هي اسم قبيلة
 في عذ وفصي
 الاول بفتح
 الاول وكسر
 الثاني والثاني
 يضم الاول
 في فتح الثاني
 فاعلان لرجلين
 قول لمجرى مؤنث
 ضوى وهو عرق
 لا ينفا دمه
 قول لمجرى كانه
 مشهورة من فريش
 قول لمجرى غفيل
 وغفيل هذا بفتح
 الاول علم رجل
 وبضمها قبيلة
 قول لمجرى صغيرة
 فموضم الاول
 لا بفتحها فموضم
 يكون تكرار
 الجملة قول لمجرى
 صدار كبر بها
 قال ابن الناطم
 قد بدى من خري
 المكي اسم على
 فعلل وينبى اليه
 كقولهم في حضرموت
 حضري وفي عباد
 شمس عيشي وفي
 تيم الكرات بتملى
 انتهى قول هذا
 حسن وبناء فعلل
 اما بلخذ فمركب
 من الجزئين
 كعبثي واوحدهما
 كحضرة قول لمجرى

قوله

عطف

لا يمكن ان يكون
المتك

ان

وافظا هذا بتشديد الواو ومقابل السان لا يتخففها على ان يكون فعلا ام والها مقول وهو مبتدئ
الموصول والجملة على قوله مبدوءة فهي انهم وصف لقوله ضافة ولا يفتح بها في عود هذا القسم الى الانشائية من
المسماحة ثم هذا من عطف العام على الخاص لمزيد الابهام بهذا الخاص **قوله** وعندي بهذا القسم
نظري نظر على المقصود حاصل ان الحكم بالنسبة الى الجزء الثاني مطلق عنه مقيد بعدم اللبس فجميع الحكم
بما زاد اساعبر صحيح لوجوب اللبس جميع افرادهم **قوله** وفي القسم الاول بحثي اعراض على المقصود
وحاصله ان هذا يلحق بما ذكر في النسبة الى الجزء الثاني فلم يتعرض الى الخافه به فيه والمراد بالبحث التفتيش
خاصة ان الاحتمال الرابع محو فيه لكونها اختلافا كنية والاستغناء على التقديرين للتحقق ولو
بذكر المقصود لفظا لا ينال فيقع هذا البحث في موقعه **قوله** كما قلنا بانه كنية اي لما ذكرنا من القول بان المبدء
بالنسبة كنية **قوله** ولم اذكر اي ذكر هذا البحث اي كل من النظر والبحث والحق المبدء بالنسبة يادرك
قوله وهذا بعضه نظري اي بقوى منع اللبس جواز النسبة الى الجزء الاول منه جواز النسبة الى الجزء
الثاني **قوله** وفي القسم السابق اي القسم للاحق السابق باعتبار ما تكللت فيه **قوله** عند النسبة
مضيق بقوله اجبرتم بذكره عقبه لئلا يهتكم ان قوله جواز قبل لقوله حذف **قوله** بهذا اي يبين هذا و
المشار اليه كجملتين والنسبة مرشحة هو مجموع لكل واحد من الاشياء الى ما ذكرنا من جعل البناء
بمعنى في ولا المشار اليه كل واحد وانما كان المشار اليه لمجموع لكل واحد لان الاخ والغضبة جواز في
النسبة والجمع المؤنث دون المذكور مع وجوب جبرهما بالنسبة **قوله** التي بالظلمة المؤلف للجمعة
منسوبة الى الظلمة وهو علم لفائدة قرينة من الرضوة فالظلمة بقرينة من الرضوة بين المشار بقوله الى ان
البصريين فان معناه الولاء الرضوة لان الاصل نسبة المكان الى المكان والتمكن الى التمكن او بالعكس
قوله اي حذف لنا مكان ذلك لانهما موضوعان بوضع غير شفاقي اشفاقا المؤنثين
للمذكر وكذا في الاول وليسكون قبل البناء فيها خلافا لسائر المؤنثات بالبناء ولهذا لا خبر طولنا وهما في
في الكتابة كانه ليس له الثاني **قوله** قلب لفظ المضاعف ما يكسر العين او يفتحها مضاعف **قوله**
ناسبا للجمع في الجمع المكسر اما المصحيح فقد سبق انه ايضاً كك ولهم يذكرها بعبارة واحدة للاختلاف وضعها
ولانه لو ذكرها كل واحد لكان يفانها بالنسبة وبذلك قد تبوهم ان المراد هو المصحح فقط لانه
للمشارك مع النسبة في الاعراب بالحروف ثم ان المراد بالجمع ههنا اما ما كان جمعا في الاصل

المراد

اول في الاصل والحال مع الجملة الشرط على الاول كالاستثناء المتصل وعلى الثاني كالمقطع **قوله** بالوضع
اي بسبب الوضع الخاص بالمراد وهو الوضع العلي **قوله** في الاما هذا اصله جمع ثم صار
علم لغيره **قوله** لا وفي هذا اصله جمع ناصي ثم صار علما لان من من اهل مكة عا ونوا النبي
بما هم قوله وخرج عليه اه قد وقع في موضع عديدة من القرآن في الظلمة عنه نعم واستشكل
عليه بانه يفيد ثبوت الظلم له في الجملة لان النفي الوارد على المقيد لما يتوحد الى المقيد فقط
المقيد لا يخرج من ذلك علوا كبيرا واجبه عنه بوجوه الاول ما اشار اليه الثالث من ان هذه الصفة للنسبة لا
للبالغة الثانية فاجتزأ عن البالغة مستعملة بمعنى الظالم الثالث ان ثبوت الظلم له نعم مستلزم
لثبوت الظلمة له نعم ففي الظلمة مستلزم لنفي الظلم عنه نعم واثبات ذلك بانه ثلثة الاول
ان الظلم لو وجد له نعم لو جاز ان يوجد فيه على وجهه اتم لما ثبت من ان صفاته نعم انما هي ثابتة له على
الوجه الا لم ولو ثبت الظلم له نعم على هذا الوجه لكان ظلاما فلما لم يكن ظلاما لم يكن ظالما الثاني انه
نعم لو كان ظالما ولو بقدر ذرة في لحظة لكان ظلاما كمال علمه بفتح الظلم فان فتح القبح يزداد
بحسب علم فاعلم بوجه هذا معنى قوله ذنب لعالم كالعالم فلتا لم يكن ظلاما لم يكن ظالما الثالث
ان نعم لو كان ظالما لعبيده ولو كان ظلمه بكل واحد منهم ذرة في لحظة لكان ظلاما بالنسبة
الى المجموع من حيث المجموع ولما لم يكن ظلاما لم يكن ظالما **قوله** وهو بفتحين والقياس سكون
الثاني **قوله** واموي بفتحين والقياس ضم الاول **قوله** خرف والقياس خرفي كما سبق **قوله**
رفياني وقطري وباني وسجاني وعقلاني ونفسنا وجنا وامالها **قوله** ثوبنا اشرح آه في فف
المون ثلثة مذاهب قطا واعلاهما ما ذكره المصنف والثاني الخذف مط وهو لغة ربيعة والثالث
الاشباع بخدر حكة بافله مط وهو لغة ازد **قوله** روايتها قد مرارة بفتح طهه وتخفيف الباء
اسم فعل بمعنى بعد **قوله** وهو لضم والكسرة لا احدهما ولا السكون والمراد من الفخاخ وخو
اعم من الحركة الاعرابية البناءية وبنه على ذلك بقوله في معرب ومنه **قوله** اعراف الذي
نفسه لصله غير الفخ لا المطلق لانه ولذا قال وهي غير الفخ وهذه الجملة حال عن الحركة **قوله**
وهو الضم المجمع مجموع الحركة والحرف فلا اشكال في عطف الواو والياء عليه **قوله** والفراة
سنة متبعة هذا نقوبة للقول الاول واسند ذلك لنا بتوهم من قوله وهو الذي اقبل اليه

[illegible]

مذاہب

بهذا النوع من الوقف وذلك بخلاف الاسم فإنه لا يستقل به منفصل عما بعده . ينبغي ما بعده على ضعفه
 الموجب لهذا الوقف فانهم **قول** إذا انخفضنا فقد بركة الشطر للاشارة بان وجوبها ووقفها
 في المنخفض بالاسم ما هو حال الانخفاض لا في غيرها **قول** مكان بكل ما آتت اشارة هذا التقدير الى
 ان قوله ووصل ليس مفعولا لما بعده بل هو مبتداء والظرف في موضع خبره وقوله اجزله معترضة وانما
 فعل ذلك لفوائد الاول الى الاشارة الى ان هذا الحكم ثابت في كلام العرب بمجموع منهم لا انه في بعض
 الثانية الاشارة الى ان تركيبا ليس بهذا النوع ما يوافق ما بعده في كونه جملة اخبارية استتمت الثالثة
 الاشارة عن الفصل بين المصدر ومفعوله بالاجابة الى اية الرد على من جعل الظرف متعلقا باخر
 البناء بمعنى **قول** لها و ثم افروا كما ينبغي لفظها اسم فعل بمعنى خذوه وهو قد يصرح فيه نص في البحر
 الامر بالمحاضر تشبها به فريد عليه هذه وهم مع علامات التشبيه والجمع الثانية فقبلها واما هاو ثم
 هاو في هاو من واذا الفصل جملة المذكورة في اجزاء واوه كناية الماضى **قول** ولزم صفته بناء على
 صفته بخبرك والامحرج عن هذا الحكم نحو حيث لا جبر الحركات الثلاث على اسم ولدخل فيه نحو لو كان واما
قول ومثله في مثل ما لا يلزم بناؤه في عدم الوقف بالماضى فانه وان كان بناؤه لازما
 الا انه يشبه بالاسم وعروض الحركة لتلك الشبابة شابه ما كان بناؤه عارضا فلم يوقف على الهاء
قول ويجوز ذلك في مجيء النداء هو فوافع عليه بالهاء **قول** نحو اضحى من علكه هذا بعض من يذنب
 هو هكذا اباري يوم في لا اظلل له ارض من بحث واضحى من علكه رقبه وفجر والافعال الثلاثة يصنع
 الجمول ويلقط الخت وعلة مبنيان على القم بالبناء الغارضة لينة الاضافة وادخل على الاخرى التكتيد
 والمعنى باقوم ربي يوم كان في لا اظلل فيه اى لم يوقع فيه ظل على واحرقا فاما من قد لشد الرضاء
 وهي الاضواء الحارة من الشمس واضحى بالبرزاق الشمس من بينه من تحت الشمس بالكسرى يرن **قول**
 فامل كان وجه الاشارة الى ان رفع مفسدة النكران بما ذكره موجب لو نودا حراض اخر على المضم
 وهو لزوم كفاية بالاسم عن الوقوع **قول** من هذا جملوا بانته جملوا اصل جيل فقليل الفاء واوا
 ساكنة في الوصل كما فعل به ذلك حال الوقف على ضعف ذكر المندادى بعده في ينة على كونه في
 الوصل **قول** مثل الجرف اه اقله لقد خبت اذ ادى جديا الجرب لفظا وزنا وحقه في ذلك و
 شدة باؤه للضروته والمراد بالحرف في النار والفصيح كجبل لغا رتبة وبنشا وشدة باؤه ايضا

نزل ما أتت

للضرورة والشاهد فيه تشديداً لاخر في الوصل للضرورة وليس هذا للوقف لان الوقف على الالف لا
 على الباء **قوله** هذا باب الامالة الامالة على ضربين مركبة وهي امالة الالف مع فتح ما قبلها
 وبسبطة وهي امالة فتح ما قبل باء التانيث الاسم وامالة فتح ما قبل الراء بكلمتها الى الكثرة وذلك كفتح
 طلع والكبر **قوله** ان تنحى بالالف هذا بصيغة المحو من المجرم وهذا البعيف للامالة المركبة واما
 لغيره مطلق الامالة فهو ان تنحى بالفتحة فقط نحو الكثرة وبالالف مع فتح ما قبله نحو
 الباء والكثرة لاما قاله ابن الحاجب من ان تنحى بالفتحة نحو الكثرة فان امالة الالف على غير هذا
 هي من لوازم الامالة لان نفسها **قوله** الالف لبندناه اعلم ان اسما الامالة تسعة انقلبت الى
 المنطوق باء في الاصل وفي بعض النسخ يبدون حرف جزيد ومثله وذا وانقلبت بجا عن العين باء
 او واو امكسورة ووقع الالف تلو الباء او بالعكس ووقع الالف تلو الكسر او بالعكس فالتناسب
 لامالة اخرى وهذه الامثلة تحت جنس واحد هو فصلها نسبة **قوله** كالمهدي هذا الاو لا اسم
 الثالث **قوله** كجدة فان الف تلي في التثنية والجمع علامتها بعد كلة منفصلة كما سبق مع ان
 المراد بالحرف المزبد الحرف الواحد كما هو الظاهر فلا بد ان خلافة الباء عن الفها مع مزيد **قوله** هو شدة
 عطف على زياده فقوله فقامثال للمخالفين معاجيبها ادب المضاف المضاف اليه لما كان اكمال الكلمة الوا
 فيبالي ما له فيه كالتصل وبذلك يصير منشاء الامالة **قوله** بلي كسر الاو ان يكون الكسر
 المكسور وكذا التكون والكسر الاثنان فان الاو ان يكونا بمعنى الساكن والمكسور لان الحرف يقابل
 الحرف والحركة **قوله** التالفة الالف لفظ التالفة مخوم بها الضمة المضاف اليه لاء التانيث
 افساد اللفظ والمعنى وجاز ذلك الاضافة لعموم الضمة الى المعرف باللام **قوله** من مظهر من كسر
 سبباً ومظهراً وقوله من كسرنا السبب الذي هو الكسر الظاهر كما لم يكتب امثالها والسبب الذي
 هو البناء الظاهر كبيان ونباح **قوله** عن الامالة اي عن امالة السبب لمظهر الفتح والالف
 او عن سبب امالة المتكلم بانها **قوله** بخلاف الخفية هما وبخلاف ساو اسما الامالة من غير الك
 والياء مظهر من مظهر **قوله** كالكثرة المفردة اي كالسبب الذي هو الكثرة المفردة
 نحو خاف فان كسره واوه المنقلبة الفاء اليه هي مفردة سبباً لانه لا يكفر حرف الاستغلاء عن الالف
 واما الكثرة المفردة بالادغام كالضالين فالظاهر انها ليست سبباً لامالة تحرف الاستغلاء فيه

نقلب

يقابل الحركة

ليس كما اذا الكسرة في سبب وجود الامالة **قوله** اذا اتى اه فغيره وكالسبب الذي هو لبا المكسرة
اذا حصل الف الامالة من بناء كضاق فان لبا الذي هو اصل الف هي مفردة سيدك مالة الالف
فلما قبلها ولا يكفه حرف الاستغناء عن الامالة واما الف الى الالف الى الامالة اما لادنى ملائمة
واما لجل التهمة على معنى المبالغة استخداها واما البناء المفردة قبلها الفاقبل الالف المالة كاذلغها
فالظانها مثل الكسرة المفردة في الضالين **قوله** نحو عدا راي بالرفع والاولى ان يقول نحو هذا عدا
فهذا مثال للراء المضمومة وعدا ران مثال للراء المفتوحة والعدا منبت لاذن والوجه الطريف
ونظام الفرس وعلاقة وجلة منبت لاذن او فقا الضيق وهو بكسر العين **قوله** كغلاب هذا بكسر
العين البخر مصدر بمعنى الغلبة **قوله** كالطواع من الطواع كالفتح من الغلة للطبع وقرأ من قرأ به
اذا اتى بالطعام للاهل والعيال قال الله تعالى ونمير ههنا **قوله** فان اراد به اه حاصل كلامه انه
ان اراد بالجواز عدم تخم الامالة بمعنى بجائها يزد عليه عراضا ان الاول ان عدم المحتم بهذا المعنى
في كل مالة فلا وجه لتخصيص هذا الصوة الثاني انه بهذا المعنى مشترك بين الصوتين المذكورين فلا
وجه لتخصيصه بالثانية وذلك لعدم وجود امالة واجبة وانما خصص الا عراض الثاني بالذكر مع قوله
في الاعراض الاولى اشارة الى انه وارد وان فرض ان الامالة لم يفتح عند المصنفين في الصوة الاولى
ولم يكن ذلك الفرض في القصور الاولى لخصمها بالمغايرة بين الصوتين في الحكم **قوله** كما سبأ وهو
قوله وانه فللمفوض لا يوجب الامالة كما قاله الكف مشحونا **قوله** والاشعار بنعائره عطف على قوله
لتخصيصه لانه الى الاعراض الثاني **قوله** في نحو الكف ام في ثبوته **قوله** فانه اشارة الى امكان كونه
نارده عند العظم الاستحسان لا الخفية او عند النظم بمعنى ذكر في الشق الثاني اي سبأ والطرفين يح لانه عليه
قبة وقد ظهر في هذا محل كلامه ولا على الشق الثاني المنصوص عن الاعراض **قوله** يتكفي في منع و
امتناع الكف مثبت للامالة بينهما وذلك اعم من ان يجمع الكافان معا كما رما او يوجد الثاني فقط كما
قوله بكسر العين من فوه هذا الكسر حيث يكون مغضبا للامالة وما انغاع منع فالعين عنها محتمل
وكونه في حكم المكسرة لان للراء صفة التكرير لا بصيرتها لذلك لان يوق بتعدد تكرارها **قوله** كلزبد
ما فان هذه الالف تالفة لغيرها لتكون نال الكسر لكن لما كان الكسر في غير كلمة الالف صاعدا غير مؤثر **قوله**
في المستلذين اي في مجموعهما حيث هو مجموع لانه كل واحد واحد لا شاقة معه في سبب الكف لمفضل لانه

متصلین

برأيتها عن الضرب وان اراد ببلبلة الغرضين فليزوم اما الحكم على الجمع قولاً ونفهم بالمعلوم قولهم نحن
 نجره الصواب ان يقول خمسة وكذا قوله سبعا وستا واربع قولهم وقد جاز وسبعا قولهم قد يتجاوز
 ثمانا كما يستخرج الجاز واستخرجين فان علامة التثنية والجمع منفصلة فليعد ثمانا النابتة منفصلة
 قولهم كسر عيلانة هو على وزن سفر جيل فليعد عليه الزيادة الثالثة وهو دوبيعة عيلانة مشتق البطون
 قولهم كند بنان بنجم الكاف وتشديد الزاء المعجمة المضمومة وسكون الباء الموحدة وضم الذا اللاحقة
 وفتح الباء بعدها الف ووزنه وكأنه مبالغة كندبذ بمعنى الكاذب قولهم ضلع بكسر الضاد المعجمة وفتح
 اللام وهو المعوج قولهم ردد وجذع الاول ثوب معروف علم لعبد وجناح الجراد والثاني بالضم
 سان البحر قوله للثنية يفتح السين والياء وهو الذير وحلفته قولهم ردد وحاصل الزا ان جرد
 الاصل وفتح على وضع الاصل سواء استعمل ام لا على الاستعمال والاصل فيما ذكره موضع غير
 مستعمل ولا بدع في ذلك الجواز ان يحصل منه فرج يستغنى باستعماله عن استعمال الاصل فقوله بان
 العرب اه ليس نفس ما يورد به النحج بل دفع لاستيعاب انشاء من يورد به فافهم قولهم كسر عيلانة ابتداء
 النديم والتزاع وسو الخلق واظهار التكرير قولهم كزجج هو السحاب لوقوف والذهب قولهم كلفع
 هو القافض الفاء وددش وظاهر سنبلة منه قولهم كدمج هو المنشار وما يربط على العضد الحلة
 قولهم كفظل بالفاء قبل هو اسم لم يخرج فوج فوج من السفينة قولهم كطلب هو شئ يخص كالزبد
 يحصل اطراف الماء وحكي على هذا الوزن امثلة كثيرة واهمل سببوهذا الوزن ولعل احواله لوزنه
 انه مخفف فعل كثير لان كلما نقل فيه هذا قولهم كسطح هو غنم كبريا فلفظ قولهم كفضيل هو النخا
 قوله كنبش هو تشديد الضم قولهم كطرب هو شئ القليل قولهم وما غابره بالمعاقرة
 عشرة اقسام لانها اتفقت في الوزن وعدل الحرف في المخرج ومغاورة في الاول فقط والاول اثنان زيادة الحرف
 المزيد وينقص الحرف الاصل والثاني اثنان زيادة الحرف المزيد وينقصه ينقص الحرف والاصل اثنان
 الحركة او ينقصها او ينقلها الى غير موضعها او يتبدل بها بحركة غير ما في قوله ثمانية اشارة الى ثلثة
 ما ذكرنا واشبه منها وقوله للنقص ثمانية اشارة الى خمسة منها او اربعة منها وقوله ونحوه اي نحو كاسر التمدد
 والنقص اشارة الى البواقي وقد يخففوا المعاقرة بالركب من بعض تلك الاقسام وكما هو في قوله فسام شئ
 لا يمتنع كرها في هذا المقام فندبر قولهم كعليط بنجم العين المهملة وفتح اللام وكسر الباء بمخارج الضم

والنقل فيه

فتح الغنم قوله ويجوز بالجيم المضمومة والحاء الجيم الساكنة والذال المهملة فتوحه فان اصله
 لثالث عند سبب قوله كبريت ونخفنا بالهمزة كما سيور هو الابل الضم والجراد الهمزة بل الرجل قوله
 به من فعل اي مجرد وفي مضمومة لفعل وفعل ضمها قوله بكسر الضاء نفع لنوهم كون قوله يفهم
 مضاع ضم قوله ونصير بفعل شانه الى ان الحكم المذكور ثابت وان لم يكن افلا اصول الكلمة او
 الكلمة قوله فسوف هو على وزن برث اسم لشجره قوله ركناء حليقت هو اسم لصمغ الانجبان
 قوله روادا غددون بنوا غددون فلان اي طال شعره واغددون الزرع اي طال قوله
 جرد فسمسم سمسم كجفرا الثعلبي اسم موضع وكثر نرج جب قال له بالفارسية قوله ونحوه كجند
 بنحو كل ما كود فاره وعينه ولم يسطح حرفه من غير يقين بقائه قوله كلتم هذا على وزن
 من لم وكذا بك بكيت فان الاشتقاق يدل على الزيادة وترجيح احدهما الزيادة من غير مرجح مجازهم
 على القول بالاصالة قوله رابع مران اقطاه هتاء وسبيل ثابتهما فلا يوم انشأ الشئ نجابة
 سؤال ذابغها امان وشبهه بل هذا البيت احسن القول الاخير سئل الحروف الزائدة عن اسمها فها
 ولم يخل امان وشبهه بل وقد يكبر الحروف الزائدة العشرة عشرة كيبا اربعه منها ما في البيت الجاني
 والثامن سئلون بها واليوم نكسها حكا ان ثلثا سأل شجرة عن الحروف الزائدة فقال الشيخ سئلون
 فرعم التليد انه احاطا على ما اجاب به التلامذة في ذلك فقال ما سئلناك الا هذه الكرة فقال
 الشيخ اليوم نكسها فقال والله لا انشاء اعيان الشيخ اخبر عن ثبوتها فقال الشيخ يا اخي قد اجبتك
 مرتين وما قصت السابعة هو ثبوت السمان حكا ان المبرر سئل الماض في عنها فانشد هذا البيت
 هو انما فسيلني روق كنت قدما هو ثبوت السمان فقال الما زني المبرر انما سئلناك عن الحروف الزائدة
 وانت نكسها الشعر فقال الما زني قد اجبتك مرتين وما قصت والثامن يا اوس هل ينشد الناسع لم ينشد
 فهو العاشر هم ينشدون والحادي عشر فاستلججون والثاني عشر التمسنا قوله هتاء وسبيل
 اه التمسنا مقصود بفتح الفاء فند غصة الطعام ومنه هنا للضرورة واكمال الحروف وادبها هذا العشر
 والديلم جعل الشئ من الماء والمراد هنا سائل من الطراف ومفعول فلا محذور في ذلك مقابلها و
 اليوم مفعول فوسعا وبقى البيت مستانعة من مبتدأ وخبر والمراد بالامن لامن من شد البدل لفرق
 بالنسبة لاجل الوصا له لا للحيثية كمن جعل هذا البيت على ما اخر قوله حبا وابدنا ما ضمن

كجند

هو

الصاحبة غاب إلى الملا فمفعول قوله أكثر من أصلين **قوله** ولا الياء أي ولا يصدقا **قوله** نحو
 صير هو كحفر لرجل الجبل أو الماهر في الأمور والفضيلة الرجلية وسعف الشجر أو الأبل اللينة الغيرة
 المغلظة والأول مثال لما يرد بين الفاء والعين والثاني لما يرد بين العين واللام وكذا المثالان الآخران
قوله ودرنك هو اسم كاشر ويشتق اسم موضع أو شجر **قوله** ونجدع هذا ما يفتح الهم وسكون
 الهم ويفتح الذال المعجمة مصدر بمعنى الأخذ والمدرة فحلبة الفرس بذا علوفة وأما بالحاء المعجمة والذال
 المهملة فيمفعول نجدع وأما ان كان يضم الهم ويفتح الحاء المعجمة كك فيمفعول الخزانة ويضم الهم ويشد بد الجيم
 كك فيمفعول الذيل **قوله** بخلاف هان وهجان الرومان بالراء المهملة المكسوة بمعنى الوهن والجهان كبر
 الهاء جميع هجين وهو لينع من كان أبو عمر ينادونه **قوله** ونشيم هو رفع القبر من الأرض كطير الحوش
 وشرب كل الجنه وعين فيهما **قوله** وطبل الطبل كحفر والطبل كفلر كلاهما بمعنى التمل الكبر الكثير
قوله وميم ولا مص وانهم للامض ليراق من قولهم لصل المدع في لا من لا مص لا يرفق ويصل
 الد لا ضد انهم بمعنى الابن **قوله** وهمة شمالا واجنطى شمال كحفر سيج شيا هذا شمال شمال السراج
 شهوة بالفتح واجنطى من حيط بطنه اذا انتفخ **قوله** كحظنت الأبل اما كل من شجر الحظن وانبل لرفع
 أي ضاذا سبل **قوله** وفاني ملكون وعفرت الملكوت عبالغة في الملك بضم الهم وسكون اللام و
 ومنه فاذا الملك والملكوت وعفرت العفرت بكسر العين وسكون الواو بمعنى الضيق المتطو في قولنا
قوله وسببه قد مور القدمون كضوء بمعنى القدم بكسر الفاء وفتح الدال **قوله** لسقوطها أي
 لسقوط تلك الحروف من صارت تلك الكلمات وهي التبرك في آخره **قوله** سابق أي على الكلمة وقوله اذا
 ابتدئ به أي الكلام فلا بد من علبة شئ **قوله** وهو لا يكون في مضاع مطا أي سواء كان من الجذر
 أو من غيره وينقص هذا بنحو الجلي واشتل كما شبا ويمكن بضمه بالتكلف **قوله** ولما صرت في ولا
 رباعى الاقل ترك هذا الكلام لان الكلام في بيان ان الهمزة الوصل ليست في المواضع المخصوصة بل وجد
 فيها همزة زائدة لا في المواضع المخصوصة سواء كان فيها همزة زائدة أم لا لوصف عدم وجودها فيها
 ليست همزة زائدة **قوله** لم يزل يفعل ما ضاه لكن بشرط ان لا علم فان همزة الوصل في الافعال اذا صار
 اعلما صار همزة القطع حال العلية وهذا بخلاف همزة الوصل الالها فانها وصل انصا اعلما فوله
 واشت هو العجز في آخر البيت وقبل معناه حلف الدبر ونفسه واد الفروسيه هذا المعنى حيث قال بالهمزة

سئل عن قوله
 كان ابو

نزل بن جهر بر خود و تین و پند که گذرد از آتش و بن و پند که و قد صفت هذا البيت من الناس كثر
 بفتح الهزة والباء الموحدة بدل الاء المشددة بمعنى الفرس فصبوا البيت بهذا التصحيح قوله وفي بن
 في القسم بمن ضم اليهم اسم مفرد بمعنى القسم هزة هزة وصل قد يكون جمع يمين مع ابل البسا وهزة
 هزة قطع وهذا بقده يكون في القسم قوله فليست على هذا اه هذا اما بتبنيهم لا عارضين هشام ان
 اعراض عليه مثل ما اعراض به على القوم قوله فاعلم هذا اما متعلق بما قبله اي فافهم ان فولي
 قلت بحمل الوجهين او متعلق بما بعده وتغيرت الالف المصغرة قبله اشارة الى ان تغيير الالف في المثال
 لان حكمنا الف قبله كما ذكره بقوله وبذلك في الاستقفا او بهيتم قوله هزة في المعنى المراد
 بال المعنى الذي تعرف مدخولها الفظا مطر في ذلك الموضوعة ولعمري ان التعريف بالمقابل لال
 الموضوعة حتى يرم عليه نه لا وجه لاجل الموضوعة من هذا الحكم فان هزة هزة وصل فكانت آخره في
 التعريف عن ال في نحو المع والباء نحوها واما يفرع على كون الهزات للوصل ارا اذا فصلها لا
 التعريف لواقعة في الدج اسفل تلك الهزات وكسر اللام لدفع النفا الكلي بن وان حذرت
 مما قبل اللام لسكونه وسكون اللام يجوز ان يعاد ذلك الحرف قياسا فليفرع قوله بقدر لاسم لفسو
 في سوه الخواتم بخلاف الهزتين وكسر اللام والاسم ونحوه في الاضال وعلى الانقضا والى الاستخراج و
 امثال ذلك في حذف الهزة وكسر اللام وان شئت فعدنا في الف على والى قياسا على عودا بغير
 الفخاف وهذا مما يفرع على الاذان الاعلى اقل قبل فاذا سمعوا اخو جوعا عن سوا السبيل وقد نزل
 هذا الجماعه من مدعى العام العتبة اول من يدل طويل عرض وفي اية واثوابه بخرقانكوه واضر
 لا على وجوب تلك الهزة في تلك الحال ولم يدروا انهم كاضال المضل والمرا لا يزال عدولها بجهل قوله
 وبذلك هذا اه اى لا يحدف لئلا يلبس الاستغناء بالخبر ولا التباس في حذف ساير الهزات الهزة الهز
 وذلك لا خلافا في كذا كذا الهزة الاستغناء واما ايمر فلا يصبر مدخولا للاستغناء اه نام الا قبله فلا
 اعتداد به لوجوب الفتح قوله او بهيتم الالف قبل هنا عيان عن جعل الهزة بينهما وبين الالف
 قوله مع الخوان دار الزايتبا عدله الى باب كسنا اسم محبوبة فربنا فعال من البيت بمعنى القطع
 والخبر والمراد بالجل جل المودة والوصال وان داوا بغيره لان وهان المحقة وقوله قبله طاب
 طاب بها خبر قوله الخ والشاهد في شغل الهزة الثانية بين بين قوله الخي قوله الخي

ثلاثة

عمر بن الخطاب

موطبا اي كنه على طائفتنا اذا جعلك غير سائر **قوله** اي خلتها بلك هذا النفس لغا بدني الا في
 ان لا يبدال فيها ليس على جيقته وهو ان يكون المبدل منه او لا موجودا ثم خذف ما بديل عند البديل
 بل المراد الحكم بكونه بديلا منه لعدم وجود المبدل منه في الخارج بل في الارادة والثابت ان البديل ليس
 بصيغة الماضى بل بصيغة الامر فينبغي ان هذا الحكم في ذاته **قوله** ونحو وادى الواو اصله
 وادى واى اصله وبنى قلبه عنهما الفاطن كان الفاس قلبه مضافا بالالف وكان ذلك لئلا يمتنع
 الواو ان الاصلين الواو والياء كانت الكلمة وادى اسم متغازه يقال لها وادى وادى قوله
 وكونها حرف علة اي كون الكلمة حرف علة وهذا لا يشمل الكلمة التي بعضها حرف علة ولو قال فان
 حرف علة لا يشمل الكلمة التي كلها حرف علة فكانه انما به الكل تغليباً او اختصاراً **قوله** ونحو عين
 هذا على وزن علم اي ضرب بالعين وعود كذا اي صناديعها واحد وانما لم يبدل الكون في المثال
 العيون الغير المعللة لكون اصل مضمونها فعل وافعال النجائبين من سبب علل **قوله** والاعلال
 اعطاءه رفع لما يرتفع على قوله فالمراد على عينه واربع عشر من الشافعي **قوله** في جملة على
 مفاعيل المراد مفاعيل هي ماضية منطوية وعنها سبباً وسنداً مستبداً بالمهم ام لا فلا
 اشكال في الامثلة وكذا ما سبباً **قوله** وتوسطهما اي المدد كان قابضة هذا القول الاشارة الى
 ان المراد بالقبيل والبعدها كان بلا واسطة فانهم **قوله** بخلاف نحو طواو وبقا فان البديل بعد المدد
 ولو والذى وقع قبله انما هو المنقلب عن الفطاس ثم ان طواو وبقا ما منقلب عن ثابته لئلا يمتنع
 عند كونه متغارب **قوله** اي وقع احدهما اه اشارة الى ان اكتفاضى سند الى لبنين لا مفهم سند
 الى ثلثة والغير للاطلاق والى ان اكتفاضها المفعول من الجانبين لا من جانب واحد لهما بديلا
قوله شبع الكف لئلا يمتنع في الكف شانه الى ان المراد بالجمع لفظ المصدر لا الجمع لان الابدان
 فعل المتكلم وهو واقع في فعله الا هو جعل الكل جمعا لانه نفس كلمة جقيقة **قوله** ورد الهمزة
 المراد بكل من اوتد والهمزة يكون تغديراً اي الهمزة التي ينبغي ان تبدل عن المدد ولو تبدل بل ينبغي على
 اصلها والا فابدال البناء همزة ناء فعل لغو **قوله** المبدل لئلا يمتنع في اللينين هذا خط والصواب
 ان يقول المبدل من المبدل الثالث في الواحد ثم يبدل ذلك بمثل قضية فضا **قوله** في غير شبيه وفي
 الاشد في غير الجموع المفاعلة والاشد بفتح الاول ضم لتأجج شد كما قال سيبويه واما في شد

ثم الهمزة

الأشد لانه اول زمان اشدا ما الفوق في الانسان قال ابن عيسى الاشدا تشقشقون منه قوله
 لا يتره منه وذلك لئلا يلبس بجموع الافعال قول لمس كما واخذت فخذتكم من المؤاخذه اصلها
 قول له مثال اصبع اى على وزن اصبع كانه لم يعل وزنا اصبع او نحو ذلك لئلا يتوهم انه على وزن
 لعال كالاصف فان بوزن الشيء في الاصل فقط بقى انه مثال كالبشيد به القطر في كل انهم في باب التبريد
 باما الموازنة فكثيرا ما تطلو على ما يوازن الشيء في الاصل في الحال كما كذا الحال فيما سبها من اطلاق المثال
 قول لمس من الامم يفتح الهزة بفتح الفصد بفتح الواو واللام يشغل في الفصد فيما يقرب
 لتصل كذا الحال فيما سبها من الامثلة وبطلو الامم بالفتح على الضم على وسط الراء وكسر الراء في
 الدماغ وصبره المرأة والده قول لمس كانه فخذتكم للمصاع ميزنا الافعال من الانيه قوله
 اى يجعله ثابن يجعله يصنع المتكلم وان يصنع الغائب المجرد من الانيه اى يجعله يصنع الانيه
 مثال ثم هذا بكسر الاول والثالث اسم لجر الكل واما يفتح الاول وضم الثالث فاسم موضع قوله
 مثال بلم بكسر الاول والثالث اسم لجر الكل واما يفتح الاول وضم الثالث فاسم موضع قوله
 جمع اب يفتح الهزة وتشديد الباء الكلاء ومرعى الدوا ويا يثبت من الارض ويثقل الاب للدوا بكاء
 للانسان قال الله تعالى وفاكهة واياها وما الاب يفتح الواو الدوان كان قد يشدد ياؤه لكنه لم يفتح
 افعلة من الامم فيلحق بفتح الهزة ويجعله بفتح الواو واللام يشغل في الواو الدوا قوله
 مثال اصبع بكسر الاول وضم الثالث قوله فذاك لانه مطلقا اى ثابته الهزة ثابته بها الكلم
 وضنا خفا قوله امثلة توش وجعفر الظانه جاء على هذه الاوزان لكنه لم اطلع على مجتبه عليها
 ولا بعد ان يكون المراد بالنمثلة بما هو على فرض مجتبه على تلك الاوزان قوله من لاء يفتح الالف
 مخوفا بالالف المدودة وهو بالفان تبهه ان رادى كرس قوله راء وم هذا بصيغة المتكلم فام
 كذا قوله كسبه هذا بفتح الاول وكسر الثاني يفتح رهن سحر العرع واما يسكون الثاني فغناء الياء
 واما بكسر الاول وسكون الثاني فهو النحاس والصنع للنداب قوله في مصدا الفعل المفعول
 عليه لا ما ينفرد فغلة مظهر وجه تقدير الفعلين بالكلام قوله بخلافنى العين المفعول
 الاول ان يقول ذى العين المصطلح المخبر قوله وصيغ انفعلة اى بكسر
 الاول وفتح الثاني قوله من البصيح جاز وج اى من امثلة البصيح جاز وج قوله كذا ضيا

يقول

هنا

بمعنى الخون قوله مثال
 يفتح الاول وكسر
 الثاني
 المراد بكسر

الاسم

المبتدأ بما وصفت

مكرر

في الحركات ولعله اسم لا بل خزن بلا علة **قول** من ابيع بغير ان يبيع بكسر التاء اسم مأخوذ من البيع
حتى يكونا واما ضلنا **قول** ومقام بضم الميم مثال لما فيه علته الوزن فقط **قول** له بخلاف غيره
المضارع غير الاسماء المشابهة بالفعل **أحد** لا من باب الفعل على نحو ما ذكر والحاصل ان الاسم المشابه
بالفعل في أحد الأمرين جعل والمثابه به في كليهما وغير المشابه لا يعلن **قول** المبتدأ بالخبر عند خوف
إشارة الى خبر محذوف بالخال غير المبتدأ في هذا المقام باعتبار كون خبر معمول لا خبر وفيد العامل بقوله في قوله
فابلن كرا العامل مع ما بعده إشارة باختر وجه الى ان تامفعول ثان لا بد ان قوله في افعال متعلق به لا
متعلق وتعرض لتركيب هذا البيت وبعض الآيات الاخر في هذه المقامات الخفاء تركبها على المبتدأ **قول**
ابنصل الظاهر إشارة الى ان اصل نحو اصل بلا واسطة قوله ان قوله غير ظم وهو ان الاصل ان يصل اصله
بالواو وجه الحفظ على قاعدة قلب مثل هذا الواو بباء وقول ظاهر وهو ان الاصل بلا واسطة وتصل في
صحة نظموه لزوم القول بهذا في نحو واتصل وواتعدا لا موجب للقلب بباء في هذه الصورة والاطراف
التي ابان ولي لا من عن الاكل من الفاء واحتمال اختصار تلك القاعدة بما اذ بقى المكتوبه بخاله وتطهر
ذكر هو القول في رضوا وبرضه ولا يبعد ان يكون مراده بالظن ظاهر قول المصنف فان الظاهر ان اللين تقديم
المفعول الثاني على الفعل هنا هو **قول** بر وشدة المراد بالشاذ الخالف للقبيل وجه الشدة هو ان الباء
المقبول من الهمزة وكذا نفس الهمزة لا يقلب الا ناء في امثلة عديدة والقياس مع الاكثر بحسب النوع وان جازان
يكون مع الاقل بحسب شمال شغل كلمة **قول** فيقال للذي الهمزة اه لك ان تجعله في القول شدة بغير
جملة شرطية هي قولنا الواو ابدل تاء وقع اكل **قول** من الامام بيان للاصل **قول** فيما اى في فرائد
ظاهرة مشهورة بينهم او في قول ظاهره في الازهان وعلى الاول فالظن متعلق بقوله بكسر القاف ومقابل
ما ينظر ما قال المصنف وقرن فعلا وعلى الثاني فالظن متعلق بقوله على حذفها اى حذف الراء الاولى في مقابلتها
ما نقله عن بعض الشراح **قول** وهو ادخال حرفه وجعل هو الباء حرف واحدة في مخرجه فعلا الباء الحرف
قول نحو دون هو بفتح الدال والهمزة **قول** بر صنف هذا جمع صنف **قول** ذلك هو جمع ذلول وهو صريح
التبديل **قول** كل جمع كلمة وهي نوع من التباين **قول** من الاستثناء الاستثناء بالهمزة والحاء المعجز بالفتحة
وابر فن **قول** بر كجست هذا على وزن كل جمع جاتر اسم فاعل من جبر الشئ اذا لمسه من جبر الخيزان المحض عنقوله
الاستثناء السقاء بكسر السين وتخفيف لسان الماء **قول** اذا غيضاى زابحة ولوندا وطير **قول** كالحمد

للملائكة لاجل قال الشاعر الحمد لله العلى الاجل الواحد الفرد القديم الاول فالظاهر ان يبدل العلى بالملك
 يكون سهواً ويحتمل ان يكون فاذا ذكر الله يكون مثل اسموعا من العرب لم يكن هذا البيت قول
 ومن الادغام اي من امثلة الادغام قوله تعالى ويحيى حجج عن بينة **قول** لربنا لنونا والصيغة الثابتة
 جمع مؤنث **قول** لربنا فنضطر الى ان يكون الراء مؤنث العين وهذا امر يفتقر الى التوضيح بالظن
 الاول ولا يبعد ان يكون التخصيص بالظن لان الابصار به احدثا دون واقرى فانهم **قول** والحيث
 ان يكون الغنة ما هذا من بيت قد ذكرنا ثمانية عشر حكاية باب العجب **قول** لله تسعة اشياء بالبيت
 المغنوة المثلثة والعين المغنوة الساكنة والشاء المثلثة مع الجمع وروى له تسعة بالسين المكتوبة المثلثة
 والعين المغنوة المفتوحة والشاء المثلثة الفوقانية **قول** وما لي جنة بغض الفسخ فجعل اللام **قول** لربنا
 العين قد عينا وجلزوم استعمال المشق من العنابة مجوزاً فيما سبق مراداً فلا تكرر **قول** بنيت
 اليم والاولى بغير هاء هنا بالفتح لكان القافية **قول** ثم قال ملقنا آه فان قلت يجوز ان المشر
 فاحصى الى الموصول ويكون ختم لظنة وكل الصامتكاً معلوماً ما الباعث على حمله على الالفات
 الخالف لخصي ظاهر الحال بل اداع له ههنا فلت **قول** كما افترضه لا بد ان يكون مخ من الالفات لان فاعله
 المضاعفة ولا يجوز ان يقرأ بصيغة التكلم والالما جاز سقوط هزقة في الدرج مع انه قد سقطت ههنا
 واذا ال الامر اخبر الى القول بالالفات فالاولى القول بغيره **قول** احص لان نسبة الاحصا الى المضاعفة
 المغنوة والموصول على سبيل المجاز **قول** احصاه هذه جملة اما مربوطاً بما قبلها بما بعد
 يعود الى الموصول اي اخذت من الخلاصة من الكافية وغير مربوط بما ياحصه الخلاصة من الكافي و
 جعلها كتاباً مستغلاً بالالفية **قول** لربنا جمع محض هذا اما بفتح الصاد اي في محضه ومفعول به
 جمع وبكسرهما خلاصة فاعل جمع فعلى الاول في الجملة غير مربوط وعلى الاخيرين مربوط بالضمير
قول نحو ثلثها اي مثل ثلثها **قول** لربنا احصاه فبداً تخصيصة للغنة لا توضيح لان المراد بلا
 خصاص الى مسئلة من مسائل النحو لا حد من القاريين ولا يخفى ان الغنة عن الجوز في الجملة تحمل الخصاص
 في الجملة **قول** لربنا تفصير عنها هم اه افول على فرض عدم تصور الهم لا شك ان الكتاب المشتمل على
 منها المسائل اشد غناءً عن غيرها من الكتاب المشتمل على المسائل غير هاهنا فان بعض الاذهان تنفر في
 اشارة ببيضة مسائلها فيما تفعل عن ذلك الاصول بالالفات الى الفرع **قول** لربنا فمبطل العلم

عما
 فاسا

أه أشارة الى ان تشبها لمضم ههنا مأخوذة من هذا القول فان العلم اذا كان بذاته كان نفعه وهو المحمل عليه في
 الملزوم للاحتياج والخصا **قوله** عوّل على نبدأ اي ابتداء الكتاب يعني ببداية فاختار الكتاب وخاتمه كلاً
 حمد الله وشكرو والصلاة على آتاه **قوله** غير من يستلزم الصحابة هذا انما هو على هذا فيستلزم ان
 يقول من النبي اذ لا اشر بعد النبي من لال وما سوس هذا الاعفاء غي وضلل **قوله** وفي الحديث
 اه هذا جواب عن سؤال بقدر وتغيره وان لا ينسب الخبر في الاخبار والادعية لالا لال الذي لم يمت
 الامة فكيف تحمل الال ههنا على الامة مع انه موصوف بها الغر وحاصل الجواب ان الغر منسوبة في هذا الحديث الى
 الصفة المخاطبة المراد من الامة من حرمها فالحصر الذي ذكره بطر ولا بعد ان يكون دليلاً للقول باطلاً والال على الامة
 بان الغر المخصوص بان ينسب الى الال قد نسب الى الصفة المخاطبة بالامة جزوا فاعلم ان الال يطلق على الامة ثم ان الحمل
 بفتح الجيم من داخل في الحال ولما استلزم التخلية بانواع المحل والفضائل والتخلية عن صفات الاجناس والزياد
 مشبهة كل من له فريضة الى الله فاستعمل المحمل له استيعاده وفي الدعاء في شان مولانا امير المؤمنين عينا
 فائدة الغر المحجلين **قوله** اي الطبيب بالاصول الطاهرية المراد بالاصول الذوات بما تتقوا الصفا
 ولا بعد ان يكون المراد بالاول الالباء بالثالث الامانة والطبيب المحل بالفضائل والطاهر المتخلية عن الزايل
 فالقبول تقديم الثالث على الاول لكن المقصود عكس نبي الما ورد في كلام الفضائل او انما عكس فيها فاكيداً
 للطاهر فان الطبيب اقدم على الطاهر يستلزم الطاهر بخلاف ما اذا اخبرناهم **قوله** وهو المفسر اي
 المطلق والاحسان المعبر في تفسيره بالارواح والاصلان الاحسا كما فسر في الحديث هو العبادة الكاملة الصادرة
 عن قلب حاضر وبصر ناظر بحيث يكون العابد كأنه يرى لمبوجاً لسمه قبل الصلة يعود الى البار **قوله**
 في حديث الصحيحين في حديث ما ذكر في الكتابين الصحيحين اي صحيح البخاري ومسلم **قوله** يا زعيم الله
 فذكر هذا الحديث في طريقنا وهو من جملتنا وصلى به النبي صلى الله عليه وآله ابا نذر الغفاد وهو بهذه العبادة باباً
 اعبد الله كأنك تراه فان لم تكن تراه فانه يراك قال بعض الصوفية معنى قوله فان لم يكن تراه فان
 غيب عن جودك تراه فكل كان على الشامة ونراه على الجزاء وكأنه حل على قوله فانه يراك على تلبية الجزاء
 وقد اغرض عليه بعضنا ظاهر في الالفاظ بان هذا المعنى لا يبا عده ايها الفخر كما هو لولاً بقول
 ما ذكره الصوفي معنى عال لا ينبغي ان يطرح لفساده لفظية يمكن دفعها بوجه عديد لا تخفى على
 الناظر ثم ان الجملة الشريفة على كون كان نافذة في غيب العابد في الخصوص والافتان وفي العبادة

الملاح

بشرى

ثم هل يغير الغفلة الممانعة من استعادته يعني ان لو تكن زرا فاعلم انه برك وتعلم انك تغيبه عن قلب حاضر المحرر
 او عن غفلة وهو في تلك الحال فاسمى برك بما اسخفت من الثواب والتعاقب في بعض نسخ الحديث فان كنت لا تراه
 فاقبل برك وما افاده الصوط ^{على} هذه النسخة من غير ورود يتوق عليه لان في قوله فانه برك على التعليق خفاء يمكن
 وفيه **قوله** وهو اي الصلح الا الصاحب له الصاحب كل يصح في فواعم ولهذا فتره بالصحيح **قوله** وقد
 من تتبع هذا الى قوله فلذا قلت فقلت منجعة فآخر الفقرة الا في **قوله** من المحرر ونظيره قوله المحرر وفي آخر
 الفقرة الثالثة قوله الفرس ونظيره قوله من و آخر الفقرة الخامسة قوله دل ونظيره قوله انخل و آخر الفقرة السادسة
 قوله او تعليل له نظيره انهما قوله عن تسبيل قوله جليل و آخر الفقرة العاشرة قوله كشافا موقوفا على
 ونظيره قوله فحفي **قوله** موشكا اي يشد بكثرة **قوله** والتشجيع المراد بالتشجيع هي هنا النظر من الزوا
 وقد جاء بمصاحف ما العظم الى يد عنه ويمنه قطع فروع الشجر ليقوى **قوله** بالوشح الجبر الوشاح
 الملون والمحرر كظفر الخيل والخبث من انظر متعلق بالتشجيع **قوله** المكبر يفتح الكاف جمع المكبر
قوله جري حقي المراد منه صا ذا ظلمة كتابة **قوله** مسراي مخندا **قوله** لما له انخل منه
 ليس اي ليدنوا الشيء في اعيان الابرار على الكلام واصل لانخال اسناد الشخص نفسه كلام غيره من
 شعرا مثاله ثم استعاره انك لتغلبوا الغرضين ابراهيم على كلام الله مع عدم وروده عليه **قوله** فحفي
 بك التبين اي نعم **قوله** سهوا وعدولا عن تسبيل قد صدق الله في هذا الكلام اذ قد سمعنا
 من الجنتين كثيرا ما يسيرون الى شهوة والذين باقي كثير الموضع لعدم نظنهم برك ونحو ذلك كما مراده و
 وضعنا عنه ما اورد واعلم كما لا يخفى على الناظر فيما قد ساق **قوله** رخصية لغيب لغيب فافهم ولا ذكاء لثوق
 باستبداد اصله باستبداد قلبه الفاعل دفع ما قبله لما مضى في موضعه **قوله** طالع امر الجبال العلى
 تفكرت فيه **قوله** نظام التد والجوه النظام اما جمع نظم او بمعناه وهو مجمع البذر وامثالها في
 الخط والمراد المتطوفا في جهنما والمراد بالتد اللؤلؤ وبالجهو الاجار والعالية الغالب **قوله** لا تغدأ لا
 تنجا **قوله** الخبيثا الخبيثا الخبيثا وهو منقول قول لظهور اللام فيها اذ هذه او الكلام مجول على
 القلب على ان يكون اضله اظلم الخبيثا لنفسك وللناس ثم قلب **قوله** وروض الشر وبيض جلال لا وضو
 وجنناى اجعل فيهنك جنة مجل مشكل برك لك في هذا الشرح شبه مشكلاته بالبذر وحلها بالاشيا
 والذهن بالارض والاشيا بوضوح البذر **قوله** لا يندأى لا شرع بل يترك جنة منكشف لك **قوله**

فلين بالشابن الشاب من قبح الشيء ليس لانكار شابنا ومقبحا شتاما من مطالبه العاليه الثابتة قوله
فقد في المنصف هذا تعليل لعدم التجميع يعني او قبحه مع وجع واضاعه مضيع فلا ضير فيه ذكره من النصفين
يجبون في الاعضاء الاثني ونصفون وورد في النقيب على مقبح قوله في عصره اي لا زمان وهو جمع
عصر قوله قد وثق اي خدانت والكاف فيه ما كبد للفاعل المستتر قوله سببكم من عجب
التسبيكه ما سببكم اي بضاع من الفلزات وثق لها بالفاء تسببه شمس السجد الذهب قوله منضد
ياي مجتمع قوله في انان الشباب لا يان بكسر الهمزة وتشديد الباء الموحدة الوقت والشباب بفتح
ي مصدر وشب وجمع شب رادة الثاني باعتبار تعدد اجزاء زمان الشباب اما الشباب بكسر
شين فهو وضع الفرس يده للششاط قوله وتبرأ اي امتاز هذا المؤلف عن غيره بالحسين عند
صد واولى الباب اي عقولهم والمحصل ان هذا الشرح ممتاز عن سابره شرح الالفية عند
اول الباب كما ان خواشنا هذه ممتازة عندهم من سابره خواشي سطوت على هذا الكتاب فالتيسر
بفتح في هذا الباب بل هذا من نطق بالسنة ولى الباب بقولون فبشئ من تلك كوكب فلما بكة
صار النجوم تغيب وتلك مصابيح وذا الصبح لا تها وفي الصبح مصباح بفتح غريب والحمد لله على ان
جعلنا هذا عند الاقدام محوول ونجست من الاعدا غشوي في اجاني غصوا عما يوراكم فيها من الغيب
بعضكم وما اعد في عضوي على الانا من الغبط وموقو ابغظكم وقد وقع التوفيق للايمان في تمام الشرح
كما كان الامر فالتسلي ايتنا العلام في مبلغ جمالي الاخر هذا العنا اعني عا مثلت في عشرين بعد المائة في الالف
من الخيرة على فاجها الف سلك والخيرة الناطقة فيها ان ينظر في الهيا بعين في الالف في الالف في الالف
وان في جدد واخلد فيها فاحيلوا في حق بقدره لا مكان فان الله في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف

